

١٨١٨

حاشية

على مختصر التفتازاني

ابن الغيث







٨١٩

ح . ل

حاشية لطف الله على شرح التلخيص المختصر للمتفتازاني

تأليف لطف الله ، لطف الله بن محمد - ١٠٣٥ هـ

كتب سنة ١٠٦٨ هـ

٢٤٦ ق ٢٢ س ٥٠ ر ٢٠ × ٥٠ ر ١٤ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد

الاعلام ٦: ١٠٧ هدية العارفين ١: ٨٤٠

١٨١٨

١ - البلاغة العربية أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ



٥٩

مكتبة جامعة الأزهر - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: شرح أسرار الحجة الرقم ١٨١٨

نصف أسرار الحجة في الطب

تاريخ: ١٩٦٨ هـ

عدد الأوراق: ٢٢٦

ملاحظات: مؤلفه



رخصة من اركان  
معنى هذا ان  
الكتاب هو

الكتاب  
الذي  
هو  
الكتاب

# هذه حاشية الشيخ الإمام

المشتق من الغلام جلال الدين

لطف الله بن الغيا

طاب ثراه على

الشرح الصغير

لشعب الملة والدين التفتازاني

قدس الله سره

ما استكتبه لنفسه سيدي الصنف العتيق الا واحد الاكبر لا احد العلم الامام  
عنه المولى ولي بن اوجد الا دبا بلي مزا واجل الجبابلي افترى محمدا بن  
بن صالح الجبلي في اليوسفي نراه له ما اولاه وضاع غير اللي والايام  
ورعاه ونفع عليه بالعلم والعمل ونزعه عن كل ريخ وزلل وعرف لنا ولد  
المشايخ والهناء لعل عبال الصالحين انه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
و صلى الله على محمد واله وصحبه اولى السجيل والمقربين ربه ربه ربه

هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و  
هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و  
هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و

هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و  
هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و

هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و  
هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و

هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و  
هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و

هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و  
هذا السهم كان له في الدين  
وذكر الله و



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِتِيسْرٍ وَاجِبٍ يَكُونُ فِيكَ اسْتِغْنَاءٌ  
**قوله** باللسان قيل السان على ذكر ما يشعر بالتعظيم وقد يطلق على المايان  
 ما يشعر بالتعظيم وهذا يكون باللسان ويعبر عنه قوله صلى الله عليه وسلم انت كما اتيت  
 على نفسك وكقول الشارح في الشرح في السمع بين الحمد والشكر وصدق الشكر فقط  
 على التنا بالحنان وقيل انه حقيقة دهما وقيل في الاول فقط وفي الثاني مجاز  
 مشهور **فالاقر** ان يقال ان الشارح استعمله بالمعنى الثاني ليكون قوله  
 باللسان مستبداً كما يحتاج في توجيه ذكره الى ما يخالف الظاهر وقوله باللسان  
 لا يخرج التناجيز وحروج الحمد الصادق من الباري سبحانه العرف للترهته  
 على اللسان لا يضر اما لكون وصفه به مجازاً اعني اظهار الصفات الكاليم الذي  
 هو الغايه المقصود من الحمد كما قيل اولاً في المقصود هذا بالعرف الحمد الصادق  
 من البشر **فان قل** لا محل لطلاق الحمد الصادق منه تعالى عليه  
 حسنة كما هو الظاهر وتجعل التعريف شاملاً له **بان يقال** المراد يكون  
 يكون التنا باللسان ان يكون قولاً ولا شك ان الحمد الصادق منه تعالى قول وان لم  
 يكن مجازاً لسان للترهته تعالى عنه وجه التعبير عن القول بكونه باللسان  
 لان العالم بالقول يكون به **قل** تبعاً عنه مع كونه حالاً في الظاهر ان  
 قوله هو وجه الحمد لا يكون له لسان مناد بان ليس المراد باللسان لسان الما صير  
 على المحقق وعلى القول بان الشكر قد يكون بآلة الله التي على غير الشاكر كما سيجي  
 في واد البعد لان رخصته الله احد من عباده على انعام من ذلك العبد على  
 عبيد اخر مثلاً اما بقول كقولنا ان الله ملائكة يصلون على النبي واعتبر  
 تلك الصلوة في مقامها للنعمة من النبي صلى الله عليه وسلم على الامه بالسلب مثلاً

ادب

او لمجبة كان عبثاً بانيه صلهم في مقابلة ذلك ينبغي ان يكون شكرًا على ذلك  
 التقدير وينبغي ان يشمله تعريف الشكر كما مثل حمدنا تعرف الحمد وحجنا  
 في مكلف في قوله او الحنان يصرفه عن ظاهره لئلا يمتنع على الحنان **قوله**  
 قصد التعظيم غير قصد كالتصنيف صفات الكمال على سبيل الاستهزاء والسخر  
 والظاهر ان هذا امام التعريف كما تنطبع عليه ان شاء الله **قوله** ان المشهور  
 الحمد بمعنى سئل محمداً به ومحمداً عليه فالحمد به هو ما حصل له التنا والمحمود  
 عليه هو الامر الجليل على التنا مثل ان تنفي على زيد كرمه في مقابلة انعامه وقد  
 يحذر اننا وسغار ان لا اعتبار مثل ان تنفي على زيد بانعامه عليك في مقابلة  
 ذلك لانعامه فان ذلك لانعام من حيث انه صادر عنه محمود به ومن حيث انه  
 اليك انتم محمود عليه وانه يعتبر في كل من المحمود به والمحمود عليه ان يكون  
 امرًا حميداً لكن المحمود به لا يجب ان يكون اختيارياً واما المحمود عليه فلا بد  
 ان يكون اختيارياً ويزيد على اعتنا ركون المحمود عليه حميداً ان احببنا اذا تنفي  
 على طائفة بالانواع الساعية في فعل من هب لها موال وقيل النفوس يعبر حق على  
 قصد التعظيم والظاهر ان تنافه حمد مع الله حميد جميل فان المتبادر من الجميل  
 ما يكون حميداً في الواقع لا ما يتصور بصورة الجميل ويعتقد كونه حميداً من  
 غير مطابقا الواقع **الا ان يقال** لا تشك ان حمد او ان الجميل المختبر في  
 الحمد عليه انهما هو محتسب الواقع ويحتسب لما غنما د والمشتى على الظاهر  
 في الصور انه يكون يعتقد ذلك حميداً وتصوره بصورة **قوله**  
 على اعتبار كونه اختيارياً حميداً يستغنى عن صفاته الذاتية كالعلم والقدرة  
 والحرارة لانها ليست باختيارية عندهم ولما لم يحدوها كما

في مقام التعظيم  
 كما في المثال

واعلم



كان يقال كان  
كافيا فيها  
كان محارفا

في موضع وكذا الجهر على الملكات النفسانية كالقدر والجمل ويجوزها  
الان يقال لما كانت تلك الصفات والملكات مبدءا لافعال اختارته كالجهر  
عليها باعتبار تلك الافعال <sup>الافعال</sup> ودحو ذلك من التاويل ويعتبر في الجهر اعتقاد ان  
المحمود بذلك الوصف وعدم مخالفة الجوارح لاندل عليه ذلك الوصف  
من التعظيم لا يقال كيف يعتبر في اعتقاد المذكور وعدم مخالفة افعال  
الجوارح في الجهر مع القول بان مبدء لا يكون له اللسان فانظر في ذلك على  
ان اللسان والاركان لا يكونا مبدءا للجهر <sup>الافعال</sup> مستقالات وهو ظاهر ولا  
بالانضمام والاعتبار مبدءا لا يكون الا مجموع اثنين منها وهو اللسان واللسان  
حيث لم يكن للجوارح فعل موافق واللسان حيث يكون لها فعل موافق لا بالقول  
اعتبار ههنا الجهر على انها شرطان لا لا جريان له ولا حركات كذا ذكر  
سيد المحققين في حواشي شرح المطالع **ويرد على اعتبار** الاعتقاد  
المذكور انها حركات عابدة الشعرا في الشاع السلاطير يذكر شيئا لا يعتقد  
ايضا فهم بها والظاهر ان ذلك جهل الا ان يقال سلم ان ذلك جهل او قال  
انهم يريدون على معانيها المجازية وفيه ان الظاهر ان الشاعرا يعقظ في كل واحد  
من تلك الامور وصف معنى مجازيا يعتقد انصاف المبدوح به ولا يتقيد بذلك  
بل لا يلتفت اليه اصلا كيف والمجان لا بد له من قرينة وعلامة وتاويل  
**قال الحقوقي البزازي** واستأنف تحقيقها في كل واحد واحد من  
تلك الامور صاف مما لا شك له مما لا يحصل من هذا ان الجهر هو الوصف الجليل  
على الجمل لا اختيارا مع اعتقاد انصاف المحمود بذلك الوصف وعدم مخالفة  
افعال الجوارح الوصف لاندل عليه الوصف من التعظيم هذا ويعرف

الشارح

الشارح هنا شامل للمحمود به في قوله السنا فان المحمود به هو الذي لشعر  
بالتعظيم ويمكن ان يدعى شموله لا اعتبارا بكونه جميلا بان يحمل السنا على  
الزود الكامل ولا شك ان الكامل من الشنا لا يكون الا بالجميل واما المحمود  
عليه ففقيه يشمله التعريف بان يكون قوله شوا تعلق بالنعمه او غيرها  
من نعم التعريف وفيه ان في استعمال هذه العبارة لا فائدة التعريف  
في التعريف بوجه لا سيما في هذا المقام لان الذي يتبادر ان المقصود  
منها كنطيرتها في الشكر المنضبط على التعظيم الذي فهم ضمنا من طلاق  
التعريف ولو اردت يجعلها من نعم التعريف لكان المحسن ان **يقال**  
متعلقا بنعمة او غيرها او يجوز ذلك مما يتبادر من التعريف وما يورد  
ان ليس المقصود منها الا التعظيم انه ذكرها في الشرح مع ذكر المحمود  
عليه في التعريف حيث قال هو السنا باللسان على الجمل شوا تعلق  
بالنضا بل امارا لغواضل ومن المعلوم انها هنا ليست الا المحض التعيم  
بقي الكلام في كونه جميلا فاما ان يقال لغله مال هذا الى عدم اعتباره  
في المحمود عليه ليشتمل الى اراد الذي مر عليه اتفاقا يقال منهم من  
قوله شوا تعلق بالنعمه او غيرها على ان يكون من نعم التعريف على ما  
قيل اذ المعصية بغيرها غير ما المحمود من صفات الكمال فان وضع الضافه  
على تعريف العهد ولا يبعد ان يقال ان التعريف بدتم عند قوله على  
قصد التعظيم كما هو الظاهر وعلم منه المحمود عليه وكونه جميلا بانه  
ان الالبان ما يشعرا بالتعظيم لا بد لفاعله من باعث وجامل له عليه  
والا لكان بحيث وذكرا للمحمود عليه واذا كان على قصد التعظيم الخالص

من النظم اذا انتهى  
على تمام المحمود





هذا هو الظاهر في الكلام  
 وهو انما هو في الكلام  
 وهو انما هو في الكلام  
 وهو انما هو في الكلام

الذي لا يشوبه شيء من المفاضل كما هو المتأد من اطلاق المعطيم بصد  
 من عاقل لما لا تصاف المحمود بصفات المحمود وبغيره وبغيره  
 انفعال الجوارح في قولنا قصد المعطيم فان المتأد من المعطيم الزد  
 كما مل الذي ينطابق عليه الظاهر والباطن فقد ظهر ان هذا المعروف  
 على ما ذكرنا مشتمل على جميع ما اعتبر به في الجهد لا كون المحمود عليه احصاء  
 ولعل ما ذكرنا المشهور في ذلك لما سلف عليه من الاشكال واما تعريف الشرح  
 فاستماله على المحمود به وعلى كونه حبيلا كما في المختصر وعلى المحمود عليه احصاء  
 فقد ذكر في شرح الكشاف انه اي الجهد صفة للفعل وهو الاحتيار كما نقرر  
 عندهم واما اعتبار اعتقاد الحامد اضافة المحمود بالمحمود به فلا ان  
 المنا الذي يكون الباعث والجامل عليه امر حبيلا لا يكون الامع المتأد  
 المذكور وكذلك عده مخالفه افعال الجوارح فان المبادر من المنا  
 الفرد الكامل والايان بالشعرا المعطيم لا يكون كاملا الا اذا لم يصحبه  
 شيء من التحقير **قوله** بالنعمة المراد بها الانعام لانها معنى الفواضل  
 التي دفعت في عبان الشرح وهي المزايا القابلية بالشخص متعديده الى  
 غيره ومعنى عطف المنا ان يكون ماناها ومقابلها **قوله** والشكر عرف  
 الشكر وبين النسبه بينهما ومن الجهد مع انه غير مذكور في الكتاب لما  
 بينهما من المقارب ومن ثم يقتربان في الذكر كقولنا صلى الله عليه وسلم  
 الجهد اس الشكر وقولنا ما شكر الله عبد لم يحرم وكان ذكر الجهد فظنه جمل  
 الشكر بالمال ولا يستفهم عنه ولا يبعد ان يكون اشار الى نكته  
 لا تثار الجهد على الشكر غير ما علم من متابعه الكتاب العز وهو ان الجهد

هنا

هنا شكره زياره فان الظاهر انه في مقابلة الانعام كما ادى اليه الشارح  
 في الشرح حيث قال في مفتاح الكتاب الجهد اذ الحق شيء من شكر نعمائه مع  
 ما عرفت من اعتبار الاعتقاد وعدم مخالفه افعال الجوارح في حقيقة  
 الجهد وان كان كلام الشرح ضريحا في خلاف ذلك حيث قال بعد الدلالة على  
 استحقاق الذات بغيرها على حق الاستحقاق **قوله** بني اي لشكر  
 في جدد انه بحث لو عرف عرف المنية عنه وهذا المعنى يحقق في الشكر  
 الجهد في اما بالنسبة الى الما في المحمود وظاهر الاطلاع على كل حبيبه واما  
 بالنسبة الى غيره فيكون كونه بالحيشية المذكور ولا يقدح فيه الجهل بالمنية  
 كما لا يقدح في دلالة اللطيف على معناه الجهل بالوضع على انه يحسن ان يعرف اعتقاد  
 الشاكر بالالهام ويحس الا ان فيه ان الغاير من المنية والمنية عنه في الشكر  
 الحثاني حتى فان الظاهر ان الاعتقاد هو المعطيم **قوله** لكونه  
 منجما صرح المحقق الشريف في حواشي شرح المطالع انه يعتبر ان يكون ذلك  
 بالانعام على الشاكر وقيل ان يقيد الانعام بكونه على الشاكر لم يثبت ليقول  
 الصحيح فلا يصح ان يقال انه تعالى شاكر حمته على الاول والصح الثاني **قوله**  
**واعلم** انه يعتبر في الشكر باللسان او الاركان اعتقاد الشاكر المعطيم  
 الحثاني والمعرف قال عليه لانه لما كان الباعث على المعطيم الانعام كان  
 هناك معطيم باطني وطعنا ضروري ان الانعام لا يكون باعثا على الشكر به  
 وهذا انما يظهر اذا تعلق قوله لكونه منجما بالفعل فيكون معناه فقل ضار  
 للانعام لا بالمعطيم فان الانبياء المعطيم المخلل بالانعام لا تثار في الشكر به  
 لذا ذكر المحقق البهواني **قوله** وتعلق لكونه بالفعل كما ذكر



هذا هو المراد من قوله على اعتبار ان الشئ ليس على قوته  
 معد ينفى ان يكون مستلزما للكلام او  
 وليس اسما فالكلام لا ينفى

نسط ما قبلها وما بعدها بحث وهو ان الابعان الشئ لا يستلزم بحقيقته  
 فضلا عن قصده وذلك لان الفعل الذي يكون لاجل المقام لا يصدر من عامل  
 له على قصد اللفظ **قوله** باللسان او بالحنان او بالاركان  
 الاحتمالات العقلية سبعة هذه الثلاثة مع كون مجموعها او مجموع اسن  
 منها والذي يعنى منها ما كان بالحنان اما على اللفظ او مع مجموع الاركان  
 او مع احدهما وعلى هذا يكون معنى او منع الخلو **قوله** فان قلت  
**عطف قوله** او بالحنان على ما قبله باو وعطف ما بعده عليه بها  
 يدل على ان مجرد الذكر للشيء او الاركان فيكون شكرا او ايم منافا للعبادة فعل  
 الفاعل مع كل منهما **قوله** فعل القلب يعتبر مع كل منهما على انه شرط  
 خارج لا جز لا جزمها فاذا تطابق المعتقد واللسان على شكر فلهذا حالها  
 احدهما ان ينظر او لا بالذات كونه باللسان وبلا حظ كونه بالحنان بالنبعية  
 والآخرى ان تنظر او لا بالذات كونه بالحنان وبلا حظ كونه باللسان بالنبعية  
 وقس عليه بطابق المعتقد والاركان ومن هذا يظهر وجرا في العطف  
 من الثلثة باو اذ يمكن ان يعتبر احدهما مع الاحتمال او لا بالذات وبلا  
 الحرجان بالنبع فلا يكون مورد الاحد **قوله** اسم اي علم يدل على القول  
 بانه علم مع احصاء العلم في وضعه باذات الذات الى سبق تفعل تلك الذات  
 واتساع تفعل كنه حقيقته لانه وان لم يكن تفعل كنه حقيقته تعالى كنه يكتفي  
 في وضع العلم سبق تفعل صانته على قدر الامكان للشيء **قوله** للذات  
 كنه الشئ كنه على حقيقته وقديما على هوته الخارج وقد يقال على ما قبل  
 الوصف والمراد منها هو الشئ واستعمل استعمال النفس واستعمال الشئ ولذا

هذا هو المراد من قوله على اعتبار ان الشئ ليس على قوته  
 معد ينفى ان يكون مستلزما للكلام او  
 وليس اسما فالكلام لا ينفى

هذا هو المراد من قوله على اعتبار ان الشئ ليس على قوته  
 معد ينفى ان يكون مستلزما للكلام او  
 وليس اسما فالكلام لا ينفى

بحون

بحون تائيشه وذكر **قوله** الواجب الوجود خص بالذكر في تعيين  
 الذات من صفاته تعالى هاتين الصفتين مع اجتماع اسم الله لجميع صفات  
 الكمال اشارة الى اجتماعها على وجه لطيف فان الواجب الذي الذي هو  
 اليه مطلق الواجب مشتمل على سائر صفاته تعالى لانه معدن لكل كمال وسعيد  
 على كل نقصان اذ يمكن تجميع صفات الكمال عليه كما عرف في موضعه وكذا احتج  
 جميع المحامد يستلزم سبب جميع صفات الكمال لان كل كمال يستحق ان يحمد  
 عليه فلو شذ كمال عن الثبوت له سبب لم يكن مستحقا لجميع المحامد واقفا  
 اجتماع اسم الله لجميع الصفات فقد توجه بان هذه الذات المحصورة هي  
 المشهورة بالانصاف بصفات الكمال فاما كون علما لها دالا عليها بخصوصها  
 يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا للمفهوم كلي وان احتض في الاستعمال  
 بها كما لو حرم ويرد بانه يلزم فهم صفه الظلم من العلم الذي لفرعون وليس  
 كذلك **قوله** **صفة الظلم من العلم الذي لفرعون** **قوله** الذي لفرعون  
 بحث لان لاله العلم الذي لفرعون على صفات ما وضع له انما يحقق ان لم يكن  
 استهان بها في ضمن اسم غير العلم فقط وفرعون انما اشهر بصفه الظلم  
 في ضمن اطلاق لفظ فرعون فقط حتى لا يفهم عند اطلاق علم عليه  
 اعنى التريكات او قالون على اختلاف الروايات بخلاف استهان به تعالى  
 بالصفات فانه ليس في ضمن اطلاق لفظ الله فقط بل هو مشهور بها  
 مطلقا فابدى على ذاته تعالى بخصوصها كان دالا عليها حتى لو كان له سوا الله  
 علم اخر كان دالا ايضا **قوله** ان الشارح اشارة الى ان الشارح  
 المسند اليه الى ان بعضهم قال انه اسم للمفهوم الواجب وهو كمال الخضر

هذا هو المراد من قوله على اعتبار ان الشئ ليس على قوته  
 معد ينفى ان يكون مستلزما للكلام او  
 وليس اسما فالكلام لا ينفى



في فرد ون ينفه هناك فلا يقيد ان يقيد وصف الذات بالواجب مني ما سبق دفع وهو من يتوهم احتمال ان يكون عند اسماء المفهوم والواجب بناء على انه يكون في قوله اسم للذات لما انحصر ذلك المفهوم في تلك الذات

**قوله**

الذي هو المفعول له في قوله انما افادته اللام دعوى المقارنة الجبر من الاستغراق جميع المحامد المشار اليها افادته اللام دعوى المقارنة الجبر من الاستغراق واللام من الله من اختصاص المهر به محذوفاً به حقيقة كما ذكر صلح الكشاف ومعنى استحقاقه جميع المحامد انه يستحق كل حمد اي بكل جميل وعلى كل جميل وذلك لما مر من ان كل كمال ثابت له لا يشك عنه كماله وكل جميل من تلك الكالات يستحق عليه حمد ولا يرد حمد العباد على افعالهم الحسنه اذ لصدق كماله انه حقيق به اما على مذهب المشاعين وظاهروا اما

على مذهب المعتزلة فلا ان لا مكان منها والاقدار عليها لما كان من الله سبحانه تعالى انه يستحق الحمد على تلك الافعال باعتبار الاقدار عليها والاعمال منها

**قوله**

والحدود الى الجملة الاسمية هي التي يعنى ان الحد اصيل المصدر لان التابع في شبه المصدر الى الفاعل والمفعول هو الجملة الفعلية لا سيما وقد شاع استعمال هذا المصدر ونحن منصوبه ما ضم افعالها واللام راجع الى

الذم اليه تعالى بالاقدار والتمكين من الشرور والقبائح لان ذلك لا يستحق كما صرح به صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى يا اغفر لي ذنوبي ولا عرفت في هذا الكلام فكون الاصل جراً لله ارحم ابيه والفعل الناصب مقدر اي حدث او جرى فعذر عن هذه الجملة الفعلية الى الاسمية لقصد البلا

له اي حدث او جرى فعذر عن هذه الجملة الفعلية الى الاسمية لقصد البلا

هذا هو الذي يدل على الدوام كما هو  
في فرد ون ينفه هناك فلا يقيد ان يقيد وصف الذات بالواجب مني ما سبق دفع وهو من يتوهم احتمال ان يكون عند اسماء المفهوم والواجب بناء على انه يكون في قوله اسم للذات لما انحصر ذلك المفهوم في تلك الذات

الظاهر من قوله تعالى  
هو الذي يدل على الدوام كما هو  
في فرد ون ينفه هناك فلا يقيد ان يقيد وصف الذات بالواجب مني ما سبق دفع وهو من يتوهم احتمال ان يكون عند اسماء المفهوم والواجب بناء على انه يكون في قوله اسم للذات لما انحصر ذلك المفهوم في تلك الذات

هذا هو الذي يدل على الدوام كما هو  
في فرد ون ينفه هناك فلا يقيد ان يقيد وصف الذات بالواجب مني ما سبق دفع وهو من يتوهم احتمال ان يكون عند اسماء المفهوم والواجب بناء على انه يكون في قوله اسم للذات لما انحصر ذلك المفهوم في تلك الذات

على الدوام فان الذي يدل عليه انما هو الجملة الاسمية ولم يرد ان العبدول ينفه هو التال على الدوام كما لوهم كلف ولم يقرضوا في افا في الجملة الاسمية الدوام

لذكر العبدول ومبدخليته اصلاً **فان قيل** يتجلى احوال

المسند ان الاسمية التي حصر المبتدأ فيها فعل يفيد الحد وان الطرف مقدر بالفعل مبدئي ان يكون قولنا المهره لكون الخبر فيه طرفاً مقبلاً الذي

**فالجواب**

انه ذكر الشارح في الشرح في احوال المسند ان الانصاف ان المعلوم من قولنا يرد في الدار باب فيها او مشتق لا ثبت او استقر ثم

يقول اسم الفاعل لا يدل على الثبوت دون العبدول كما حققه السيد المحقق في ذلك الباب وشي ان الله وكما شرا به ما نقله الشارح في الشرح من

السكاك هناك من ان يرد في الدار محققا لثبوت والحدود بحسب تقدير حاصل او حصل ونضم الى الثبوت الدوام بقرينه المقام ونظهر هذا

وجهاً نقول بان سلام عليكم يفيد الدوام وكذا قوله تعالى انا معكم **قوله**

وبعد المهر قد يوصف بالتقدم مالم يكن اصله الماحي كاشياً ان شاء الله تعالى فلا يرد ان المهر هنا مبتدأ ولا اتصاله له في الماحي **قوله** باعتبار

انه هو آخ يعنى ان لكل من لفظ الله والمهر حجه سحقي بها المبدع على المخر فانه بالنظر الى ذاته والمهر بالنظر الى المقام لكن رعايه ما لوجه المقام الضيق

بالملافة لانها مطابقة معتنى المعام لا رعايه الامور الذاتية **فان**

**فيل**

معتنى المعام وهو المبراعه الشا واما الضمير الجميلة للذات صريحاً او ضمناً لا يحقق الا المجموع قوله المهره في اقدم عليه ليس معتنى المقام والعيان على سبيل اقرار على باسمه ذلك قياس مع الفارق

هو الذي يدل على الدوام كما هو  
في فرد ون ينفه هناك فلا يقيد ان يقيد وصف الذات بالواجب مني ما سبق دفع وهو من يتوهم احتمال ان يكون عند اسماء المفهوم والواجب بناء على انه يكون في قوله اسم للذات لما انحصر ذلك المفهوم في تلك الذات

وهو جسد الله صمد  
الظاهر من قوله تعالى  
هو الذي يدل على الدوام كما هو  
في فرد ون ينفه هناك فلا يقيد ان يقيد وصف الذات بالواجب مني ما سبق دفع وهو من يتوهم احتمال ان يكون عند اسماء المفهوم والواجب بناء على انه يكون في قوله اسم للذات لما انحصر ذلك المفهوم في تلك الذات



**اجيب** بان ذلك المقام كما يقتضي الاهتمام بما صدق عليه الجواب  
 كذلك يقتضي الاهتمام من بين اللفظيين بلفظ الجواب الدال على مفهومه  
 الحاصل في ضمن ما صدق عليه **قوله** كما ذهب اليه صاحب النشا  
 حظه بالذكر لان السكاكي خالف في ذلك كما يحكي الله **قوله**  
 ولم تعرض للنعم به ان اللام في النعم به ان كانت للاستعراق والتعرض  
 للنعم به بذكر جميعه وح فانطبق العليل الاول وهو قوله ايها ما الم  
 عليه ظاهر وقايد لفظ الجاهل ايضا ظاهر اذ لا قصور حقيقه عن  
 المحاطة لا مكان محقق فرد منها وهو المحاطة الاجالية فاما العليل  
 الثاني وهو قوله ولولا يتوهم انهما فانما ينطبق على المدعى شكك ذلك  
 بان نضم اليه مقدمه معلومه وهي ان ذكر جميعه بفضيلة محال فلواريد  
 ذكره لم يكن له بطريق الجمال وذلك بان يذكر بلفظ يبيد العموم وح ربما  
 يتوهم خروج البعض لشيوع التخصيص في العمومات سيما في المقامات  
 الخطائية فان كانت الحسن اعلم من ان يكون موجودا في ضمن كل فرد اذ  
 ضمن بعض الامر فكل واحد من العليلين على انفراد لا يتم به التعريب  
 فان ايهام قصور العمان عن المحاطة لا يتم بالنسبة الى البعض وتفي بهم  
 الاختصاص لا يتم بالنسبة الى الكل فالوجه ان يجعل اللام للحسن ويعتبر ان  
 الغلة لعدم التعرض للنعم به بجموع الامر من لا كل واحد على انفراد  
 فالاول ناظر الى عدم التعرض لجمعية والثاني ناظر الى عدم التعرض  
 لان في اعاني اللام في قوله ولولا يتوهم على هذا السبيل سوء فان الذي  
 يتبادر من قولنا لم اقل كذا نصدا كذا وكذا لان كل واحد مما دخل عليه

قوله ايها ما الم  
 على ظاهره وقايد  
 لفظ الجاهل ايضا  
 ظاهر اذ لا قصور  
 حقيقه عن المحاطة  
 لا مكان محقق  
 فرد منها وهو  
 المحاطة الاجالية  
 فاما العليل الثاني  
 وهو قوله ولولا  
 يتوهم انهما فانما  
 ينطبق على المدعى  
 شكك ذلك بان  
 نضم اليه مقدمه  
 معلومه وهي ان  
 ذكر جميعه بفضيلة  
 محال فلواريد  
 ذكره لم يكن له  
 بطريق الجمال  
 وذلك بان يذكر  
 بلفظ يبيد العموم  
 وح ربما يتوهم  
 خروج البعض  
 لشيوع التخصيص  
 في العمومات  
 سيما في المقامات  
 الخطائية فان  
 كانت الحسن اعلم  
 من ان يكون  
 موجودا في ضمن  
 كل فرد اذ ضمن  
 بعض الامر فكل  
 واحد من العليلين  
 على انفراد لا  
 يتم به التعريب  
 فان ايهام قصور  
 العمان عن المحاطة  
 لا يتم بالنسبة  
 الى البعض وتفي  
 بهم الاختصاص  
 لا يتم بالنسبة  
 الى الكل فالوجه  
 ان يجعل اللام  
 للحسن ويعتبر ان  
 الغلة لعدم  
 التعرض للنعم  
 به بجموع الامر  
 من لا كل واحد  
 على انفراد  
 فالاول ناظر  
 الى عدم التعرض  
 لجمعية والثاني  
 ناظر الى عدم  
 التعرض لان في  
 اعاني اللام في  
 قوله ولولا  
 يتوهم على هذا  
 السبيل سوء فان  
 الذي يتبادر من  
 قولنا لم اقل  
 كذا نصدا كذا  
 وكذا لان كل  
 واحد مما دخل  
 عليه

اللام

اللام مستقل في كونه دالا على ترك الفعل التعرض **قوله**  
 ولولا يتوهم عاقل ان يكون معطوفا على ايها ما وهو ظاهر وعلى قوله للتصور  
 على معنى ان عدم النعم به يبيد الوهم بان المقصود منه نفي توهم الاختصاص  
 وانما كان ايها ما لحوار ان يكون الحذف لكتبه اخرى كما ذكرنا سابقا وانما  
 قال يتوهم لان التخصيص بالذكر لا يوجب نفي ما عدا المذكور ثم ان صير  
 اختصاصه محتمل ان يكون للانعام وان يكون للجدي اي اختصاص الانعام  
 بشئ دون احوال اختصاص الجدي بالعام دون احواله اما يبيد في جمل  
 هي العمان الا انه استطيع الشرح لفظ ايها ما يمكن ان يقال في توهم  
 بناء على ان اللام للحسن كما ذكرنا ان المعنى به اجمالا حكم المذكور ان ما النعم  
 في تاويل العامة والمصدر والمضاف يبيد العموم وذكر كل الانعام  
 في قول ذكر كل المنعم به اذ لو ذكر لم يكن فيه مزيد فائدة وانما الذي يحتاج  
 الى بيان النكتة عدم ذكره بفضيلة او عدم ذكر بعضه فالاول ناظر الى الانعام  
 والثاني الى الثاني ويمكن التوفيق بين ما في الشرحين بان يجعل التصور  
 في الشرح على ما هو اعلم من الحقيقي والادعائي ويتناق المقرر كما مر في  
 عبارة المختصر وح يكون معنى التصور في المختصر غير ما معناه في الشرح  
 ويمكن التوفيق ايضا بان يجعل المعنى شبه واحد منهما بان يجعل الايهام معنى  
 الاستعارة فان الوهم احدا قسام مطلق الشعور ويتناق المقرر كما مر  
 في توجيه عبارة الشرح او جعل التصور فيها معا على ما هو اعلم من الحقيقي  
 او الادعائي ويتناق كما مر في توجيه عبارة المختصر وقايد ذكر  
 الايهام في المختصر على الوجهين الاحسن الا ان اعتبار القصد

قوله ايها ما الم  
 على ظاهره وقايد  
 لفظ الجاهل ايضا  
 ظاهر اذ لا قصور  
 حقيقه عن المحاطة  
 لا مكان محقق  
 فرد منها وهو  
 المحاطة الاجالية  
 فاما العليل الثاني  
 وهو قوله ولولا  
 يتوهم انهما فانما  
 ينطبق على المدعى  
 شكك ذلك بان  
 نضم اليه مقدمه  
 معلومه وهي ان  
 ذكر جميعه بفضيلة  
 محال فلواريد  
 ذكره لم يكن له  
 بطريق الجمال  
 وذلك بان يذكر  
 بلفظ يبيد العموم  
 وح ربما يتوهم  
 خروج البعض  
 لشيوع التخصيص  
 في العمومات  
 سيما في المقامات  
 الخطائية فان  
 كانت الحسن اعلم  
 من ان يكون  
 موجودا في ضمن  
 كل فرد اذ ضمن  
 بعض الامر فكل  
 واحد من العليلين  
 على انفراد لا  
 يتم به التعريب  
 فان ايهام قصور  
 العمان عن المحاطة  
 لا يتم بالنسبة  
 الى البعض وتفي  
 بهم الاختصاص  
 لا يتم بالنسبة  
 الى الكل فالوجه  
 ان يجعل اللام  
 للحسن ويعتبر ان  
 الغلة لعدم  
 التعرض للنعم  
 به بجموع الامر  
 من لا كل واحد  
 على انفراد  
 فالاول ناظر  
 الى عدم التعرض  
 لجمعية والثاني  
 ناظر الى عدم  
 التعرض لان في  
 اعاني اللام في  
 قوله ولولا  
 يتوهم على هذا  
 السبيل سوء فان  
 الذي يتبادر من  
 قولنا لم اقل  
 كذا نصدا كذا  
 وكذا لان كل  
 واحد مما دخل  
 عليه



في الخواص والمزايا ثم ان قوله لم ينقص محتمل ان يكون مراد ان المعول الذي هو  
 المتعم به محذوف وكتمل ان المقصود ان انعم منزل منزله اللان من غير ان  
 لعلقة معقول وانما في هو الذي لو افق ما شئت من كلامه على الخذف للمعبر  
 المعقول فان قوله ولما لا يتوهم لانهم عنده على بعد من الخذف **قوله رابع**  
**الباعث على الاستدلال** مصدر برفع الرجل اذا افق اصحابه في  
 العلم او غير ذلك والاستدلال مصدر بمعنى المتأمل بمعنى براعة الاستدلال  
 في الاصل تفوق المستعمل وحسنه وفي العرف كون الاستدلال مساهل المقصود  
 وهو سبب الاول سمي بها تسمية للسبب باسم المسبب تفهيم كما قال  
 السبب في السببية وحصلت باعتبار ان فن الخوار البيان  
 بالبيان المعنى الذي ذكره الشارح وهو المنطوق اجماعا باعتبار ذكر البيان  
 وهذا الكتاب في فن البيان والبيانات وان اختلفا معنى فقد شارك  
 في الاسم كذا قيل **قوله** وبنيها على فضيلة نغم البيان اذا عطف  
 الخاص على العام افا بالتمية على فضله على سائر افراد العام بنا على ان العطف  
 يدل على المغايرة بين المعطوفين فاذا عطف الخاص على العام دل على ان الخاص  
 يذلل في الشرف والكمال الى ان توقع غير الخول تحت العام وصار نوعا  
 اخر كما قال تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الواسطة ولو لم يكن معطوفا  
 او لم يكن خاصا بعد عام لم يدل على هذا المعنى كما سببا من كلامه الشارح في  
 الباب الثاني من ارباب الله ثم ان تعليل عطف على العام الخاص بالتمية المذكور  
 ظاهرة واما تعليله برعاية البراعة ففيه حقا لانها تحصل في البيان من  
 غير ما اخذه لكونه خاصا بعد عام ولا يكون بطريق العطف او غيرها

هذا الكتاب  
 الكافي

موجبه

موجبه ان قوله عطف الخاص على العام يشتمل على امرين ذكر الخاص وكونه  
 معطوفا على العام والمقل هو مجموع عطف الخاص على العام وما تضمنه  
 من ذكر الخاص وعطف او لا يبينها على رعاية من جعل المجموع تعليل للمجموع  
 على التوزيع الاول للاول والثاني للتالي واستقلال التعليل الثاني  
 بكونه تعليل للمجموع لا يوجب الاستدلال اذ لا استدراك في كون الجزء  
 الاول مستقلا فان يثبت في علل واحد مما هو محذور بالآخرى صوابا ويمكن  
 ان يقال ان رعاية البراعة لا بد لها من طريق تبادلي بها ومن حله طرقها  
 عطف العام على الخاص طريقا البراعة دخل في الجمل على عطف الخاص  
 على العام لكونه طريقا لها وان لم تكن متوقفة عليه بعينه فيصير تعليل  
 العطف المذكور بالبراعة وكون عزم موديا للمقصود لا تقدر فيه ان  
 اتجمله طريقان الى مطلوبه فانه محتار واحد هما بعينه وان كان الاخر  
 موديا اليه كما نقل سيد المحقق في حواشي شرح التتمية شل عن  
 بعضهم **قوله** ما لم يعلم بفغول ثان والاول محذوف اي علمنا و  
 جرف اخذ بفغوليه لان ليس مراد قال القلوب وانما ذكره وان كان العلم  
 لا يتعلق بالغير المعلوم لان المراد بما لم يعلم ما لم يعلم اي ما لم يعلم بقوتنا  
 واحدها دنا احدنا من قوله تعالى عليك ما لم يكن تعلم كذا نقل عنه **قوله**  
 رعاية للجميع هل عليه يحصل رعايته وان يقال وما لم يعلم من البيان  
 علم ورجحانه تركيب اخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب  
 الذي قدم منه وعلم وقد علمت ما ذكرت في قوله رعاية لبراعة الاستدلال  
 جوابا اخر عن هذا **قوله** والبيان هو المنطوق اجماعا الذي يظهر من قوله

الكونه على المجموع وذكر  
 الخاص معطوف على  
 المجموع

انما في الكلام

وقد ذكرنا في كتابنا  
 وهو انما لم يبق من قوله  
 انما في الكلام



مؤلفه  
 مؤلفه  
 مؤلفه



في الشرح كما يشترط فيه في قوله عر خلق الانسان على الانسان ان الانسان  
 هنا معناه في الاله الكرمه وحج ينبغي ان يرا <sup>البيان</sup> في التفسير معناه اللغوي  
 اي الكنيه ويكون قوله العرب تفسيره ليشمل بقية الانسان جميع الناس  
 على اختلاف السنههم كما هو المراد من الاله الكرمه ولو ارد بالانصاع  
 معناه الاصطلاحي لا يخص بلغة العرب الا ان في تعلق من الحاد والبيان  
 بالبيان لهذا المعنى كما مر سابقا ما فيه ولا بعد ان يفتر البيان هنا  
 بالقران كما تفسر بعضهم في الاله الكرمه ولا تخفى بنا سببه لبراعه <sup>البيان</sup> الكلام  
 حيث كان وغايه الفن معرفه احوال القران الاله لانه لا مناسب ما بنى عليه الشارح  
 من ان تصح المصنف ببعض النظم ايا الى اصول ما يحتاج اليه في بقا  
 النوع كما ذكر في الشرح ولولم يلاحظ ما ذكره لا يمكن ان يترك البيان  
 على معناه الاصطلاحي اعني في البيان لما لا يحصل ذكره البراعه **قوله**  
 في هذا الفعل خبر من نطق احادها على سائر الصفات المادحه لصل  
 لنا سب ما مر في التعريف لنفجه البيان **قوله** لان هذا الفعل  
 اي فعل الاله المعلق على الكلمه وعلى ما عطف عليها **قوله** اي الخطاب المفضول  
 ايج يعني ان المفضل مصدر بمعنى المفعول او الفاعل وهو محال لغوي  
 وقدم كونه بمعنى المفضول لان شرف الخطاب من حيث هو خطاب يكونه  
 مفضولا لا يكونه فاصلا ومعنى يتبينه بعله يتبين قولك تبينت الشئ  
**فان قيل** المضموم من الشرح ان فضل الخطاب متناول للقران  
 حيث قال انما اشار الى المحرم فكيف انه يتبينه من محط الخطاب به  
 ولا يتبين ومشتاهاة القران ليست كذلك **اجيب** ان المراد بها هو

المراد

المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لم يرب فيه وشيا ايتها الله في حياحت  
 اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من احوال الاسناد اذ بان  
 المراد ان خطابا لم يرب فيه من احوال الاسناد اذ بان  
 بوضوح الصكه والكلام او بان الكلام مبني على مذهب المتأخرين  
 من ان الراشدين في العلم يعلمون ما وبل المشتاهاة وهم المخاطبون  
 بها لان الخطاب لوجه الكلام محورا العير لا فيها مخاطب الناري تعالى  
 بحبان نفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا تلبس عليهم اذ بان الخطاب  
 بها هو الرسول عليهم وهو يتبينها ولا يمكن الخواب ما لا يلزم من كونه  
 افضل من اوق فضل الخطاب ان يكون جميع ما اوتيه فضل الخطاب اذ  
 يصدق هذا باعتبار بعض القران اعني المبين منه الذي لا يلبس على  
 من مخاطب به ويكفي هذا العدد في كون فضل الخطاب اشار الى القران  
 فانه ليس المراد ان فضل الخطاب هو القران اذ لا معنى لقولنا افضل  
 من اوق القران وهو ظاهر بل المراد ان فضل كل خطاب مفضول اوتيه  
 احد هذا **قوله** انه يحتمل انما الفضل على معناه المصدري ويعتبر  
 العيون في اصافته الى الخطاب على طريقه جرد قطيفه واخلاق ثواب  
 فاضله خطاب فضل محو جرد وانما هي اقبالك وادبار وكان هذا  
 اوفق ما عليه ايمه المعاني حيث يجوز العيون العقل على المحان اللغوي  
 بان فيه سالغه بليغه كما يشير اليه كلام الشرح في انما هي اقبالك وادبار  
 ويحتمل ايضا انما على معناه المصدري ولا يعتبر فيه محو لغوي ولا  
 عقلي بمعنى انه تعالى اعطى الرسول كون خطابه مفضولا او فاضلا

وهو الحديث



على كون المصدر من المجهول او المعلوم وفيه دقة ولطافة كما قيل بان  
 حقيقة النعمه المختصه من اوق فضل الخطاب وكما ان الشرف وانما هو  
 كون خطابه فاصلاً او مفصولاً لاداءت الخطاب **قوله** اضله اهل  
 فاندلت الهاهم ثم اندلت الهزم الفاء وذلك لانه لم يثبت قلب الها الفاء  
 في موضع اخر حتى يقاس عليه وانما قلبها همنه فواقع كما اضله ما ه  
 بدليل بياض وقلب الهمن الفاء شايخ **قوله** دليل اهيل وذلك ان التصغير  
 يرد مثل هذا الى اضله ولم يسمع في تصغير ال الا اهيل ولو كان اضله  
 غير اهل لسمع تصغير عليه في الجملة واختصاصه بالاشراق لاستلزام عدم  
 تصغيره اذ يجوز فضاء حق من لم يخطر او يقليله على ان الخطر في نفسه  
 لما نافي المصغير بالنسبه الى اولي المخططات العظمه وعلى ما نقله الكسائي  
 عن بعض العرب انه قال اهل واهيل وال واويل يكون الظاهر ان اضله  
 اول فقلت الواو القائلين كما دامت ما قبلها على ان الكسائي قد ايد  
 ذلك بالاستقاف قال لانه يؤولون الى اصيل واحد **قوله** حصص  
 في الاشراق واو الى الخطر يرد ان فيه تخصيصين الاول اضافته  
 الى العقلاء فلا يقال ال السلام وال مصر ومحوها وانما اختصاص  
 من لم يخطر ولا يقال ال الحام **قوله** جمع طاهر بنا على ما استهم  
 من حوان افعال في جمع فاعل لكنه قال في شرح الكشاف ان اظهارة جمع  
 طاهر كغيره بمعنى عايد وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت  
 كما نص عليه الجوهري في دليل بان جمع صاحب صحبه وصحاب وصحبه  
 واصحاب جمع صحب بالفتح كصيف صاحب كثر وانما او جمع صحب

المراد من قوله  
 وضماء وضماء  
 وضماء وضماء  
 وضماء وضماء

الموقوف لما في قوله  
 وضماء وضماء  
 وضماء وضماء  
 وضماء وضماء

بالشكوك كغيرها وانما به ويحتمل ان يكون مراده ان جمع لظاير محتب المعنى لانه  
 جمع صيغى فلا يخالفه بين كلاميه واعتراض ما ذكر في الكشاف بان صاحب الكشاف  
 صرح بان فاعلاً جمع على افعال في مواضع من كتابه حيث قال في قوله بوار  
 مع الارار جمع بواو كارب وارباب وصاحب واصحاب وقال في قوله  
 وهو يقوم لما شابه الاسماء جمع شاهد وقال في قوله ان الارار مشربون الارار  
 جمع بواو بواو وهو قد استعمله من له روايته ولا يكون كلهم الجوهري  
 عليه لانه صرح في الكشاف بان صحاح الجوهري شجون بالخطا وصحاحه الصحاح  
 في الاصل مصدر يقال محبه محبه وصحاحه اطلق على اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم  
 كما علم لهم ولهذا نسب اليها فليل صحابي بخلاف الاصحاب **قوله**  
 جمع خير بالمشدود ظاهر انه لا يكون جمع غير المشدود وذلك لان خير الذي  
 هو افضل التفضيل لا يجمع الا ان يرد عليه ان خير غير المشدود لا يخصص في  
 خير الذي هو التفضيل لا في خير الجوز كصيفه على خير كست على من  
 ان يكون الاجار جمعه فانه ثني وجمع وتوت **قال** والكاف  
 من المظنين لما حار انه جمع خير محض جيتي **قال** الساعدي  
 لما بكر النامى بخيرى بنى استدر بعرو من سعيه وبالسيد الضحك  
 وقال **قوله** اخرني  
 ولقد طغنت بحامع الذبالات **قوله** ريات هند خير الملكات  
 الصحاح انها مدنية خير محض وتايشه ويمكن ان يقال ان مراده بالمشدود  
 في الحال او في الاصل فيكون متناً ولا خير المعتقد والمخفف منه **قوله**  
 هو من الظروف المبنية الا وحي ان قال هو ههنا من الظروف المبنية او يقال

الارار جمع

ولا يلى ولا يوب  
 كسى

وقال **قوله** اخرني  
 ولقد طغنت بحامع الذبالات **قوله** ريات هند خير الملكات  
 الصحاح انها مدنية خير محض وتايشه ويمكن ان يقال ان مراده بالمشدود  
 في الحال او في الاصل فيكون متناً ولا خير المعتقد والمخفف منه **قوله**  
 هو من الظروف المبنية الا وحي ان قال هو ههنا من الظروف المبنية او يقال



هو من الظروف التي ينبغي اذا قطعت عن الاضافه كما في هذا الموضع **قوله**  
والاصل هما الخ قال من اين زيد فمطلق معناه هما من شئ زيد مطلق  
فمطلق معناه انه في الاصل له كذا هما من شئ وانبت انما سابه واخرت  
الفا لئلا يتوهم بوالى جر في الشرط والجزا وعلى هذا بنا السارح كلامه في  
هذا الموضع فكون اما عامله في بعد على هذا لا ذكر من كونها ناسبه عن الفعل  
وبعد على هذا من متعلقات الشرط وقال الرضى مراره بيان المعنى  
المت و تصور ان اما بقيد لزوم ما بعد فاما لما قبلها لانه كان في الاصل  
كذلك بل الماصل ان يكن في البداية حذف الشرط وزيدت ما وادعت النون في  
المجرى وفتح هـ الشرط فلا يكون بعد على هذا اسجوله لا تا لعدم نيابتها  
عن الفعل بل هي محوله لا بعد الفاعل كما قرره الرضى في حروف الشرط في  
شرح الكافي به وعليه بنا السارح في الشرح في احوال متعلقات الفعل  
**قوله** ومما ههنا اما قال ههنا لانها بعد ستعمل طرفا مجرما محليش  
اجلس اي ما جلس من الزمان اجلس فيه وتخير فعل الشرط او الجواب او مجموعهما  
على الخلاف ولكن تاتيه وفاعلهما صير مرجع الى مهابا من شئ بيان له وفائدة  
زياده البيان والتعيم ولست من زائده وشئ فاعل كى لقا المبتدأ  
بلى عابد ونقد بره تكلف مستغنى عنه مع ما فيه من ارتكاب دماره من  
في الموجب **قوله** فحين نصت اما معنى المبتدأ او فتح مثلها في الشرح  
حت قال فليضمنها معنى المبتدأ والظاهر من الموصعير ان سال معنى المبتدأ  
كما في الشرح حث فانه قد وقعت كذا اما موقع اسم هو المبتدأ او فعل هو الشرط  
ونصت معناه وكذا من قد تسعمل استعمال لما كما استعملها السارح هاهنا

المتعلق بالشرط

او لا يخلو كما قال  
الرضى

من معنى الشرح العدم  
معنى المبتدأ اول السارح  
ما ذكره الشرح

وقد

**قوله** لزمها الفا والاحرف حذفتها الا في ضرورة الشعر يجوز  
اما القتال لا قال لذيكم في اد مع قول تبدل عليه محكيه كقولهم فاما الذين  
اسودت وجوههم اكثرتم اي يقال لهم اكثرتم واما كان لزومها  
لما تاكلها وان كان للشرط اكثرها لزمه على بعضها معنى الشرط بخلاف الشرط  
الضريح فانه لا يحتاج الى دليل هذا اللزوم الكلى في اما يحقق ثبوتها على  
ان في الشرطية ولا تتلزم من بينها على الاصل **قوله** ولصوق الاسم  
واجاب في خواشي الخفاف عن دخولها على الحرف في قوله تعالى فاما ان كان من  
المفترس فان المبتدأ محذوف اي اما المتوفى وعند الرضى ان اللازم  
اقامه جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما مجزا او زيدا فقايم او غيره  
كالايه الكريم **قوله** اقامه وانما منعول لاجله لمعنى الكلام اي لزمها  
الفا ولصوق الاسم عند من تشترط اتحاد فاعل الفعل والمنعول لاجله  
واما من لا تشترط كما هو المختار عند الرضى فلا حاجة الى تكلف واقامه انما  
محتمل ان يكون كل واحد منهما تعليلا لكل من لزمه الفا ولصوق الاسم او مجموعهما  
او احدهما لاحدهما والاخر لا فر على طريق اللطف والشرع مرتباً او مستثنى  
**قوله** الجملة اي من بعض الوجوه محتمل ان يكون قيداً للامتناع وان يكون  
للاقامة والاقامة معاً وهو المولى وح ينبغي ان يبين حصول كل من الاقامه  
والاقامة من وجوه عدم حصوله من وجوه النسبه الى كل من لزمه  
الفا ولصوق الاسم اما بيان حصول الاقامة في الفا يظهر في هذا الموضع  
طاهر على مقتضى ما سبق من ان بعد من تيمم الشرط فقد تأمت الفا  
مقام الشرط وهو مل جميع اجزا الجزا واما في غير هذا الموضع يجوز اما



زيد فقيام بيان بقاء الفاء وان وقعت في خلال الجزا لكن هذا الوقوع عارض  
 لما يح من كون الفاعل على ما الماضل ان يكون عليه من الوقوع في صدر الجزا وهو  
 كراهة تولى حرفي الشرط والجزا فالفاء واقعة في الصدر ماضيا وتقدم  
 فيصح القول باقامتها مقام الشرط واما بيان عدم حصولها فبان بقاء  
 ان تمام الشرط قبل ما هو من متعلقاته وويل جميع احوال الجزا وانما لم  
 تنع هذا لما بعد ما هو من متعلقات الشرط اعني لفظة بعد واما بان  
 حصول اقامته في لصوق الاسم فلان لصوق الاسم بما في حكم لصوق  
 الاسم به لان لصوق الاسم الموصوف في حكم لصوق الصفة فكان لا بد  
 التي هي اللازمة قامت مقام الملزوم وهو المبتدأ واما بيان عدم حصولها  
 فلان اللازم المبتدأ انما هو الاسمية وانما لم تتم مقامه وانما القام مقامه  
 اما وهو حرف واما بيان اتمام حصول الاثر في الفاء فهو ظاهر لان الفاء  
 انما تبقى من الشرط واما بيان عدم حصوله فيها فقد وجه بان لا يراد الشرط  
 انما هو الباء الداخلة على الجزا الواقعة في خلال اجزائه وفيه نظر فانها  
 في هذا الموضع على ما عرفت من ان بعد من تحت الشرط وداخله على  
 الجزا لا يحلله من اجزائه واما حصوله في بقا اللصوق فلما من من  
 ان لصوق الاسم بما في حكم لصوق الاسمية بها فالاسمية اللاصقة باقامتها  
 القيام مقام المبتدأ اثر بقى من المبتدأ المحذوف واما بان عدم حصوله  
 وفيه وجه لان لصوق الاسم الموصوف في حكم لصوق الصفة كان الاسمية التي  
 هي اللازمة قامت مقام الملزوم وهو المبتدأ واما بيان عدم حصولها  
 فيه فقد وجه المبتدأ انما هو الاسمية وانما لم تتم مقامه اتماما وهو حرف

باعنا

ولا يصح ما في بعض النسخ من ان الفاء لا تكون في صدر الجزا

واما

واما بيان اتمام حصول الاثر في الفاء فهو ظاهر لان الفاء الواقعة في صدر الجزا  
 هي التي هي اللازمة قامت مقام الملزوم وهو المبتدأ واما بيان عدم حصولها  
 فلان اللازم المبتدأ انما هو الاسمية وانما لم تتم مقامه وانما القام مقامه  
 اما وهو حرف واما بيان اتمام حصول الاثر في الفاء فهو ظاهر لان الفاء  
 انما تبقى من الشرط واما بيان عدم حصوله فيها فقد وجه بان لا يراد الشرط  
 انما هو الباء الداخلة على الجزا الواقعة في خلال اجزائه وفيه نظر فانها  
 في هذا الموضع على ما عرفت من ان بعد من تحت الشرط وداخله على  
 الجزا لا يحلله من اجزائه واما حصوله في بقا اللصوق فلما من من  
 ان لصوق الاسم بما في حكم لصوق الاسمية بها فالاسمية اللاصقة باقامتها  
 القيام مقام المبتدأ اثر بقى من المبتدأ المحذوف واما بان عدم حصوله  
 وفيه وجه لان لصوق الاسم الموصوف في حكم لصوق الصفة كان الاسمية التي  
 هي اللازمة قامت مقام الملزوم وهو المبتدأ واما بيان عدم حصولها  
 فيه فقد وجه المبتدأ انما هو الاسمية وانما لم تتم مقامه اتماما وهو حرف

لا بد من الاسم  
 في تمام مقام  
 الملزوم



لا يتم مقامها اعني قبل غيرهما من جميع اجزا الجملة والزم الشرط في مقامه وهو  
 بعد تمامها عدمت وقع بعد التام مقامها واما انما فهي حرف خارج عن  
 الجملة وابقا الاثر في الجملة على هذا ظاهر ايضا فان مهما دكن لما امر عتا ولم  
 لما عين فذا انقوا اثرها فلهذا **قوله** ليدفع لياض لفظا ومعنى  
 وقد يليه بعدد اكا في قول **قوله**  
 اقول لعبد الله لما شقنا وانا . وعن نوادي عبد شمس وهما شمس  
 اي لما وهما شقنا وانا اي صنف وشمس امر بمعنى البصر من شمس البرق بمعنى  
 من شمس **قوله** هو المعاني والبيان لا دلي ان ترك لوسيط هذا التقسيم  
 وكذلك ذكر علم في قوله وعلم توابعها ونقال بعد تمام المعطوف عليه والمعطوف  
 وهو المعاني والبيان والبدع ويعتبر اضافة العلم الى التلاوة جميعا  
 بان يعطف اول توابعها على البلاغة ثم يضاف اليها العلم ومعنى اضافة العلم  
 الى البلاغة وتوابعها ان له اختصاصا صائرها بانه دونها حتى لا يندرج  
 فيه غير العلمين اعني النحاة والبيان وغير التوابع اعني البدع واما عبارة الشرح  
 فهي مشعر بان المقصود من علم البلاغة المعنى الخلق فانه سبحانه كلامه في  
 الشرح في اخر المبدء بعد ذكر علمي النحاة والبيان انهم سموها علم البلاغة  
 فينبغي ان لا يفتقر بها ما هو العلم لهما وسنذكر في اوائل المبدء ان في عبارة  
 المحقق اشارة ايضا الى ذلك لكنه مشكل لان توابعها ان كان عطفها على البلاغة  
 لزم العطف على بعض اجزا الكلمة ورجوع الضمير الى البلاغة باعتبار المعنى  
 الاصنافي الا ان للتردد كون البلاغة علمي للعلمين ايضا كما قال صاحب الكشاف  
 في رمضان لا وسنذكر رمضان وان كان عطفها على علم البلاغة بتقدير معطوف

لا يتم

الى البلاغة وتوابعها

محدوف

محدوف اي علم توابعها وكان لهذا ان اذ الشارح لفظ علم ويكون توابعها اما  
 من فوقه باقائه المضاف اليه مقام المضاف في الاغراب كما هو المشهور  
 او يجوز ان يتا على يجوزين سيمويه ابقاوه على اغرابه كجاء اخره في قوله  
 والله يريد الاخره اي غرض الاخره على روايه الجر صلبم الياني الا ان تركب  
 حوان رجوع الضمير الى علم البلاغة والنايبت باعتبار ان علم البلاغة مسائل  
 كثيرة ثم انه لا يلائم ظاهرا افراد ضمير به وفيه في قوله اذ به وقوله  
 اعلم ما صنف فيه الا ان يقال يرجع اليه تاء ويل المذكور كما يصح مثل ذلك  
 في اسم لما اشار به وقد صرح في التسهيل بانه قدما في ضمير الغائب كضمير  
 الغائب قليلا لنا ولهم واحد منهم الجمع قال بن عقيل كقول **قوله**  
 قافي رايت الضامن من متاعهم . يوت ونفني فارضي من وقايتي .  
 اي لموتون فافرد الضمير كانه قال لموت من ذكر واليحيى يشير كلام الخطا  
 في الكلام عند قول الشارح في شرح قول المصنف ومقام كل من السكبر  
 والاطلاق والسفندم والذكوبان بمقام خلافة وقول الشارح في شرح قول  
 المصنف في خافه التشبيه والاقول لعين اي لعين المذكور والميم والي **قوله**  
 ايضا قول الشارح في بحث الحناس من البدع عند قول المصنف وهي ما  
 شبه الاشتقاق ويجمع بعضهم انها بمعنى ما المصدرية اي اشتباه اللغتين  
 المستقاق وهو عطف لفظا ومعنى اما العطف فلانه جعل الضمير المنزلة  
 في يشبه اللفظ وهو لا يرجع اليها ويلعبه ويمكن ان يراد بعبارة الشارح  
 على ما ذكرناه سابقا ان يقال معنى قوله هو علم المعاني والبيان بيان حاصل  
 المعنى واما رايه لفظ علم فيها قلق لكان افراد ضمير به وفيه فتأمل

١٢



هذا الكلام معطوف على  
على الكلامين او على  
على الكلامين او على

وما ذكرنا في توجيه عبارة المصنف يظهر وجه افراجه الضمير في به وفيه وايد  
ما قاله بعض النصارى لا دخل لتواضع البلاغة في الكشف عن وجه الامحان  
بل يستلزم ايضا ان له دخلا في معرفة دقائق العربية ووجه المبر فاع انه  
يصرف على العلم المضاف الى البلاغة وتوابعها لا يعرف دقائق العربية  
ولا يكشف وجه الامحان بغير من العلوم ويكنى في ذلك كون بعض ما اضيف  
اليه كذلك نعم يتجه ان يقال فاي شئ حاصل على ضمير التواضع الى البلاغة والم  
كن لها دخل في المعرفة والكشف المذكورين فانها لم تكن من الامحان والادق  
لعدم انطباق الدليل الذي بالنسبة اليها فيقول كأنه اشار الى بيان  
الحاصل عليه فيقول له تواضع لم تزل والمبدع يعني انها لما كانت تواضع  
لما هو الاجل والادق ذكرت معه قوله لا بغير من العلوم اشار الى  
ان الفضايل انما بالنسبة الى سائر العلوم فادفع ان العرب يعرف  
ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم الحصر **قوله** فيكون من ادق العلوم  
شرا الذي يلزم مما ذكر من انه يعرف به دقائق العربية واسترارها  
ان يكون دقيقا واما ان يكون من الادق فلا يتم بل يضم مقدمه مشهور  
ولو ادعاه وهي ان دقائق العربية من ادق العلوم <sup>بمعنى علمه وادقها</sup> فادق العلوم  
ادقها الطريق الموصل اليه ولا يتجه ان هذه المقدمه ليست مثله ولا  
مشهور لتعني شئ اخر ذكرها وفيها صريح استرارها راجع الى  
الدقائق لانه الاصل رجوع الضمير الى المضاف مما لم يكن لمظن كل امثاله  
لكونه المقصود بالذكو وذكر المضاف اليه بطريق التبعيه والسر هو الدقيق  
ايضا فاستراد الدقائق بمعنى دقائق الدقائق لحياد الحياء وعيوب

العيون ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فكون  
تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي  
ادق ويستقيم الترفع من غير احتياج الى طي مقدمه وفيه ان تفسير  
السر بالدقيق بدو عنه قوله وادقها شرا اذ لا معنى لقولنا هو ادق  
العلوم وقد **قوله** اي به يعرف ان القرآن معراج معرفة اعجاز  
القران على سبيل الاحكام والسليم ومعرفه ان اعجاز لكال البلاغة كلك  
تأخيلة من علم الكلام وامامه فدان اعجاز لكال البلاغة على سبيل  
المعصيل فلا يحصل الا بهذا العلم فلا فرق بين علم اللادق لكونه  
بغير او يعرف وكأنه اما عدل في تفسير عبارة المصنف من الكشف  
للاستار اعنى الرفع والازالة لها الذي المراد به هنا الاضاح والبيان  
الى مستنبه اعنى المعرفة بقوله اي به يعرف ايما الى دفع التباس في التوهم  
بين ما فهم من هذا وبين ما ذكره السكاكي من ان ليس وجه الامحان  
لا يمكن كشف الصانع عنها ولا تخفى ما في شرح لعبارة المصنف من الاحكام  
**واعلم** ان السكاكي قال ان شيان الامحان عجب يدرك ولا يمكن وصفه  
كاستقامه الوزن تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحة ويدرك الامحان  
عندي هو الذوق ليس الى وطريق الكتاب الدوق طول خبره من  
الجليل **تعمد البلاغة وجوه** تتلوه <sup>تأثير</sup>  
اما طلبة اللثام عنها لتخلي عليه واما من وجب الامحان فلا يقال الشارح  
في شرح المفتاح في شرح قوله نعم الخ ولما كان هنا طمنا ان يعارضه ان  
الامحان الذي هو كمال البلاغة لا يمكن وصفه ولا يدرك الا بالذوق ولا

عن السكاكي



طريق الى اكتساب الذوق سوى طول خبره هذين العليين لكن هلا سوي  
 كمال البلاغه من من انب الوسيط امكن وصفه وبيان واجاطه به العليين  
 ليظهر لهما فانه سوى اكتساب الذوق والاحراز عن الخطا فقال نعم  
 بعض وجوه البلاغه المستقبه بالنقابة المحجبه بالحجاب مما يمكن رفع الحجاب  
 عنها ثم قال الشارح في موضع اخر في شرح قول السكاكي ولا اكشف للقناع  
 عن وجه اعجاز **فان في سابق** وجه الاعجاز لا يمكن  
 كشف القناع عنها فكيف قال ولا اكشف للقناع عن وجه الاعجاز مع انه علم  
 دليل الخطاب وعلى سبيل الاستتمال يقتضي تشارك علوم خمسة في الكشف  
 عن وجه الاعجاز **قلت** المنفى هو ان يكون وصفه وبيان حقيقته  
 تحت عرف من يتبع ذلك ويطلع على كنهه على ما تنبى عنه استعار  
 كشف القناع والمثبت هو ان يباطل اللثام عن وجوه البلاغه التي لا اعجاز  
 اعلى من انها وبفهم من هذا المقول ان الوجوه التي للبلاغة في عباد  
 السكاكي تضاف الى الاعجاز باعتبار انه اعلى مراتب البلاغة وانه يمكن  
 كشف القناع عنها وانما استبح كشف القناع عن وجه الاعجاز بكنه حقيقته  
 الذي وقع التعبير عنه في قول السكاكي بنفس وجه الاعجاز فعلى هذا  
 يمكن انما الكشف على ظاهره في عباد المصنف ويكون المقصود كشف  
 وجوه الاعجاز ببيانها بالكنه كما حمل الشارح قول السكاكي اكشف للقناع عن  
 وجه اعجاز عليه واما الشريف المحقق فالذي يفهم من عبارته في شرح  
 القناع ان وجوه الاعجاز يمكن كشف القناع عنها من غير عرض لا مناع  
 كشفه عنها بالكنه فانه اشار الى ان المراد بنفس وجه الاعجاز في كلامه

انما هو ان يطلع على كنهه على ما تنبى عنه استعار  
 كشف القناع والمثبت هو ان يباطل اللثام عن وجوه البلاغه التي لا اعجاز  
 اعلى من انها وبفهم من هذا المقول ان الوجوه التي للبلاغة في عباد  
 السكاكي تضاف الى الاعجاز باعتبار انه اعلى مراتب البلاغة وانه يمكن  
 كشف القناع عنها وانما استبح كشف القناع عن وجه الاعجاز بكنه حقيقته

من صوره  
 هذين  
 العليين

من صوره  
 المولود  
 علة  
 لا  
 لا  
 لا

السكاكي

السكاكي هو الاعجاز نفسه وهما انا اذكر كلامه في شرح كلام السكاكي  
 في الموضعين قال قوله نعم للبلاغة معنى الاعجاز نفسه وان لم يكن  
 وصفه وكشفه تحت يدرك به لكن الامور الموديه الى كون الكلام  
 معجزا اعني وجوها من البلاغه قد تحجب عنك لثامها وما تنبى  
 كشفها واما طر اللثام عنها لتصير محال عليك ثم قال في شرح قول  
 السكاكي ولا اكشف للقناع عن وجه اعجاز اراد به كشف القناع عن  
 وجوه البلاغه القريبه ليجلي وتوصل بها الى ادراك نفس الاعجاز  
 بالذوق فلا ياتي ما من ان الاعجاز لا يمكن وصفه تحت يدرك  
 به خصوصيته وحرف حقيقته انتهى ثم لا يبعد ان يحمل الكشف  
 في كلام المصنف على ما هو الظاهر منه اعني الرفع والازالة وكذا  
 المراد بوجوه الاعجاز الطريق الموديه اليه وابيات الشعر لها  
 كايه عروضاها واياها الى انه ينبغي الجدل في تحصيلها والشمس لها  
 دليلها هذا او يمكن ان يراد بالوجوه في عباد المصنف القليل  
 والاسباب بيانه ان الاعجاز له وجه اي سبب وهذا الوجه وان  
 كان واحدا لانه يتكرر باختلاف الجهات الموديه اليه وكثرتها  
 وهذا الوجه معلوم على الاحمال ما دل عليه من غير المتقدم بالمران  
 عن ان يقول لتصور من مثله لكنه لا يعلم على المصطلح ولا يكشف معتر  
 الاحمال عنه الا هذا العجز وهذا الوجه كثر الملامه لما ذكر السكاكي  
 في اخر الفن الثالث والمحقق الشريف شرحه هناك **قوله**  
 لعمري اعلا مراتب البلاغه المراد الاعلى النوعي وهو مرسه للبلاغة بحجته

انما هو الذي  
 يحصل منه



طريق الكشاف المذكور في طرق طوله حذره هذا في العليين لكن هذا  
 المتروك البيان باقصر سورة من القرآن في تلك المرتبة فتناول  
 الطريق الى على **قوله** وهذا اوسيله للشارح الى المصداق  
 لما اول به عرف اي عرفان اعجاز القرآن **قوله** لكن معلومه ان  
 الذي يعلم به وهو الاعجاز المذكور وعائته وهو تصديق النبي صلى  
 الله عليه وسلم وهي غايه بعيدة له فان القرينه له حترار عن الخطا **قوله**  
 وبشبهه وجوع الاعجاز استعاره بالكنايه عند المصنف كالحج  
 ان شئت الله ان يضم التشبيه في النفس فلا يصرح بشي مرار كانه سوى  
 المشبه ويدل على التشبيه بان ثبت للمشبه امر يخص بالمشبه به  
 والتخييليه ايات ذلك الامر المشبه واليهما رشي المورد ايضا  
 ان تذكر لفظ لمعنيين قريب وعبد ورااد الجيد كالوجه معناه  
 القرب العضو المعين والسعيد الطوق والغلل والنزوح ذكره  
 بلايم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان  
 استعاره او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كقوله عليه السلام  
 لوقا في الطولكن بدا فان اريد مجاز عن الجمع وذكر الطول ترشح  
 بهذه جملة ينتفع بها في هذا الموضع وما في تفصيلها ارباب الله ومنشأ  
 الوجهين الذين ذكرهما الشارح احتمال الوجه للمعنيين الذين ذكرنا  
 فان حمل على الطريق او الغلة فالوجه هو الاول وان حمل على المعنى  
 فالوجه هو الثاني **قوله** ايام فان المراد بالوجه ح معناه  
 السعيد واما على الوجه الثاني فالمراد بها المعنى القرب **قوله**

وما نقر من  
 فلا مرد ان الاعجاز  
 لا سوف على كونه  
 في الطرف سرا على

وان  
 الشارح

والاستار ترشح وكذا الكشاف على الوجه الاول ثم انه يحمل ان يكون  
 ترشحا للمكنيه على ما شئنا من ان الحق حرمانه بها وان يكون ترشحا  
 للتخييليه اعني ايات الوجه كالتقلع الشارح لما ان فيه ان الظاهر  
 من شرح المحقق الشريف ان الترشح لا يكون للمجاز العقلي منبغ ان لا  
 يكون للتخييليه عا مذهب المصنف فانها مجاز عقلي عنده وان صح حرمان  
 الترشح في التخييليه على انها مجاز عقلي وحسب تعميم **قوله** الترشح هذا  
 وجميع صحيح ما ذكره الشارح ظاهر على اي المصنف لقوله وابات الوجه  
 استعاره تخيليه فان فيه ان الاستعاره التخييليه كما سلك ايات امر يخص  
 بالمشبه به واللازم المأم كالوجه الشامل للحسن والقبح لا يخص بالمشبه  
 به الذي هو الصور الحسنه **والجواب** ان المقام اقول قرينه  
 على التعيين بالوجه الحسن **واغل** انه ينبغي ان يراد بالاعجاز  
 في عبارة المصنف اعلا مرتبه للبلاغة ليكتفي بذلك عن ان يقال المراد  
 وجوع الاعجاز على الوجه المختار وهو كونه في اعلا مراتب البلاغة لا  
 للضرورة وعمرها مما قيل في وجه الاعجاز وح يكون قوله في نظم القرآن  
 صفه للاعجاز كما يجب في قول المصنف فالنصاحه في المزدختره  
 الشارح بالكانه وضوبه المحقق الشريف فانه لو جعل حاله رجا متبادر  
 من ايات اعجاز هذه المعنى في غير نظم القرآن واما الشارح حيث  
 قال هي به يعرف ان القرآن معجز ببادر منه ان المراد به في عبارته  
 حارق للعاده لكان التعليل بموله لكونه في اعلا مراتب البلاغة  
 اذ لو كان المراد به المعنى الاول لكان منزله قولنا القرآن في اعلا

فان

فان



من رتبة البلاغة لكونه في اعلا مراتب البلاغة ولو جعل الامعان في عبار  
 المصنف لمعنى حرق العارة لا جعل قوله في نظم العران الضعف <sup>الحال</sup>  
 من المضاف اليه ووجه واما جعله حالاً عن الامعان على بعد صحة حرف  
 المضاف عنه ووجه كالحال عن الهمير في قوله واسبعوا مله ارفعهم حيثما  
 فلا يتم طائفة الما على ما حمل السارح عياره المصنف عليه من جعل الكشف  
 بمعنى المعرفه والمادراك اذ لا يمكن الكشف عن الامعان بمعنى البيان  
 والاضاح كما ذكره السارح في الشرح **قوله** ونظم الثران النظم  
 اللغه جمع اللؤلؤ في النك وفي الاصطلاح ما ذكره وبيل اللفاظ  
 المرتبه المستويه المعبره دلاله على ما يقتضيه العقل ولا شك ان ما  
 ذكره السارح انشأ بالمعنى اللغوي وقد يطلق على مطلق التركيب  
 لا اصل المعنى وعلى جمع المردف وقد يستعمل معنى اللفظ **قوله**  
 حسب اي يقدّر وكلمه حسب اذا كانت محروجه بحرف الجر فالسبين  
 فيها مستوجه وقد تسكن والاضحى ساكنه وبيل لا فرق بينهما مع حرف  
 الجر وعدمه ثم ان المصنف قدّم في اللف بيان اجلته هذا العلم على بيان  
 ادقته لكونه اجلاً في مدحه واخر في الشرح ليل الاجليه عن دليل  
 الماديه لان معرفه دقائق العربيه واسرارها وسيله الى ذلك  
 الكشف مقدمه عليه في الوجود **قوله** وضع كل شيء في مرتبه  
 اي في مرتبه من مراتبه فان لكل سله مراتب بعضها فوقها من بعض  
 والاخلوا العارح <sup>منه</sup> ولو قال وضع الشئ في مرتبه كان اول **قوله**  
 ليس من اعظم اي من نسبته اعظم الى ضمير هو فاعلم **قوله** لانها مما يكف

المفتوقه

راجه

عليه

لا يحسن الفعل فجعل فيها العامل وان صغف ولا يمنع عن عمله فيها كل مانع  
 ولذا جعل فيها معنى حرف النفي كقوله تعاليات سمعه ذلك يحسن عاقول  
 اي انفي سمعه ذلك عنك الحيون فيل لانه لا معنى لمقلقه الحيون ومعنى  
 اسم لما اشار كقوله تعال ذلك يومئذ يوم عشرين اي في يوم القرا وها  
 لمقر يومئذ بقر يوم عشرين ومعنى الضمير كقوله  
 وما الحرب الا ما علمت وذمتم وما هو عنها بالحدث المرحم  
 اي ما حدثت عنها والمراد بالطروف ههنا بعم الحقيقى اي الرمان والمكان  
 وههنا مشهور وهو الحان والمجروح فانه يسمى طرفاً اصطلاحاً ان قوله  
 مما يكفه مودت بان ثم شيئاً اخر يكفيه راجع من الفعل وهو كذلك فان  
 الحال بكفيه راجع من الفعل **فان قد** هل يكون يقدم الطرف  
 ويحوي على عامله الواقع بعد ان **قد** ظاهر كلام المحقق الرضى في  
 وجه يجوز ان يحال المصدر في الطرف المسبب عدم حوان ذلك مع وجه  
 صرح ان تكن ذكر المحققان العالمان البحر ان في شرحه المتنازع عند  
 قول السكاكي في اول بحث الامعان المصريحه هي اذا وجدت  
 وصفاً مشتركاً بين ملزومين ان قوله اذا وجدت يحتمل لقوله  
 بعده ان تدعى على التوسع في الطرف على عامله الواقع في جيز  
 ان وظاهر هذا جواز تقدم الطرف مع صرح ان وان كان الحق  
 الشريف قد اشار الى عدم الجزم بذلك حيث قال في جوابه شرح  
 المتنازع في بحث الصفة عند قول السكاكي وعشاك اذا استثنى  
 ما ارياك ان تخرب يصيبك ما لفظه بعد ان ذكر في متن الشرح

ان خذ فاعل حمسى  
 وحيد الصبح عيار  
 والاشقوه والخطوط  
 من الزلزال

مشتق











لصعري سبله الحصول فلو اخذت تلك البضيه بخرائه نكلك الحثيه  
او ماخون مع صلاحيتها كبرى لغير هذه الصعري لم تتم فاعده  
ح لا بد من بيد الحثيه في التعريف اي من حيث صلاحيتها للتعريف  
المذكور **هذا** ولا بعد ان يرجح الاحبر لظهور معناه وتبادر  
اداره الافراد من الخزمات وربما يدعي ايضا بآداب الصدق من الامور  
ولا يلزم رجوع الضمير الى محذوف ولا استنار الضمير وذلك بات  
يسند الى طباق الى الحكم الكلي الذي هو البضيه ما عمار طباق  
بعض احزابها وكذا انقياف الخزمات اليها بذلك لا عمار وكذا كرجح  
صبر منه اليه به وذلك من باب تشبيه الجز الى الكل وهو وان كان  
يجازا الا انه لعدم استنباطه لا يعاب به تعريف القاعدة وظاهر  
قوله في الشرح فانه منطبق على ان زبد اقليم بان يقال هذا الكلام مع  
المشكر وكل كلام مع المشكر يؤكد موافق للموضوع لا غير فتأمل في هذا  
المقام فانه دقيق وما احسن واظهر ما قبله يعرف القاعدة وصيه  
كليه يعرف احكام حرمان موضوعها منها **قوله** فهي اخض  
يعرب على ما فهم من التعريف لما كانت الشواهد هي الخزمات التي  
تذكر للاسائات والامثله هي التي تذكر للايضاح ومن المعلوم انما يصلح  
للاسائات يصلح للايضاح من غير عكس كانت الشواهد اخض  
**قوله** ان المراد من كون الشواهد مذكوره للاسائات اما ان يذكر له  
فقط او اعم من ان يكون له فقط او له ولللايضاح وكذلك كون  
الامثله مذكوره للايضاح اما ان يوايد كونها له فقط او اعم وكان

انضباط  
الاشياء  
التي  
تكون  
موضوع  
العلم

انضباط الاشياء التي تكون موضوع العلم

الاشياء

من التبدل من فيها هو الذي ينبغي ان يراد للزوم ثبوت الراسطه في الاول  
من كل منهما وهي حثي تذكر للايات والايضاح معا وفي المقدر من ان  
تعار التثنيه بينهما العموم والخصوص المطابق بمعنى ان كلا يمكن ذكر  
للاشياء يمكن ذكره للايضاح ولا عكس لا معنى ان كل شاهد بالفعل  
شاهد بالفعل فانه لا يصح لانها متباينان على الاول وبينهما عموم من وجه  
على الثاني ويوضحه انه لا اعتبار للتثنيه بينهما على ما هو من ذهب القديما  
في السب من الكلمات من اعتبار الصدق بالامكان كما بان في  
مذهب القاري من اعتبار الامكان في صدق وصف الموضوع على  
افراد لا الصدق بالفعل كما هو مذهب المتأخرين في اعتبار  
على ما سب ما ينسب الى الشيء في اعتبار وصف الموضوع بالفعل وعلى  
الاول يرجع العموم المطابق الى موجه كلييه وشالبيه حثيه وعلى الثاني  
الى موجه كلييه مطلقة وشالبيه حثيه دايه وما نحن فيه من الاول  
فان كل شاهد بالامكان مثال بالامكان وبعض ما يمكن ان يكون مثالا  
ليس شاهدا بالضرورة **قوله** من الاول على فعل او فعول  
**قوله** وقد استعمل الى اخره يعني ان الاول هو ما معدى الى فعول  
وذلك بان يضمن الاول معنى المنع فمراد مع معنى النقص معناه ايلم  
انقص ما تعانك حمدا او لم اسع حمدا انقص اعم الوجيبين في الصبر  
والاول اشهر او مان يحول بالاول عنه كاني قولهم لا اول حمدا وفيه نظر  
فانه لا ضرورة هنا الى ذلك اما اول فمجهول ان يكون له اول او لا على معناه اي

انضباط الاشياء التي تكون موضوع العلم

انضباط الاشياء التي تكون موضوع العلم

انضباط الاشياء التي تكون موضوع العلم







**العلم**

ايضا ليس مراد اذ ليس المعنى على ايات لما صار وفي الفعل ان يقصد  
نفي القيد والفعل معا معنى انتفا كل من الامر من وهذا ايضا ليس  
مناسب اذ ليس المعنى على نفي العلم او معنى انتفا القيد من غير اعتبار  
لنفي الامر او اثباته وهذا كالذي قبله او معنى انتفا الفعل من غير  
اعتبار لنفي القيد او اثباته وهذا هو المناسب بالايه اى لم يضر واعلم  
معنى ان عدم الامر ضرر بحقوق الله والمقول في تعيين المراد على القرآن  
وما نحن فيه من النافي عن نفي الفعل مع يوت القيد فان النفي انما  
هو المبالغة في الاختصار واما الترتيب والتمثيل فثبتان وقد جرت  
عادتهم اذ ارادوا ان يدلوا على اراه هذا المعنى اعني افا به الكلام انتفا  
الفعل وثبوت القيد ان يادلو بالفعل المثبت كتركت وجرى عادتهم  
في مثل هذا بان يقولوا ان المذكور كثر بما يجوز للفعل مثبت مستغنى  
حرف النفي مع فعله فلذلك قال الشارح مفعول له لما تضمنه معنى  
لم ابالغ اى لذلك الفعل المثبت الذي هو في ضمن مجموع معنى لم ابالغ  
وقوله اى ترك المبالغة بان يفسر لمعنى في قوله معنى لم ابالغ ولو  
حذف لفظ معنى كقولهم تضمنه حرف النفي مع فعله لاستقام الكلام  
لان اللفظ متضمن لمعناه ومتضمن لما تضمنه معناه ايضا وان تضمن  
المضمير ضمن لكن الاول صريح في المصود **قوله** المذكور من العوارض  
وقوله اول العوارض والاشبه والنحو اهيد بالذكور ليعلم ان اشار  
اليه بما للمزيد اى ذلك **قوله** وان لم يضر وها كون الشئ مشارا  
اليه غير مضموم بالذات محل قائل **قوله** قصد الى جعل الواو للحال

الاسارة للكلام والقصيدة  
والدفع والاشارة  
ان يكون اللفظ  
بالمراد والاشارة  
بالمراد والاشارة  
بالمراد والاشارة

مل

يل الخوض من جعل الواو للحال كون الجملة قيد جميع الافعال من  
التأليف وما عطف عليه **واعلم** انه ذكر في الشرح انه لا يعرف لمقدم  
المسند اليه ها هنا حجة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتفوي  
وردد بانه يحون ان يكون ليقصد المقوى اشار الى انه على رجا الاحاطة  
من الله تعالى اذ من يرجو ان يتم عمله ولا يحيب سعيه وهو مجتهد  
ما قضى وسعه مع ما فيه من اليأس الى انه لا يعتمد على ما بالغ به في  
مولفه بل سأل الله النفع به ولا يعتمد ان يقال ان الواو للاستيناف  
واما قدّم المسند اليه لانه ذكر نفاستق افعالا بلفظ المضى وهو  
الفت ورتبت واصفقت وسميت ولفظ المضارع فعلا مستأ  
وهو بالغ فلما اخرج المسند اليه مع ذكر الفعل بلفظ المضى لم يهمل  
كونه معطوفا على الافعال الماصية ليكون مبدوحولا للمعنى وليس المعنى  
عليه مع ذكره بلفظ المضارع متوقفا هم كونه معطوفا على افعال وهو  
مناف للمقصود او على الافعال الماصية لما من الافعال من التنا  
الكثير بخلاف الجملة الاسمية فانها بعيدة المناسبة للافعال وليس  
المعنى عليه ايضا **قوله** حال من ان منع معنى من المجمع والتقدير  
اسأل الله الانتفاع به كانه من فضله والحال مبين لهسته المفعول  
والعامل هما اسأل وليس فيه بعدد ما في خير ان المصدر به عليها  
ولو جعل الحان والجرور مفعولا لكون من معنى بعضه وان منع  
بدل منه لم يبعد اذ لا استبعاد في وقوع الجار والجرور مفعولا  
كالم يستبعد كونه مستبدا في قوله نعم ومن الناس من يقول انما باله







كحوائج ربه ولو سلم انه معطوف على حتى فلا سلم لزوم عطف الاشياء  
 على الاحبار لان حتى مجرد لاجله ولا حاجة الى جعله بمعنى محسني فكيف  
 كما ذكر في الشرح وكذا انعم الوكيل ما ويل بمقول في حق نعم الوكيل  
 فتواضعا مجرد ولا ان سلم انه بمعنى محسني وكنتي وان لا تاويل في نعم  
 الوكيل فلا سلم امتناع عطف الاشياء على الاحسان فماله محل من المعاني  
 كما مر وظهر ان الحزم بانه عطف وبانه على اجد الشئ وبانه على العهد  
 من عطف الاشياء على الاحبار ليس على ما ينبغي وكذا ما اشعر به كلام  
 من امتناع عطف الاشياء على الاحبار مطلقا **قوله** رتب المحض  
 الى الترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته وفي العرف جعل الاشياء  
 الكثير تحت يطلاق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض  
 بالبعد والتأخير وقد يفسر ما يراى شئ قباي معنى فسر السعدى  
 بحسب الظاهر على فالوجه ان يفهم الترتيب معنى الترتيب والمرتبة  
 استتمار الكل على الاجزاء اما الخطبة فلا اعتداد بخروجها عن القوس  
 بيان المقصود من الكتاب ترتيب على الامور الاربعه فلا ريب ان كما ليس  
 مرتبا على الامور الاربعه فقط بل عليها وعلى الخطبة ايضا ولا ان مالا  
 يكون مقصودا بالذات شيئا من الخطبة والمقدمة لا المقدمه فقط  
**قوله** لان المذكور فيه ظاهرا انه تعليل للترتيب ولا يظهر  
 الا بان يقال من المعلوم ان مالا يكون من قبيل المقاصد ينبغي  
 تقديم عليها وما يكون الغرض منه الاحتراز عن الخطا في تاديب  
 المراد ينبغي ايضا تعليله على ما يكون الغرض منه الاحتراز عن المعصية

الاصح ان يقال  
 جعل الترتيب  
 صاحب

في  
 في

في  
 في

وهو ينبغي سد به على الفن الثالث لما هو معلوم في كل منهما والاحسن ان يجعل  
 تعليلاً لقصر الكتاب على الاربعه وذلك القصر فهو من ترسيده عليها  
 اذ لو كان ثم اسراخر لكان ايضا ما ترتب على شئ وترتب عليه شئ **قوله**  
 كما ينبغي ان يشار الى صحت بين في صدر الخاتمة انها من الفن الثالث  
 استدل كما ذكره المصنف في الايضاح **قوله** ولما الجز كلامه الى  
 الذي انجز اليه كلامه قوله وما يحترز به عن الاول علم الكتاب وما يحترز  
 به عن المعقيد المعنوي علم البيان وما يحترف به وجع المحسني علم  
 البدع ولم يشعر بكون هذه الامور فتوتا فالعرف العميد كما ينظر الى  
 ان يكون هذه الامور فتوتا طاهرا ينبغي ظهوره عن ذكره **فان قيل**  
 في يكون الفن الاول باعتبار كونه اشارة الى علم الكتاب معنى علم الكتاب  
 بل هو اجل علم الكتابية وكذا الفن الثاني والثالث احب بان الفن  
 الاول مثلا اشارة الى ما ذكر او لا اعني ما يحترز به عن الخطا في تاديبه  
 المعنى المراد وكذا اخواه لا يقال قد ذكر سابقا ان الذي يحترز به الخطا  
 في تاديبه المراد هو علم الكتاب ولو جعل الفن مثلا اشارة الى ما يحترز به الخطا  
 في تاديبه المراد جعل علم الكتابية تكرارا احالها على العائدة لا ان يقول لما  
 بعد العميد في الفن الثاني والثالث اشارة الى ما يحترز بهما وطرد ذلك  
 في الفن الاول ايضا نعم اللعنون اللدائنه في سلك ودحباب عن  
 اصل المعارض بان علم الكتاب ليس محمولا على الفن الاول بل صفة له  
 او بكونه منه على حد في مستدا او جبراي هذا الفن الاول علم الكتاب او الفن  
 الثاني علم الكتاب **قوله** ما لا ينبغي ان يقع به المحصيل لان الحمل على كل منهما



سابع باعتبار من كان قوله تعالى ورصوان من الله أكبر **قوله** ما حوز  
من مقدمه الحش من مقوله عنها المناسبه ظاهر منها وهي ان كلامها  
طابق من الشيء بعد من على ذلك الشيء يكون لفظ المقدم في مقدمه العلم  
ومقدمه الكتاب حقيقة اصطلاحية لتحقيق الوضع تأييداً من ارباب  
الاصطلاح ويحتمل ان يريد ان يستعان منها به في شرح كلام الفائق  
قال المقدمه الجماعة التي تقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقيل استعار  
لذلك كل شيء قيل مقدمه الكتاب يكون لفظ المقدمه محاراً فيها ويمكن ان لا  
يلزم العمل في مقدمه الحش ولا يجوز بان يقال ما هنا في الاصل صفة حذفت  
موصوفها اطلقت على طائفة من المعاني او طائفة من اللفاظ متقدمة  
على العلم او على سائر اللفاظ الكتاب وبه يتحرك كلام المغرب حيث قال تقدم  
لعني ومنه مقدمه الحش ومقدمه الكتاب والتا اما للفعل من  
الوضعية الى التسمية او لا اعتبار موصوفها موصوفاً كما قالوا في لفظ الحقيقة  
**قوله** من قدم بمعنى تقدم وعلى هذا لا يجوز فتح البدل من المقدمه  
ولذا قال في الفائق ان الفتح خلف وفي بعض الكتب انه يجوز فتحها على انه  
من قدم المتعدي وقيل يجوز كسرهما على انها مبداء أيضاً لان هذه الطائفة لما  
فيها من سبب التقدم كانا تقدم بغيرها اولا فادتها الشروع بالصير  
لقد من عرفها من الشارح على من لم يعرفها **قوله** لما يتو على  
الشروع في مسابله وهو تصور العلم بوجه ما والتصديق بما به وما  
واما ما ذكره في الشرح من قوله كسر وخبر وعائنه وموضوعه فاعا هو  
اعا ما استظهر منهم كما يعلم من شرح التسمية **قوله** لطائف

قوله

من كلامه في عبارات اللفاظ كما صرح به في شرح المتاج **قوله**  
لما يتو على ما اي معانيها فاعا المقصود انما يتو على ما اللفاظ وكذلك  
قوله واستفاد بها فيه اي معانيها كذا قيل واستفاد ان يقدر المصنف في الاخير  
لفظ المقدم اي استفاد مقدمها فان مجرد اللفظ والاستفاد معانيها في  
المقصود لا يقتضي الا ذكرها مع المقصود دون المقدم وقد يقع في بعض  
النسخ لما كان بها يكون اللام لام الجمل او بمعنى الباء او الاستفاد بمعنى  
ان سمع ذلك **قوله** وهي ههنا اي مقدمه الكتاب ههنا **قوله**  
في علمي المعاني والبيان لما كانا علمين مختلفين بالموضوع والمسائل متجدين من  
جهة العلق بالزمان على اصل المعنى والاختصاص في التفسير فندى من  
من هنا ما من ايج التحقيق **قوله** بامر البلاغة ذكرها بلفظ المثني رعاية  
للمعنيين فان المعنى بحسب الظاهر واحد اللفظ متعدد المعنى بخلاف  
لفظ العلم الهمما فانه لا رعاية فيه لجهة الاختلاف والحقاق اضافته الى  
كل منهما فانية لا رعاية فيه لجهة الاتحاد وفيه اشارة الى ان العلم انا هو المعنى  
والبيان **قوله** وما يلائم ذلك اي المذكور من معنى الفضايلة والبلاغة  
والانحصار وهو بيان مقامات الكلام وقوله وارتفاع شأن الكلام وغير ذلك  
من الامور التي ليست معنى الصاحبة والبلاغة والاحصاء وليس ذلك اشارة  
الى قوله على المعاني والبيان حتى يتوهم انه مختص بعلم الابد **قوله** ولا  
مخفى وجه ارتباط المقاصد من كلام البلاغة فلكونها غاية للعلمين  
بوجه ما ان يصير في الشروع واما الصاحبة فتوقف البلاغة عليها واما ما عدا  
فالتبعية للبلاغة كما لا يخفى **قوله** والفرق بين مقدمه العلم الى اخره ذلك



این کتاب  
یعنی در این  
در این کتاب  
که در این کتاب

العلماء يرون فعل كسر الف  
اللابن والتشاج كسرها

موسى الملقب

والمهم هو ان يكون  
على العلم



التام أو اللغوي أي اللغز مطلقاً وإنما ذكر بقيقه لاقسام اعني قوله على  
 ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المشي والجمع وان لم يكن له دخل في البياض  
 لربنا في التوضيح وإيما إلى ان المقابلة دخلة في تعيين المراد به ولما صح إطلاق  
 على ما يقابل الكلام في نفس الأمر <sup>حيث</sup> هو المراد ههنا بقرينة مقابلة  
 ملك الكلام هذا وفيه ان إطلاق الكلام على ما ليس بكلمة أيضاً شائع أكثر  
 كما اشار إليه الخطيب في شرح قول الشاعر اذ لم يسمع كله بليغه وصرح به بعضهم  
 هناك فلا يتم ما ذكره ترجيح حمل المفرد على ما ليس بكلام على حمل الكلام  
 على ما ليس بكلمة إجماعاً يقال ان إطلاق الكلام على ما ليس بكلمة وان كان شائعاً  
 إلا انه لم يعمد في الكلام ان يكون مقابلته بشي قريبه <sup>معاً</sup> فإنه ارد به بل  
 ذلك اليبس بمخلاق المراد هذا القرب كلامه وأورد عليه المحمولى ان القول  
 بدخول المركبات المأخوذة في المفرد باطل لان تلك المركبات بدو شمل على  
 كلمات كثر هي آيات أو إضافات فيما يوجد بها من فقر الكلمات بل  
 صنف التأليف والتعديد أيضاً يحتاج في تفسيره وضاحجة المراد إلى قيود  
 أخرى وتحتلدها فإن السلامة من هذه الأمور معتبر فيها قطعاً كما انها  
 معتبر في الكلام كما بدد عليه كلامنا في الشارح حيث قال لما كانت الفضاحة  
 عندهم نقال لكون اللفظ جارياً على القواير المستنبط من استمر الكلام  
 كثر الاستعمال على الشبه العرب الموثوق بقرينة ثم وقد علموا ان المدفاه الكثير  
 الدور هي اعينهم هي التي تكون حاريرة على الناس سألهم من سافر الحروف والكلمات  
 ومن الغزابة والتعقيد اللفظي والمعنى من المصنف <sup>فان</sup> اللفظ هناك  
 مطلق وحروج المركب <sup>عنه</sup> ناقص بخلاف الظاهر فحدم اعصابه <sup>و</sup> حتى المركبات

ع  
تعالى قال ان  
المرء بالعلم  
يكون على خلاف  
ما في الشارح

۱۱۴

الناقصه مما لا يلقى حال عاقل فضلاً عن الشايع العلامة مع ما ذكر في الشرح  
كما نقلناه عنه كيف ولو لم يعتبر للزم ان يكون المركب من الوصف والصفة  
اذا كان شاملاً على سائر الكلمات فصيحاً فاذا اعتبر بينهما اساً بحث يضرب  
ذلك المركب به كلاماً لزم ان يتقلب غير فصيح مع انه لم يرد فيه حركة اضلاً  
فضلاً عن حرف ولو انضم الى هذا المركب لفظ من العوان الذي جميع الفاظه  
في غاية العضاة حتى صار بانضمام ذلك اللفظ اليه كلاماً لا يتقبل غير  
فصح بسبب انضمام اللفظ القواف بعد ان كان فصيحاً قبله ولا تخفى ما  
ذلك من التشايع لا يقال المراد ما لا يرد جزؤه على جزء معناه متباين  
الاعلام المركبة ومعلوم انه يحون اسمائها على سائر الكلمات مثل ان تسمى  
بامدحه امده فان اخل ذلك السافر بفصاحتها فقد اهل في تعريف  
فصاحه المراد فيلزم الا بومنه فالجذر لم يتم حمل الكلام على ما ليس بكلمه  
واذ خال المركبات الناقصه فيه فالاحتياج الى شيء اخر يحل فصاحه المراد  
بدونه باق وان لم يحل بفصاحتها فذلك لم يحل بفصاحه المركبات الناقصه  
ولما فاي فرق واذا لم يحل السافر في فصاحه المركبات الناقصه فليدعى  
عدم اخلاق صغف التاليف والتعيين ايضا مبدء لا ناسول ذلك السافر  
محل لكنه بالسميه صار متماز الحروف فلم يبق سافر الكلمات لان تلك الكلمات  
بعد السمييه حروف من كلمه واحده فالسافر بالاحتياج باعتبار اجتماع حروفه  
دون الكلمات فلم يلزم كونه فصيحاً ولا احتياج الى مزيد قيد اخر قيد ومثال  
يوجد ان المراد بالاعلام ما ليس بكلمه فوال مصنف والملاغه توصف بالاعلام  
فقط فان عدم انصاف المركبات الناقصه بالملاغه محيل يرد

بعضی قوالا لرام  
مشتری می

فصل



قوله اعد من  
 هذه السمعة التي خط الخطا  
 في الدنيا حاشية الخطا  
 وادري اني اخص من  
 بلفظها والديك اخص  
 الذي صدر في بعض  
 قال اليك في حاشية  
 عليها ما لفظه كدريبان  
 على ما ليس هو اخص  
 الكلمة الذي هو اخص  
 والديك في عدم اخص  
 المزداد الذي هو عدم  
 الاخص اخص من عدم  
 عدم والديك اخص  
 المستند للعدم والديك اخص  
 العباد والديك اخص  
 تعدل في حاشية  
 الاخص في حاشية  
 بالعدم في حاشية  
 العباد اخص من عدم  
 انفسهم والعدم اخص  
 او المولد ان الاخص  
 والله ليس اخص من  
 بالعدم في حاشية

لا يطابق البليغ الا على ما له المطابقة فسقط ما قبل ان الملافة هذا الملاعة  
الما عرفت بما في الكتب من احاد المطابقة في تعريف الملاعة ولم يقل ذلك  
من العرب اصلاً وهو طاهر **قوله** لتعدد جمع المعاني المختلفة لما كان  
يحد الاختلاف غير كاف في تعدد الجمع في تعريف اذ يمكن جمع الانسان والرسول  
في تعريف حنسيهما الذي هو حيوان فيحد المختلفة بقوله الغير المستر  
في امر بغيرها هذا هو الواقع لما في الشرح والمراد بامر بغيرها ما يصلح تعريفاً  
وسياً لها والمفاهيمات الخاصة بجمع المعاني المختلفة وهي شراكه متساوية  
وذلك ظاهر في فصاحة الكلام وغيره اذ لا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد  
في بلاغة المتكلم وبلاغة الكلام وهذا العدد يكفي في الحمل على التفسير ولا واثبات  
فصاحة الكلام والمفرد فلا شك انه يمكن جمعهما في تعريف واحد مثلاً ان يقال  
كون اللفظ سائماً من مخافة اليأس ومن السافر ومن الغرابه  
ومن التعبد على انه قد ينالهما في الشرح منزلة ما لا يمكن الجمع بينهما  
في تعريف بليغ طالع **قوله** كما قسم ابن الحاحب الى اخي كقصد ابن  
الحاحب في تفسير المستثنى او لا ويعرف كل من تسميه على وجه ما يوافي  
ابن الحاحب لا يمكن جد المستثنى باعتبار المعنى مجرد والحد لان احدهما  
يخرج من حيث المعنى وهو ضل الذي يقيمه به عن المقطوع والاخر يخرج  
فاذا اختلفا في الحقيقة التي تفصل تعذر جمعها مجرد واحد **لعمري**  
**مكرر** **جاء** **بما** **حد** **واحد** **بما** **عبار** **اللفظ** **وهو** **ان** **تساو** **هو** **الذو** **ك**  
**بعد** **الا** **وا** **خواها** **كان** **قلت** **الذي** **دل** **عليه** **كلام** **ابن** **الحاحب** **انه**  
لا يمكن جمعهما مجرد واحد بحث يكون ذلك الحد تمام ما هي كل واحد منهما لا





لا يمكن جعلهما في تعريف اي تعريف على هذا المبدأ وان كان هذا التعريف  
 بمعنى انه لا يحتاجان في تعريف واحد يكون تمام معنى كل واحد منهما وان  
 احتجنا في تعريف الجنس فيشبهه الشارح لما فعله المصنف في الوجه الذي مر  
 سابقاً بما فعله من الاحتياج غير صحيح لكنه يمكن تصحيح المشبه في بيان المختصر  
 فان محل قوله الغير المشترك على انه صفة مشتركة كما قال الخطابي ويكون المراد  
 في امرينهما امر اصيل لغيرها بحيث يصدق تمام معنى كل واحد منهما في قوله  
 في تعريف اي تعريف يصدق تمام معنى كل واحد واما عارضة الشرح فهي  
 انه عن هذا هذا وقد عرفت بما نقلناه عن ابن الحاجب فاسقط به قول الخطابي  
 وقد اورد على ابن الحاجب ما فعل من قسمه المستقضى او لا ثم تعريف المعاني  
 بانه لا حاجة اليه لان القسامين مشتركان فيما يصلح تعريفهما وهو المذكور  
 بعد ما واخواتها كما ذكر صاحب الباب قول المصنف فانصاحه بالمفرد  
 محقق قوله في المفرد ان يكون صفة للنصاحه على بعد ما اورد على بعض  
 الكاشه وليس اللام في الكاشه توصوفاً حتى يلزم حذف الموصول  
 بعض الضم بل هو حرف تعريف لان اسم الفاعل هنا معنى السوت فهي  
 منزله في الزمن والكاف وهي فيها حرف تعريف كما ذكر في الشرح  
 في الباب الثاني قول المصنف تحت التعريف باللام جمع لا مبر  
 الصاعده الى يجوز جعلها صفة للوصافه على تقدير جعل العامل نكرة  
 على ما قال الشارح في شرح المتن ان المعروف بلام الحصة غير المعروف  
 الذي في انه كالتكرار لان الاسماء لا تساعد في حمل ان يكون حاسماً  
 من النصاحه على احوال الحال من المستند او تناول النصاحه بما سمي وصفاً

والتعريف  
 لا يحتاج  
 مقتضى  
 الكلام

او بعد

او يتقدم حرف تصادف اي في سير النصاحه قال الحق الشارح لا يحسن بان  
 المصروف بتعريف نصاحه المرد لا النصاحه كما كونه في المفرد وان كان  
 واحداً واما كونه بطرق التعريف النصاحه فغير طيب لانها ليست بمعنى المصدر  
 ومنه من جعل الطرف معطفاً بمعنى التشبه التي يستعمل عليها المجلد ودرج  
 السارح في شرح المتن في شرح قول السكاكي وهو عند السكت كما ان الطرف  
 يجوز لسوت الحيز المستند او احتاج الحق الشارح وحكم بانه اظهر من  
 حاله من المستند **قوله** لا يحاول امر سماع وحده الحكم بالنساج انه لما كانت  
 النصاحه عندهم على ما ذكر في الشرح كون اللطخ جارية النجس ولا شك ان الخوص  
 ليس بشئ هذا الكون ولا يصح حمله عليه واذ في درجات التعريف عند  
 اكثر اهل العقول ان يكون صادقا على المعروف وصدق الخالص هذا الخوص  
 على الكاشه هذا الكون لا يوجب صدق الخوص على الكون وان صدق  
 المستقضى على المسبق لا يستلزم صدق الماحذ على الماحذ كالناطق والكاشه  
 والبطون والكاشه نعم ويحتاج الصدق كما في المايه والمركب والشيء  
 والكره لما ان لها كبراً اما تتسبحون في التعريفات وتكتفون بمجرد ان تصور  
 المعروف تستلزم تصور المعروف ولا يحافظون على ما عند العقول من ذكر  
 كون المعروف محمولاً وبعض اهل العقول ايضا يحزن التعريف بالمسابق  
 ومثله الخطابي في تعريف البت بالجهد وان والسقف **تعريف**  
**في التعريف** ما من من دعيه بكنهه وهي هنا ما ذكر في الشرح  
 سهل الامر لان معروف الخوص من العرايه محض لفظا لغيره ما يرب من احوال  
 الصحاح وغيره ومعروف الخوص من العرايه محض لفظا لغيره محض

ذكر  
 في  
 تعريف  
 التعريف

المصنف  
 في  
 تعريف  
 التعريف

وإذا أراد بالمعاني ما يتبع من  
 الاحوال الغير المعنوية قال المصنف  
 الدواني في شرح التمهيد يستعمل  
 ان الحذف التام فيكون كمن  
 عدا وحسن والصلح كما صرح به  
 السجدي في حكم التسمية فان  
 المركب انما هو انما هو  
 كنهه تحصيل حقيقة اجزائه  
 في العقل كما في السقف فان  
 احد ان والسقف مع الله  
 كاصلة المحصول منه



المصنف واليه معرفة كثر الدور من العرب العربا فمحتاج الى بيع الفاظ  
 المصنف الخالص المنقح جدا ولا يخفى ان الذي استق له بعد التعريف  
 تعريف بالبيان فالعرف به وان صح عند المدعي لانه لا يصح لما اذا  
 ظهر كونه مجازا تحت لا يلتبس على احد بحارته كما منهم من كلام الشارح  
 في شرح المفتاح والمحقق السري في شرحه عند قول السكاكي حذره عما  
 هو يبيع خواص برأيي لا يستلزم ان الخلوص بهذه المشابهة لانا نقول كلاما  
 ينسب على ان المضاحه عندهم كونه اللفظ حادنا ان كان سلم له استظهار  
 ذلك فالخلوص مجاز غير مشتبه لانه المحقق السري قد رما منع كون  
 المضاحه عندهم حقيقة في الجريان على ابرار كالمهم وكثر في الاستظهار  
 على المستلهم فان السكاكي جعل ذلك من علامات المضاحه الراجحه الى اللفظ  
 وقول المصنف ثم علامه كون الكلمة فضيحة ان يكون استعمال العرب الموت  
 بغير بئتهم لها كثر او اكثر من استعمالهم ما مضاهاهذا اياه ما يمكن في  
 تقرير كلامه لكن ينقل عنه في توجيه الحكم بالتساع ان الخلوص لا يفرق  
 بحموله لان المضاحه وجوديه والخلوص عدوي فلا يصح ان المضاحه  
 هي الخلوص وان صح ان المضاحه هي الخلوص وانما استقام في الجملة ليعضد  
 المبالغة وادعا انها نفس الخلوص وتعمير قوله وانما استقام انهم لم  
 يلبثت الى متعارف الادباء وحمل تعريف المصنف عليه اولا حله الى هذا  
 عند من حوز التعريف بالبيان من دعيه ان دعوى الادعاء وقصد المبالغه  
 محلا لمقتضى التعريف ان على ما هو المعنى عند التراهل المعصوم  
 وان الظاهر ان المراد بالوجودي هنا ما لا يكون العدر داخل في مفهومه

وقد استدل  
 في هذا  
 القول

وقد استدل  
 في هذا  
 القول

وبالعدي

وبالعدي ما يدخل العدم في مفهومه ويصح حمل احد هاهنا على الآخر كما يقال  
 لا سواد بوبد ذلك اسات العوم للمضاي المعداد له وانما منع التعريف  
 هنا لو كان الفضاء موحود والخلوص معدوما او المضاحه وجودا  
 والخلوص عدوه وورد عليه ايضا منع كون المضاحه وجوديه والمحقق  
 السري لم يكتف بها عندهم عن غير الخلوص المذكور انشبه بالمعنى اللغوي  
 حيث يقال فصح اللين اذا احدث غيظه وذهب لياؤه ووضح لامي اذا  
 انطلق لسانه وحلصت لحنه من اللذنه وغايه ما يمكن ان يقال من  
 انه جعلها وجوديه بنا على ما ذكر من كونها عندهم كون اللفظ حادنا ان  
 ولا سكا انه مفهوم وجودي وان الخلوص خارج عنه غير محمول عليه  
 لما انك قد عرفت ما سبق عليه من المنع قول المصنف من سافر الخوف  
 والغرابه ومخالفة العباس اي من كل واحد منهما على ما هو معنى  
 السلب الكلي ولذا قد نقل عن الشارح انه لو اعا دلفظه من في قوله  
 والغرابه ومخالفة العباس لكان احسن **قوله اللغوي**  
 اي الصريه بل انما عبر عنه باللغوي انما الى ان نشأ العباس الصريه  
 استقر اللفظ **قوله** بوحظ نظها الفعل بكسر الفاء ومع العين  
 ضد المحمده وهو يصدد وينتسكسه الحاصل بالمصدر والاول هو  
 المراد هنا **قوله** عما بد الى الفرع في البت السابق وهو  
 وقوع بوزن المتن اسود فاجم ان يشك كقوى الخلة المتعطل  
**قوله** جمع عدد من العدم القنضه من الشعر وقال الشعر  
 الذي يصح على وجه المراه من معدوم ما شها عدوم لانها عودت  
 اي بركت فطالت **قوله** الى العلي جمع العليان العين  
 والقصر فاست الى على **قوله** جمع عفتضه ومحمل ان يكون

لا يخفى

وانما الخلوص مفهوم  
 العدم والخلوص مفهوم  
 لا سواد بوبد  
 لا سواد بوبد  
 لا سواد بوبد

الدرس في التحليل  
 في هذا السؤال

القنضه من الشعر  
 في هذا السؤال

والقنضه من الشعر  
 في هذا السؤال



الضم والكسر والفتح  
والقصر والفتح  
والفتح والفتح

جميع عقصة كرقمه ودرهم صرح به في الصحاح **قوله** ان دوا  
ان قيل نعم هذا الشد من البيت من شترات خصوصاً اذا قرئ على  
صيغة المفعول ونفهم انما من العقاص لان الحقيضة سخرات  
ولهو الخط الذي يعقصر طرف الذواب **قوله** والعرض بان كرس الشعر  
ولهذا جمع العقاص وافردي المثنى والمرسل بينهما ان العقاص مع  
كثرة ما كانا يعقب شي واحداً ومرتبط واحد من جهة كثرته بعد اورد  
بروي في البيت يصل المذكر وهو جمع مذكر وهي حشبة ذات  
اطراف يذرى بها الطعام وتبقى بها الكؤوس والمراد بها البيت المشط  
وفي التعبير عن المشط بالمداري سالفة من حيث ان المذاري اعظم  
حشبة من المشط فينبادر الى الوهم او كما ان المذري مع عظمه  
يغيب في الشعر لكثرة **قوله** في الشعر لظهوره في الساقية الى  
مهموسه وهي مروي مستشجك حشبه ومجملون وهي ما عداها  
ويستمر الى شديده وهي **احدك قطب** والى ما من الشديده  
والرخوة وهي حروف **البروعا** والى رخوا وهي ما عداها **قوله**  
على ان هذا القابل فسر الكلام بما ليس بكلمة يعني انه لما شمل بقسم  
الكلام المركبات الناقصة وقد اشترط في فصاحه الكلام فصاحه  
كلماته لم يكن ان لوحد كلام فصيح بدون فصاحه الكلمات **قوله**  
فتر الكلام بالركب التام قد حليه استراط فصاحه الكلمات في فصا  
الكلام على تفسير هذا القائل اكثر منها على تفسير غيره كذا قيل  
وفيه نظر فانه لا شك ان اللفظ الفصح ما يكون سالماً عن الامون  
المجمله بالفصاحه والركب الناقص عند من فسر الكلام بالركب التام  
داخل في المبرد وقد اعتبر في فصاحه الخواص كل واحد من سائر

الحروف والغزاية مخالفة العباس فاذا كان مستقلاً على كلمة غير فصحة  
لشتمها على واحد منها لم يكن فصيحاً ولا سعيان يقال ان مراد الشارح  
ان مدحلية استراطها على بقسم الكلام ما ليس بكلمة في عدم المفرقة  
بين الطويل والقصير اكثر من مدحلية استراطها على بقسم غيره  
له بالركب التام فان ما ليس بكلمة يدخل فيها السور بل القرآن كله دخولاً  
ظاهراً بخلاف دخول ذلك في الكلام بمعنى المركب التام فاد استرط  
في فصاحه الكلام بهذا المعنى فصاحه كلاته لم يكن ان في صف  
بالصاحه مع عدم فصاحه الكلمة منه ولو طاهر وانما قلت ان  
دخول القرآن والسور في الكلام بمعنى المركب التام غير ظاهر  
لان الظاهر من تعريف الفصاحه لهذا الكلام وذكرهم الاسناد وفيه  
وتفسيرهم الاسناد بنسبه احدهم منه الى الآخر عدم شمول  
الكلام الطويل من حيث الجميع فانه ليس له حزان سميران هما  
كلمات او ما في حكمها اعتبر اسناد احدهما الى الاخرى قيل لو احيد ان  
يعود العلوم من كلامهم ان فصاحه المركب التام او المركب بطلاناً  
لشترط فيه فصاحه كلاته وانما اذا كان عبء من افراد الكلام  
فستى باسم كالسور والقران فلم يعلم انه لشترط في فصاحه  
مثل هذا الكلام فصاحه كل كلام او كل كلمة منه ففي استراط  
فصاحه قوله المرأ عهد شوا اعتبر كلاً ما ناكاً ان احد مع صيره  
اولاً ان لم لوحد في فصاحه السور والقران تأمل واسترط  
فصاحه الكلمات في فصاحه الكلام لا لوحد ذلك لا شترط والى بعد  
ان يحاب عنه بان المراد بالكلام هنا ما ليس بكلمة وانه كما يشتمل ما هو  
اقل من الكلام اعني المركب التام واكثر من الكلمة تشتمل ما زاد عليه











التبيين فلا بد من الجوابين لما لا يعين وعنده وقد لا يجد في بعض النسخ  
 لا حتم ان يكون مستنداً ما لو ان السراج وان يكون من هذا القبيل الصا  
 فتقرب الثاني ظاهر مما هو واقعا فيقول الاول فهو انه لا يقع الخرج منه لانه  
 ليس له اضليه ولا اعتبار من الما اللغات الاضليه هذا ان يخرج الما  
 المرن وفي هو قوله وشهد بيل من سراج الله وجهه ويعلم من قول المرن وفي  
 ان السراج مستوي الى السراج خلاف ما سبق من انه منسوب الى من  
 منسوب الى صغر السراج فانه صغر على سراج ثم حذفت اليها المنطوق عن الما  
 في الكسبه وبقيت يا الضغف وحذرت ان يقال انه صغر سراج على سراج بصغر  
 البرخير بان حذفت الما منه وصغر قوله وحذرت ان يكون وصغر السراج  
 انه معطوف على منسوب ولم يظهر لي وجه العطف ان كان منسوباً الى السراج  
 المعروف الما ان يكون اسماً للشيء كسراج اسم اللقن اقول ههناك  
 انه لم يعلم ما سبق من قول المصنف بيان معنى سراج اي كالسيف السراج  
 او كالسراج انه اسم مفعول فماذا اذا لئلا اسم مفعول اصلاً حتى يتر  
 عليه هذا السؤال والبصا على القول بثبوت سراج الله وجهه ان كان عربياً  
 يجب ان يكون اسم مفعول منه لا من سراجته معنى سراجته الى السراج  
 بالمشابهة فان هذا غريب غير مسموع وذلك وان كان عربياً الما انه مسموع  
 ولا شك انه اذا اخضع العرص حمله اسم مفعول مما منع وجب التصير اليه  
 وح لا ينطبق الجواب ظاهر على السؤال وجب حمل المصنوع من السؤال  
 الخروج عن الغرابه بذلك الحقل ونطبق الجواب عليه لعدم افاده ذلك  
 مخالف للظاهر الذي يظن في ما في بعض هذه السؤال والجواب ان  
 المصنف لما سرجاً بقوله اي كالسراج او كالسراج ومسرحاً لا شك انه  
 اسم مفعول من سراج والمعنى الموصوع له اسم المفعول ان يكون صفة من

ان معنى السراج  
 واحد وانما كان واحداً  
 كونه مسوحاً الى السراج  
 مسلم في المال والبر

ان معنى السراج  
 واحد وانما كان واحداً  
 كونه مسوحاً الى السراج  
 مسلم في المال والبر

ان معنى السراج  
 واحد وانما كان واحداً  
 كونه مسوحاً الى السراج  
 مسلم في المال والبر

وقع عليه مصدر كالمضروب من وقع عليه الضرب والمعظم من وقع عليه الضم  
 حق سراج ان يكون معنى من وقع عليه السراج لا معنى كالسيف السراج او كسراج  
 فهم منه انه لم يحل على انه اسم مفعول من سراج الله وجهه بمعنى سرجه  
 فانه لو جعل اسم مفعول منه لم يكن معناه الا انما موصوفاً لوقوع السراج اي  
 عليه ولا دخل في التفسير لقوله كالسيف السراج او السراج فيمكن ان يقال  
 سائر وقوله لم يحل على اسم مفعول اي لم يحل جعل اسم مفعول من سراج الله  
 المعنى حتى يكون على معناه الموصوع له من كونه صفة من وقع عليه الضرب فاجاب  
 بانه لا يمكن جعله اسم مفعول منه لان سراج الله غريب معناه الحقيقي جعل  
 اسو حله كالسراج لا حسن وبمع وقوله في تفسيره حسنه ولا حله الما هو  
 الحاصل المعنى والحاصل ان السراج لا ياتي لاي شئ لم يجعل اسم مفعول من سراج  
 الذي معناه به وحسن وحاصل الجواب ان سراج لم يوجد بمعنى به وحسن  
 اذ ليس ذلك معناه الحقيقي حتى يجعل اسم مفعول منه ولا معنى عليك فهم  
 الكلام في تطبيق الجواب على الحلق السراج واما بقدر السؤال بان المصنف  
 سراجاً للسراج وجهاً لثالثه بذكره لا ينبغي لان السراج ان ادعى ان سراج  
 الله وجهه بمعنى حسنه لغة عربية فكيف يرد به هذا السؤال ان يكون  
 وجهاً ثالثاً للخرج فانه يجب ان يكون مخرجاً اسم مفعول منه للخرج عن  
 الغرابه وان اراد انه غريب وضع للخرج لم يصح لما مضى في الجواب على  
 قوله هو ايضا من هذا القبيل بل يجب ان يحاب بان العرب لا يقع للخرج  
 سدس من وجهه **قوله** اعني خلاف ما است عن الواضع لما كانت مخالفة  
 الماس المصري ستمل على ما في محبور مع كونه فصلاً وجا منه في القرآن بان  
 الله فلو حمل الماس على طاهره وحملت بحالته مطلقاً ولكن كذلك فان  
 المخالف الذي سمع عن العرب كذا فضعه في السراج القائلون الذي هو

ان معنى السراج  
 واحد وانما كان واحداً  
 كونه مسوحاً الى السراج  
 مسلم في المال والبر

ان معنى السراج  
 واحد وانما كان واحداً  
 كونه مسوحاً الى السراج  
 مسلم في المال والبر



العباس ما نبت عن الواضع لم يدخل فيه مثل عور وناي لما لفته هي كوال الحكمة  
 على خلاف ما نبت عن الواضع وفيه بحث فان الذي نبت عن الواضع على التفصيل  
 اما يعرف باللغة لا بالعرف فلا يصح ما سلك من ان هذا لفظ العباس فاعلم بالصواب  
 لان يدعي انه لازم في العباس المصروف في ذكر الشواهد حين ذكره واستثنائها عنه  
 على المصنف وهو بعيد ولو قال المصنف وهذا لفظ العباس الى غير ما وضع  
 له لسل من هذا **قوله** اكره الله العلى لما جعلنا به في بعض الروايات الواحد  
 الفرد القديم الاول وهو ان قلنا دعاه لصوره السعور لا الوح فصار  
**قوله** استعير لكل واضح معروف لا اقتصر هنا على معنى الاستعارة وذكر  
 في حاشيته الكشاف انه استعاره للشرق والاشتهار فكانه نظر الى وصف  
 اللقب بالشرق وليس له كثير معناه وليس كذلك انه عكس ان لوصف اللقب  
 بالشرق ما احتار حسن لفظه بعبارة شرق معناه ايضا **قوله** انا هي مرجحه  
 الغرابه يعني من جهة ابراج الكراهه في الغرابه و دخولها فيها قال  
 في الشرح لانا الكراهه داخله في الغرابه وذلك من دخول الجز في تحت الكلى  
 لا الجز في الكل ما ان ذلك ان الشارح فسر فكل بق العرابه بالوحشيه  
 وقال هنا من جهة الغرابه المفسره بالوحشيه ففهم من ان لفسر الغرابه  
 بالوحشيه بخلاف غيره المحتاج الى ذكر الخوض عن الكراهه في السمع  
 وقد ذكر في الشرح ان من اقسام الوحش الغريب البعوض قال وشي  
 الوحش العليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيل على السمع كرها  
 على الذوق ففهم منه ان الكريه في الشئ وحش لان البقل على السمع موجب  
 الكراهه ودخلت الكراهه في السمع في الغرابه لكونها حزنا من جوارها فلا  
 حاجة الى ذكرها هنا لان العرابه اليه هي الكلى اذا استقت است الكراهه  
 التي هي جزئي لها صوره اسفا الجزئي باستعمال الكلى لكن قوله مثل كما كاتم وافر

ينظر في حاشيته

بقوا الا لا يبر هذا الوحشيه لانه ليس من الوحش العليظ كما يفهم من قوله  
 في الشرح لظهور ان الجزئي ما من فيل كما كاتم وافر سقوا او الحشيه والطمح  
 ويمكن ان يحاط عنه بان هذا مثل للوحشيه مطلقا على ان الماد لا يحيط بها  
 لما مثله وورد قول بعضهم ان المصنف من الورد بدعي في عبارة الشرح  
 بقوله اما من فيل الى تاكيد الدخول واستماع افواه الخلو وان حزم فيما سلك  
 يكون المرسي سلا من فيل الماني وكلف له وهو بعد ديهان دخول الكريه  
 في السمع تحت الغرب وتليد دخول المرسي في العشر الاول لا يلائم ان يكون  
 و اشار بقوله فيما سلك الى قوله للمقطع الى وورد عليه ان الكراهه في السمع كما  
 استغنى عنها بدخولها في الغرابه لكونها احد اقسامها كذا السنف يستغنى  
 عنه بدخوله في احد اقسام الغرابه وهو ما لا يكون كرها على السمع لكنه غير  
 مانوس لا يستحال فاي فرق بينهما ذكر بعض وترك بعض والقول بان  
 المصنف يجب بد وضاحه المزد وحقل الخوض من التناقض داخل في  
 مفهومها دون الكراهه في السمع بعد مشكل هذا وقد نكاه معنى قوله  
 انا من جهة الغرابه ليس لها سبب الى الغرابه فاذا انتفت الغرابه انتفت  
 الكراهه لا تخضار السببيه في الغرابه ويرد عليه انه يلزم ان يكون كل  
 غريب كرها ومثله نكا كاتم وافر سقوا مع دلالة ما في الشرح على انه ليس  
 من الوحش العليظ وظاهر قوله في الشرح لظهور ان الجزئي ما من فيل  
 كما كاتم وافر سقوا والحشيه والطمح لشعرا لئلا يراه ذلك وهو ممنوع وورد  
 عليه ايضا منع حضرة السبب في الغرابه لكونه ان يكون للكراهه في السمع  
 سبب او كما قيل ان الكراهه في السمع وعندها يرجع الى الطب المعمر  
 وعدم الطيب واحبب من الحشيه بان الشرح حيث ما يحسب فيه الاحتمال  
 وورد عليه ايضا ما سبق من عدم الفرق بينهما وبين السنف في الاستغناء

لان الكراهه في السمع طائفة من الودع  
 اسما الكراهه في السمع طائفة من الودع  
 تحت الودع من الودع وهو السنف  
 الكراهه في السمع من الودع

ان قول المصنف ان الكراهه في السمع  
 من جهة الغرابه ليس لها سبب الى الغرابه  
 فانه اذا انتفت الغرابه انتفت الكراهه  
 في السمع وهذا هو المعنى







[illegible]

الحمد لله

في  
العامين المذكورين  
وصاحب العمل  
والانحصار  
مطابقاً  
السلامة

الاقبال

لا يقال على التقدير الاول لا يتم وجود التنافي لانه اذا اخل التنافي  
مع فصاحة الكلمات فلا يخل مع عدمها اذ في نوب من التعريف اجد  
الاصحالات وهو الذي المنفوخية ذات المييد فقط وعلى التقدير الثاني  
لا يقال في ما ذكره في الشرح لانه اذا اخل وجود التنافي مع فصاحة  
الكلمات فاخلاله مع عدمها اذ في ما نقول اعتبارا الاولوية غير ملتبس  
اليه في التعريفات فانه يكفي في فساد التعريف صدق على غير المعروف  
لانهما اذا صدق الغير فقط كما في المقدس الاول وايضا لا دلوية  
على التقدير الاخير بالنظر الى الاحتمالين معا ممنوع افلا نسمع دعوى  
اولوية اخلاص عدم فصاحة الكلمات مع عدم السافر من اخلاص السافر  
مع فصاحة الكلمات اذ في كل منهما واحد شرط وبعد شرط لفصاحة  
الكلام بحيث لا دلوية انما يدفع احدهما احتمالين الفاسدين وهو استنا  
العييد فقط والاحتمال الاخر وهو استنا العييد والمييد معا في على  
جاءه **قوله** المشهور بين الجمهور وكونه عند البعض لا يدفع الصنف  
كما حوكت المحقق وان حتى يحضرب علامة رتبة اذ كما حوكت اول الحسين صا  
تيل الذكر فانه ذهب في قوله تعارفا ايضا على المباحث الى ان الضمير للايضاً  
لا للقبضه وان الاضمار قبل الذكر على شرطه التفسير جائز واما حوكت المحقق  
وان حتى يحضرب علامة رتبة اذ ليس يحوكت للاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبه  
لان المفهوم من استدلاله انه ليس فيه اضمار قبل الذكر رتبه لتقدم  
المفعول على ما اصف اليه رتبه فتدبر وقوله بين الجمهور لان المخالف  
للعامة المنفوق عليها داخل بالاولى **قوله** لفظاً ومعنى وحكاماً  
لما قسم التقدمة المدلول عليه بقوله قيل الذكر والتقدم اللفظي ذكر المسر  
بل الضمير ذكرنا اوضحاً سواء كان من حيث المعنى اي متقدماً بخصر

الطاهر  
المعتمد  
عليه السلام

في الحادي والعشرين من شهر  
رمضان سنة الف وستمائة  
مصر دار الكتب المصرية  
١٩٨٢



نصر

[illegible]



المدح الى ما لم يدر ظاهر العبارة فيه على الموقف على ان يكون الشرط العوي لم يدر  
 فيم يوقف على بحث ومن الغائب ان هذا التاويل قد على السارح عند الكلام  
 ان اردن لمصاحبت فالسارح في السرح لا يتم ان العلق بالشرط  
 اسما المعلق فمال اعني هذا العايل غير لا تضابطا بطريق القطع مسلم لكن شك  
 ان المسادر في اللغة في مثل قولك ان صرت صرت هو التلويح في حاشي الوجوه  
 والعدم ثم قول السارح في بحث لو تعد قول المصنف مع المطع اسما الشرط  
 فليزم اسما الخواص في اقتضا الشرط فتأمل وبالشه ان لم يدر عاقل السارح  
 استدراك قوله معي وراعيها انه لم يدر على تقدير العطف ايجاد الشرط والجزا  
 فان المعطوف على الجزا اجزا على حدة واما على تقدير الخالية فالشرط بدرجة  
 مطلقا والجزا بدرجة مقبلة او دفع الاخران بان المعية بذكر على غير تراخي  
 به جزم عن مدحه وانه يعتبر العطف او كما ثم العلق بالشرط ولا بد  
 عليك ان اعتبار العطف او كما ثم العلق بالشرط مدفع الوجه الثاني الصفا  
**قوله** دون مجرد الجمع بين الجزا والها دفع لما توهمه ظاهر عبارة الايضاح  
 حيث قال فان في قوله امدحه تنالا لما بين الجزا والها من التناظر **قوله**  
 وفي الثاني خروف منها لما انه لم يحصل التناظر من خروف كل واحد ولها هذا  
 عدي في تناظر الكلمات والمراد بالخروف مجموع الحايين والهايين وعقد الكا  
 من الخروف مع كونها اسما لشبهها بالخروف **قوله** الضاحي صاحب  
 العميد في وراثة وتوهمه بعد الخرافة وله من بؤيه ولعل بالصاحب  
 الكافي وسال كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مستحونه  
 بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وفاق بينهما اقرانه لما انه قيل ان الصا  
 فاق عليه في الكتابة قال الثعالبي كان صاحب كيب كما يرد والضاحي  
 كما يرد ويراد منه وبين الخالين **قوله** بعد **قوله** هذه القصيدة

الذي هو من  
 والجزا على  
 العطف في  
 ظاهر

هذا هو  
 في اللغة

هذه الى الخاص فها بدله هذا البيت عليها والى البيت وسمى قصيده  
 تكون السيمية الجريسة **قوله** معايله المدح بالعلم على الاعتدال عنها  
 بانه اشار بذلك الى ان دمه لا يفيغي ان يخطو سائر عاقل ولو على شيل الشرح  
 والعلق بل لو دعا الى ذكر ما يد على عدم الرضا عنه داع فاما بغير لومه  
 دون ذميه ولا سجد ان يكون في قول لا ستاد غير هذا اربا اشاره  
 الى انه لا يهتبه فيه بذلك لا اعتبار بيل في استعجال مني الداله على الكليه  
 في المدح واذ الخاليه عن هذه الداله بل في سوره الحريمه في  
 اللوم لطافه حيث اشار الى انه يصيق صدره ولا ينطبق لسانه **قوله**  
 على الكليه في اللوم وان كان فيه لطافه الرضا من حيث افادته توجد  
 بالملامه على جميع بقا دير لومه **قوله** ما فكل السافر اي فيه سافر  
 كامل ولا يدر ان يكون سافر **قوله** حتى سافر في سافر ان الثاني دون المنا  
 ولا ان احد الامر من موجب للسافر في الجملة واحتمالهما لكاه حتى يلزم  
 عدم فصاحه فيجمع وتوقع في التبريل بل اللانم ان اجتماع الامر من  
 للسافر القوى الكامل ويحتمل ان لا يكون واحدا منهما سوفا للسافر  
 اضلا على ان لنا ان نقول ان احد الامر من موجب للسافر لا معنى للتناظر  
 المضطرب بل معنى المنه الدعويه وهي اعظم منه فانها مجرد الطبع **قوله**  
 عن شئ سوا كان للنقل المذكور او لغير من الاسباب كما يبراهيه **قوله**  
 ما فكل السافر فاللانم ان يكون في احدا للطين نفعه **قوله** ما فكل السافر  
 في منحه لكاه لا محل بالفصاحه واما اعتبار بالسافر من المنه لان العقل اذا سا  
 فيه الفاعل ان محي كما لا يدر في الرياء في اللفظ بدل على الرياء والمعنى  
 هكذا قيل وفيه نظرا ما لا **قوله** فلا نجرد به الطبع عن سى وابا به  
 منه لا يتم عدم اخلاله بالفصاحه وهو داخل اما في السافر اذ في الغرايه

في اللغة  
 الكان في السافر



او في الكراهة في السبع ط قول من يحفلها من تمة تعريف فصاحبه المفرد واما  
 باساطلان القول بحد استتمال القرآن على تركيب سفر الطبع عنه مما يقود  
 الى سببه الجهل او السفه او العجز الى الله تعالى عن ذلك كما من رد الشارح على  
 محو استتمال القرآن على طه غير فصحة **قوله** اي كون الكلام  
 معتقداً ادفع لما نور جعل المصنف من ان التعريف المذكور يعرف للمعتقد  
 لا للمعتقد يعني انه من المبنى للمعقول **قوله** قيل ذكر ضعف التاليف  
 يعني انه لا يمكن ان يكون التعقيد اللفظي الا لضعف التاليف فالحلوص عن  
 الضعف لوجب الخلو من **قوله** وان كان كل منهما جارياً على قانون  
 الجوهري تحت فان الظاهر المتبادر من الخلل هو الخطا وان كان كل منهما  
 جارياً على القانون لم يكن الخطا فلا يحصل التعقيد والاعتذار عنه بان  
 بان اطلاق الخلل على مثله هيمن عند ارباب البلاغة لا يحكى بفعلاً ان  
 الخلل من تمة التعريف على ما هو الظاهر والتعريفات بحملها على معانيها  
 المتبادرة وكذا بان قول الخلل آخ ليس من تمة التعريف وان كانت عما  
 لما مضى مشعرة بذلك حيث فارد التعقيد ان لا يكون الكلام طاهراً  
 البلاهة على المراد به وله سببان آخ او بان يقال انه بيان للسبب الغالب  
 فلا شاق ان يكون للتعقيد سبب اخر غير غالب لا يكون خلافاً لان ذلك  
 يستتبع عدم فصاحبه ما فيه استقار فيها عموماً او غرابية في تفسيرها وخفا  
 في كتابه او نحو ذلك فانه ظاهر الدلالة على المراد وان لم يكن ذلك بسبب امر  
 يعقد خلافاً مع ان ذلك غير صحيح واصلاً لمز ان يكون من الخالص من  
 التعقيد اللفظي على الاطلاق حاصل لا يعلم الحق كالاخفى فالكسوف ابدى  
 نحوله في ضعف التاليف كما ذكره الخليلي وسبع كون الجاهلي على الصافي  
 تعقيداً اولاً يدعي ان سبب التعقيد في التاليف هو ظهور الخلل في التاليف

ان يكون استتمال القرآن على  
 غير فصحة  
 ان يكون استتمال القرآن على  
 غير فصحة  
 ان يكون استتمال القرآن على  
 غير فصحة

في الاستدلال  
 في الاستدلال  
 في الاستدلال

والخبر بالجنوبي **نعمة سائر ما ذكر** في الاستدلال  
 المصنف له فيمكن الاستدلال بانه لم يرد له ذكر المعنوي كنه ذكر اللفظي  
 استيفاً للاقتسام وقد حجب عن اصل الاستدلال بانه لا يمكن الاستدلال  
 على عدم استتمال كل من التعقيد من الاخر اذ يجوز ان يكون كل منهما معتقداً  
 باهية الفضايلة حسب الاستدلال فلا بد من ذكرها اذا ارد المراد التام  
 حسب الاستدلال واعتناء تركيب الماهية من امرين متساويين لو كانت اما هو  
 في الماهيات الحقيقية دون الاعتناء به كما من فيه وقد مر طبع وفيه  
 ان يكون المذكور حداً للفضايلة لا يتراعى على مبدى منع ما ذكره الشارح  
 من ان الفضايلة عندهم كون اللفظ جارياً كما مر عن الحق الشرف **قوله**  
 اذ لا يخفى آخ الاستدلال على ان لذكر وجهها واما الحاجة فلا شك انها مستفيدة  
**هذا واعلم ان الشارح الخليلي اعترض**  
 بان ذكر احد الامر من من الضعف والتعقيد اللفظي يعني عن الامر  
 اما اعنا الضعف فلما سبق واما اعنا التعقيد فلانه لا من للضعف لان  
 التاليف اذ لم توافق القانون اوجب صعوبة الفهم لا محالة والخلوص عن  
 الامر لوجب الخلو من الملل وروى عن الشارح لذكر اعنا التعقيد  
 اللفظي عن ضعف التاليف اما لان المتعارفين في الامر اذ على التعريف هو  
 لمراد اعنا السابق عن الاحوال العكس والامر يوجب ان يراد الاحتمال من التفسير  
 في التعاريف نحو ان شان جوهر قابل للأبعاد تام حساس بالحق واما الظهور  
 ابد قاعه بان لا يستلزم ان كل ضعف لوجب تعقيداً فان مثلاً حاق احد  
 بالقول شتمل على الضعف دون التعقيد **قوله** الخليلي استقال الذي  
 يحتمل ان يراد الخلل الواقع في التاليف كما ينشأ من الخلل الواقع في التاليف  
 والمعنى ان سبب عدم ظهور الدلالة وقوع خلل في استقال ذهن المتكلم وتعليقه



ما يراى اللوازم مع ان الامر بالعقل اعتبار معنى العلم والظهور على ما هو انشا  
 بعض براهين لا في اعني الاستدلال بالمطلوب على العقل اى يعرف الخلل  
 ويظهر بسبب ايراد اللوازم ويحتمل ان يراى الخلل الواقع للسامع كما سبب  
 قوله اسقالا ذهن فان المسبب در منه اسقال ذهن السامع وتعليل عدم الظهور  
 بالخلل باعتبار معنى العلم والظهور قيل اعترض على هذا ولانه يلزم منه  
 ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهو ممنوع لحوال ان يكون  
 باللف الكلام على هذه الكيفية مع كونه على السليق على وجه لا يعقد فيه  
 ولا خلل لا عراض سعلق بذلك كاستحسان الفهم والسعيه في الترام ويحذر ذلك  
 واجب بان قصد السعيه والالفاظ بعد خللا في تصرف اللفظ عند اللغز  
 ولقد اصرحوا بان شي من المعاني ليس صحيحا واقتضوا ان يعرف اللفظ  
 على ذكر الموضوع شا على ان يعاينه مردود كما صرح به الشرح في شرح المسامح  
**قلت في الجواب** اشعار بان العراض يرى ان ذلك النالف على تلك  
 الكيفية ح التقد على خلافه لا عراض غير محل المضاجه وانت حاصر  
 بان ان كان قوله للخلل من بتمه التعريف كما هو محتار الجيب على ما تشعر به  
 كلامه في موضع اخر وهو الحق لم يكن لهذا الاعتراض ورودا اصلا لان  
 اللزوم من التعريف ان يكون الكلام غير ظاهر ليدل على الخلل في اسقالا ذهن  
 المتكلم هو يعتقد محل المضاجه وذلك لا ينافي ان يكون عدم ظهور  
 اللفظ لشي اخر غير يعتقد وان لم يكن من بتمه التعريف فلا اختصاص له  
 بالاقول لور ورجع على التعريف نفسه لانه يصدق على الكلام الذي فيه ذلك  
 النالف انه غير ظاهر ليدل على المراد ولا يخفى عليك ما في كلام المصنف  
 من الجمال على الوجه الاول مع ما في قوله بعد فان اسقالا ذهن في وجود  
 العين من ابا حمل الاسقالا على اسقالا ذهن السامع المتكلم ومن اما معنيين للخلل

والخلل في الظاهر  
 والخلل في المعنى  
 والخلل في اللفظ  
 والخلل في اللفظ  
 والخلل في اللفظ

على الباني وقد يقال في التوجيه الاولى ان حمل الخلل على الواقع للمتكلم  
 ويقدّر تصاق بمحذوف اى في طريق الاستقال ولا سجد ان يقال في توجيه  
 المتكلم ان قوله في النظم وفي الاستقال معناه بالنظر الى النظم او بالنظر الى  
 الاستقال كما قالوا في قولهم للاسم ما دل على معنى نفسه اى باعتبار نفسه  
 وراى بالاسقالا ما هو اعلم من اسقالا ذهن المتكلم والسامع كما يتبادر  
 من قول المصنف فان الاستقال من جود العين اى وح سدد المحذور  
 بأسرها ولا يحتاج الى العمل على الوجه العبر المسادر والمعنى ان يكون الكلام  
 غير ظاهر ليدل على الخلل فيه بالنظر الى نظمه وترتيب كلماته بسبب  
 عدم ادنا حيز او جوده ذلك واما الخلل فيه بالنظر الى اسقالا ذهن  
 ايراد المتكلم **قوله** في الاسقالا من المعنى الاول فيهم من ان لا يكون  
 للكلام معان وهو كذلك ذكر في الشرح من ان الذي ليس له معنى فان  
 ليس له التقاطع عن درجه الاعتبار عند اللغز فان قلت فان المعنى الاول  
 والثاني من العرف الذي هو وما مثله في الياس **قلت** لعله  
**لم يكن العرف** لا يوان **قوله** التثنية  
 للكلام الذي دلالة على المراد غير ظاهر مع ان المثال لا يحسب سلطانا لما مثل  
 له به كما هو معروف وبهم نظر فانه يودي الى ان يكون الكلام البليغ  
 اما ما استدل على كفايه او محاذ وهو ظاهر السطلان فاما ان يقال ان خصوص  
 الكلام من عدم ظهور دلالة على المراد للخلل في الانتقال يحصل اجمالا لا  
 يكون بمراسل اضرارا او بان يكون اسقالا ويكون مختلفا او بان يكون المعنى  
 على التفسير اى ان كان ثمر اسقالا كترك المصنف التفسير لظهور وقته بعد  
**قوله** وذلك سبب ايراد اللوازم اى الاستدلال من المصنف في الحكم  
 ان يعود ايراد المردومات للبعد ثم ان اريد باللوازم والوسايط معنى

في قوله  
 في قوله



الحسن عما عليه ايمر الى ضول من ان لام الحسن سبيل الجمعية لم يلزم تعدد اللوازم  
والوسايط في كل مادة ووصف الوساطة بالكثرة باعتبار كثر المواد فاللزام  
وجوب لادام بعدد مقتضى الاستطاعة او اكثر وان كان باقيا على معنى الجمعية  
فان ان يقال ان المراد بمقابلته للجمع بالجمع اعني بمقابلته اللوازم والوسايط بالمواد  
على ان تكون المواد معدومة كانه قيل سبب ايراد اللوازم والسبب المعقود المنفرد  
الى الوساطة الكثرة في المواد او بمقابلته اللوازم بالوساطة على ان يعتبر معها  
بعدد المواد فمما لا شك فيه اعتبار جميع المواد بمقابلته بين الجمعية  
المذكورة انقسامها الى اقسام على الاحاد كما يقال باع القوم دوابهم اي ان كل واحد  
منهم باع ما له من الدواب سواء كانت واحدة او متعددة فعلى القول بموافقته لا يكون  
ذلك لانقسامه على السواء يكون على الاختلاف والمغايرة فلا شبهة واما  
على القول بلزوم كون الانقسام على السواء مراد لادام واحد واستطاعه  
واحدة ويكون ذلك اختلافا لا اقل كما قيل في تعريف الكلام ما تضمنت كلمتين او ما  
جمعهما باعتبار كثر المواد لكن وصف الوساطة بالكثرة على هذا الوجه يدل  
ظاهرا على اعتبار الكثرة فيها بالنظر الى كل مادة والامكان الوصف بها  
في الظاهر لغوا وادجج على ان يراد بالكثرة ما فوق الواحد فاللزام  
على الوجه الاحير وجود لادام بعدد مقتضى الاستطاعة او اكثر الا ان  
اشأت ذلك في المثال المذكور مشكلا **واعلم ان السادس من**  
سبب الجمع لا يمتنع ما ذكره في مقابلته من قوله سبب تعدد او تاحيد  
المقصد خص سبب الخلل في الامور المذكور ويرد عليه انه يحون ان يكون اللوازم  
قربا عن مقتضى الاستطاعة فكون حقيقيا فيكون سببا لمصو للخلل ولا يتم  
السبب في الامور المذكورة واعتذر عنه بانه خص الامور المذكورة بالذكر  
لكون الاحير اقل دليل واما المصنوع من قوله وذلك سبب التجرى المشمل

مع ان مقتضى  
الاحاد  
هو ان يكون  
الاحاد  
في كل مادة

وهذا بعد وادرد عليه ايضا ان الخلل قد حصل بسبب ان يراد باللفظ ما ليس لادام  
معناه فيقتل ايضا خص السبب في الامور المذكورة ولا يقتضي ان يحاط به من هذه الماتة  
خص سبب الخلل الذي هو سبب لعدم ظهور دلالة الكلام والمبنا در من قوله ان لا  
يكون ظاهرا لدلالة على المراد ان يكون له دلالة عليه لكنه خفي عن ظاهره كما هو  
قاعد رجوع النفي الى التند واللفظ لا يدل على الخارج الذي ليس بلادام والعرب  
تجملها على ما هو المتبادر منها فلا حاجة الى الاعتداد عنه بانه تركه للتدثرة  
ايضا وانما لو دخل في المعقود المعنوي لم يصح حصر ما يحترز به من المعقود  
المعنوي في فن البيان كما لا يخفى **فان قلت ان لم تذكر اللفظ**  
المراد به ما ليس بلادام معناه داخل في المعقود فهو لا شك محل للنفاضة  
ولا بد من قيد محرجه **قلت لا حاجة الى اخراجه**  
لعدم دخوله في الكلام اذ الكلام انما هو المفيد واذا لم يرد على الخارج  
كيف ينبغي **قوله** شاطب احثا العيان الدالة على الاستقلال وصفا  
اعني السنين دلالة على ان المعقود وان كان وسيلة الى العرب الذي هو المقصد  
المقصى للساق المارة من حيث انه في نفسه تعدد حليق ان يستوفى طلبه  
وذن من ماضاة البعد الى البات والعرب الى ذواتهم الى ان يعلق عرض  
طلب التقيد مع ان العاسق لا يطلبه فاما يكون بطلب بعد المكان  
واما القرب فطلبوب المحب انما هو قرب ذات المحب لا قرب ذات ومكان  
**قوله** ما كرفع وهو الصحيح اما لمبوتة عنده بالرواية الصحيحة واما لان  
الصحيح عنده في غير البيت ما ذكره الشيخ عبد القاهر وهو مبني على التبع  
واما لان سياق الكلام يقتضي وقوع التجرد في مقابلته ليفر بوا وتند  
في هذا **قلت هذا احسن الجواب** **قوله** لم يرد  
في الشرح بعدم صحة الرواية بل بان فيه تكلفا واعتقافا ولو كانت الرواية

وليس شعري كيف يدعى







كما يحكي في كلامه وعلق في فقهه بان الشاعر من المولدين وسمي انه كثير في كلامه اوبانه  
 راجع الى العشق ومن لم يهاج بهواه وحض هذا المابل العشق لانه المصو  
 لا عظم **قوله** اجرا قال سبب المحبة الجلال  
 على ما وصفه الشاعر سوف على انكشاف حليه حاله في الشانه فانه كان متعلقا بالرحال  
 نمرينه حالي او معالي فالمعنى ما افاد هذا القائل والا فان كان الشاعر من الحكماء للتكر  
 بالحكم والخلاق فالاستعانة في دلائل المعاني وان كان من الطرقات المستطرد من  
 للنواير والخرائب فالمشهور قلت تنبيه في شرح الشواهد الى القياس من ال  
 كافي الشرح وذكر من صفاته ما يدل على انه من الطرقات المستطرد من النواير  
**قوله** كأنها تحوي في الماء في الاساس ومن الجان قدس ساح رسيوح قبول  
 الشارح كأنها شعرا بان اطلاق السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة  
 كأنها من انها محاذ علاقه المشابهة ووجهه انه من سيج في الماء فان اعتبر  
 موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه سيرها في البر سباحتها  
 في البحر سرعة السير مع تعدد انقاب الراكب يكون السبوح استعارة بعبه  
 وان اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص الفرس شخص  
 سباح في الماء يكون استعارة اضليه مصرجه كذا قيل اقول المناسب هو الاول  
 واما الثاني فلا يوافق ما ذكره من ان الاستعارة في المسعات لا يكون تشبيهه  
 دليل ان المصنوع المهم فيها هو المعنى القايم بالذات لا نفس الذات  
 سيج في كلام الشارح وانه لو لم يصدر ذلك لوجب ذكر اللفظ الدال على  
 نفس الذات ولا تخفى ما في إثبات السبوح على السباح من لطف المبالغة  
 وما في ذكر الاستعانة في العجم مع السبوح من اللطافة فان العجم في الاصل  
 بالجمرك من الماء ولا يمتحي من انشائها الى السباح والمراد بالجمرك هو هنا مطلق الشدة  
 استعمالا للمعنى المطلق **قوله** معان سوا هه متضمينها معنى الدلالة

فانما  
 جملته

استعاره من الفرس  
 كمن الفرس في سباحته  
 اطلاق الفرس على السباح  
 وهو المراد

فلا رد

لا يريد ان الشبهة المعبراه تعالى لم يرد في الضرر **قوله** فاعل الطرف  
 وبحر ان يكون مبتدأ والطرف خبر مقدم عليه **قوله** ذكر الشئ مر بعد  
 اخرى عقل ان يرا د مجموع التكرير وان يرا د الذكر لما مر وهذا هو الظاهر  
 من استعماله لانه ترك انك يقول في قولك رددت ان اجدها بكرر وان  
 ان الخاطب قال في التاكيد المعطية انه تكرير لفظ الاول **قوله** ولا يخفى انه  
 لا يحصل تكرير بذكره اي كثره التكرار بذكره اي بذكر اللفظ ثالثا اما على  
 الاول فانه لا يحقق تثليث الذكر بعدد التكرار فضلا عن كثرته واما  
 على الثاني فانه وان تحقق تعديه بالتثليث لا يتحقق كثرته لان التكرار  
 لا يتحقق بالمعنى بل يحتاج الى ما يرد عليه ولا بد من ترسيخ المذكور فضاء  
 حتى يحقق ثلاث تكريرات او اكثر وحاصل الجواب ان لا نسلم ان الكثر  
 لا يحقق مجرد التعدد بل يرد بطلب على ما يمايل الوجه وهو المراد هنا  
 وهو حصل تكرار اللفظ مع التثليث بذكر الثاني والثالث اما على الوجه الثاني  
 وظاهره اما على الوجه الاول وبان يقال ان مجموع ذكر الثالث والثاني  
 تكرار ومجموع ذكر الثالث والاول ايضا تكرار فان التكرار قد يكون  
 مع الفصل كما في هذا البيت وقد حصل ايضا تكرار ان وقد عرفت من هذا  
 جوابا اخر على الوجه الاول فانه يحصل عليه ثلث تكريرات ممكنة فاما التكرار  
 على معناها المتبادر وينبغي ان يعلم ان المراد من سابع المصافات ايضا  
 ما فوق الواحد كما يدل عليه جعل الشيخ عمدا لفقاهه منه قول الشاعر  
 عناء قد نال من الوجوه ملاج **قوله** وهي ارض ذات رمل كذا عن  
 الماسين واما في الصحاح فقد قال الحرص ان نفس الرمل المسوية التي لا تلت  
 شأ **قوله** والخنبد ارض ذات حجارة خيل الخنبد يقع اليون وسكون  
 البدل نفس الحارة كما صرح به في الصحاح واما الارض ذات الحجارة

فانما  
 جملته

اي كثره التكرار من كثر اللفظ  
 ثالثا وهو

هذا هو المراد  
 جملته  
 وقلت قد مر ان السباح  
 هو المراد

الذي ذكره  
 وهو المراد  
 جملته



الخبز يفتح اللون وكثيرا لبار لكن لما حمل الحرا على بعض الارض من ثياب  
 ان يرا دين الخبز يفتح لارض ايضا بطريق اطلاق اسم الجبال على الجبل  
 فالمعنى بالنظر الى المراد وعندى ان في المعنى فلقا هذا المسير فابصر  
 معنى البيت يا جماعة حرا على الارض التي بها حجارة والظاهر ان  
 للشاعر عرض بكثرة الارض التي فيها الحجار بل بكثرة الحجار والمعنى ان طلب  
 من الحجار التي في الارض المذكورة وفي الرمل وتلك الارض من عظم الحجار  
 ان تسمع لكونها يرى من مجيئته وتسمع **فان فادى**  
 حفر الحجار التي في ذلك الموضع بالبدا وطلب السمع منها **فادى**  
 اما لكون ذلك المكان هو الذي تراه مجيئته وتسمع منه صوت الحجار اذا سقطت  
 فيه ان حمل الكلام على الظاهر وان حمل على المعنى ان صفات مجيئته بلحها  
 لو فرض حماره عزى منها وتسمع مثل ذلك المكان الذي ليس للجبل السمع لكونه  
 في الارض التي فيها لا تسمع شئ ومن الحجار الكسرة كانت خفيفة  
 بان تسمع ونظير النشاط والحيور والامرطاه **قوله** وفشا ذلك  
 مما شهد العقل والنقل اما النقل فلما ذكر من الصحاح واما العقل فلان  
 لما سبب تمام المسالفة ان يكون داعي المراد السمع هو كون سعاد تحت  
 ترى وتسمع كان كونها تحت ترى وليس سمع كلامها امر بلغ الغاية في القارة  
 فاذا حصل ما ينبغي المراد السمع عنده لكونه لا يمكن خلاف في ذلك  
 الموت وان كان كونها دابة لغيرها ساعد لصوته بمجوبه عن روبراجد  
 لها صوت عن سماعة لصوت منها بلغ من كونها مريئة سموعة اضاها  
 كما لا يخفى لا يقال السمع امر سموع ولا ي شئ ضم اليم الروي لانا نقول من  
 المعلوم المتشاهد ان الحمار حال السمع لا ينصرف على الهدى بل يتجه غير  
 من الحركة الكبيرة الموشية والمعنى انه لما حصل لك العرب من مكان شعاب

فحقك الظاهر الفرج والسرو وهذا ان حمل على ان المراد بالسمع اظهار  
 المخرج النشاط والحيور وان حمل على ان المعنى انه من الواجب عليك اذا كنت  
 تحت تراك سعاد وتسمع صوتك ان تغلي ما يجب السرو لهما من السمع  
 الذي هو سموع ومضى كما ذكرنا كان ضعف الحمل على ان المعنى تحت تراك سعاد  
 وتسمع كلامها اوضح فالمراد من شئنا ان العقل يساير انه يحكم بان الحمل على خلا  
 المانع مع امكانه فاسد **قوله** والافلا حمل بالفصاحة يعني انه من المعلوم  
 ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات ليس سببا للاخلال بالمصاحفة بل  
 وانما هو ما يودي اليه من النقل فان ادى الى النقل فهو من قبل السائر  
 والافلا حمل بخلاف الكراهية في السمع فانها بذاتها سبب للاخلال بالحق  
 اذا فصيح كما يحزن عما سئل على اللسان يحزن ايضا عما شغل السمع فذلك  
 حقلها داخل في الغرابه كما سبق ولم يجعلها داخل في السائر من ربهنا  
 تحت وهو ان يكون كثر التكرار موديه الى الكراهية في السمع  
 كما الى النقل على اللسان فعمل بالفصاحة وهو يشعر ما قال الشيخ عبد القادر  
 كما روى عنه في الشرح لكنه اذا سلم من الاستكراه به ولطف **قوله** عرض  
 اما عرض على راي كثر من الجماع عشرة سبعة منها تشبيهه بثلثه عرض تشبيهه  
 اما غير التشبيه فهي الكثرة هي عرض نقل القسمة لذاته كما بعد فان العشرة  
 مثلا سبل العشرة خمسة والكف وهو ما ذكره الشارح والوحدة  
 والنقطة كل منهما عرض لا سبل قسمة ولا تشبيه واما التشبيه وتفسيرها  
 ما يشير اليه كلام الشارح اعني عرض يوقف يعمله على فعل الغير وشي  
 بيانه فهي لما صافه وهي السببه المتكررة اي السببه التي لا يعقل الا  
 بالقياس الى سببه اخرى معقولة بالقياس الى المولى كالابوة فانها لا يعقل  
 الا بالقياس الى البنوة التي لا يعقل الا بالقياس الى الابوة والابن وهو كون



في الجبر ككون ريد في الدير والحق وهو كون الشيء في زمان ككون الكسوف  
 في ساعة معينة والوضع وهو هيئة تعرض للعلم باعتبار سبب سببه  
 تقع بين احواله بعضها الى بعض وسببه يقع بين احواله واسيا غير ذلك الجسم  
 كالبناء فانه هيئة للسان بحسب سببه فاما بين احواله وبحسب كون راسه  
 من فوق ورجله من تحت والمثل وهو هيئة يحصل للشيء بسبب سببه الى ملا  
 يحيط به اجاطه ما يتقبل ما تقاله كنسبه الشاه الى اهابها واليعل وهو ما  
 الشيء في غير على اتصال غير قابل كالحال الذي للشيء ما دام الشيء والافعال  
 وهو انما هو غير كذا كالحال الذي للشيء ما دام الشيء والغرض من ذكر هذه  
 الجملة في المعارض هنا انما هو ما ذكرنا في تفسير الكيفية وان كان خارجا  
 عن الفن ولما قيل في حقيقتها موضع اخر **قوله** في حقه هو متعلق بقوله  
 المعتمد واللافتة اي في لا يقتضي اقتضا وليا اي باعتبار دانه من غير اعتنا  
 امر خارج عنه انما هو بحاله ولا عذر انما هو **قوله** يخرج بالعبء الاول  
 وهو قوله لا يتوقف بعقله على عقل العبد لان العرض الذي لا يمكن ان يعقل  
 لما بواسطه غير لان النسبة لا يمكن تعقلها بدون بعقل المنتسب اليه  
 بعقلها سبب لعقلها والشيء لا يمكن ان يوجد دون سببه **قوله** ونقولنا  
 اللافتة المقطعة الواحدة قد عرفت مما قيل ان قوله في حقه متعلق بالفتنة  
 واللافتة هي الخروج شيء من المقطعة والخبر عن المعريف بعيد اللافتة  
 فانما لا يقتضي ان اللافتة في حقه لان ما لا يقتضي اقتضا واللافتة  
 حال كونه في محله وعلى هذا يكون قيد الاطلاق **قوله** الى هذا المكان **قوله** الشارح  
 من العلم بالمعلومات ولما قيل ان الحال اما يقتضي قسمة نفسه  
 لافته بحاله وكذا في اللافتة وحده هذا العبد الاسعار بان عرو

الفتنة

الفتنة واللافتة حال كونه في الميل والميل لما كان يتوقف عليه وجود  
 العرض يتوقف عليه اقتضاؤه شيئا من الامسام واللافتة **قوله**  
 العلم بالمعلومات المطور اذا بعدد بعدد العلم بحسب تعلقه بكل واحد من  
 المعلومات فيقسم وان الجبر الجبر العلم المتعلق به ولا يسمي فالعلم نفسه  
 لا يقتضي قسمة ولا لا قسمة الا بواسطه بحاله هذا اما سبق في كلامه  
 الشارح في هذا المقام وثم ايراد ما واجوبه ليس هذا بحاله **قوله**  
 اسعار بانه نوع غير المقصود من مود العرفيات كما ذكرنا في السرف في  
 حاسيه المطول في بحث المعريف بالعلم شرح الماهيات والاحتراقات  
 ولا ياتي ان يقع في وجودها ما يقع به الاحتراز عن جميع ما يحترق منه كالمنا  
 ح انما هو هذا العبد عما عداه ويخرج به ما لا يخرج بغيره وما من فيه  
 من هذا القبيل فان كون اللام في المقصود بحوله لا يستغرق كما صرح  
 به في الشرح بقوله ما افاده لفظ الملكة من ذلك لا شعاع وان الظاهر  
 انه لا يمكن التعبير عن كل واحد تحت العبد من غير ملكة ويخرج به ايضا  
 ما لو حصل له حده ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض الماصيد دون  
 كما اذا حصل له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض الماصيد دون  
 لحد الا كما لا يملك ذلك في غير دانه لا يسمى فصحا فظهر ان كون ما  
 اشعرته الملكة من المذكور مشهودا به من قيد غيرها غير قاطع وانه لا  
 يمكن ان يكون له ان لا يكون له الملكة في المعريف بل ان يكون هذا المعبر فصحا  
 حتى يرد عليهم انه ليس كذلك لما مر من افاده حمل اللام على الاسعار او عدم كون  
 هذا المعبر فصحا **قلت** في هاهنا شيء وان  
 لم قال يقتدر دون بعدد مع كونه اخص ولم قال على العبد دون ان يقول  
 على الافهام لتبصر فيه من لا يبعد على التعبير لكنه يقتدر على انكا به

على ما قال بعدد رايه  
 الذي هو ان لا يكون له الملكة في المعريف بل ان يكون هذا المعبر فصحا  
 حتى يرد عليهم انه ليس كذلك لما مر من افاده حمل اللام على الاسعار او عدم كون  
 هذا المعبر فصحا



ويمكن ان يجاب عن لما جبر بان لا يسئل ان من قدر على الكتابه قد لا يغير غلب  
 العيان واما عدم العبد على العيان لا في آلات النطق وهو لا يخرج الملكة  
 كونها سببا للامداد المذكور ما مل هذا في المسار ايم يقول الشارح ما لم يكن  
 ذلك راسخا فيه خفا فلتامل وما اوضح عبارة المصاح في هذا المقام وان قال  
 وقيل في ملكه ولم يقل صفه لشعره ان المضاهيه من الهبات الراضية حتى لا  
 يكون المعبر عن مفعول بل يظن فصيح فصيحا لما اذا كانت الصفه التي اقتدر بها  
 على التغير عن المفعول بل يظن فصيح راسخ فيه وجهه الى ان يقتدر سغير ان  
 الحال لا يقتضي نفس الكلام وهو كذلك من حيث الشارح من غير ان يميل المتأخرون  
**قوله ان الله كما ان اصل الكلام ليس مقتضى**  
 كما يدل عليه قوله الى ان يقتدر كما ذكرنا اعتنا بالخصوصية ليس مقتضى الحال حقيقة  
 بل هو شرط لا اعتد اذ بالخصوصية واما مقتضى الحال هو الخصوصية بينهما  
 كما هو ظاهر قوله وهي مقتضى الحال كما هي وكانه ساخ في التعبير عن التكلم  
 الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب سالفة في التشبيه بينهما  
 على ان الحكم على الوجه المخصوص انما بعد مقتضى الحال اذ الامر بالصدر والا  
 دلا فلو حمل على ظاهره لوجب ان يكفي ما عباد في الخواص وليس كذلك بل لا بد  
 من ذكر ما يمكن ذكره والموضح ان يقال هو الامر الداعي الى اراد الكلام  
 في وجه مخصوص معبر **قوله** الكلام لم يقل في الكلام لان الخصوصية خارجة  
 عن الدخول في الكلام الموصوف بكونه موديا لاصل المراد بل هي رابطة عليه  
 صاحبه لم يردنا هي داخله في مجموع الكلام المستعمل عانا دية المراد وعلى  
 الخصوصية **فان قيل** قد يقتضي الماهية المقصارة على  
 اصل المراد **اجيب بان هذا** المقصود امر لا بد  
 على اصل المراد وصدانه لا تحرى فيه ما يدل مدكورية الخصوصية كما كان

عبارة الشارح في الكلام  
 بيان مقتضى الكلام  
 هو مقتضى الحال  
 الذي هو فعل القلب  
 في التشبيه على الكلام

**قوله** خصوصية في الكلام في الصالح مع الفاعل من ضمها ووجه بان  
 المخصوص من الناصفة فلهذا انما المصدرية قد تصيد بمعنى المصدر  
 وبضمها مصدر ولا يلق الخاف هذه الية واما في الجملة سنا على حقل  
 المصدر بمعنى الصفة وان يكون اليا لنا كيد المعنى الضدري والا ضوب  
 كما قيل هو الضم هنا معناه معنى الصفة اذ هي المربية المقتضية بالكلام  
 والمخصوص بالضم مصدر فالجفت به يا المستبه والذكر في الصالح انما هو  
 باعتبار المعنى المصدر **قوله** وهو مقتضى الحال اي المخصوصية  
 كما يورد قوله والتا كيد مقتضى الحال والمذكور باعتبار الخبر وكور  
 الى ان يعتبر ما لفته كما سبق **قوله** وبحسب ذلك اي بحسب مقتضى  
 مقتضى الحال لكنه لما لم يسبق منه المان التاكيد مقتضى الحال ادرج في السان  
 ما هو مقتضى الحال حقيقة غيره لموقف معرفة المطابقة عليه فاشارة لفظ  
 التحقيق الى ان ما سلف من قولي التاكيد مقتضى الحال انما هو عا بدعوى  
 المسامحة بحمل هذه الامور على مقتضيات الاحوال ولما ان المطابقة  
 انما تحقق بملك الخصوصية **قوله** شرح المفتاح لما كانت المطابقة  
 انما تحقق بملك الخصوصية وكان مقتضى اصل الكلام ثابتا وانما انكار  
 في امضا تلك الخصوصية سنا اطلاق مقتضى الحال على ملك الخصوصية  
 انتهى **وبين** ان عدم على المحاطب مثلا ببيان ريد ابر دواعي الجبا  
 به ولكنه لما لم يحقق لما في ضمن واحد من جلوده ريد ابر دواعي  
 اذ انكاره امضى ان يقال له فام ريد او ان ريدا قائما استحيانا او جوا  
 او داسان ريدا قائم او نحو ذلك فالحال التي هي مقتضى كل واحد هذه  
 اذ انكاره لما عرفت ان عدم عليه الذي هو مقتضى اصل الكلام في ضمن  
 والمحال ان الحال التي مقتضى اصل الكلام امر كل واحد لا في ضمن



فذلك الاسرائيلي هو المتعنى لاصل الكلام وما هو في الخلق من له المتعنى هو  
 المتعنى للخصوصية والحال الموصوف التي هي مجموع الامور بشيء الاصل والخصو  
 معاً لكن لما كان مقتضى الاصل تاماً لا سغير وانما الذي سغير هو الامور  
 العارضة التي يترتب له الشخص كذا ذكرنا في ذلك المتعنى بالذات مثل قولهم  
 الحائط يتعنى ما كيد الحيد وخلود هذه مقتضى خلقه من التاكيد وقول صاحب المتعنى  
 الحالة المستقيمة للذكر الخوف للتعريف للسكر ليعلم العوض به وهو احتلا فيها  
 على حسب اختلاف العوارض المنتمية الى الاسرائيلي وظهور ان الحال مقتضى  
 ذلك الكلام المتعنى على اصل المراد والخصوصية ومما يدل ان كلامهم مع  
 المواضع يعني كالمواضع التي تقلنا ها محكم في ان المتعنى هو الحوالا  
 ان ارا ان كلامهم يحكم في ان تلك الخصوصية مقتضيات للحال فتلا  
 مخرنا ان لا سمي كونه الحال مقتضيه لغيرها ايضا وان ارا ان كلامهم  
 في ان الحال لا يقتضى نفس الكلام وانما يقتضى تلك الخصوصية فظاهر  
 انه ليس في هذا المقول عنده دلالة على ذلك اصلاً وبذلك ذكر قول السكاكي  
 في تعريف علم العاشق بطريق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فانه يدرك  
 على ان مقتضى الحال هو المذكور والمذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال وما  
 يدل من ان الكلام الكلي الذي هو مقتضى الحال غير مذكور حقيقة بل المذكور  
 حقيقة هو الكلام الجزئي فكما يمكن جعل الكلام الكلي مذكوراً اذ ذكر الجزئي  
 لكونه في صفة يمكن جعل الاحوال مذكوراً بذكر الكلام المشتمل عليها  
 لكونها كينياتها كما جعل السكاكي الالفاظ الواقعة في الطرف مسموكة شمانية  
 منار متى صرت من سامعية اي من سامعية الالفاظ وان بعض المتعنى  
 كالموكلات واداء التعريف ما مذكور فوجب حمل الذكر على الغلب مد فوجي  
 بان الطبايع موصولة في احوال بعض وجود الاشخاص موصولة معها

هناك

هناك وقد حقق هذا غير هذا الفتح على ان ذلك التاويل لا يجوز في مقتضات  
 على الاصل كما ثبتت على سابقا وفي نحو المحذوف والبطي لا معنى لكون هذه  
 الامور مذكورة بذكر الكلام المشتمل عليها وان المذكور ليس هو الاحوال بل اكد  
 عليها فان الاحوال هي التعريف والتكبير والتاكيد واما اللام والنون والموكلات  
 فانها هي دوال على هذه الاحوال لا يقتضها مع ان الحمل على الغلب هنا انما  
 هو محتمل لو كان المذكور من ربه عايم كان يكون اكثر من غيره لكن الامر بالعكس  
 ايضا قول المصنف فيما سبها علم يعرف به احوال اللفظ العربي الوجه  
 بطابق مقتضى الحال فانه يدل ظاهراً على ان مقتضى ليس نفس تلك الاحوال  
 لمفعلة اياها سبباً والله في مطابقة مقتضى الحال وما هو في غاية الظهور  
 في ما يريد ما ذكرنا ان السكاكي قال في ضبط مقتضيات الاحوال لا يخفى عليك  
 ان مقامات الكلام متفاوتة مقام الشكر بيان مقام الشكارة ومقام  
 المهنية بيان مقام التعزير ومقام اكدح مان مقام الدم الى غير ذلك  
 مما ذكره هناك مع انه يعلم انه ليس مقتضى مقام الشكر الا الكلام الذي يدل  
 على الشكر وكذلك مقام الشكارة ليس مقتضاه الا الكلام الذي يدل على  
 الشكارة وقس على هذا ما يشبهه فقد يلخص ذلك من هذا ان حمل مقتضى الحال  
 على ان الكلام كما فعله الشارح صحيح سالم عن الكلمات غير مخرج الى تاويل  
 في تعريف السكاكي والمصنف لعلم العاشق ان اسرله مشارة في قول الشارح من  
 حرييات ذلك الكلام لم يقع موقعه اذ لم يتقدم ما يصلح ان يكون اشارته  
 اليه والا فمع اسقاطه بل لو اسقط الكلام داندل يشل ولبنا انه من ربه  
 ما يقتضيه الحال آه لكان احسن تأويل هذا وانما مقتضى الحال  
 على هذا التعريف ان قوله مقتضى الحال ان اريد به جميع مقتضيات  
 الاحوال باراء كل النفس فتناول الواجب كما توكيد دفع الانكار والغاير

**وانما مقتضى الحال**



كالافتاوى او يحتمل ان يقتضى البلاغ ترك الحارات ايضا وان اردت مطابقة  
 هذا الجنس على وجه الاحوال كان في قوله الحرشة ولزم ان يحصل البلاغ على  
 مطابق البعض مع ترك بعض الواجبات ايضا وان اردت الاقتضا الكامل على وجه  
 الاحتياط فقط لزم ان لا يكون مطابقا بقدره لغير الواجبات كالا فتاوى ويحتمل  
 في البلاغ والوارف مستقيم ولا يعقل ان يحجب باخبار الصواب المالك ولو كانت  
 به في الحد المتباين قل ما يمكن ولا سانية استماله على غير الواجبات ايضا كما  
 اعتذر لان الاحتياط في قوله الكلام ما تضمن كلمين بانها كفى ما قل ما يكون  
 الكلام ولا سانية حصول الكلام ما تضمن كلمين **قوله** على كفى ما قل ما يكون  
 ضرورة ملجئة الى حمل المطابقة في التعريف على الصدق بل يمكن بقاها على غنى  
 اللغوي اعني الواقف من قولهم مطابق النخل بالنخل اذا وافقنا ونوبه ما ذكر في  
 الشرح في اول المبدية ان البلاغ عندهم يقال لمعان محضوها كون الكلام  
 عادق مقتضى الجاد يمكن حمل بيان الشرح على ذلك وما ذكره من قوله مقتضى  
 انه صادق عليه بما يتناول المعنى **قوله** وهو مختلف لما احسن مقتضى  
 في تعريف البلاغين ان حاله مختلف **قوله** فان مقامات الكلام متفاوتة  
 اي من حيث الاقتضا لا من حيث الذات فلا يرد عليه ما قيل من ان اختلاف مقتضى  
 الذي هو الملزوم لا يستلزم اختلاف مقتضى الذي هو اللازم او قد  
 يقتضى امور كثيرة شيئا واحدا كالحذف مثلا **قوله** لان الاعتبار الى  
 اخر فيه ان الاعتبار لما كان هو مقتضى الحال كما يحتمل ان يشترك في مصادره  
 اذ يصير المعنى ان مقتضى الحال مختلف والدليل على اختلاف المقامات  
 والدليل على اختلاف المقامات اختلاف الاعتبارات التي هي مقتضيات  
 الاحوال ويمكن دفعها بانك تدعوت ان معنى قوله فان مقامات الكلام  
 متفاوتة هو انها متفاوتة في الاقتضا وسواء الذي يدعيه وهذا انبيء

الدعوى لفظ اوضح او ما يزيل لعليه تفاوت المقامات لاختلاف مقتضى الحال  
 لا لتفاوت المقامات **قوله** وفي المقام كونه محلا له قبل تخصيص ذلك  
 الداعي باطلاق المقام دون الحمل اما باعتبار المقام في يوم السوق ووجه  
 فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي يحل زواجا وعلى سبيل حسن التاكيد  
 في مقام التردد مثلا باستقامته وانتظامه من قيام العود بمعنى التمسك  
 واقصايم او لانه كان من عادته ان يقيم في شاطئ الشعار واما  
 فاطلق المقام على الامر الداعي اليه لا حظونه في حمل مقامهم كما قيل وفي  
 دعوى التخصيص نظرا ان يقال لم يصادف هذا الكلام محله **قوله**  
 وفي هذا الكلام الخ الظاهر انه اشار الى ما بعد التعريف من قوله وهو  
 مختلف الخ اما الصبط وظاهره واما التحقيق فانه لا يحصل من فصل الله  
 المتضمن ببول مقام كل من الشكر الخ ولما بين من ان مقتضى الحال هو  
 الاعتبار المناسب واما في الشرح فقد جعل الاشارة الى حاله فيما ذكر  
 من قوله مقام كل من الشكر الخ وحمل عبارة المختصر على ذلك بعد **قوله**  
 اي خلاف كل منها ظاهرا للعبارة شعريا ان الضمير خلاصة راجع الى كل  
 المذكور سابقا وهو مستدعي كون مقام الشكر متباين الخلاف مقام البعد  
 مثلا وسواء ظاهرا فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة  
 بغير خلاف نفسه خلاف كل منها اشار الى ان الضمير راجع الى كل واحد  
 من هذه الاربعة على سبيل الدلالة وملاحظة الخصوصية واعمدت على طعن  
 الملق **قوله** بعبارة تؤكد الى التمسك بالوكيد وبادت القصر مستتر  
 بين الحكم والتردد وبالمابع مرد ويرى المندرج والمعلق بشرط مختص  
 بالمستند فيقول مشترك من الثلاثة الاخيرة وعلى هذا لا يصح رجوع  
 العمارة بعبارة الى مجموع ما ذكر من الامور الخمسة وتأويله الخ

وله مسائل كثيرة  
 من غير هذا

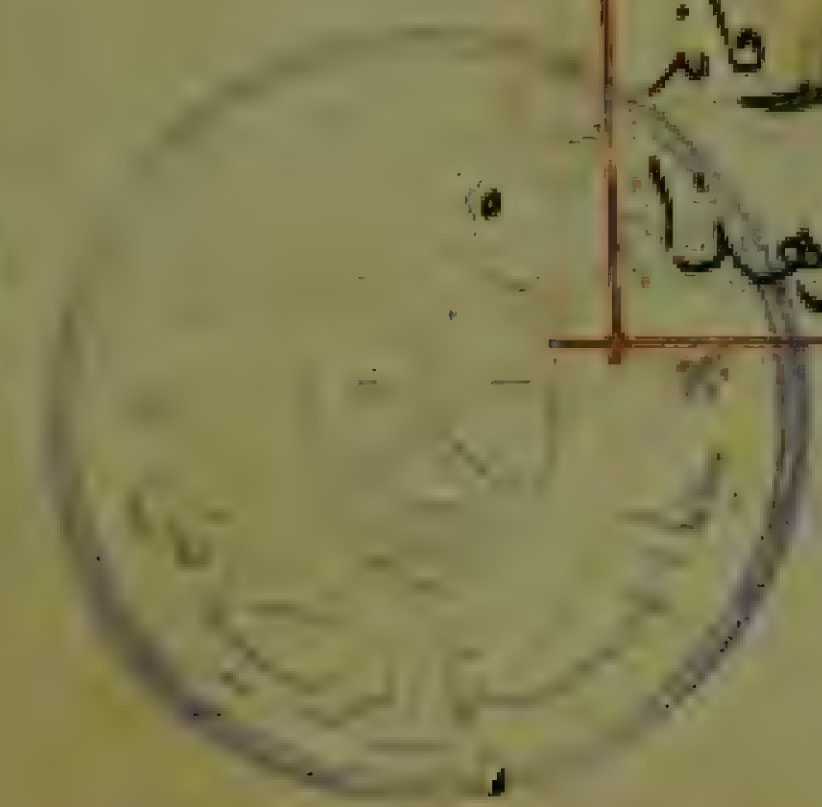
الدعوى  
 في مقام التمسك



لا يستقيم كنهه اذا المجموع لا يعيد بالموكد او بالادوات الخ او بحول من  
 قيل اللف والبشر المرب بان يكون نفسه بأكبر اجتمعا الى اطلاق الحكم  
 وتعيينه ما داه قصر الى اطلاق المعلق وهكذا الخ لان كل واحد من  
 المعيدات لا يختص بمقابلته من المطلقات كما عرفت واللف والبشر المرب  
 يعقبي نوع احصاء لبعض مراتب الشر بالنسبة الى جملة من مراتب  
 اللف دون بعض وهذا المعنى مفقود مما نحن فيه وهذا يدفع ما يتوهم  
 انه يكفي لصحة هذه الاحكام صحة تعلق الاول بالاول والثاني بالثاني  
 وهكذا فالوجه ان يرجع الضمير الى احدها مطلقا وانه صادق على كل منهما  
 فيعني يعيد احدهما بأكبر وكذا وكذا او لا يلزم ما جاء ذلك الاحيد  
 بل قد يكون بعض المراتب غير في غيرهما ولا حاجة الى ان يرد هكذا  
 او تعيينه ما داه قصر او تعيينه ما يحل حتى يكون الضمير في كل مرتبة  
 راجعا الى شئ اخر للخصية عنه ما ذكرنا **قوله** ولكل كلمة صاحبها  
 تمام قيل الظاهر ان المعنى لكل كلمة مع صاحبها تمام ليس تلك الكلمة  
 مع غير تلك الصاحبة مطلقا سواء شارك الغير تلك الصاحبة في اصل المعنى  
 او لا وكذا ليس هذا المقام لتلك الصاحبة مع غير تلك الكلمة بل لان  
 مع الماضي مقابله ليس لها مع غير سواء شارك في اصل المعنى او لا وكذلك  
 الماضي مع ان مقابله ليس له مع غير فاداه ترك اللف في الكلام وتعيينه  
 بصور المتأخر في اصل المعنى **أحب بان الثاني يذكر**  
**معنى لانه تصدق في غايه الصاحبة مع كل**  
 انها كلمة مع صاحبها فيندرج المقام الذي للصاحبة مع غير الكلمة  
 بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير الصاحبة فقد افدنا ان هذه المقام  
 ليس للصاحبة مع غير الكلمة ايضا فيجعل المقام المذكور ان لا يفسد المقام

مما ذكر

ليس لها مع غير وليس له مع غيرها لان المقام مع ان كلمة مع صاحبها  
 يكون المقام ليس لها مع غير الصاحبة واما وجه التقييد بالمشاركة  
 فهو ان تصور المشاركة في المشتبه على غايتها والمحتاج الى البيان فلو  
 لم يعيد بالمشاركة لم يأتواهم ان الحكم المذكور في غيرها للشروع  
 الخصص في العموم **قلت** **اشا ما ذكر**  
 2 وجه التقييد بالمشاركة معيد من الشارح وقوع مثل ذلك في  
 شرحه معاذ ذلك الوجه الموهوم قوله والذى اظن ان الشارح  
 لما حمله على ذلك المعنى لان حمله على قصد التعميم مما ليس له فائدة معتد  
 بها فانه من العلوم تضرره ان لا يظن مع زيد مثلاً مقام ليس  
 لعقد معه ولا كل مقام ليس لثرب معه بل ان هذه الامور  
 لا تدخلها في مقتضيات الاحوال كاليما على ظاهر قول المصنف من  
 انها الحواض حيث قال فقام كل من التكرار واما الذي ينبغي ان  
 يراد بما يحتمل فيه تفاوت المقامات المستلزم اختلاف مقتضيات  
 فالمصنف لما قصد ضبط مقتضيات الاحوال واشاد اليها بقوله  
 فقام كل من التكرار وكان من مقتضيات الاحوال تخصيص بعض الكلام  
 المستزك في معنى بعض المقامات وله ان يندرج في شئ ما يستلزم  
 اليه بقوله ولكل كلمة الخ ويوضح ذلك ما نقله الشارح في الشرح  
 من الشرح عند القاهر في شرح قول المصنف وكثيرا ما سمي ذلك  
 فصاحبة اشاعت فالذكر لا يقع في مواضع من كتابه ان ليس المقام  
 لما ان كلامك الموضع الذي يعضيه علم الخود يعمل على توافيقه بل  
 ان نظري الخبر مثلاً الى الوجه التي تراها الى اخر ما ذكره هناك فانه  
 عدد كثير من مقتضيات الاحوال وجهين اشار الى هذا





المعنى قال في اسالكلامه وتبين في المروق التي يشترك في معنى  
 كل منها خصوصية في ذلك المعنى فوضع كلامه في خاص معناه  
 يجوز ان ياتي في نفي اجماله بل في نفي الاستقبال وان كان في  
 ان يكون وبين ان لا يكون وماذا فيما علم انه كان ولا بعد ان قيل  
 الشارح عبارة المصنف في هذا المعنى ما خوذ من هذا الكلام  
**قوله** الذي قصد ان يراه بالشرط قبل اي ما داه الشرط لان العمل  
 في جوان صرت نفس الشرط ويقتل ان يراد بالعمل الخوا لا يحق ان يضاف  
 كله لا خرى لا يستغنى التوالى منها تحت لا يقع بينهما فضلا وان يراد  
 بالشرط معنى السرطانية اي يعلق امرها بالشرط **قوله** انما قيل  
**في هذا الباب الوجه ان يكون قول المصنف**  
 المقام كل من الشكر الى اشار الى القبول الثلاثة اما علم  
 تمام كل من الشكر الى قوله ومقامه لا يخاف ما بين مقام خلاف  
 واما علم اليان في قوله وكن اخطاب الذي مع خطاب العنى واما علم  
 البديع في قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقارن يكون معنى ان  
 لكل كلمة مع صاحبها مقام ان لا يكون مع اخطاب مقارن ليس له مع  
 غيره فانه يحصل بذكر معه الطباق وعلم هذا القياس في سائر المحاسن  
 كما شققت عليه في الكلام ولنعم ما قال هذا القائل الا انه يجب  
 فيه ان يراد الكلام متعللا على الحسنات البديعية ليس مطابقة  
 لمقتضى الحال الذي هو البلاغة فلا وجه للاشارة الى علم البديع هنا  
 ويمكن الجواب بان ذكره هنا على سبيل الاستطراد **قوله** وارفع  
 سان الكلام الى ان يرد على كلتي المحدثين شي ما لا ولي فوائده تقرر  
 ان نفس الحسن والعول مطابقة لما عتبار المناسب والارتفاع

وهذا الوجه  
 في قوله  
 ما بينه وبين  
 ما بينه وبين

في الحسن رابدا على اصل الحسن فلا يكون لما ارتفاع بالمطابقة بل كما لها  
 وزادها وانما الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن واما الثاني  
 هو ان لا يخطا في الحسن بوجه اصل الحسن وما سفاقت المطابقة  
 بنفي الحسن بالكلية ولا سيما ان لا يخطا في الحسن بعدم المطابقة  
**قوله** اجب بان الارتفاع لا كان المطابقة  
 الكاملة فانه انما ارتفاع بالمطابقة ويصح اطلاق مطلقا عليها  
 واذا ارتد بالمطابقة الكاملة منها مع ان لا يخطا بعدم المطابقة  
 وفيه نظر فانه يرد في قوله مقتضى الحال هو الا اعتبار  
 المناسب عليه لانه حاصل من مقتضى الحال في احدهما هذه وانما  
 انه انما يرفع بمطابقة مقتضى الحال فلا بد من الخاب المطابقة في  
 كلتي المتقدمتين فاذا ارتد المطابقة الكاملة فمما يحصل  
 الخزم بالايجاد من مقتضى الاعتبار المناسب كما هو مطلوب  
 كما قرره الشارح اذ من الحان ان يكون المطابقة الكاملة للاعتبار  
 المناسب غير المطابقة الكاملة لمقتضى الحال فان كان المطابقة  
 ليس امر مضبوطا تقف عند حد مع ان كلام الشارح فيما سبقت  
 في المختصر كالضريح في ان ارتفاع شأن الكلام انما يحصل بالادلة  
 نفسها لا كما لها فانه قال ومعلوم انه انما يرفع بالبلاغة التي هي  
 عن مطابقة الكلام الغرض لمقتضى الحال والظاهر من قوله ان  
 هي انما انما وصفه كاسم من حقيقة الصاحبة لا بنفسه واما عيان  
 الشرح يصرح في ذلك فانه قال ومعلوم ان الكلام انما يرفع بالادلة  
 ومطابقة الكلام الغرض لمقتضى الحال **قوله** اجب ايضا ان يكون  
 ان يكون المصنف غير ملتزم من اعتبار المطابقة



في حصول اصل الحسن فلهذا قلت الحسن مجرد البصاير من غير حاجته  
 الى المطابقة ولم رافع في الحسن بالمطابقة وهذه الجواب متبين الا  
 انه ح سطر به قول الشارح والمراد بالحسن الحسن الذاتي والحي ان  
 المساو من اطلاق الحسن والبول ما هو المختار عند البلغاء عند  
 ان الاحسن في الجواب ان يقال معنى قوله في الحسن من جهته وبالصالح  
 اليه كقولهم في حد الماشي ما دل على معنى نفسه فلا يلزم الريبة  
 على الحسن في الارتفاع وثبت اصل الحسن في المحطاط وكون الارتفاع  
 والمحطاط معنى العمور لا يلزم منه عدم الاستقامة في جانب المحطاط  
 كاطن وما قيل من انه قد يبقى حسن في الجملة مع المحطاط ودلك ان  
 كان الكلام المحطوط مضجعا ولا يحصل جميع الخطا لعدم المطا  
 مجموع فان جميع المحطاطا للكلام النصح من جهة الحسن الذاتي  
 حاصلة لعدم المطابقة فتأمل **قوله** مناسبا حال من صير  
 المفعول في اعتبره وقوله بحسب السليقة متعلق بمناسبا او باعتبار  
**قوله** واراها الكلام النصح اذا ارفع لغير النصح لان الارتفاع  
 انما هو البلاغة وهي غارة المطابقة مع العصاير وحي لطلافت  
 الكلام مطلقا على النصح وان لم يكن العصاير هي المرتبة القصوى  
 في الكلام لان الناقص في كل مرتبة يمكن الجافة بالعدم فيكون  
 لذلك حمل الكلام على النصح الذي هو الفرد الكامل في الجملة كذا قيل  
 ولا سجد ان يقال ان العصاير هي هنا هي المرتبة القصوى فان المراد  
 من اراها الكامل من اللفظ المطابق هو اراها اكل اقوال الممكن  
 اراها منه ولا شك ان النصح فيما نحن فيه اكل الاراد الممكنة اذا  
 يمكن حملها على البلوغ لكان قوله والمحطاط وانه لا محطاط للبلوغ **قوله**

الحسن

الحسن الذاتي ان اريد بالذاتي الذي يشاهد ذات البلاغة لا انه  
 داخل في ماهية البلاغة وانما وصفه بالدخول في البلاغة بما  
 يعني ان مشاهدته لا يخرج عن حد البلاغة وبحقل ان يكون  
 باعسان ان مشاهدته اعز المطابقة داخل فيها لان البلاغة هي  
 المطابقة مع العصاير وقد الحسن بالذاتي لان الحسن الرضي  
 لا يحصل بالمطابقة **قوله** ما ينبغي اضافة المصدر لان اسم الحسن  
 اذا استعمل ولم يفهم قرينه محضه بعض ما يقع عليه وهو في  
 الظاهر لا يستغنى عن الحسن احدا من استقرار كمالهم كما قال الرضي  
 وقد ينضم اليه قرينه لحقه مفيدا للحضر كما في قوله ضروري ريدا  
 قايما فان العمور فيه تستلزم الحضر فاذا كان جميع الصراحي حال  
 الصامر اسع ان يكون الضرب في عرسل الخال والالم يكن جميع الصرا  
 في تلك الحال لا ساع ان يكون ضرب واجد بالشخص في حاله وكما عن  
 فانه الباقي قوله مطابقة للسببية والمساو من السبب ما يكون  
 بالفعل فاذا كان السبب بالفعل لكل ارتفاع هو المطابقة لمر  
 الحضر ضرورة ان بعدد السبب بالفعل لتسبب واحد محال  
 ولو قلنا المراد ان المطابقة سبب لكل ارتفاع حاصلا كان ايضا  
 مستلزما للحضر لان حصول المعلول باستساعده مستحيل للزوم  
 محصيل الحاصل هذا معنى ما قيل في حكم توجيه الشارح ما فانه الاضا  
 الحضر مع ما ان يقرر البحث على وجه يتدفع به الا غير الذي  
 ذكرنا الفاضل الخطابي هو توجيه متبين غير ما ذكره **قوله**  
**ان هذا التوجيه بمرحاض** مفهوم **قوله**  
 بعد اضافة المصدر فان الذي يدل عليه عبارة ان المنيد للمصدر

عند الرضي  
 في قوله ضروري  
 ريدا



هو الاضافة لا نفس المصدر من حيث هو اسم الجنس بل وجهه ان اضافة اسم  
 الجنس المحمول مستند انفسه قصور عن الخبر كما ذكرنا في الشرح في تعريف تحت الخبر باللام  
 ان المعروف بلام الجنس مقصور على البتد او شرح الحق الرف بان حكم الاضافة  
 حكم اللام فحين ان اضافة المصدر بعد المحصور هو ظاهر **قوله**  
 بعد علم ان المراد ان شعرا ان الثاني قول المصنف مقتضى الحال للمعبر وقد  
 صرح به في الشرح وهذا هو الظاهر المتبادر من هذه العبارة في هذا الموضع  
 كما لا يخفى ويحتمل ان يكون للتعليق اي لان مقتضى الحال هو لا اعتبار المناسب  
 التبرع على مبدئين ذكرت ايجدهما وهي ان كل ارباع عطا نقد لا اعتبار  
 والاخرى معلوم وهي ان كل ارباع عطاء لله المقتضى كما يدل عليه كلام  
 في الشرح **اعلان بام تساوي الاعتبار والمقتضى**  
 لان المسادين الثاني قوله عطاء الله السببه والمساو من السببه هو السببه  
 التامه فلا بد من الجأذ الاعتبار المناسب والمقتضى صدقا والابطال احد  
 المحصرين او كلاهما لان المتبادر من عبارة الشارح هنا وفي الشرح والمقتضى  
 عنه انه اراد ان يجازيها بمثلها وان يعلم انه يقع كل من المحصر على صدر  
 اجمالا ذهبا فهو كافا فانه لا منافاه من حضور الشيء للمعبر وحضر في  
 المحصر **مطلبا** اوله بل من المحصر الاعم للمعبر في جميع افراد  
 الحيوان ان يكون المحصور فيه بعض الافراد الذي هو المحصر نفسه مثلا اذا  
**قوله** النار بالانسان وما فيها من الحيوان مع كل المحصورين مع انهما  
 في المعبر والاحص مطلقا ونفس علمها حال المعبر والاحص من وجه  
 مثلا اذ لم يكن في الدار بالانسان الابيض مع ان يقال ما في الدار  
 بالانسان وما فيها من الابيض فلا يتم الاستدلال على الجاهل فهو ما  
 بقوله والما صدق اليه وكأنه لما حمل الجاهل على الاتحاد فهو ما اريد

مطلوب من المحصر  
 مطلقا وهو من غير  
 كونها معبر عن  
 من وجه او يكونا شيئا

المامل الاجزاء وهو جوا من عليه وله عن جمله عليه من وجه وان قول  
 المصنف مقتضى الحال هو لا اعتبار المناسب ليس صريحا في الاتحاد فهو  
 كما قلناه الحق **وان قيل** ان مقتضى الحال انما يكون مساويا  
 للاعتبار المناسب اذا اعتبر المتكلم لنفسه هما لا اعتبار المناسب  
 اعتبر المتكلم لنفسه هما لا اعتبار المناسب انما اعتبر المتكلم ما سأل الله  
 بحسب السلفه او حسب تتبع نزائب البلاء فقبل اعتبار بوجه مقتضى الحال  
 بدون للاعتبار المناسب ولا مساواة **اجيب باسمه**  
**الدليل على المساوي** وجب ما ويل للاعتبار المناسب وهو ان يقال المراد  
 بالمتكلم متكلم ما او ربما يعتبر ما من شأنه ان يعتبر على ان لا ينشأ وجود  
 مقتضى الحال بل ان يعتبر المتكلم هذا او انما الى ان لم تظهر لي وابده  
 يُعتبر بها لقول المصنف وارتفاع شأن الكلام ان كان المقصود بان  
 ايجاد مقتضى الحال ولا اعتبار المناسب حتى يعلم انه اذا ذكر مقتضى  
 الحال اريد به الاعتبار المناسب وبالعكس فانه ان يقول ومقتضى الحال  
 هو لا اعتبار المناسب فاما **قوله** ان يقال كلامه يلعب بغيره  
 الى اللفظ بوصفه بالاخلو من شيء اذا طاهر ان يقول فبالا فصفه  
 اللفظ لا راجعه اليه **قوله** من صفه الاحسان اي ما من فيه وان نصيبه  
 على المصدرية هي هنا لا يصح طاهرا كما نذكره وايضا مصدر سمي له  
**يقع بنا** و**اجعل التسميه** في **الاطلاق**  
 لكن الحمل على الطاهر كما فعلنا في الشرح اول **قوله** طرق الشر  
 محصين النفس بالذكور لانه المشتبه بالملأغه والنصدي للمعارضه وال  
 فالمعنى ما يكون خارجا عن طرق جميع الحروف من الانسان والحيوان والملك  
 وهذا وجهه في الشرح في قوله ان المناسب ان يوجد له حقيقة كالمها

تفسير



اولا في ردود و  
الاجزاء والاشياء  
التي هي في  
نوع

او نوعيا كالاعجاز وهذا مبني على ان الكون طرقا على من الحكماء الباشطه  
النوع من حيث هو لا تثبت لا فراغ في ان التعبير عن النوع ما فراغ لوقوعه فاما  
يصح في غير الحكماء الباشطه النوع من حيث هي اما فيها فلا وعلى ان النوع  
تجميعها لا بعضها سيما اذا كان اقوالهم هناك ذلك لان العرب من الهيايه اما  
يصدق على ما لم يكن فوقه الهيايه وفيه بحث اما اوله فاننا لا نسلم ان العرب  
من الهيايه لا يصدق الا على ما لم يكن فوقه الهيايه لم لا يصدق على جميع  
المراتب التي يعرب من الطرف الاعلى وتشاركه في عدم المعارضتها  
كما يشير اليه كلام السارح في الشرح بقوله مع ما يقرب منه في البلاغه  
لم يمكن منه في البلاغه مما لا يمكن معارضته وقد صرح به المحقق  
في شرح المفتاح حيث قال هذا الاعجاز المربيه التي يعجز الشرع لانتهاها  
وهذه المربيه تستعمل على سبيل احدها الطرف الاعلى من البلاغه اعني ما انتهى  
البلاغه اليه والاشياء تخاف زها اياه وباشها ما يعرب من الاعلى اعني  
المراتب العليا التي سقاض القوى البشريه عنها واما بالبيان فان سوق كلام  
المصنف يدل على ان مراده بقوله وهو جمل الاعجاز بان الطرف الاعلى  
كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا عبرا الى بيان الطرف الاسفل  
وعلى ما ذكره السارح فهو هذا المصنوع بل سبعين جمل الاعجاز بانه  
الطرف الاعلى وما يقرب منه **والثاني** معارض بانه على بعد من  
الطرف الاعلى سبعين وهما الهيايه وما يقرب منها لا مناسب قول  
وهما مراتب كشم لان من قسمي الاعلى ايضا مراتب كشم فتا على  
وهو اذا عبرا الكلام الى ما كانت اذا من اذوات الالهيه **قوله**  
انه عرما يصدق على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطه لان ما دون الاشياء  
ما دونها ايضا يصدق عليها ما اذا عبرا الكلام عنه الى ما دونه **والثاني**

ولحي

**واجب بان عموم ما في قوله ما دونه يصدق**  
ذلك لا يصدق على ما ذكرت اننا اذا غلب الكلام على مرتبه دونه  
الحق بل الى مرتبه دونه بحث يكون دون الاسفل ايضا وانما شعر الكلام  
بان مجرد التعبير الى ما دونه سبب للحاق وليس مجرد التعبير الى اعلى  
والوسط سببا له على ان كله ما عباره عن الطرف فلا يصدق على الوسط  
اصلا ولو اتي في التعريف بكلمه متى او كلما لم يرد عليه هذا **قوله**  
عن محالها لم يقل عنها الاشياء بان الباشطه للحيوانات باليسه الى اصواتها  
انما هو مجرد المحليه من غير ان يكون صدورها عن قصد بقدره **قوله**  
يصدق على من الاصوات لانها لا تفرق باختلاف العامل في الحال وصاحبها  
لان العامل فيها هو الفعل وفيه هو الجار لاننا نقول العامل هو الفعل لا  
حق المراد اذ توصل معنى الفعل الى مجرد وزع والجور ووجه منسوب الجمل  
بالفعل وهذا الاعتبار وقع في اخال وما قال من ان الجار والجور  
في مثله في محل النصيب شاهله في العباره انك لا على ما تقر في الوا  
كذا في شرح الكشاف للمحقق الرف كذا قيل ذات خبيرين على ما في معنى  
الحاليم والقصدها هنا من الضعف ولا سعدان قال ان **قوله**  
ويصدر اسنانا بيان للصفه لثانته لاصوات الحيوانات التي يلقى هذا  
الكلام بها فيها كانه قيل ما الوصف الباشط لاصوات الحيوانات الذي  
يلحق هذا الكلام بها فيه ففيل هو انما يصدر الى ما في محقق  
انما مصدر ييه والصبر لمصدر يصدر الى بحسب اتفاق الاصوات  
وصدورها بها على مقتضيه لها قاصدها ايها او هو قوله الى  
ما سبق منها من الامور التي لا تقتضيها **قوله** بحسب ما اوتت المعاني  
بقاوتها في العلو بحسب ما اوتت المعاني بان مقتضى بعض المعاني اعتبارات كشم



وتعني لا فيكون المطابق للاول ابلغ من المطابق للثاني **قوله** سوى المطابقة  
والعصا حية سان لاخر به تلك الوجوه يعني ان كونها امر بالسنة الى المطابقة  
والوصاحد ومعناه انها مغايرة لها ولا يكون ان يكونا معا من شذها ولو وجد  
المصنف لفظ اخر لكان اولى **قوله** لا بالمتى ما جعل المتكلم متصفا  
بصفة بل عند ان المراد صفة تسمى بها في العرف ولا يقال عرفا مجتس ورتع  
ومطابق لمن تكلم بما فيه التحسين والتصحيح والتطويق يقال عرفا بليغ وصح للتكلم  
فلا تدفع ما قيل وصف من صدر عنه التحسين ضروري الصحة كالتكلم  
ضروري البطلان وقيل وجه تخصيصها بلاغة الكلام ان تحسبها للكلام  
لما هو وصف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلامه بليغ من  
غير متكلم بليغ يكون هذه الوجوه تحسبه ويتم وصفه وظولان الكلام الصا  
عمر التبع لا الوصف بالبلاغة بل يلحق باصوات الحيوانات على ما نص عليه في  
المتنازع هذه الوجوه انما بعد محسنة اذ اصدرت عن التبع وقد يقال  
عخصيصها بلاغة الكلام انه لا معنى لتبعيتها بالبلاغة المتكلم اعم الملك  
**تعمير ان ملكه لا تقدير عليها اصله تابعه**  
للبلاغة المتكلم وانما ترك السنة عليه عند الكلام في بلاغة المتكلم انك لا على  
ظهور بالمقاييسه **قوله** ملكه يقتدر بها على ما ألف كلامه لصدق على  
ملكه يقتدر بها على ما ألف كلامه بليغ في نوع من انواع المعاني المدح والذم  
والشكر والسكاه او في نوع او انواع منها ولا يقتدر بها على ما ألف الكلام بليغ  
2 جميع الانواع ولا حقا ان هذه الملكة ليست بلاغة المتكلم فالعرف  
غير مانع ولكن ان يدفع بالعناية وهي ان يقال لما عرفت وصاح المتكلم  
سابقا ملكه يقتدر بها على المعبر على كلامه دخل تحت صدره بلفظ فصح عرف  
ان المراد بما ذكر في تعريف بلاغة المتكلم ملكه يقتدر بها على ما ألف الكلام بليغ

للدلالة

للدلالة على كلامه دخل تحت صدره من المعاني المركبة ولا سعد ان يقال ان غير  
البليغ لا يدر على شي من الكلام البليغ يتا على ان الكلام انما يسمى بليغا واعتبر  
اذ اصدت من التبع كما قال صاحب المتنازع لا بد لحسن الكلام من المطابق له  
عما لا جله يتناق ومن صاحب له عراف بمات الحسن لا يتخطاها واما في  
الحوال المستند وان هذا التركيب يعني تركب جميع الرجل ويدعى وقع في  
دفع سان الكلام في باب البلاغة الى حيث نال السامع ويوفى ان يصل  
من بليغ علم بمات البلاغة بصير لموصيات بالحوال ساخر في اقتضاب  
الكلام ما صرف في اذنين السامع لا يرد على المعرف شي فان من عرف اراد  
الكلام مطا بقا المعنى الخالد نوع او نوع او الوارع فقط لا يصدق عليه  
ان له ملكه لا تقدير على ما ألف كلامه بليغ اذ لا يسمى كلامه بليغا **قوله**  
المعنى اللغوي يعني جعل الجمول موصوفا والموضوع بمجمل مع بقا القصبة  
على ما هي عليه من الكلية والخرية وعرفها بخلاف العكس الاصطلاح  
فانه لا بد لكل قضية كن الوجبة الكلية لا يعكس بالخرية يكون العكس  
هنا بعض البصم بليغ وذلك صاد **قوله** مرجعها لفظ المرجع اما قصد  
يحيى او اسم مكان اي موضع الرجوع او مصدر بمعنى المفعول على حذف  
اي المرجوع اليه وليخرج عن المصنف الى مصدر يدل الى ويعتبر السامع  
اعني قوله ما يحب انما مناسب احد المعنيين لا خبر من فا ذكره السامع  
اشاره الى حاصل المعنى كن المناسب ما خبر هذا المعنى عن قوله الى  
عن الخطا بل قال السامع بعد قوله الى ان حذر من الخطا وليس العيص  
هو عزم ومعنى كون الخبران والتماس من حقا اليه لبلاغة الكلام ان يجب  
حصولها حتى يمكن حصولها كما قال مرجع الجود ان كان او مع واخس كلاما  
عني ان المراد بان مكان الحصول الامكان الوقوع في التناق للامتناع بالغير وال

بالامكان  
الوقوف على  
بالعزم  
للدلالة على  
بلاغة



الذي لا يمكن ان يكون لا يوقف على شيء وانما جعل الامر من مرصها  
 لبلاغه الكلام دون بلاغه المتكلم لان المراد بهما الإعلان ولا شك انها  
 ليست من خصائص لبلاغه المتكلم على ما عرفت من معنى الرجوع ولان بلاغه المتكلم  
 ان كانت مكتسبة فيحصل من السبيل التي توجب حصولها ولا يوقف على الكلام  
 والتمس المذكور بل هما يحصلان بواسطتهما وان كانت غير مكتسبة فيكون  
 خلفي لا يوقف على شيء **قوله** الاحترار عن الخطا كانه اراد بالخطا ما لا  
 يكون بسبب التعبد المعنوي بقدرته القابلة فمما كان من قوله وما يحترره  
 عن الاول آخ والافلا حترار عن الخطا ما ديه المعنى المراد الذي جعله  
 ثم المعنى الموهوم الظاهر بنادول لا حترار عن التعبد المعنوي وقد يقال  
 الخطا بسبب التعبد المعنوي ليعني الساديه بل في كفيتهما ولو قال بالخطا  
 في تطبيق الكلام على مقتضى الحال كان اظهر **قوله** ولما لم اذكر المعنى  
**قوله** عند الظاهر ان المراد بالاحترار عن الخطا عدمه على  
 بعد استناد ذلك لعدم رايه وجود الخطا مع ما ديه المعنى المراد بكلام  
 غير مطا بل يقتضي الحال البتة فلا وجه لا يرا ذلك **قوله** واجب  
**ان كماله لا ينبغي للاحتراز بل في نفي**  
 لكونه برحقا اي يجب تحقق الاحترار المذكور في تحقق البلاغ اذ لو لم يجب  
 لحصل في بعض المواضع ما ديه معنى يكلام مطابق وفي بعضها بكلام غير  
 مطابق وحي لا يكون بلغا ومقتضى عدم وجوبه في تحقيقها ان يكون بلغا  
 وهذه المدة مطوية في كلام الشارح وعلى تقدير علقها بالاحترار وكونها  
 نفي لا يكون كماله يجب للتحقق كما ذكر الشارح في الشرح في بحث تعبد المسند  
 بالشرط عن ابن الخليل وقيل في توجيهه كانه اراد عدم الخطا عن قصد  
 على ان يكون العبد مبالا للنفي لا للمضي ومع قوله والما لربما لان على بعد

اسفا عدم الخطا عن قصد بها يكون خطا واما لا يكون خطا لكن ينبغي ان لا  
 يكون عن قصد وعلى المقدر من لا يكون بلغا **قوله** الاول  
 الخطا واما **قوله** اسفا القصد **قوله** والى من الكلام  
 من غير المناسب ان يجعل المرجع هنا ايضا الاحترار عن اسباب الخطا  
 بالفتا ح ليعكون مناسبا للاول وانما لا يحترار المذكور يستلزم المطا  
 لمقتضى الحال والتمس المذكور يستلزم فصاحة الكلام **قوله**  
 ويدخل في من الكلام الصحيح من غير ان لم يقدر بوصف الصحيح في قوله  
 والى من اللفظ المضطرب مساوول الكلام والكلمه يستغني عما ذكر من  
 دخول من الكلمات في من الكلام **قوله** احدهما  
 الاسان الى ان بلاغه الكلام اما يوقف بالذات على معنى الكلام الصحيح  
 واما من الكلمات فامر يوقف عليه من الكلام ولو لم يتوقف على من الكلام  
 على من الكلمات لم يكن معنى ما يتوقف عليه بلاغه الكلام **قوله**  
 ان الظاهر ان المصاح في فصاحتى الكلام والكلمه مشترك لفظا ولواريد  
 باللفظ الصحيح ما سنا ولول الكلام والكلمه يكون جمعاً من معنى المشترك  
 معبد من اللفظ التزم للجمع المخطو من غير ضرورة والتاويل مما رجع  
 المسترا كانه مراد المراد بالمضغ ما سمي بالمضغ ليس مع الاسترا ك  
 اللطفي يكون مشتركاً بين المعنيين المعصودين بخلاف الظاهر والاضا  
 اليه من غير ضرورة ولا ضرورة هنا لمحصل المطلوب بحال النص  
 على الكلام لانه لا يدخل في معنى من الكلمات **قوله**  
 منه ما سمن على من اللغة لو اردت من يحصل يعلم اللغة لا بل لو  
 اردت ايضا وفي قوله والعرف ان بالواو لكان اولى فامل **قوله**  
 اعم من ذلك فانما يطلق على جميع اصناف العرصة **قوله** كما في البيا



قد علمت ما فيه من ذلك **قوله** والعقيد اللفظي يدور العقيد  
 اللفظي قد يكون سبباً في حاربه على قانون الجو واليمن بين ما  
 يستعمل عليه وما لا يستعمل من الحق أيضاً هذه الامور وان كان حاربه  
 على قانون الحق لكنها خلاف الاصل والراجح **قوله** اي ما بين الحق  
 ان الضمير ارجح الى الموصول العام وليس راجعاً الى احد الشئين  
**قوله** وهو اظهر لان عود الضمير الى ما ذكره بالحسن لو كان  
 يمنع ما سوى العقيد المعنوي مذكراً كما يقيد ضمير كذا ما وهو باطل  
 لان اكبره يترك بعد الحسن من اللغز والحق والصرف كما مر **قوله**  
 لمكان مزيد اختصاص لها بالملاعة ان الملاعة انما يكون عندها  
 وتتمها والعين بالحر لا جبر ولفظ مكانة في قوله **قوله** لمكان مزيد  
 اما مصدر مسمى بمعنى الثبوت واسم مكانة ان من قبل الكناية  
 فوله يثبت عند مقام الرب **قوله** المحضر مفعول في ثلثة قول  
 في المعاد والبيان والبدع لانه قد سبق ان علم الملاعة علم القيا  
 والبيان وعلم توابعها بالبدع وليس المعنى ان المحضر لما كان في علم  
 الملاعة وتوابعها لزم حصر مفعول في ثلثة فنون وحملها فنونا  
 ثلثة لوجه المنهج الطاهر علمه اذ يكون ان يحل فنون احدها في علم  
 الملاعة والاخر في توابعها وذلك ان يحل المعنى على هذا ان يقيد به  
 معلومه وهي ان المناسب للعلوم المختلفة ان يحل كل متا وتكون الاز  
 من لزوم الحصر من استقراء لو يتبعه والحاصل ان بنا المعنى الاول على ان  
 الكتاب على العلوم الثلاثة وحضر المصنوع منها مع وطبع الطبع  
 التنويب وحل الكتاب هو ثلثة حتى يودي كل علم في ثلث  
 وبنا اليك على هذا المختار ايضا لانه يحتاج الى ضم المقدمة العلوم

ما قيل في هذا  
 ما قيل في هذا  
 ما قيل في هذا  
 ما قيل في هذا  
 ما قيل في هذا  
 ما قيل في هذا  
 ما قيل في هذا  
 ما قيل في هذا  
 ما قيل في هذا  
 ما قيل في هذا

وحمل اللزوم على استحبابه ولا لويته حتى لا توجه المنع **قوله**  
 ولا تخفى وجوه المناسبة اما تشبيه الفن الاول بالمعاد لانه تحت  
 عن كفيه بطبق الكلام على بعض الاحال وانه امر يتعلق بالمعنى  
 لا تشابه ووجهه الاحترار على الخطا في ناديه المعنى المراد  
 مقتضيات الاحوال خصوصيات تختار في المعاد اولاً وما لذات  
 واما تشبيه الفن الثاني بالبيان فلتعلقه بمراد المعنى الواحد وما بطرق  
 مختلفة في الوضوح واما تشبيه الفن الثالث بالبدع لانه تحت فيه  
 عن المحسنات والما في بداعتها وطرافتها واما تشبيه الفنون الثلاث  
 بالبيان فلان البيان هو المنطق الصحيح المعرب عما في الضمير ولا يخفى في  
 بخلق الفنون الثلثة به بعمقها وبحسينها واما تشبيه الفنون الاخرين  
 بالبيان فلتعليق الفن الثاني بالثالث ولان بخلق الاول بالمعاد اكثر  
 واتصالها باستدفاه على ذلك تشبيه الاول بالمعاد والمخيرين بالبيان  
 الذي هو المنطق المذكور وقد يقال لاجابه الى الغلب لان البيان  
 بالمعنى المذكور اذا تناسب الكل تناسب البعض بالضرورة واما تشبيه  
 الفنون الثلثة بالبدع لانه لا حفاة بداعه بباحثها ولطافه متايلها  
 وطرافه لطائفها **قوله** الفن الاول ان اريد  
 به اللفظ كما هو الطاهر وحل السارج له من اخر الكتاب بقوله  
 رب المحضر الخ واديد بعلم المعاد المصنوع والقواعد لم يكن لحمل علم  
 المعاد عليه بد من تاويل كقيد مصاف اما في الموضوع اذ في الجمول  
 اي عدل لوات الفن الاول علم المعاد والفن الاول دوال علم المعاد  
 وان اريد بعلم المعاد الملائكة فلا بد من بعد رضافين اما فهمها  
 معاً كان معاً مقاد الفن الاول سبب علم المعاد ومشييه

يحيى الفن الاول



فيكون ان الملك شيك او متبب او في جانب واحد كان بعد العلم  
 الاول دوال سبب علم الحكم او متببه وان اردت ان يكونا معاً في لفظ فلا  
 اشكال وان اردت ان يكونا معاً في اللفظ فلا اشكال وان اردت ان يكونا معاً في اللفظ فلا  
 وبالنسبة الى الملك فلا بد من تقدير يضاف في احد الجانبين **قوله** لكونه منه  
 الخ كله من في الموضعين ابتداءه لان هذا المبدأ باعتبار معنى التقابل  
 والمعنى لكون الحكم كونه ناشئاً من البيان وتصل به من له  
 المفرد حال كونه ناشئاً من المركب وتصل به من اتصال  
 الحكم بالبيان ونسبته اليه قريب من اتصال المفرد بالمركب ونسبته  
 اليه وقيل ليس له المفرد لانه ليس جزءاً له حقيقة لانه رعاية المطابقة  
 ليست هي على الحكم بل هي المقصود منه مع انها لم تجعل جزءاً من علم البيان  
 نفسه والجزء من المقصود بل كالجزم من مقصود فان معنى اعتبارها  
 فيه ان البراءة الذي هو المقصود في البيان وانما يعتبر بعد رعايته  
 المطابقة والخاصة ان المقصود من الحكم اعتبار في المقصود من البيان  
 على وجه الشريطة وكونه بعد **قوله** مرجح المعاني اي فائدة وثمرة  
**قوله** معتبر في علم البيان اي في العلم بعد ايد المقصود بعلم البيان  
 يعني انه لا يعتد بالبراءة المذكورة في تعريفه اذ لم ينضم اليه رعاية المطابقة  
 لان علم البيان نفسه موقوف على رعايته المطابقة وان لم يملكها  
 يعرف البراءة المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والحقا يكون عالماً  
 بالبيان من غير نظر الى رعايته المطابقة غاية الامر ان لم يحصل  
 ملكه لرعايته مطابقة مفضي الحال لا يكون ملغاً **قوله** ملكه في  
 الوجود ان يراى بالملك هنا كفيه للنفس يمكن بها من معرفة جميع المسائل  
 يستحضرها ما كان معلوماً بحرو وناعبها منها ويستحصلها ما كان

محمولاً

فمحمولاً منها لو حملت الملك على ما ذكره في مراتب الادراك من ملكه  
 المستقل الى النظريات وهي العقل بالملك لم يكن صحيحاً اذ ينبغي ان يكون  
 المحض عالماً يعلم ان يكون عنده مقدمات تحصيل مسأله واستعداد  
 ذلك التحصيل وان لم يحصل باللعن سياتي مسأله او من ملكه استحضار  
 النظريات التي حصلها او لا ثم صارت بحرو ونهتد بها حتى شابهت  
 من غير حاجة الى كسب جديد وهي العقل باللعن لم يكن لازماً فان المحض  
 اذ يمكن من معرفة جميع مسائل علم يقدر عالماً بذلك العلم بلا اشتراط  
 تحصيله لجميع المسائل اولا وصيرورتها بحرو ونهتد به ويمكنه من معرفة  
 كل منها على كسب فان من هو فقيه لا ريب كما في حقيقته وما كان لم  
 يعرف بعض المسائل بعد تحقق وقاهاته بل يشك الى الاحتمال وكنه  
 الحديث **قوله** على ادراكه ان حربه المراد بها اما الالفاظات المحصورة  
 المتعلقة بالاصول فان كلاً من الالفاظات ادراك ولو تشابها  
 باعتبار ان سعة حروس من تعلقات الاصول واما ادراكه ان كان  
 حروسه سعة بل واد مخصوصه سعة من تلك الاصول فان الملك  
 لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات سعة  
 منها ان الملكة تقتدر بها على تلك الادراكات الحربية **قوله**  
 ويحور ان يريد به نفس الاصول والقواعد **قال المحقق الشيخ**  
**اذا اريد بالعقل الملكة اي نفس القواعد**  
 لم يحج الى تدبر معنى العلم لكن ان اردت به الادراك فلا بد من تدبر  
 اي علم بقواعد او اصول والتفصيل ان المعنى الحقيقي للفظ العلم  
 هو الادراك ولهذا المعنى سعة هو المعلوم ولم يابح في الحصول  
 يكون ذلك المابح وسيله اليه في البقا هو الملكة وقد اطلق العلم على كل

كما ينبغي ان يعلم فان العلم  
 كما هو في علمه من سعة

هناك السور  
 من سعة الاصول

العلم



منها ما حقيقته عوفيه واضطلاحيه واما ما حار استهوا وقد احتار الشارح  
 فجلد على احد هذين المعنيين وخلص في الادراك ما راى انما انتهى وينبغي ان يعلم  
 ان ما ذكره من كون الملكة وشيله في القامات تناسب الملكة التي هي العقل بالنقل  
 واما الملكة بالمعنى الذي سلف انه المراد هنا فهي وسيلة الى الحاصل المتناوب  
 لمحصل غير واما قد اعمد احوال كون اطلاقه على كل منهما حقيقته لانه المتبادر  
 الى التميز من اطلاق العلم على العلوم المدونة والصناعات هو الملكة والقوا  
 من غير سعيه ان يقرنه وهذا علامة العقل لعدم مجاز الى التفرقة في تعيين  
 احدهما خصوصية هذا وقابله قوله العلوم المشار الى المناسبة المصحة  
 للنقل ان كان اطلاق العلم على احدهما حقيقته والى وجه المجاز ان كان العلم  
 مجازا عن الاصول والمواعيد يعنى انه من اطلاق المصدر على المفعول وان كان  
 مجازا عن الملكة فوجهه انه من قبيل اطلاق المسبب على السبب او بالعكس  
 فان الملكة بالمعنى الذي مر سبب العمل اعني استحصال المعلومات واستحصار  
 المجملات وهي ايضا مسببة عنه فانها لا تحصل الا بعد تحصيل طرق من المسائل  
 معدية واما معنى العقل بالفعل والسببية والمسببية ظاهر في كلام الحق  
 ثم انما الظاهر ان اراد بالعلم هنا الاصول والمواعيد كما يدرك عليه ظاهر قوله  
 المصنف سابقا اعظم ما وصف فيه ولا يخفى قوله ويختصر في ما ساروا  
**قوله** ولا يستعمل في المعرفة في الحرمان حصص بعضهم المعرفة بالحرمان  
 والعلم بالكمالات ونعم المعنى فيها يبين فاستعمل المعرفة في الحرمان  
 عليه فاستعمل ان يوثق المصنف على العلم لان المعلق ههنا يبين ان  
 المذكور فلا يستعمل ان يكون معنى قوله ولا يستعمل في المعرفة في الحرمان  
 لاستعماله على استعمال المعرفة في الحرمان فاله المصنف يعرف والا فمجرد  
 استعمالها في الحرمان ليس علمه لاسانها على العلم كما لا يخفى **قوله**

سنة

يستنبط منه ادراكات حرسه انما كانت الادراكات حرسه لان المدرك  
 التي هي الاحوال المذكورة هي الحرمان لانها هي التي يطابق بها اللفظ مقتضى  
 احوال بعير واسطحة واما الكلمات فانما تكون سببا للمطابقة بواسطة  
 استعمال اللفظ في الحرمان وحرسه المدرك في الصدقات يستلزم حرسه  
 المدرك وظهر من هذا التفسير لا يحب ايضا انه لا يحصل استعمال  
 المعرفة من حيث هي الحرمان **قوله** فريد فريد قيل لا قرب ان قوله  
 فريد الثاني تأكيد لفظي وقد يحتمل من قبل وصف الشيء بمسئله وقد  
 الى الكمال والمراد كل فرد ستر من لا هو حاصله معرفة كل فرد على  
 سبيل التفصيل والامراد دون الاوران وقد يترك لفظ كل في مثله مع  
 ان العموم مراد كأن يقال معرفة فرد في والطاهر ان العموم مستفاد  
 من قرينة المقام فان التكرار في الايات قد يعجز ويحتمل ان يحمل على حرف الضمان  
 وهو كل سكر الله به **قوله** بل الاخرى **قوله** بل الاخرى  
 ان اي فرد قد من قابله هذه العناية في الشرح وراجع **قوله** وكذا المحسنات  
 المدعيه ويد الطلوع القول بان هذه المحسنات لا تعلق لها بالمطابقة واسا  
 مع ان العلوم ان الحاد قد يستغنى اربها وذلك يكون تطبيقا للكلام على  
 الحاد فلا بد من القول بانها قد توفرت الحسن العرضي وقد تحصل بها المطا  
 بة **قوله** الجهد الاول عن الملاعة ويدخل فيها من الجهة الثانية وقد اشار الى  
 شئ من هذا المحقق الشريف في بحث الالفات باقلا اعرب بعضه وكانها اطلعت  
 القول بخر وجمالا ان امضا الحاد اكثرها لا يخلو عن بذر وحفا فليذكر  
 جميعها في ساحت المتقابل ذكرها من المحسنات ماضيا مضى الحال  
 اياه عن كبر التدرج والحفا كالانقادات والاعراض وكان ذلك منها  
 نوع تنبيه على ان الحسن العرضي لا ينافي الذاتي بل قد يحتمل في



هذا المقصود من هذا العلم يعرفه ايمان القرآن

في واحد فكون محسنا خشنا ذاتيا وعرضا معا **قوله** على ما هو  
 ظاهر عبارة المفتاح في غير حيث قال فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم  
 فكذا وان مقتضى الحال ذكر المسند المسم فكذا وان كان مقتضى اسائه  
**قوله** على ما اشير اليه في المفتاح حيث قال في تعريف علم المتكلم على ما  
 اختلف ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا ليس الكيفيات **قوله** وشرح  
 به في شرحه ذكر العلامة في شرح قول المفتاح وارتفاع شأن الكلام في باب  
 للنس والعول والخطا في ذلك بحسب مصادقة القارئ لما يلقى به وهو  
 الذي يسميه مقتضى الحال ان المراد بما يلقى به الكلام الذي يلقى به تلك المقادير  
 والكلام الذي يلقى به هو مقتضى الحال **قوله** والامام في العول  
 انه لما اراد بالاحوال في قول المصنف يعرف به احوال اللفظ الحيات  
 ان يكون مقتضى الحال هو الاحوال الكلية مع ان اللفظ يستعمله على الحيات  
 مطابق للكليات اي متعلق عليها ويصح العول بانها احوال آخ وحمل المطالب  
 على الاشتغال غير محدود **قوله** وقد حققنا ذلك في الشرح ووجه مقتضى  
 ذلك ما فيه كفايه فيذكر **قوله** واحوال المسناد ايضا من احوال اللفظ  
 جواب عما قيل ان المسناد ليس لفظا فلا يكون احوال المراد احوال اللفظ  
 مع ان المذكور في التعريف احوال اللفظ **قوله** باعتبار ان  
 التاكيد وبوجه الظاهر ان المراد بالتاكيد ذاته واما مقتضى الكيفية  
 عليها ما لا اداه في رجوعها الى الجملة حقا تامل وفيه انه لا يظهر على هذا  
 معنى رجوع الحقيقة والجزان العقلية الذين عدها المصنف من  
 احوال المسناد الى الجملة وتخصيص اللفظ بالعرف في دفع الاعتراض  
 قاضي مصر على المصنف بان هذا العمل لا يخص اللفظ العرفي واللفظ  
 بالعرف فاسب وكان الوجه في تخصيص الصاعده بوضعها للعرف

الآن ان اردنا ان نعرف اللفظ  
 على سبيل ما في اللفظ  
 انما هو اللفظ الذي  
 احوال المسناد الى الجملة  
 السنن اربعة الى الجملة

ان المقصود

ان المقصود لما عظم من هذا العلم يعرفه ايمان القرآن **قوله** ويحضر  
 المقصود الطاهر ان يرجع الصير في حضور الى علم المتكلم اليه لا على مندرجا  
 بغير تعريف العلم وبيان الاحتضار والتبنيه لاقى على سبيل التعليل انما  
 به حيث دوت معه ولم يكن مذكور في شيء من المحصول فيه الذي هو الموقر  
 الهاميه حكم الشارح متابعه لقول المصنف الايضاح ان الصير في تحضر  
 يرجع الى المقصود من علم المتكلم اخرجها فانها اجزاء من العلم لا من مقاصده  
 من هذه سيقضية ووجه رجوع الصير الى المقصود مع ان المذكور سابقا  
 على المتكلم انه جزء منه فذكر **قوله** احتضار الكل في الحيات لان  
 علم المتكلم ان غير مجموع الابواب الهاميه وح لا يصدق على واحد منها فلو  
 جعل من حضر الكل في الحيات لصدق على المتكلم على كل منها وفيه نظر  
 فانه لما جعل المحصور هو المقصود كان يحسب الظاهر كلياً للابواب  
 الهاميه لا كلاً وهي جزئية لا اجزائه وصدق على كل منها اذ يقال احوال  
 المسناد مقصود من سامد علم المتكلم هو من حضر الكل في الحيات  
 لما ذكر في الاجزاء **وقد قيل** ممكن في نفسه  
 ان من بيانه والمحصور هو علم المتكلم وادراج لفظ المقصود للتبنيه على ان  
 المحصور ما هو علم المتكلم حقيقة ومقصود بالذات لا ما هو ملحق به ولو ترك  
 لفظ المقصود لما تبادر الى الوهم من اطلاق لفظ المتكلم على الشيء الذي  
 يذكر فيه معية اعني الامور الثلاثة يكون حضر الكل في الاجزاء او سال  
 لس ادراج لفظ المقصود باننا لارجع الصير بل يرجعه على المتكلم وانما  
 ذكر للتبنيه على ان المقصود احتضار مقاصده او سال المحصور هو حصة المقصود  
 الذي هو بعض من علم المتكلم وهو كل الابواب الهاميه وفي هذا العلم  
 انه لا تناسيه قول الشارح والمصدق علم المتكلم ان كان المناسيه ان يتناول



والاصدق المقصود واما قيل من انه يمكن ان يحاط بان كله من بيا نية  
 وصله المقصود بحد وفراي المقصود من الفن وذلك ان الفن عبارة عن  
 الالفاظ المعينة للعلم وليست بالمحصار وعبر عن المقصود من حملها هو  
 العلم نفسه انه لا يجمع حمل العلم على الفن الاول في قول المصنف **الفن الاول**  
 علم المعاد ان يكون المحول اخص من الموضوع فتأمل **فان قلت**  
 حمل جمع رجوع الضمير في محصر الى احوال اللفظ ما دلل المذكور **قلت**  
**اعمال الاحوال** في التعريف على الخربات كما ذكره السارح لا يجمع  
 لما يقدر بمصافين اى سبب معرفة احوال فاما ان حملت على الكلمات فلا  
 محذور فيه لما عرفت سابقا من ان مطابقة اللفظ باشتغالها عليها بواسطة  
 اشتغالها على الخربات **قوله** لا محالة مصدر يهني بمعنى الخول من حال الى  
 كذا اى تحول اليه وحبر لا محذور في اى لا محالة موجوده والجملة مقترضة  
 بين استمرار وخبرها مفيدة تأكيد الحكم لما قال المصنف ان كان يستمر  
 فالمسألة من ان الكلام مطلقا له نسبة كاستكساف عنها قوله يستمر  
 على نسبة الى والنسبة في الخبر هي اتفاق النسبة او انتزاعها وفي اخره مثلا  
 هو طلب الضرب **قوله** قائم بنفس الحكم بمعنى قيامها بنفس الحكم كونها  
 صفة لها موجوده فيها وجودا متصلا كمتاير صفات النفس من العلم والارادة  
 ما انا معقول له حاصل صورته في ذهني المقطع مائة لا احتياج في المصدر  
 الى تصور الى اتفاق والانتزاع وان الموجد في نفس من قال طلب الضرب  
 لمجرد تصوره **قلت الظاهر** ان معنى وجودها في النفس هو بحث ما يدل  
 عليها للفظ والم فليس للنسبة في الخبر الكادب وجود متاض في النفس لكن  
 يدل عليه وهذا يظهر معنى وجود النسبة في المعنى في كلام الشارح والمحول  
 والساهي بل وكلام الناييم ايضا فانما يدل على ان لنفسه نسبة بين الطرفين

قوله قائم بنفس الحكم  
 هو معنى وجودها في النفس  
 هو بحث ما يدل عليها  
 للنسبة في الخبر الكادب  
 وجود متاض في النفس  
 لكن يدل عليه

ويظهر

ويظهر ايضا معنى اشتغال الكلام عليها وتوضيح المعنى ان المراد بالكلام الكلام  
 اللفظي لانه موضوع علم التعريف واستعماله علميا يتأخر ان اللفظ دال عليها اذ  
 الحقيق ان اللفظ موضوعه بان الصور الذهنية واما قوله وهو  
 الى وهو اشار الى النسبة اللفظية اليه على النسبة الاولى والكلام حقيقة  
 وبالذات فتأمل عليها في الكلام مسامحة فمهما نسب لفظية هي بغير  
 احجر من الكلام بالاحر وهي دالة على النسبة الذهنية القائمة بالنفس هي  
 دالة على النسبة الخارجية في الاخبار وقيل عليها لما نشأ **قوله**  
 وهو يعلق به مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى فاية بايدي الطرفين لا غير  
**قوله** يقع المحكوم به اي يقع سببه المحكوم به اذ المحكوم به لا يقع هو  
 نفسه وهو ظاهر والنسبة فان كانت متصورة من المحكوم به والمحكوم عليه  
 لكنها للمكانات عبارة عن البوت وهو وصف المحكوم به لانه النات للموضوع  
 ثابت ان يضاف اليه **قوله** ولا يجمع التفسير لان معناه ضم وجوده بخالفه الى  
 المستمر يحصل انضمام كل صدي اليه مستمر وذكر استدعي صدق المفسر على كل  
 من اقتضاه والمستم منها هو الكلام المشتمل على النسبة لان المبادر من قول  
 المصنف ان كان للنسبة الى ان يكون للكلام نسبة قطعا لكن تلك النسبة  
 ان كان لها خارج فطابقه فهو الخبر والم فلو انشأ ما هو قاعده بوجه الالف  
 الى المقيد الزايد وسوت المصل المقيد على انك لو جعلت النسبة في قوله والالف  
 توجه الى المقيد والمفيد جمعا كما هو بعض الاستعمالات لكان النات  
 ان يقتصر المصنف على النسبة فيقول ان كانت له نسبة في خبر والالف انشأ  
**قوله** ان كان للنسبة خارج اى نسبة اخرى خارجة **اعلانه**  
**يظهر كلامه من النسبة الخارجية**  
 لها معنيين احدهما ما يدل عليه الكلام وشعر بكلماته اليه عما يختص

قوله يقع المحكوم به  
 اي يقع سببه المحكوم به  
 اذ المحكوم به لا يقع هو  
 نفسه وهو ظاهر

قوله قائم بنفس الحكم  
 هو معنى وجودها في النفس  
 هو بحث ما يدل عليها  
 للنسبة في الخبر الكادب  
 وجود متاض في النفس  
 لكن يدل عليه







فيل لاسيما عند الضرورة كضرورة دفع منافاه هذا القول لقوله مرعي  
 قصير الى كونه **قوله** لا على نسبة حاصلة في الواقع حيث نعلم منه انه لا خارج  
 لنسبه الكلام المنشأ وفيه نظر سيقف عليه ان شاء الله في بيان  
 قول المتأخر من غير قصير الى كونه **قوله** ويجتنب ذلك اي تحقيق  
 مناط الفرق بين المحرول والمنشأ ومعنى وجود النسبة الخارجية الذي  
 عليه قول المصنف ان كان نسبته خارج اي ان بنت ووجد نسبته خارج  
**قوله** من غير قصير الى كونه **قوله** على نسبة كاني المقصد كما يفهم  
 ما نقلناه عن في شرح المحصر وليس فيه معنى لفي الخارج عن المنشأ كما  
 لا يخفى وانما اورد لفظ المقصد اما اعلاما باعتبار التفصيل في الدلالة  
 على ما قالوا او انما لا لا يقصد لا يعتبر وجوده فنفى المقصد في بعض الدلالة  
**قوله** بحث بمصداق لها نسبة اي دلالة على نسبة وانما ترك ذكر الدلالة  
 لوضوح كونه المقصود بقرينة ما تقدم **قوله** من النسبة المفهومة  
 من الكلام الظاهر انه بيان لغايب النسبة من حيثها مع قطع  
 النظر عن دلالة الكلام على احديهما او عدم دلالة لان المتبادر من النسبة  
 المفهومة هو ما شئت اعني ما يعبر المحرول والمنشأ كما انها كذلك في قوله  
 بان يكون النسبة المفهومة من الكلام وهذا ايضا ليس فيه معرض لتبني  
 الخارج عن المنشأ هذا والوضح في المقصود ان يقال ان النسبة المفهومة  
 من الكلام لا بد وان تكون حاصلة في ذهن بين السببين ومع قطع النظر  
 الى على ان التاكيد بقوله لا بد وان يكون لا يظهر له مقتضى والواو في  
 قوله ولا بد وان قيل انها اما داخله من اشتماله وخبرها لتاكيد الصق  
 او للعطف على مقدر من سبب المقام **قوله** وهذا معنى وجود النسبة  
 بقرينة عند فهم ان النسبة ليست من الموجودات الخارجية انهم قالوا

العرض في كونه والاعلى نسبة

او معنى من ت  
 لا بد  
 وان

وجود النسبة الخارجية وانما هو محال للمنافض فان ذلك لا يهام بان  
 الخارج المنفي وجود النسبة فيه هو ما يرافف الاعيان والمست وجودها  
 فيه هو خارج الدهن او خارج الكلام ولا منافض ومعنى قوله ستوا قلنا ان  
 النسبة من الموجود الخارجي لا تتوقف وجود النسبة الخارجية **قوله** المعنى  
 على القول بانها من الموجود الموجود في الخارج وقد عجل اشاره الى الخلاف  
 في تحقيق النسبة في الخارج من الحكم والمنكسر وقد عجل الخارج هنا مراداً  
 به انما يرافف الاعيان ويدفع ايها المنافض بان معنى كون النسبة  
 خارجية هنا انها امر خارج لا موجود في الخارج فالخارج هنا طرف لنفس  
 النسبة لا لوجودها وهذا الاشارة ما قرر من ان النسبة ليست موجودة  
 في الخارج لان الخارج لا يظفر لوجود النسبة لا لغتها وابيات طريقه الخارج  
 لغتها لا اشارة طريقه لوجودها لان فينا فيم لا يوجد في لطف  
 وابيات الاولى لا تستلزم ابيات الثانية فان الخارج في قولنا لا يوجد  
 في الخارج طرف نفس الموجود ولم يلزم منه كون طرفه لغتها وفي قولنا لا يوجد  
 ليس موجود في الخارج طرف لوجود الوجود ولم يلزم منه في كون الخارج  
 طرف لنفس الوجود حتى يلزم استفا الوجود الخارجي ذات حسن بان  
 الرفع الاول هو الصواب فانه لو اريد بالخارج قولنا النسبة الخارجية  
 ما يرافف العين وان يدفع ايها المنافض ما سلف لكنه يلزم منشأ آخر  
 وهو ان لا يحقق الصدق بما حكمه بالامور العقلية على العقلية  
 الجاهل اذ ليس في طريق الحكم موجوداً خارجياً ولا يثبت ايدها الى الحكم  
 2 الخارج بالضرورة فلا يحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا  
 صدق قولنا لا يمان يمكن ليس بمطابقة الخارج المذكور الشئ لا يصح  
 بالامكان سواء في الخارج ام لم يوجد في الخارج هنا على ما يرافف

وجود النسبة الخارجية وانما هو محال للمنافض فان ذلك لا يهام بان

وجود النسبة الخارجية وانما هو محال للمنافض فان ذلك لا يهام بان

وجود النسبة الخارجية وانما هو محال للمنافض فان ذلك لا يهام بان

وجود النسبة الخارجية وانما هو محال للمنافض فان ذلك لا يهام بان



مع عدم الضرورة اليه ومع لزوم ما لم يرد على ما لا ينبغي **قوله** لا وجه لخصيص  
 هذا الكلام بالخبر يعني ان السارد من قول الحق الخبر لا بد له عقب ذكر السارد  
 اعني الخبر ولا نشأ من غير تخصيص الخبر بذلك ولا وجه له ولم يرد ان يخصص  
 هذه الامور بالذكر في تحت الخبر لا وجه حتى يرد عليه ان له وجهاً وهو ان الخبر اعظم  
 شأناً واكثر الحاشا واوفر كفاً واضل للاشكال كما انه لا جمل هذه في الكتب  
 الخبر وادرج الالحاحات المشتركة من الاشياء والخبر في باب الخبر **قوله**  
 على انه لا حاجة الى تعيين الكلام بالبيع ويلزم ما يقتضيه عنده ان اشار  
 الى تحقيق معنى اللطاب وان كون الرياء لفائدة ما حوز فيم ولو لم يقيد  
 الرياء بالفائدة لما سبق الى الوهم ان اللطاب هو يطلق الرياء وان  
 كان رياءه الكلام الذي لفائدة وان انهما قد التقيد بها لا يحسن  
 حقا ربما اوردت دهوراً عنه فصرح به وابتدأت به ان هذا الاعتدال وان  
 وجه ذكره لا تثبت الحاجة التي فيها التنازع **قوله** وانما ان هذا  
 لا يراى مبني على ان كل لفظ في الكلام المبيع لا بد ان يخصص  
 بل وهو محال لتأمل **قوله** لا تأمل في شيء **قوله** لا تأمل في شيء  
 سعي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة تأمل **قوله** الذي قد سأل  
 ما اليه اشار الى وجه تشبه هذا البحث بالنسبة فانه انما استعمل في ما سبق له  
 له ذكر حقيقة حكماً ولذا استعمل في الدبهيات وما في حكمها من البطلان  
 المعلوم **قوله** اي مطابقة حكمه اشار الى ان المطابقة انما هي في الحكم اولا  
 وبالذات والخبر ما تاد بالعرض فاذا قيل في تفسير صدق الخبر مطابقة  
 في حكم الصدق الصالحكم المطابقة في السبوت للحكم اولا وبالذات وكذا  
 اذا قيل مطابقة حكمه فان المطابقة للحكم اولا وبالذات وان كان الخبر  
 ربما سبق الى الوهم ان الصدق ح ثابت للخبر اولا وبالذات والصدق

لا يمتنع على المطابقة  
 انما هو الصدق  
 كما انما هو الصدق

ح كونه الخبر مطابق الحكم وانما ثابت بالخبر اولا لا بالحكم وليس كذلك  
 لان مطابقة الحكم امرات له اولا فاما كون الخبر مطابق الحكم وهو ليس  
 عن مطابقة الحكم بل انما سداه **قوله** هذا كما ان الحسن  
 نفسه تنفذه العلم وحسن العلم هوهم انه ضفه لربد لا حسن العلم  
 والتحقق ان حسن العلم انما ضفه للعلم لكنه يصير مبدأ الصفة  
 رداً على كونه حسن العلم وهذا امر وثا حسن العلم من الماد الحكم  
 هو النسبة المفهوم من الكلام وسيتمخض كد معناها **قوله**  
 النسبة المفهوم من الكلام الظاهر انما التي يدل عليها الكلام **قوله**  
**كلامه** في كنهه سحر ما هنا وقوع النسبة اولا وقوعها وبعده عليها ان  
 الخبر لا يدل على الوقوع الواقعي ومن فسر الصدق والكذب بمطابقة الواقع  
 وعدم مطابقة لا بد ان يرد بالخارج النسبة المحقق في الواقع ليس  
 اطرفين لا التي يسعر بها الكلام كما عرفت مما مر وقد نبه على ذلك الساج  
 بقوله يعني ان الشئان لا وجه فلا اشكال في صون الكذب اذا النسبة  
 المفهوم من الكلام غير المتحقق في الواقع واما في صون الصدق  
 فتشكل امر المطابقة من حيث ان النسبة المدلوله للكلام هي الوقوع  
 المحقق الواقعي نفسه ويمكن دفعه بان التغير الى اعتباري كافي  
 في تحقيق التطابق بين امرين سغا من اعتقاد او ما نحن فيه كذلك  
 فان لم اعتبارا **قوله** **احدهما** كونه مفهوم من الكلام مع وطع  
 البطلان الواقعي **قوله** **الاخر** كونه في الواقع مع وطع البطلان **قوله**  
 وما يدل عليه الوقوع بما جحد الاعتقاد من غير ما لا اعتبارا **قوله** المحقق  
 الشريف ذكر في شرح المتنازع وحواسن ان الموصوف باحمال الصدق  
 والكذب ليس الا المتنازع والاعتراع وكذا ان الصدق والكذب قيل



انه حكم بذلك للتخلص من الاشكال المذكور الذي عرفت انه قد عرفت انه  
 ينبغي ان تحمل النسبة التي تدل عليها الكلام هنا على ما اعلم من النسبة في  
 الكلام الخبري والاشياء فان الذي سادس من قول الشارح سابقا  
 في شرح قول المص او لا يطابقه ان يكون النسبة المسمومة من الكلام شبيهة  
 والتي هي في الواقع والخارج سليبه ان المراد بالنسبة المفهوم هو التي  
 ارادها المص بقوله ان كان لنسبته خارج وقد عرفت ان الشارح  
 حملها على ما يعبر عن الاشياء والخبر فليجوز على ذلك لسقوط الكلام ان  
 ولما طاهر نفس بربها ما يترك كلامه هو اختصاصها بالخبر وانما خبر  
 بان ما هو ظاهر كلامه في كنهه مخالف ما سلف من تفسير النسبة القايمة  
 بالنفس لا يقع او لا يتزاع في الخبر على انه نقل عن الشارح كما ذكره القائل  
 حسن فامل **قوله** اللهم لا ان يمال قد جرت العادة استعمال هذا  
 اللفظ فيما في موته بعد وكانه مستغاث في اثباته بالله ووجه المعبر هنا  
 ان المفهوم الظاهر من عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ان يكون ثم اعتقاد  
 ولا يطابقه الخبر على ما هو قاعده رجوع النفي الى العبد وانما لوهم  
 حرمان الكذب في الاستانة وهو خلاف الجماع **قوله** ان الشكوك  
 خبر هو المحي فانهم عرفوا الخبر بما يحتمل الصدق والكذب ولا شك ان  
 خبر الشك بل الخبر المعلوم كذبه عند قابله من هذا السيل وانما ليس  
 الخبر لما يبدل على الحكم فان كان الحكم عبارة عن الوقوع واللا وقوع  
 فالشك لا ينافيها وان كان عبارة عن النزاع والانتزاع وظاهر عدم  
 مع الشك كان المدلول محتملا من البدال وهو جازي في الدلالة اللفظية  
**قوله** فانه تعا حطهم كما دبر لم يفر من الاستدلال بالانه انما تعا  
 لما حطهم كما دبر لعدم مطابقة الاعتقاد على ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد

دلتهم

دلتهم منه ايضا ان الصدق مطابقة الاعتقاد كما هو مقتضى المقابل فالله  
 على هذا مشبه للبري كن اويل **قوله** فانه لما جعل الكذب  
 من هب الظاهر مساويا للشكوك لم يكن له فيه شبهة له فانه انما ابدت  
 على هذا المعنى ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد والوجود وهي مسته  
 لما هو اخص من المدعى **قوله** فانه تعا حطهم كما دبر لم يفر من الاستدلال بالانه انما تعا  
 بنى المذهب المحمدي من ثبت حقيقة هذا العدم الرابع وحمل ان يقرر  
 لا يتبدل بانه تعا حطهم كما دبر لم يفر من الاستدلال بالانه انما تعا  
 للواقع علم منه ان الكذب ليس عدم مطابقة الواقع ويكون الصدق ايضا  
 ليس هو مطابقة الواقع على المقابل وعلى من ان الكذب ليس عدم مطابقة  
 الواقع والاعتقاد ولكن الصدق ايضا كذلك حكم المقابل فاشكاله  
 الاول والثالث والتحقق اذ لا يربح يظهر من هذا ان قول الشارح  
 فانه تعا حطهم كما دبر ليس مقصورا على البراءة على ان الاله اثبت الكذب  
 فعطيل هو دال على اثبات كون الصدق مطابقة الاعتقاد عامة ذلك  
 ان يكون دالا لتنا عليهم بالالتزام العرفي **قوله** شهادته ان واللام  
 الموكبات ان دخلت على المشهود به اعني قولهم انت رسول الله وجعلها  
 ان يقيد تأكيد ما دخلت عليه فهي شجر بان الشهادة عن حد كامل ورغ  
 وافرة ولا سعة ان محل الموكبات مضمينه للخبر المذكور ويرجع اليه الكذب  
 هذا الاعتبار وانما حصل ان الكذب يرجع الى الخبر المصنوع  
 مضمنا لعلومه شجر او للموكبات لان السارح افترض على الاول  
**قوله** راجع الى الشهادة اي التي تضمنها قولهم شجر بانما فاد اعتبار  
 تضمنها خبرا كما دلتها ذكر في السرح من ان شهد هذا الشا ولا يصح رجوع  
 الكذب اليه **قوله** فانه تعا حطهم كما دبر لم يفر من الاستدلال بالانه انما تعا  
 لما حطهم كما دبر لعدم مطابقة الاعتقاد على ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد



فان سئل ان كان الكذب  
 كاذباً هل هو كاذب  
 مع صحة كونه كاذباً

لما حار بالشهادة على المصنف ان يرجع اليه التكذيب بذلك لا عيب كما ذكره  
 في شرح المفتاح **قوله** بل في زعمهم الفاسد لما كان الكذب عياناً عن  
 مطابقة الواقع كان هناك عدم مطابقة الواقع وان نسب الى الاعتقاد  
 كان هناك عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما سب الكذب هناك الى اعتقاد  
 العاصد كان المراد به عدم مطابقة الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس له  
 عدم مطابقة الواقع وانما امرها لتأمل لانه لما كان الخبر غير مطابق للواقع  
 اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد فما شكك جعل كذبه بعدم مطابقة  
 الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد وتبين تحت برول عنه الاشكال  
 افا لا يشك ان كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم له لا يحل  
 ان يكون لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم محض الا حوبه المصلحة فهو مع  
 كون التكذيب اي بحسب مقتضى الامر راجعاً الى قولهم انك لو سئلت الله  
 اما او لا فلجواب رجوعه الى الشهادة واما ما يبالغون رجوعه الى التسمية  
 واما بالشك في جواب رجوعه الى قولهم انك لو سئلت الله لكن لا يحل  
 الم من بل في زعمهم **قوله** مع الاعتقاد بانه مطابق لظاهر هذا انه جعل قول  
 المصنف مع الاعتقاد صفة لقوله مطابقه وجعل صفة راجعاً الى  
 اعتقاده انه غير مطابق مع ان الظاهر ان المرجع هو الاعتقاد المذكور  
 سابقاً وقد فتوا باعتقاد انه مطابق وذلك لوجوب اختلاف الراجع  
 والمرجع وليس بوجه وقد يقال في وجهه في عبارة المصنف ان قوله مع الاعتقاد  
 حال من الصبر في مطابقته والصبر للواقع محال بطابقه مصافه الى المعقول  
 اي مطابقه الخبر الواقع حال كونه مع الاعتقاد اي مطابقه للاعتقاد  
 والكذب عدمها لعدم مطابقه الخبر الواقع حال كون الواقع معه  
 اي مع الاعتقاد وحسب ان يحمل عدم مطابقه الواقع مع الاعتقاد على

معنى

معنى السلب الكلي اي عدم مطابقه شيء من الواقع والاعتقاد ويخص عدم  
 مطابقه الاعتقاد بما يكون هناك اعتقاد اولاً ومطابقة الخبر فلا يشك  
 عدم الاعتقاد اصلاً عما هو المقدر من رجوع النفي الى العيب ولما قلنا  
 نوجب الحمل على السلب الكلي وتخصيص عدم مطابقه الاعتقاد بما يكون  
 هناك اعتقاد لا بطابقه الخبر لطابق ما ذكره الشارح من مذهب الخليل  
 ان الكذب عند مطابقة الواقع مع اعتقاد عدمها ولو حمل على معنى مع  
 المحاب الكلي اسفست الواسطة ودخل الكذب جميع اقسامها ان  
 حمل عدم مطابقه الاعتقاد على الاعتقاد عدمه الاعتقاد اصلاً  
 ولا دخل فيه فثمان منها وهما مطابقه الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة  
 وعدم مطابقه الواقع مع اعتقاد المطابقة وسقى السمان الاخران وهما  
 مطابقه الواقع بدون الاعتقاد اصلاً وعدم مطابقه الواقع بدون  
 الاعتقاد اصلاً واسطه فتكون الواسطة اقل مما ذكره ولو حمل على السلب  
 الكلي ولم يخص عدم مطابقه الاعتقاد بما ذكرنا بل حمل على ما لا يقبل  
 اصلاً بدخل في الكذب انما قسم واحد من اقسام الواسطة وهو  
 عدم المطابقة بدون الاعتقاد اصلاً هذا ولا سعي ان يقال ان الضمير  
 في قوله معه عما يد الى العدم في قوله عدمها وهم يضاف محذوف اي الكذب  
 عدم المطابقة مع اعتقاد اي مع اعتقاد العدم وليس فيه المحذوف  
 المضاف وانه شائع مع القرينة والقرينة هنا هي ذكر سابقاً في قرينه  
 سداً من حيث المعنى لا ما فيه فان المعنى مطابقه مع اعتقادها  
 اي اعتقاد المطابقة فاللام في قوله لما يفيد المضاف اليه ادعوى عنه  
 عنه في مثل هذا حال انما يقال المصنف والكوفيين وحسب ان يكون ما قاله  
 الشارح سابقاً بالماضي المعنى ولعل هذا القرب الوجه مما مل

**قوله**



يوافق الواقع ولم اعتقد دح اي حين مطابقة الواقع مع اعتقادها انه ان  
 استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يوقف على التوافق المذكور  
 لثبوته على بعد من الجائز ايضا لان العاقل اذا اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد  
 اعتقد جزوا ان هذا الخبر يطابق اعتقاده لانه لما يعتقد ما يعتقده مطابقتها  
 للواقع مثلاً اذا اعتقد مطابقة **قوله السما تحتنا** للواقع  
 فمطابق هذا الخبر اعتقاده **قوله** لا حبار الخنة - الاحسن ان يستتر  
 يكون الخبر المذكور خبراً لاختاره كما صرح به اخراحت فالخبر اذ هو يكون خبر  
 احسن جعله قبيلاً للكذب وايضاً فالكلامة في خبر من الصدق  
 في الحبار الذي هو صفة الخبر **قوله** ان اظهر ذلك ان الكفا يكون  
 احسن شقي التردد بل لا على المعين يكون ان لا يعتقد واصدق كما هو معنى قوله  
 لا اتم لم يعتقد وان كان يجوز ويريد ويرى احد شقي التردد بعد  
 اعتقادهم صدق لا ينبغي بحسن المستلزم لخوان ارادته ولا يترن ان الصدق  
 غير صادق خلاف ما اذا قيل لانهم اعتقدوا عدم صدقه فانه متا في بحون  
 الصدق فيبقى حوان ارادته واثار بقوله لظهر الى ان عبارة النص ايضا طاهر  
 ما اشار اليه في الوجه بقوله فلا يردون في هذا المقام الصدق الذي هو اجل  
 عن اعتقادهم يعني ان صدقه في غاية البعد عن اعتقادهم تحت لا يجوز  
 ولا يرد ويرى احد شقي التردد **قوله** هو صفة الخبر **قوله** الا ان ما يجري مجرى  
 الكلمة المركبات القيدية والاصافيم والخلل الواقعة بوقع المرات والخلل  
 المعنى اللغوي المصدر لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالسناد حتى يتوهم  
 الدور وهذا البطلان يخرج التسمية من اسم الفاعل وفاعله وظايرها  
 والمفهوم في قوله يفهمه الاخرى بانهم من اللفظ لا ما يقال الذات حتى  
 يرد ان المراد من طرق الموضوع هو الذات المفهوم ثم المفهوم اعلم مما

هو

هو بطريق المطابقة للمقطع بان الثالث في ضرب ريد هو الحديث الذي  
 هو مفهوم لفظ ضرب ثم ان الطاهر ان التعريف ينشئ على ما يستلزم السناد  
 من ان الجملة الشرطية عند الجاه خبرية في الخبر انما هي بعد مخصوص هو السناد  
 بحمله في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم محض في الجملة  
**بخش وهو ان السناد** عرف السناد بانه الحكم  
 المفهوم المفهوم قال الشارح في شرح المحتاج وهذا ما يطرا الى العرض الاضلي  
 والمقصود الاول وما يراه ارباب العاقل ان الخواص والمزايا تقتضيه اولاً  
 وبالذات في العباد يتبعها في الملائكة والما تحت ظاهرها الصانع والنظر اليه  
 فلما سناد الخبر هو صفة خبرية كذا قال الشرح المطول بعد ان عرف السناد  
 هذا التعريف اعني ضم كلمة آ وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم المفهوم المفهوم  
 للمقطع بان السناد البيرد المسند من اوصاف الملائكة في عرفهم اقول في  
 كل من التعريفين نظراً ما تعرف السناد في هذا كذا الشارح والضاير من  
 ان يسمي حكم الحاكم في نفسه بان ريد اقام من غير ان تلاحظ اسناداً خبرياً  
 وليس كذلك وما تعرف الشارح فلان اجوال السناد انما هي اجوال الحكم  
 في الحقيقة ومن قال المصنف رحمه الله تعالى اسغنى عن موكلات الحكم  
 وليست اجوال هذا الصبر حقيقة **بعضهم** كان بعد  
 اجواله لكونه معصراً فيه الحكم فليتأمل والاحسن في تعريفه ان يقال  
 هو الحكم في الكلام بثبوت شيء لا خرا او انفايه عنه او سوت شيء او لا ثبوته  
 على بعد من اخر فيستلزم المخرصات المذكورة ويندرج فيه السناد في  
 الشرطية فان الخبر عن محض في الجملة على ما حققه المحقق العرفي قد  
 سمر وسنا ان شاء الله **قوله** ولا بحث لما عاينهم دفع لما يتوهم  
 ان السناد الذات اولاً بالرقاية وذلك لا بحث لنا عن الذات **قوله**







3 ادایل

[illegible]



على وجه  
البيان

معاً فهو المسمى بحال الزهن واما ان يكون خالياً عن المصدور بها بدون  
تصورها فهو المتروك والتأمل وظاهر ان علمه بحال واما ان يكون  
بما في بصيرة ما التقى اليه فهو المنكر وقد علمت من هذا الميقول عنه ان  
من تصور النسبه ولم توجه الى حالها ليس قسماً رابعاً لانه لا يعتد به  
في حال مخاطبه كما ذكرت واما لانه داخل فيها لكنه لو دخل لا يدخل في المتروك  
فتبين ان يكون له حكم مع انه ياتي دخوله في المتروك بما ضم الى التردد من  
الطلب في قول المص وان كان مبرداً فيه طائفاً له متاعل **قوله**  
على لفظ المسمى للفعول وهو مستند الى مصدره بالتأويل المشهور اي حصل  
له استغناء وحكم السارح بانه على لفظ المسمى للفعول كانه لبوت الروايه  
عليه وانه المناسب لقوله فيما بعد حسن بعونه حيث لم تعرض للمص  
والمخاطب **قوله** مبرداً في طائفة فيه اسخدام لان  
المراد بضمير فيه الحكم بمعنى الوقوع او اللادوقوع وبضمير له الحكم بمعنى  
الاستغناء الاصلاح فيلها مع وهو ان مخاطبه اذا ترد في انك بصورت  
فان ريد او انكر فقلت تصورت قيام ريد او قيام ريد بصوري لم بصور  
من السامع بعد ترد او انكر في ذلك ما يجر الى ما يكيد استحيانا اورد  
**اللهم لا ان تحضض الملك بغير نظام** او يعتبر  
المدح على حال السامع **قوله** لكن المذكور في دلائل الاجهاد ما نقله  
الشرح عن الشيخ يدل على انه خصص هذا الحكم بان دون سائر المؤكيدات  
وكلامه هنا مطلق عن ذلك الخصص ويمكن ان يقال ان هذا الحكم  
عام على جميع المؤكيدات الا انه خصص بالذكر لكونها اراء ذات التاكيد  
الا تترك ان العطل الذي ذكره جاز في جميع المؤكيدات اعني قوله لانه يودي  
الى ان لا يستعمل لئلا يؤول الى جواب كغيره وفي الدواعي جواب

حق

79  
صالح  
دواعي

حتى يقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا يقابل به فانه كما لا يقابل بوجوب  
لهو صالح مثلاً في هاتين وهوان طاهر هذا التعليل وجوب التاكيد  
مع المبرد ولا حسنه ووجه ما ان السبح من قوله الواجب عند البلغاء  
وتركه لوجوب عدم الاستقامه وفيه **قوله** واسميه الجمله قيل  
اي صير ورتها اسميه وهو في مقام العبدول عن التعليه ولا ياتي  
عبد المص في الاصلاح الجمله لا اسميه من بطاير الجمله المستداه ودد  
بما فيها اعتبار ان اعتبار افادتها اصل الحكم الدواعي التتوي  
واعتبار ما كيد الحكم بواسطة تلك الافا له والتقاءها الى خالي الزهن  
الما هو مع وطع النظر عن الم اعتبار الماي بل لضرورت اداء الحكم الدواعي  
الذي هو مقتضى المقادير من المؤكيدات بالمراد الى الاعبار الماي  
فلا منافاه **قوله** على ان تكذب الماسن اعني انه لست تكذب  
في الممره الى الى جميع الرسل مع ان التكذب وفيها ايمان كما هو صريح  
قوله تعالى **ادرسنا الله مراتين فكدبونا** ووجهه  
انه لما كان المرسل لالاسن والملائكة واحداً وهو عيسى بن مريم عليه  
والمرسل به والكلام الذي ارسل به لسانه والملائكة واحداً كان تكذب  
للماسن تكذب الملائكة وهذا سمي على ان قوله في المرة الاولى معلق بكذبها  
ولو جعل معلقاً بقوله فاليعلم بحج الى هذا العذر فانه معلق على رسل  
عيسى الملائكة وهم ثلثه مرتين فالتحكما به في الممره الاولى من  
الحكامه كذا في السابيم فكذبوا على انه لو معلق بكذبوا الصبح فان اطاقهم  
ان التكذبات ثلثه بان ذلك ان رسول عيسى عليه السلام بعد ما  
كذبوا اولاً عذراً وقواً يسلت وبعد ذلك العذر ثالث السلامه  
**انا اليكم رسولون** كما ينطق به المران الكرم والظاهر



قد  
لا  
سواء  
التي  
تجوز  
ان  
لا  
تسقط

ان البلاغة بعد التعريف وقيل قولهم هذا افتدكذوا والا لما كان لنا كيد من  
الثالث في الاخبار عن كونه رسولاً من عند عيسى عليه السلام مع العلم بتكروا  
ذلك اصلاً ووجه طاهر ووجه مقول المراد بالمره الاولى لسبب المرة  
الاولى حقيقة التي كذب فيها الامانة وقيل المعبر عنها في البريل  
بقوله فكذبوها بل المراد بها قبل الملائكة التي قالوا فيها **رَسَائِلُهَا اِيَّاكُمْ**  
**كُرْسُلُونَ** ليشغل على ما بعد التعريف وقيل قولهم اما انتم رسولون  
اوليتمنا باعتبار التعريف على الملائكة ووجه فقد كذب الملائكة في كل من الترتيب  
وايضاً يحون ان يعطى في المرة الثانية على كل اولى ثم سعلق المجموع بكذبوا  
فيكون الحاصل ان المجموع كذبوا في مجموع المرسدين الاول والثاني ويكتفي في  
صدق ذلك اسناد الكذب في احد المرسدين الى المجموع وفي الاخرى الى  
العض بل اسناد في احدهما الى البعض وفي الاخرى الى الثاني **فَقَالَ**  
المكذب الى الملائكة يلاحظه مجموع المريد ولو قيل الصبر في كذبوا على  
الوحش الرسل الى المجموع كما ارتكب مثله في قول الشارح في منطق التمهيد  
استغنى افراد او امكن ان المراد ما كان الافراد امكان حتى الافراد  
حتى يعنى نفسه الى ما وجد منه فرد واحد فقط مع امتناع الغيب كان وجهاً  
**قوله** فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال فله تحت وهو ان هذا  
اما يصح لولم يعتبر في مقتضى الحالة امضى حقيقة الحال لكنه معتبر والا  
انصت بعريف بلاغة الكلام على وفق مقتضى الحال دون حقيقة ما وان  
هذا الكلام ليس بيليج مع صدق التعريف عليه **الله الا ان** لا شك  
ان المسائل من مقتضى الحال **فان** خمسة **فان** في الحال والتعريف  
مع حمله على المسألة وما ذكرنا هنا هو السبب من مقتضى الظاهر  
ومقتضى الحال يجب مطابق مفهومه لا يجب مفهومه المراد في التعريف

وهو على ما هو مقتضى الحال فيضا حتم ان يكون الكلام على مقتضى الحال

ولاسعد ان ما اذا انما انما اعتبارا امضى حقيقة الحال في مقتضى الحال  
قوله والاسقص بعريف بلاغة الكلام **فان** ولنا ان اسما صير ذلك  
بل هو كلام بيليج اذ من التعريف ان يحكم على تارك التاكيد بعد عدم  
ما من سانه الملوخ بالخبر بان كلامه غير بيليج عا سانه لواقى بالتاكيد  
كان المنع ان سلم الامر الى حمل صاحب الكتاب قوله **فان**  
على انه على مقتضى الظاهر مع قول المصنف انه على خلاف مقتضى الظاهر  
وحمله ايضا استنفها في ما لا اري الهدى على حقيقة وكونه على  
وفق الظاهر والمصنف على انه للتعجب على خلاف مقتضى الظاهر **فان**  
متعارض مقتضى الحال في مقام يمكن منه اخراج الكلام على خلاف  
المقتضى **قوله** لا صير ذلك فان كان احدهما صحيح في اعتبار البليغ اعبر  
والا فله اعتنا رايهما شاد المرح اختياره وفصله في احد الرعفين  
المساويين **قوله** فمحل السائل قد عرفت ان احوال الخاطب الماهل  
بلمت خلوة هذه وردية وانكاره فكل مخاطب مصنف باحدهما يمكن  
بزيلا منزله المتصنف باحدهما حين مصير الاقسام ستة **احدها**  
بزيلا الخالي منزله السائل **ثانيها** بزيلا الخالي منزله المتكلم **ثالثها**  
بزيلا السائل منزله الخالي **رابعها** بزيلا السائل منزله المتكلم **خامسها**  
بزيلا المتكلم منزله الخالي **سادسها** بزيلا المتكلم منزله السائل **والاستثناء**  
الحال في بزيلا السائل منزله الخالي فان السائل يحوز برك التاكيد مع الله  
الحال ان يلتزم ان المستحسن منزله الواحد كما مر ثم ان المقصود من غير السائل مع  
المصنف هو الخالي لان عدم الملوخ ايما يعتبر بالعباس الميم **قوله**  
اذ اقدم اليه **فان** قد جعل الخالي منزله السائل المردود لان الخبر مستبعد  
الوقوف متنا درا الوهم الى التردد فيه **قوله** فيستعشر في له اي للخبر

فان



هذا هو  
المراد  
من قوله  
انما هو  
المراد  
من قوله

الظاهر مما ذكره في بيان معنى الاستشراق ان يكون استشرق متعبدا  
بمعنى فقال فاستشرق فله لا يستشرق له فاما ان يكون اللام رايا كافي ردا  
كلم او على بعض الاستشراق معنى التفتت او لا يكون ادخال لام التوضيح في  
المفعول به مع عدم الفعل عليه ولو ارجح صوابه الى المألوف اي فاستشرق  
المخاطب الخبر لا اجل لعدم المألوف لم يرجح الى الوجه ثم ان معنى قول المصنف ما يوجب  
ما من شأنه ان يلوح بما ان المألوف قد حصل بالمألوف لعل وكذلك قوله فاستشرق  
اي نصير المقام مظهره لا يستشرق اذ كما ذكر في الشرح نصا والمقام  
مقام ان يورد اذ لو كان المألوف والاستشراق المراد عليه حاصلين لو مر  
ان يكون المستشرق سائلا لا متزيدا فلم يكن حجة كالمسائل يكون الباكيد على مقتضى  
الظاهر لا على خلاف مقتضاه فلا بد من حمل المألوف والاستشراق على ما ليس  
بالفعل بل بوجه ذلك بالقول وان من شأن المخاطب ان يورد ويستشرق استشرق  
المورد **قوله** اشارة انه يعتقد ان لا يرجح فهمه فيل عليه دلالة على الاكابر  
عن معجنته لحران ان يكون اشارة خلوه ذهنة بل هو استشرق بالمراد ووافق  
مظاهر حاله **واحيث** بان عرض الرمح كما يكون اثر الخلو الذهني  
مستوعبا عليه يكون اثر اللام كما ان مقام خطاف لا يطلب منه  
وكما يجوز ان يميل غرض الرمح مثلا منزلة الخالي بحوث منزلة المنكر  
الماضي اسب لزمان تعبيره ولهذا سبب التبع عليه **قوله** وفي المقت على  
ما اشار اليه في هذا اشارة الى الامام المرور في خفا فامل **قوله** ويحتمل  
المنكر كغير المنكر عن المنكر يتناول الخالي والسائل فان منزلة الخالي  
لم يولد ما يلقى الماصلا وان منزلة السائل اكبر بالكد اهود وان كان  
ويكون اشارة الى ان الخبر الملقى الله ما لا يلقى ما لعل ان كان له ما  
من ان يورد دميم وغير الممكن وان تناول العالم ارض الله انه لا معنى لنبول

المنكر

المنكر مراد في القائل كلامه اليه **قوله** مشاهد اعني ان حلت المشاهدة  
على المشاهدة سواء حمل على اصطلاح العقول من انه ما يلزم من العلم به  
العلم باليدلول او على اصطلاح الاصول من انه ما يمكن التوصل به  
المظهر في الى بطريرك خبري وان حلت على المشاهدة الحسية لوزن حمل الدليل  
على اصطلاح الاصول لان الدليل عند اهل العقول مصدر ثبات اي امور  
مصدق بها ليست محسوسة كذا قيل والاولى هو الاول فان الظاهر  
ان يزل المنكر من له عين لا يتوقف على كون الدليل الذي هو عند  
الخبر محسوسا مشاهدا كلف وظاهره المثل بقوله لا رب فيه اية  
منزل المنكر من له عين لوجود ما من بل انكاره على ما كان وليس الدليل  
المعلوم عند منكر هذا الحكم مشاهدا **قوله** لان مجرد وجوده لا يكفي  
في الارتداد فيه ان معنى الكلام على هذا القول ان يكون في نفس الامر  
الدليل ما لو تامله اربيع فالارتداد لان من تامل في الدليل الموجود في نفس  
الامر فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد قيل يمكن دفعه  
بان المراد من الارتداد هو الارتداد على بعد التامل والتأمل انما يكون  
في الدليل المعلوم لمحضيل المحمول فلا بد ان يكون الدليل معلوما للمنكر فيقال  
منه في يردع وقبيح بظرفان المفهوم من قوله اذا كان مع المنكر في نفس الامر  
شي من الدليل ان تامله ارتدع لئلا ان التامل في الدليل كاف في الارتداد  
مطلقا ومستلزما له واما ان وجوده في نفس الامر كاف في الارتداد اذ  
الارتداد على بعد التامل فلا ولا معد ان يقال في وجه الدفع ان قول  
ذلك السائل يدل على ان وجود الدليل الذي لو تامله المنكر ارتدع في نفس الامر  
كاف في منزل المنكر منزلة غير المنكر وليس كذلك والا لم يوجد منكر استا  
وفي نفس الامر على اعتقاد المحبر ما يدل انكاره لو تامل فلم يكن حجة لتو المصنف

مطلقا









فيكون ان يقال ان المعنى  
قوله هو وجه  
اسم المعنى

و يدخل في احد ما طابق الاعتقاد مع ما كان مالم يطابق ما فيها باضا على حاله

لنحدها جميع ما شئنا به فانه ليس المعنى العمل فتم غير المأمور المذكور الا  
ان يقال انه اذا ادخل في الطرف الحقيقي فلا يدخل في الخارج والمجرب  
فلا عن سيدنا الحقير اشار الى ذلك في بحث السعيد بالشروط **قوله**  
وهذا يدخل في طابق الاعتقاد مع ما ذكره في هذا المعنى ما قال المحقق السعيد  
ان قوله ما هو له يتبادر منه الى انهم ما هو له بحسب الواقع وهذا لا يطابق  
الواقع والاعتقاد معاً وما طابق الواقع فقط ولا يتناول ما طابق الاعتقاد  
دون الواقع وما لم يطابق شيئاً منهما فاذا اريد عليه قوله عند المتكلم كان الطابق  
لما ما يقابل على حاله خارجاً عن الحد فاذا اريد في الظاهر دخل في الحد ما لم  
يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئاً منهما ثم قال **فان قلت**  
**بيان الثبوت** على ما هو في خبر النفي توجب تعييناً وتناولاً لما كان  
خارجاً دون الثبوت كما في الاخصا عن من في المعنى ولها اليهود في الا  
تعب ان تكون محضه فكيف يتصور ان يكون كل واحد من قوله عند  
التكلم وفي الظاهر يوجب ان يدخل في الحد ما كان خارجاً عنه  
**قلت ليس شيئاً** بعد في الحقيقة بل هو معبر للعبارة  
الساقطة عن معانيها المصادرة الى شيء اخر اعم منه فان قوله ما هو له  
كان صادراً منه ما هو له بحسب الواقع فلا يتناول ما طابق الاعتقاد  
فقط فاذا اضربنا قوله عند المتكلم بقية من مجموعها معنى آخر وهو  
ما لم يوافق اعتقاده شواطئ الواقع ام لا فانه يرجع في هذا المعنى ما طابق  
الاعتقاد ويخرج عنه بعض ما دخل في الاول وهو ما طابق الواقع  
فقط وبين المعنيين عموم من وجه مما اذا اريد قوله في الظاهر  
تبادر من المجموع المركب منه وما يقدّمه معنى ثالث يتناول ما لم يدرج  
في شيء من المعنيين السابقين وهو لا يطابق شيئاً من الواقع والاعتقاد وسواء

ماله وجه

ما اخرج المعنى الثاني اعني ما طابق الواقع فقط فانه يرجع في هذا المعنى  
جميع الاقسام الاربعة **ثم قال قد بينا ان المعنى**  
**ان القول بكفر القبول محضه انما يقع اذا كان**  
العبد احص ما يمد به كما هو الظاهر من اليهود في بيان الحد وما اذا  
كان العبد اعلم او ما واثق كان المعنى مساوياً للطابق في الصدق فقط  
وطناً لما ان الحصيل بحسب المفهوم لا يراعى للعبد مطلقاً **قوله** وهو  
ايضاً معقول بقوله له قال المحقق السعيد تجوز ان السوء الذي هو  
معلق الطرف محتمل ان يكون عند المتكلم وان لا يكون عبده فقيده والبيت  
عند المتكلم محتمل ان يكون في الظاهر وان لا يكون فيه فقيده **قوله**  
ان لا يصيبه شيء كانه ارا د صيب العبد ملاحظه دلائلها على المراءى  
قرائن الاحوال ولو قال بان لا يوجد مرته لكان اول **قوله** قصده  
فانه به على هذا يكون اسناد قريب وبعد ويجوزها بان افا فهم ذكر وانهم  
لا يباين لها حقيقة ما اسند اليه من محذور وعمر ولا يصح ان يراى بانها  
هنا ما هو اعم من البياح حقيقة وتوسعة ولما دخل الجاز في الحقيقة  
وكانه اشار الى وجه بقوله وحقة ان اسند اليه على ان يكون من قبيل غنى  
يردد كونه ويصح المقام ام لا كما ان المتبادر من المعنى هو السعي في  
الحس كما هو عند المتكلم عقيب بقوله ووصفه اشعار بان السعي في  
العبادة غير لازم بل يكفي كونه وصفاً متناً وله الاوصاف المعتبرة  
ان كونه وصفاً له ايضاً غير لازم كما يجوز وببعد حقيقة بقوله وحقة  
ان اسند اليه ليس المراد بالاول منهما اي ان فيه بطوناً للمنافاة فلهذا  
قال من ادعى ان المعنى كونه له ان حقة ان اسند اليه ما مثل **قوله**  
**شأن اكان يحلوا بالله تعالى بعينه** اي مع قطع النظر

والايات ٤٩

طريقه وهي ان يكون ان السعي  
الحق والصدق اسناداً الى ما عطف  
عليه وهذه الطائفة بقية من مجموعها  
الاعتقاد والاعتقاد بقوله وحقة  
او صاف في البياح غير لازم  
منه في قوله وحقة ان السعي في  
العبادة غير لازم بل يكفي كونه  
وصفاً متناً وله الاوصاف المعتبرة  
ان كونه وصفاً له ايضاً غير لازم  
كما يجوز وببعد حقيقة بقوله وحقة  
ان اسند اليه ليس المراد بالاول  
منها اي ان فيه بطوناً للمنافاة  
فلهذا قال من ادعى ان المعنى كونه  
له ان حقة ان اسند اليه ما مثل  
**قوله** شأن اكان يحلوا بالله تعالى  
بعينه اي مع قطع النظر



عن القول بأنه مخلوق لله تعالى أو لغيره وأشار بذلك إلى أن اسناد الفعل إلى غير  
 موحده لا يلزم أن يكون مجازاً أو لا لكان اسناد جميع الأفعال إلى المجرى  
 عند المشاعين **قوله** سواء كان صادراً عنه المراد بالصدر عنه الظاهر  
 منه لتحقيق الصدور وهذا المعنى في المربط ونظيره **قوله** كقول المؤمن  
 هي أنت الله الغفل وقول الجاهل هي أنت الغفل يعني مع عدم احتفالهما  
 بالهاتين والاحتفال المجاز **قوله** لمن لم يعرف حاله وكيفية حاله فيل  
 لا يحق أن الصبر الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لأن المعبر  
 إذا أخفى حاله من المخاطب وقال خلق أسطلا فعلا كلها لا ينصب  
 على عدم إرادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الأمر  
 حاله المسمى أم لا ولا بعد أن قال الماذكر الشارح الصبر الأول  
 ليكون الكلام مقبولا للمخاطب لا يمتنع سماعه فإنه إذا كان عالماً بخلاف  
 مخبره ففرغ عنه سماعه من أول وهله والعبد الثاني لبيان جهة  
 صدوره هذا الكلام من المعترى فإنه إذا التقاه إلى غير العار وبالحال  
 لكن لا يخفى حاله من عدة سنين **قوله** فافهمنا ما مل وهو  
 أن المعترى إذا التقى قوله خلق أسطلا فعلا كلها إلى عالم بحاله وحاله  
 بها لم ير أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازاً في حاله واجبه الله  
 لما أن منع استحداثه بالنظر إلى المحققين **قوله** خاصة استفيد  
 التحصيل من نقد المسند اليم الذي هو ضمير على المسند الذي هو  
 فعل وإفادته مثله التحصيل جوازاً أما انفق عليه الشئ والشكالي كما سيجي  
 الكلام **قوله** وسمى مجازاً أحكاماً أما سميت مجازاً أحكاماً وإن  
 كان المجاز قد سمي في الاصطلاح والافتقار فليقلقه بالحكم إما ظاهراً  
 أو معبراً ولأن الحكم اسرف ولأن المراد بالحكم التشبيه كما هو اطلاقاً

الربيع

والتا

وأما سميت مجازاً في الملبات وإن كان يقع في المعنى أيضاً فليذكر  
 في الشرح من أن المجاز في التقى المجاز في الملبات أو لما نقل عنه من أن  
 المعنى بالمرجع يعني الملبات لا يكون مجازاً أوله كذا فسروا **قوله**  
**تجارتهم** حشرت وناما ليلى سهر وعلى هذا الويل لناما ليل ليل  
 دما رحت تجارتهم بل ربحوا في تجارتهم لم يرد مجازاً أصلاً وأما سميت  
 اسناداً مجازياً فاما باعتبار الماشرف أو لأن الاسناد بمعنى يطلب  
 وحض المجاز من الماشرف أو أن المكن أمثالها في الحقيقة اعتنا تشابه كثير  
 قوابله **قوله** أي غير الملبات لا حاجة إلى التفسير بالملبات وإن كان  
 بياناً للواقع أذ يكفي تعريف المجاز الوفاة أنه اسناد الفعل أو شبهه  
 إلى ملبات يكون عندهما هو له وأما كون غير الملبات الذي هو له فانه  
 لا حاجة إليه **قوله** سواء كان ذلك العرف قسماً أم معرفت  
 من المنقول عن المحقق أن المتبادر من قولنا ما هو له ما هو محسوس  
 والفاظ التعريف يجب حملها على معانيها المتبادرة وعدم إرادة ما لا تشابه  
 نهايتها **قوله** بطلب ما يؤول إليه أي يريد أن التاول طلب المالك  
 والمالك إما مصدر بمعنى المنقول أي الرجوع بمعنى الرجوع إليه على  
 الخذف والمضارع أو اسم موضع ومن في من الحقيقة بيايم وفي  
 من العقل ابتدائه ومن العقل حاله أي بطلب الموضع كائناً من  
 العقل محضاً وإن لم يكن له محقق في نفس الأمر **والخاص**  
 أن يطلب الحقيقة إن كانت موجودة أو الموضع العقلي على ما هو عليه  
 في العقل وإن لم يكن موجوداً على ما حوز الشئ وسأقول لواقع  
 على الشئ الأول لم يلزم منه أن يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الأمر لأن  
 بطلب الحقيقة لا يلزم وجودها لئلا يكون بطلب ولا ينظر بها فأي حجة

أي أن يكون محسوساً هو الذي يطلب

ما هو عليه

المالك



الى السبق الباقى ويحكى ان حجاب عندنا من المتبادر من قولنا اسناد كان  
 مع بطلب اكشفته هو ان تلك الحقيقة موجودة ولا ينبغي ان ينظر عليه  
 في نفسنا التا ولعندنا الشئ **قوله** وحاصله ان نصب قرينه  
 اسناد الى ان نصب القرينه ليس معنى التا ولا ظاهرا لانه بطلب الحقيقة  
 الى الموضوع كما ذكره هو ليس عين نصبها لكن بطلبها بعد الاسناد الى ملا  
 غير ما هو ليس الى نصب قرينه ما يغنى ارادتها صرفة **قوله** اما  
 فلا انك اذا قلت جرك الهروا ردت اسات الجرك له حقيقة يصدق  
 عليه انه اسناد الى غير ما هو له ساول لان قرينه الجار منصوبه وهي اسما  
 في الجركيان بالهه مع اسحقته **واجب ان المراد نصب**  
 القرينه هنا لخطه ولا لتا على المراد على ما تفهم من لفظ نصب حيث كثر  
 نقل النصاب ومن قولهم انه لا يحمل نحو قوله اسناد النصاب الصغار **قوله** على  
 ما لم يعلم الا مع انه مستحيل عقلا كون ما هو له حقيقة هو كذا الفدا  
 ومرة العشى بالنظر الصحيح وهذا مقتضى المسائل المذكورة واما ما يابى  
 فلا اذا حمل التا و على نصب القرينه لم يكن في حوله فيما بعد ولا بد من  
 معتد بها **واجب ان ذكر ذلك فيما بعد**  
 نوطه لسم القرينه الى لفظيه وعرفها واما بالتا فلا يصح القرينه  
 اما احتاج اليه من جهة المحاط لئلا يلتزم المصوب بالكلام عليه **قوله**  
 اما احتاج اليه لصحاح اصل الكلام وكونه حاديا على القول فليكن  
 احدها حاصل الامر **واجب ان علمنا هه النصيحة**  
 بان وجود القرينه من مفهوم المجاز اللغوي وان كان شوطا عند  
 المصول والطاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فبحان يحمل التا ول  
 على نصب القرينه الوحد الذي ذكره ولا يدخل في هذا كون القرينه لاجله

وغيره من  
 الاعمال  
 التي  
 في  
 هذا  
 الباب

فهم المحاط به ولو قيل تفيد مصاف محذوف اي بطلان ما ولا يرفع  
 الاول والثالث انهما ظاهرا او ليس بعد **قوله** اي للعلة  
 او معناه كما في علقته واصبه واما مرك ذكره اكتفا بالاصل الذي هو  
 الفعل **قوله** اسناد الى تفصيل تحقيق للقرينه وكذا ما  
 الناح ما اجمله قوله ما هو في تعريف الحقيقة وملا بس عر ما هو له  
 في تعريف المجاز **قوله** والمصدر في الملاش من الفعل والمصدر  
 الذي هو الفعل الحقيقي حقا فانه لا مغاير بين الملاش وبين الملاش  
 في نحو حده اذ الملاش في الحقيقة اما هو المصدر الذي هو الفعل  
 الحقيقي على انه قد يكون الملاش للمصدر مصدر الاضطر من حيث الصلح  
 لان **يقال الثغائر حاصل** لان الملاش هو مطاوع  
 والملاش هو المصدر المضاف او محو فيكون مبدول المصدر من  
 مبدول المصدر الذي هو مبدول الفعل ويلزم ان لا يصح نحو حده على  
 انه من المجاز فتا **قوله** ونحوها كالتفسير **قوله** لان الفعل اسنادا  
 وذلك لان المفعول معه مثلا هو المذكور بعد الواو معنى مع مبد  
 الفعل اليه لاسي معولا معه لعدم تقا هذا المعنى واما المفعول **قوله**  
 لاما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لاسي هذا المعنى  
 اصلا واما تغير نصبه وهو ليس بما خوذ في مفهومه فيلزم تامل  
 وهو انه وان لم يقيد واما المصوب سنا على انه حكم ثبت للمفعول  
 لكنهم قد اختلفوا في تعريفه ما يستلزم كونه منصوبا ويخرج  
 ما لم يسم فاعله فالوا المراد بفعل الفاعل فعل اعين اسناد  
 الى ما هو فاعل حقيقة او حكما خرج به مثله في صر برب  
 على صفة المجهول فانه لم يعتد اسنادا الى فاعله هذا الكلام

سأعلم ان لفظ او معناه غير موجود  
 في قوله او معناه غير موجود  
 في قوله او معناه غير موجود  
 في قوله او معناه غير موجود







**قوله اللهم** لما ان يراى بالساد الطاهر انه مراد به الاستا

المذكور في التعريف ليس ان يراى بالساد في قوله ثم الاستا  
 منه حقيقة ان يراى بالشبه والى كان التعريف انهم من العرف  
 لما ان يراى ان الضمير في قوله وهو اسناد الى ملايين راجع الى  
 المحال العقلي الذي هو من الاسناد لا بد راجع المطلق في المقيد  
 يكون مرجع الضمير المذكور اصنافا او محمل على الاستحدا امرا او مجوزا  
 البعض من كون التسمي من المقسم **اقول** ها هنا وهو انه  
 يلزم على هذا الوجه ان يكون محو اسناد ضرب الى ريد معنى بسببه اليه  
 في قولنا صرت ريدا اجمارا فانه نسبة الفعل المبني للفاعل الى المنقول وهو  
 ناظر الى ان يقال الاستا في قوله فاسناد الى الفاعل ليس بالمعنى العام  
 الماحوذ في التعريف فالجس ما ذكره في الشرح من تعريف المجاز العقلي  
 في الاسناد خاصة وكانه اشار الى ضعف هذا الوجه بقوله اللهم  
 وانما المسادر من اطلاق الالفاظ المصطلحة هو معانيها الاصطلاحية  
 وانما فيه حرج غير العت لان وضع الباب للبحث عن احوال الاسناد  
 الخيري **قوله** كما عرج الاقوال الكاذبة المراد بها ما قصد للتكلم صدور  
 الكذب عنه فيكون مخالفا لا اعتقاده سوا طابق الواقع ام لا **قوله**  
 ما دام لم يعلم او لم يظن المقصود انه لم يحمل على المحال ما دام اسفا العلم  
 والظن معا يجب ان يعطى قوله يظن على يعلم بسببه وقوع او في حيز  
 غير الموحى العموم كقوله تعالى **ولا تطعهم رعا ان كفورا**  
 بخلاف ما اذا قيل ما دام لم يعلم او يظن عطف نفي على نفي فانه لا يقيد العموم  
 ولا تنفي المعنى اذ يكون معناه لم يحمل على المحال ما دام اسفا العلم  
 او اسفا الظن فيجب ان لا يحمل على المجاز لو اسفا العلم وحمق الظن لئلا العلى

لعل

لعل ذكر كنهه لم في الشرح اظان العامل المعطوف عليه والمعطوف  
 للاشعار بان الظن محروم معطوف على يعلم لرفع معطوف على لم يعلم  
 والى ذكرها غير حسن لما عرفت ان الحكم فيها لم يعلم او يظن هو المحال  
 على الحقيقة كما صرح به في الشرح **وقال سيد المحققين**  
 في شرح للمفتاح انه اذا لم يعلم لم يظن يرد من كونه محال اضافة  
 كاديه فالذي ذكره الشارح يقتضي ان لم يعلم ولم يظن ايمان شخص ولا  
 كونه قاس ذلك على انه اذا لم توجد قرينة على المحال اللغوي يحمل على  
 المعنى الحق ان ذلك لان حق اللفظ ان يستعمل في المعنى الموضوع له  
 واما هنا فحق العاقل ان لا يعتقد الظاهر ينبغي ان يحمل على اسطروجه  
 الصحة ما يمكن **قلت** بل الذي ذكره الشارح هو  
 الموافق لقند في الطاهر الماحوذ صرحا في تعريف الحقيقة وصفا في  
 تعريف المجاز وقوله ينبغي ان **الجواب** نعم انه لم يحصل **الظن**  
 بان العامل لا يربى الظاهر ولا يسل ذلك فما لم يحصل منه ظن ولو فذلك  
 لو حمل على كونه على المجاز ولم يكن للتردد وجه تام **قوله**  
 لم يعلم ولم يظن يحمل ان يكون اشار الى ان لم يستدل بخلاف  
 به قوله كما استدل وان يكون اشار الى انه مراد من من سياق  
 الكلام وان لم يقدر حزامه ويمكن ان يحمل قوله كما استدل بمعنى  
 كما علم مجازا ما عتبار السببه وذكر على نظر الى اللفظ كنافيل  
 ولعل حمل قوله كما استدل كظن اوب فان قول الى الجملة اخرى اما  
 سيد طنا ما يجوز في الاول كما تحفى ولعل في قول الشارح ان لم  
 يعلم ولم يستدل اياها الى هذا حيث عطف قوله يستدل على قوله يعلم  
 ولم يذكر الظن **قوله** ان يكون **قوله** لا ويعنى الخبر والتكثير في التعبير

حكمة في الظاهر كما ذكره

هذا عبارة الطاهر  
 هو عبارة العمدة ان يكون



عن الخبر بلفظ الخبر المدللة على ان الليالي في حدتها ما موراث ما يستحق  
وتحاشيات محله قيل يجوز ان يكون سقطاً ليكون من اللفات **قوله**  
فانه يدل على ذلك اما لان ذلك دليل اسلام العاقل والمستمع ببول ههنا والاملان  
من قال بذلك قال بهذا العبد القائل بالفصل لا تعال **قوله** ان يكون  
البحر في البحر بقرينه انه يدل على اول ما في الاول من المصير الى المحان قبل  
او اية لا يقول حل كلام العاقل على وجه الصحة ما يمكن اذ **قوله**  
سأعلى انه زمان او سبب قيل كون حذب الناس هو الظاهر وأما لونه  
منه تأخري ولا يعتقد ان زماناً معني حذب الناس للما في الحادية كما في فضل  
الخطاب حيث قيل انه معني الخطاب الماصل ومعني كونه احاد به اياه هبه  
**قوله** الانسان على البدن وح تظهر الرمانية يصح لكنه لا يناسب هذا  
المعنى يسير الجذب بالمضي والى خلاف **قوله** وانما امره الحقيقة  
اصح ينقسم الى الاقسام المذكورة الا انه خضع المحان بالذكون لانه المصود في  
هذا الباب **قوله** باعتبار حقيقة الطرفين او بحارتهما في  
ان ينقسم الى كل واحد من الاقسام الاربع فاعتبره احد الامور  
اما حقيقة الطرفين معاً او بحارتهما معاً وليس كذلك فانه لا يتحقق  
ذلك **قوله** في الحق العاقل ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين  
وبحارتهما فإراد الطرفين والاسان بلفظ الوار وقيل لوجه بان  
توزيع المسمى الى مجموع الاربعه سواء وجد في كل قسم او لا وقد تحقق  
هذا الاعتبار في احد الامور في مجموع القسمين الا نحن لان الطرفين  
في مجموعهما حقيقة او محاذان او بان يحمل قوله حقيقة الطرفين  
او بحارتهما على معنى انضاف مجموع الامور من الحقيقة والمجازة الى  
الطرفين لا انضاف كل واحد منهما على حده فكان حق العاقل باعتبار حقيقة

نحو قوله

من الاقسام التي لا لا حظ هذه الاقسام في القسم

وبحارته

وبحارته الطرفين لانه كثر المضاف اليه عامه لا امر لغطي كما كرر المضاف  
في سني وبيك واما كلمة او فلان اسان الى ان لا يتحقق الامر في قسم وان  
المعطوف في القسم مما اتصل الطرفين بالحقيقة والمجازية لانهما جميعاً  
**قوله** لعوتان قيل قد يكونان اصل حقيقين عقليين نحو  
انه فضل الربيع او بحارتي عقليين نحو اجري النهر اطاعة او فلان  
ومختلفين نحو اجري النهر اطاعة فلان واجري الماء اطاعة امر وانما  
مد بقوله لعوتان لان الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل وفيه  
نظرة في الحقيقة العقلية او المحان العقلية عند المصنف انما هو المساد كما  
عرفت والاسناد لا يكون طرفاً **قوله** زمان از ما بد قواها الناس  
لا سعدان تعال شباب الرومان الشباب وحق المعنى في غاية  
الطهور ولو جعله صفة للزمان كما هو الظاهر لم يخل من حقا لان قوله  
زمان از ما بد ليس صفة وحالة للزمان بل هو بعينه وعينه الشارح  
عزق لفظ زمان ونبغي ان يفهم لفظ الزمان مصافاً كما صرح به  
هنا ولو قال المراد شباب الرومان حالة للزمان برداد عندها قوى  
لما رضى التاميه لكان او **قوله** طاهر عليه مثل فيه ان المراد المستعمل  
لا يحضر معه الحقيقة والمجان بل قد يكون كما به فلا يصح الحصر وهذا  
لا يرد على السكاكي فانه ذهب الى ان الكاكية في عداد الحقيقة ثم  
قوله على ما ذهب اليه المصنف اسان الى انه غير ظاهر كما ذهب اليه السكاكي  
لانه لم يشرط ان يكون طرفاً المحان العقلية مفرد في الكلام المستعمل  
على اسناد حمله الى المبتدأ الوصف عنده من حيث هو مشتمل على هذا  
الاسناد بالحقيقة والمجان العقلية نحو زيد نهار صائم او صائم نهار  
ويكون كذلك حمله حقيقة او محاذ اعنده اشكال لانه اذا ركبة

ملح  
قوله

فانما هو نفس الربيع  
حقيقه ان اسناداً  
وسمى له وحق النهر  
ولما قد قلنا بالحق



قد يفرق بين الكثرة مثل لما استقرت التي هي قسم من المجاز اللغوي  
 بالمركب فتعريفه يقتضي إحصاءها في المعرود ومثله يقتضي عدم  
 إحصاءها فيه **وقد تجاب عن الاشكال**  
 التعريف المصريح فيه بالكلية انما هو للتسم الخاضع اعني الحقيقة والمجاز  
 المعرود من سماعي انهما اكثر دورا واشهر استعمالا وبان المراد بالكلية اللطيف  
 الواجب وما في حكمها والفرقة على كل من المرين انه قسم المجاز اللغوي  
 الى لا استقرت وغيرها والاسماع الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل  
 للتمثيلية بما هو مركب وقطعا سارا كعدم ربحا ولو خرا اخرى  
 واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما توصف  
 بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له بوصف بالحقيقة باعتبار  
 الاستعمال في الموضوع له وبان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو  
 اسناد صام الى بهانه او اسناد اسم الفاعل الى صيرره والاسناد الجملة  
 العقلية او الاسمية او الفعلية الذي يربط هذا ما قيل ولا يعد كون الطرف  
 حقيقة لغوية ومجاز لغوية ولا اشكال في الحصر انما كان طرفاه معا  
 اواحدهما حقيقة لغوية او مجازا لغويا لا بعدد الاربعة اقسامه وان  
 حق ولا يصرفنا حرج قسم من المجاز العقلي عن هذه الاقسام وهو  
 ما لا توصف طرفاه بالحقيقة اللغوية ولا بالمجاز اللغوي **قوله**  
 في العرائس كثير اشار الى ان الورد على من زعم انه لا محاز في العرائس  
 اصلا او انه لا محاز في الاسناد ونفس الحكم في شيء من الكلام فضلا  
 عن كلام الله **قوله** الاول اسب بعبارة كلف يعقون  
**قوله** اي من جهة العقل يشير الى ان قوله عقلا وعارة مبين  
 وان لم يصرح كل منهما فاعلا للاسماء لكونها ههنا لانه لكن صلاح

لا ان المجاز  
 ان المجاز  
 ان المجاز  
 ان المجاز

كل منها

كل منهما التماثلية للاستعمال المتعدد به معنى غير التي يحال لان الواجب  
 ان يكون التمييز فاعلا اما لنفس الفعل المذكور بحو طاب ريد نفسا واما المعرود  
 نحو امتلاك الاما ما فان الالاصح فاعلا للاستلزام لمعديه وهو **الملك**  
 لانه مالى واما لا ريبه كونه رونا الا رضى عيوننا فان العيون مسخرة لا محالة  
 وما بين منه مثل امتلاك الاما ما **قوله** يعني يكون تحت لادعي احد المروج  
 الاشكال لو قيل كاستعماله فيام المسند المذكور عند المتكلم في الظاهر  
 لان الاستعمال عقلا لا يكون في شيء من الصور على ظهوره ان فاعله لم يرد  
 طاهره اذا خلى ونفسه **قوله** اي في الشيء اذا خلى العقل ونفسه  
 بعد محال لا يكون تحت يد عمه فاعله لا يصلح مثل قسمه للمجاز مطلقا فلا  
 يظهر انطباق الدليل على الدعوى بالصواب اذا خلى وطبقه كافي **قوله**  
 شرح الشرح **قوله** معرفته فاعله اشار الى ان ليس معرفته نفس الحقيقة  
 على الاسناد الى ما هو له كاهو ظاهر عبارة المص لان معناه امر طاهر فلا  
 ساسب وصفها بالظهور والحفا **قوله** وان فاعله هذه الافعال كان الاشكال  
 الى ما عدا الابدني بل كحق في على فلان فان الشكالي قال ان فاعله النفس لا  
**قوله** وطى ان هذا كلف اي الحكم بوجود فاعل حقيقي لهذه الافعال يدل  
 عنه في توجيه طنه لاحفائه لا سماع في ان الفعل لا بد له من فاعل كما يعلم وطعا  
 ان الموجود في امثال هذه الضور افعال لا ريبه كالبعد ورواياه البعد  
 لافعال متعدية كالافدام والمشرع وبوجهما معنى انه وان ذكر الالافدام مثلا  
 فام يقصده الالافدام هو مغير موجود وليس الموجود الالافدام وهو  
 واذا لم يوجد الالافدام لم يطلب الفاعل ضرورة لا يقال اذ لم يوجد الالافدام  
 لزم اما كونه مجازا لغويا في البعد ومروح لا محاز في الاسناد او الكذب  
 انما يقول عدم كمال المعنى لا سافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه

والاشكال لو قيل كاستعماله فيام المسند المذكور عند المتكلم في الظاهر  
 لان الاستعمال عقلا لا يكون في شيء من الصور على ظهوره ان فاعله لم يرد  
 طاهره اذا خلى ونفسه  
 اي في الشيء اذا خلى العقل ونفسه  
 بعد محال لا يكون تحت يد عمه فاعله لا يصلح مثل قسمه للمجاز مطلقا فلا  
 يظهر انطباق الدليل على الدعوى بالصواب اذا خلى وطبقه كافي  
 شرح الشرح  
 معرفته فاعله اشار الى ان ليس معرفته نفس الحقيقة  
 على الاسناد الى ما هو له كاهو ظاهر عبارة المص لان معناه امر طاهر فلا  
 ساسب وصفها بالظهور والحفا  
 وان فاعله هذه الافعال كان الاشكال  
 الى ما عدا الابدني بل كحق في على فلان فان الشكالي قال ان فاعله النفس لا  
 وطى ان هذا كلف اي الحكم بوجود فاعل حقيقي لهذه الافعال يدل  
 عنه في توجيه طنه لاحفائه لا سماع في ان الفعل لا بد له من فاعل كما يعلم وطعا  
 ان الموجود في امثال هذه الضور افعال لا ريبه كالبعد ورواياه البعد  
 لافعال متعدية كالافدام والمشرع وبوجهما معنى انه وان ذكر الالافدام مثلا  
 فام يقصده الالافدام هو مغير موجود وليس الموجود الالافدام وهو  
 واذا لم يوجد الالافدام لم يطلب الفاعل ضرورة لا يقال اذ لم يوجد الالافدام  
 لزم اما كونه مجازا لغويا في البعد ومروح لا محاز في الاسناد او الكذب  
 انما يقول عدم كمال المعنى لا سافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه



بحاراً في معنى آخر عاينه الامر ان مدلول اللفظ وما يستعمل هو دبر لا يكون ناشئاً  
وانه غير فادح في صحة استغفار اللطيفة كما تنوّل بالامام المعتمد وراؤهم  
سلاً ولا يلزم الكذب ايضا لان المصود هو صوت ما هو الاصل والمرجح  
كالقدوم سلاً **وفي غير ذلك** في دفع لردوم الكذب على هذا  
الحال ان يرجع الصدق والكذب الى ما هو المقصود بالاصل فان  
المصود من قولك اقدمني بلدي حتى لي على فلان قدمت بلدي لا حل حتى عليه  
**قال سيد المحققين** قدس سره في مسند ما ذهب اليه الشيخ  
انك اذا قدمت بلدي على فلان حتى لي على فلان قدمت بلدي لا حل حتى عليه  
حتى لي على فلان قدمت بلدي على فلان حتى لي على فلان قدمت بلدي لا حل حتى عليه  
من المبروم واستندته الى الحق فان اردت بالامام الحل على القدر وركان بحار القوم  
والاستناد حقيقة وان اردت به معناه الحقيقي وسببت الحق لمقدم متوهم  
في هذه الصورة وكان المقصود من الكلام هو التشبيه بقدره نسبة الامام  
الله فهو استغفار بالكتاب **قال** وسبق ان اشارنا الى انه لا منافاة بين  
جعل استغفار الكتابين والاول بالان اسناد بحارم **قال** واذا نظرت الى ما  
الحق للمقدم على قدر وجوه هناك ملائمة الفعل وحملت المقصود من الكلام  
لهو الاستغفار والتشبيه صحيح له كان اسناد الامام الى الحق بحاراً اعطيا وليس  
هناك فاعل حقيقي لو اسند اليه كان حقيقة **فان** قد ادا كان المدوم  
ما شيا عن اقدم مقدم هناك مقدم محقق فادت تشبيه الحق بذلك المقدم  
وايران في صورته على طريقه الاستغفار بالكتاب او اردت نقل اسناد الاقدم  
منه الى الداعي على طريقه الحجاز العقلي كان عرضاً صحيحاً في اسلوب واضح  
واما اذا كان الموهود هو المدوم دون الاقدم ولم يكن هناك مقدم  
صحيح فكيف تشبيه به الحق وكيف سئل الاستغفار منه الله واي فادب ذلك

والمقدم هو المدوم  
والمدوم هو الاقدم

**قلت** كان الشيء شبه ما يرمح في صورته  
لغرض من الاعراض المتعلقة بالتشبيه كذلك شبه ما يرمح هو مرمح  
في صورته لذلك كما تشبه النصارى بالاعوان وطلع الرقود برؤس  
الشياطين فلا اشكال في الاستغفار بالكتاب او اردت نقل اسناد المقصود  
منه المبالغة في ملائمة الفعل فاذا وجد المدوم مرمحاً بداع واريد  
المبالغة في ملائمة التقديم فهو هناك اقدم ومقدم وسئل اسناد  
الاقدم عنه الى الداعي فان نقل الاستناد من المتوهم كنقله من المحقق  
في تحصيل عرض المبالغة في الملائمة وظاهر ان لفظ اقدم مستعمل  
فما هو معناه حقيقة الا ان ذلك العرض مفروض موهوم قد تعلق به  
عرض صحيح وقابله حقيقة وليس له فاعل حقيقي لو اسند اليه كان حقيقة  
**فان قلت** الفاعل المحسوس للاقدم المتوهم هو ذلك المقدم  
المتوهم فاذا اسند الله كان حقيقة وطعاً **قلت** في الاستغفار  
الى الفاعل المتوهم بخلاف نقله منه الى الداعي فانه ساوى نقل اسناد الفعل من  
الفاعل المحقق في تحصيل العرض المطلوب كما عرفت فثبت اسناد بحار  
ليس له حقيقة كما ادعاه الشيخ ويظهر ما تكلفنا السكاكي من ان الفاعل  
الحقيقي للاقدم هو النفس وان فاعل التوابع هو الله صل عليه كلام الشيخ  
ان الفعل في الحجاز العقلي لا يجب ان يكون له ما هو له اذا اسند اليه كان حقيقة  
عقلية في الحجاز العقلي لا يجب ان يكون له حقيقة عملية وكلامه قدس سره  
اما بعد الثاني لا الاول **فالجواب** ان يقال ان المبالغة المصوبة لا  
يوقف على اعتبار مقدم متوهم حتى يلزم ان يكون ما هو له اسناد  
اليه كان حقيقة واما موقفه على اعتبار اقدم موهوم **فادع**  
سبني على ان ارجع دفع لما قال الاستغفار المحاربي عند المنظر اما هو اسناد

على مدبره

وهو



الى الصبر في راضيه لا الشبه الوصفية في عيشه راضيه فانه جنس المحان  
العقلية بالنسبة الى ساديه ولم يعتبره في الوصفية وعوها طاهدا  
فان ان يكون المراد نصير تاضيه صاحب العيشه لانلفظ العيشه و بطلانه  
منه نوع لصحة ان يقال فهو في عيشه راض صاحبها بها وجه الرفع ان ضمير  
راضيه اما هو للعيشه والمراد بها واحد فاذا اردنا بالضمير صاحبها كان  
نقول المراد بالعيشه الصم بلزم ان يكون المعنى هو في صاحب عيشه وبطلانه  
كذلك انتم الخطا في وجه من انتم لحوال الاستخدام كما في بان صام **قوله**  
وهذا اولى بالتمثيل لان الحاد عند المصداق اما هو اساس الصام الى الصبر المستمر  
فيه العابد الى الهات لعدم اعسان المحان في الشبه من المتبادر والخبير  
ان يراد بالضمير فلان لا يلفظ النهار لم يصف الصبر الى شئ حتى يلزم ايضا  
الى عيشه وهذه الماشيه لا تحرى في المانه وهو طاهر واما صام التمثيل بها  
صام في الجملة بنا على ان المراد بالنهاية ضمير واحد فاذا اردنا بآخرها معنى  
كان هو المراد بالآخر الصم **قوله** عند القائلين ان اسماء الله توقيفيه  
وعمرهم اساء الى رد ما ذكر في الحواشي من هذا السوال بان الوصف على الشرح  
اما يلزم لو قال السكاكي بالوصف لكنه لا يقول به وجه الرد ان هذا المركب  
بل شاع عند القائلين بالوصف كما عند غيره ولو كان الامر على ما رعى السكاكي لم يكن  
كذلك **قوله** والجواب ان تنويعه عليه انه اذا اراد بالمشبه به  
ادعا لا احتقنه لا يكون الاسناد اليه حقيقة لانه اما سند حقيقة الى سببه  
به الحقيقة لا الادعاء ان ترى انه لما كان جعل الرجل السجاع اسد بطريق  
الادعاء والماديل لم يكن اطلاق الاسد عليه حقيقة بل محانا على الاصح  
كحقيقة عليه في بحث الاستقناع بجعل الربيع بمنزلة الماعل كحقيقة دعاء  
لجعل اسناد الاسات اليه حقيقة **فان قيل اذا كان السج**

عنه

مكنه يكون الاسات بحسب الخيليه عند السكاكي يجب ان لا يكون  
للعناها تحقيقا ولا عقلا كاطفار السبيه مقصودا امز وهي  
سبيه بالاطفار فكذلكها امز وهي سبيه بالايات ولا سكاك اساءه  
الى الرفع بطريق الحقيقة **فان قيل** السكاكي بالالتمس  
في است الريع وهو الاسات اسحق وهو مكنيه بالانجيل فانه ينفعك  
كل منهما عن الامر عين **قوله** من حيث انه سند اليه اتي بعد  
الحشيه لتخرج الاحوال العارضة له بواسطة الحكم او المبدى ككونه  
سندا اليه يحكم بكونه او متروك الباكيد ولو لم يسندا اليه عسدهم  
او هو معروف او منكر او نحو ذلك كذا في الشرح ولو جعلت اضاف الاحوال  
للعبد حتى يحتاج الى ذلك لم يكن بعد او معناه الاحوال المعهودة على  
التمسها اهل المعاد او المعلوم بقرينة ذكرها مما يحى وهي حذف والذكر والعمر  
والنكح والبعية وايلا يوصف الفضل والعدم والتاخير ولو صرح  
المصنف بفعل ذلك في جميع الابواب الاربع كان اولى **قوله**  
وعدم الحادث ايج اربا بالعدم عدم السابق والافالعدم اللاحق  
متاخر عن الوجود والحذف عبارة عن عدم السابق بوضوح ان عدم المسند  
اليه يعبر عنه بالفاظ مختلفة مثل الحذف والتزك والبطي والمعنى واحد  
واما الاختلاف في العناء ولا شك ان هذا المعنى هو عدم السابق على الذكر  
ادليس هناك ذكر وعدمه استباط والذي ذكره من النكتة في اثبات الحذف  
انما يصح ما عيار معناه الا ضلي مران الوجوه الذي ذكره الشارح لعدم  
الحذف بل لظاهرا على وجه عدمه على الذكر ومنه يعلم وجه عدمه على  
شأير الاحوال لضمها عليه ومع قول الشارح على سائر الاحوال وقد  
توجه عدم الحذف بانه اعرب الاحوال حيث الحق المسند اليه بالعدم

هذا السكاكي  
بالالتمس

ما في الالتمس  
من هذا الوجه  
على شئ ان شئ المحال به



فكان العرض له اهم وانه اوضح في اقتضاها فيه لانه يحالف للاضل ولا بد له  
من كتيبة يسوية واما الذكر فمكتفي بكونه اصلا واما الذكر مفرع عليه اعتبار  
من المعرف والسكر والقديم والمحدث والمحدث لا يغير ذلك خلاف الحذف فكان بالقديم  
اولى كونه اقرب الى الضبط ولان ساير الحروف لا كانت مفرعة على الذكر كان  
الناسب ذكرها عتيبة ولا يحق ان الناسب ان لا يعد ذكر احد الامور من الحروف  
والذكر من الاخر لبقا لهما فبعدم الحذف يحصل كلا الامور المناسبين **قوله**  
فكان ترك عن اصله فمدان الظاهر عدم ذكره كان لا سماعه فان التركز ليس على  
سبيل الحقيقة وقد عرفت خلافا للهتة لما ان قال من التركز عن اصله عدم  
البيان به ذكره او عدمه بالخطبة فيه وقصد اولئك ان ذلك ليس على  
الحقيقة لكن الشان في دلاله التركز على هذا **قوله** كان في الحقيقة دينا  
من الكلام معنى فلا يكون ذكره عتقا الحقيقة **قوله** لا ينبغي  
ان يقال ذكره عتقا الحقيقة لانه المذكور في الحقيقة لا فان المعنى **قوله**  
في ذهن السامع ويحصر المسند اليه في ذهن السامع بالبرهنة يكون ذكره  
عتقا خمسة واما لونه كما من الكلام فانما يعني ذكره عامة لا لرمي ولا يكون  
عتقا طاهرا بل حقيقة **قوله** ان ذكره عتقا كلامه ان ذكره عتقا كلفه  
البرهنة لا بالنظر الى الحقيقة مع قطع النظر عنها فمعنى اذا قطع النظر عن  
الحق القريبه لا يكون ذكر المسند اليه عتقا لانه من الكلام فاحتج اليه لافان **قوله**  
اذا على بعد عدد ٢ البرهنة لا يوجد سوى مد عليه واما اذا لوحظ البرهنة فلم  
يحتج الى ذكره لان مدلوله مسما منها **قوله** حيث الظاهر فاذ كان  
في الشرح من ان الظاهر عند الذكر بالآخر على العقل **قوله** واما قال  
بحيل لان العدول سوف على كون ساقي في الحول الاول والاسفل  
عنه باثبات الى الحول الثاني وليس شي منهما هنا محققا اما الدلالة في البسط

الاخر على ان  
التمسك به  
مستحب

عند الذكر فلا يستقل بالدلالة بدون العقل واما الدلالة في العقل  
عند الحذف فلا في اللفظ المحذوف دخلا في الدلالة بناء على انه قد استقر  
في العان فمعها الحكم من اللفظ المحذوف محذوفه واقتصر على ما في الشان  
في هذا الكتاب وان كان قد تعرض للاول والثاني كطريق الشرح  
حت قال واما قال بحيل لان الدال عند الحذف في اللفظ ولا عند الحذف  
في العقل وكانه اما اقتصر عليه هذا لانه اخرج الى السان فان يكون  
العقل ذاته خليه في الدلالة والاهم بطلان امر مكشوف لا كما يخفى  
على احد ولذلك حصر الدلالة في اللفظ بقوله لان الدال حقيقة عند الحذف  
هو اللفظ مع التطور مدحليه العقلية الدلالة وقد يقال انكر في  
الدلالة اللطيفة وانها لا يعود الى اللفظ واما العقل فشرط الدلالة ولا  
بسايريه ولذلك اقتصر على الثاني واما بالضرورة وجد الاقتضار  
**قوله** او ايهام صوره عن لسانك ذكر الخيل في العدول والاهام  
في الصور محرر اختلاف عاينه لان الاول من الصور الخيالية والثاني  
من المعاني الذهنية وقيل للعدول شانه محقق فاحار فيه الخيل واما  
صون المسند اليه لسانه لتلوثه بجران ذكره على لسان حسيق فاسروهي  
محض وكذا صون اللسان على المسند اليه لتلوثه بذكره لكونه حسيقا او  
اسروهي محض فاحار فيها الالهام واما قال **قوله** ولم يقل عن اللسان  
لا سبعا دان يدعي انه من الشرف والنباهة بحث تلوث بكل لسان  
بذكره فان من لم يسمع ما لا يصح منه ذكر بل ذكر تواضع من المتكلم على معنى  
انها صوته عن لسانه واما في صوره العكس فيمكن ان يدور على انه  
من الحث والردالة بحث تلوث بكل لسان ذكره فيمكن اطلاق اللسان  
فيه ولهذا قال السكاكي واما لهما من ان في تركه يظهر اللسان عنه

انما هو اللفظ المحذوف على السان في العقل  
واما اللفظ المحذوف على العقل في العقل  
فانما هو اللفظ المحذوف على العقل في العقل

قوله ان السان في العقل  
ذكره لما ذكره في العقل  
فانما هو اللفظ المحذوف على العقل في العقل



او يظهر من العن لساك كن لما كان عكس صوته عن لساك صوت لساك عنه  
 فنس الشارح به **قوله** والظاهر ان ذكر الاحترار قد يقال قصد السمع  
 بغير قصد الاحتراز عن العت في ان يقصد كل منهما مع الدهول عن المخرج  
 بقصد امعا ومن عا ذلك سائر الكتب التي يمكن اجمالها **قوله** او يجمع  
 او فافيه فيه ان الكلام في المستد اللا في التفاعل ولا في مطلق المسند اليه  
 فان المراد من الحذف هنا هو المزدك لمطا الموقوف بنية وقصد اذ الفاعل  
 لا يحذف الانصير و رته سياتي شيئا كفاعل المصدر و فاعل المجهول ولا سكر  
 انه لا دخل الحذف المستد في حصول الجمع او الفاعل لانها انما تكونان في آخر  
 الكلام ويمكن ان شكك ويقال قد حصل حذف المسند السمع والاعا  
 وذلك في صورة يقدم الخبر على المسند **قوله** او ما شبه ذلك كما في قوله  
 عن سمعك او العكس **قوله** كقول الصياد هو مثال لصيق المتاسب **قوله**  
 قرينه ولو قدم على قوله او نحو ذلك وجعل قوله كالخضاء اعقب قوله او نحو ذلك  
 وحذف الواو لكان احسن باقل **قوله** رمية من غير رام مثل ضرب  
 الفعل من غير اهله في مستقصي الامثال الجار اسه ان اوله من قاله الحكم  
 من عبيد نفوس وكان من ادعى الناس وذلك انه نذر ليزججن مهاه على  
 الغنغاب اسم جبل قد ارم صيدها اياها فلم يملكه وكان يرجع مخوف  
 على صيده وكان يقتل نفسه فنعاه انه مطعم فرحنا الى المجيد نرى الحكم  
 مهاهين فاحطاهما فلما عرضت الماشية وماها مطعم فاصارها فعددها  
 قال الحكم بذلك وصار مثلاً **قوله** او ترك نظاير وهو الاستعمال على  
 تركه سائر الين سى وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما محذوف فيه المسند  
 اليه من غير ما يرب وتثنت به في حرامك على هديته فقد راعيت الاستغناء  
 الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام واداسعت منهم ما حذف فيه

هذا من المطيب  
 وهو من المحققين

والظاهر ان قصد السمع  
 المستد لا في التفاعل  
 المستد لا في التفاعل  
 المستد لا في التفاعل

واما الاستعمال  
 الوارد على تركه

حيثما وكلت به بعينه في عرض من اعراضك كقولك لهما اهل الجبل فاستعمال الرفع  
 على المبحر وقد راجعت ايضا للاستعمال الوارد على تركه نظاير من بعض النسخ  
 وانما الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور من المستعمل الاول والحال  
 الحذف لورود الاستعمال على تركه نظاير فانه يتصور منه ومن غيره **قوله**  
 مثل الرفع على المبحر وجحد المسند اليه في هذه الامور ما ذكره الجوهري في  
 شرح العكساف من ان المرفوع بالبحر والذم مثلا وصفتها قبله وخول فيه  
 المعراب للاقتان والعرض من هذا المصان اظها ان المقام بالمذكور مره  
 ان فيه ربا اذ ابقاها للساح وتتركه بعينه في الاستماع وذلك لانهما اما يكون  
 مدح او ذم او محروها مما يستفيد المسند ولما بدنه ومن ما قبله من تشبيه الانصاف  
 الترموا حذف المستد السكون في صورة سوا في سعلقات ما قبله **قوله**  
 واما ذكر المتبادر من الذكر هنا الذكر المعامل الحذف لكن المراد هنا احد من ذلك  
 بقرينه حله قوله تعالى واولئك هم المفلحون من هذا السيل مع ان قوله واولئك  
 اذ لم يكن لهم مدح او ذم المستد اليه مستند الدليل لشي اخر اعني قوله او انك على  
 هدي **قوله** لكونه الاصل الاصل بد بطون على القاعين وعلى الرمح والساقين  
 الا اعتبار روي هنا جملة على كل منهما **قوله** ولا ينقض للعدول عنه فان قيل  
 الكلام في ذكر المسند اليه مع وجود البرهنة اذ مع عدمها يكون الذكر واحا قاده  
 اصل المراد ولا عت عنه وقد صرح بذلك في الشرح وشرحه اليه قول الصانع  
 المعول على البرهنة وح يكون ذكره عتاً تنا على الظاهر والاحترار عنه  
 للعدول **قوله** انه ليس المستد بمراد وجه المصدا الى الاحترار بل بقصد  
 بالعدل ولا سكر انه غير لازم **قوله** او ما به الاضاح والبربر الى الضاح  
 المسند اليه ونقرون ولعل ريان الرواية لمضول الاضاح بالبربر الى التران  
 والفرق بينهما ان الاضاح بالنظر الى قصص السامع والمبرور بالنظر الى مكنه

فان قيل



وتقرر في دهنه **قول** او اطهار عظمها در ح لفظ الاطهار وان كان  
 الحاصل من ذكر اسم يدل على العظمه هو نفس العظمه اي الوصف بالقطعه  
 لان الكلام عند قيام القرضه على ان المستحق كما عرفت واسمها البدل  
 على العظمه يعبر عن الكلام عند عدم ذكره فيذكره محصل اطهار العظمه  
 او التبرك بذكره ينبغي ان يكون عطفاً على اطهار **قول** حيث لا صفاً  
 الاول في ادال الا صفاً لسماع السماع بسط موسى على فان الا صفاً  
 في حقه تعالى بخلاف السماع وفي قوله حيث لا صفاً مطلوب اشاره الى ان بسط  
 الكلام ليس عوصاً اصلياً كالاعراض السابقة ولما يقصد لان الا صفاً السماع  
 مطلوب **قوله** عمقاً او بعدد الخ اشاره الى ما ذكره من الخاف من ان العدد  
 اللفظي يمان كحقيقه محصور برب غلامه وبعدد ري نحو صرب غلامه زيد فان  
 رداً وان كان ساخر الفظا لكنه متقدم بعدد الان مرتبه العاقل قبل مرتبه  
 المنقول والمقدم المعنوي فثمان آخر بهما ان يكون قبل الصبر لفظ ضمن  
 المرجح بان يكون جزء من لول اللفظ نحو قوله تعالى اعدوا صوا قرب للمعقولي لا المعقل  
 ضمن المصدر وهو جزوه والناظر ان يكون المرجح مفهوماً الزاماً من سياق الكلام  
 قبل الصبر نحو قوله تعالى ولا توبه لكل واحد منكم من ان الكلام مشوق  
 لبيان المراتب فلو ان يكون هناك نور وثبت ترجع اليه وهو اراه الشارح  
 بقوله وقرنه حال والعبد الحكيم ان يكون المرجح موقراً ولم يكن هناك  
 مقتضى اعتبار بتقديم ذلك الصبر باعتباره ان وضعه على ان يعود الى  
 مقدم هذا المرجح مقدم لوضع الصبر وذلك كالغير المجهول المستتر  
 بما بعده بخلافه وحلاً ومصدره السان والمصدر **قوله** على الله ليخبر  
 في الايضاح للبعدد الحكيم بالمعنى الذي مر وهو انه لا يخرج من خلاف مقتضى  
 الطاهر وليس هذا محله لفظ وقد قال المصنف ما شاهد هذه المقتضى الطاهر

لم يصح  
 في  
 الشرع

**قوله** لان وضع المعارف بشرى ان العنصر في المعرفة هو العنصرين  
 عند الاستعمال دون الوضع لتبرح فيها الماعلام الشخصية وعبرها من المصير  
 والمهمات وسائر المعارف وان لفظه اناملاً لاستعمل في استحضار معنیه  
 اذ لا يصح ان يقال اناد مراد سلكه لا بعينه ولست موضوعه لواحد منها والا كما  
 في غير محار ولا لكل واحد منها والا لكات مشتركة موضوعه او صاعاً  
 افراد السلكه فوجب ان يكون موضوعه لمفهوم مركب شامل لكل افراد ويكون  
 العرض من وضعه هناك استعمالها في افراد المعنیه دون **قوله** السيد  
**الحق**ين هذا اما توجه جماعة وكما اذا ان بعض الفضل ان انها موضوعه  
 لكل معين منها صفاً واحداً عاماً فلا يلزم كونها محاراً في شئ منها ولا لا  
 وبعد في الاوضاع وتوضيحها توهم لكان انا وانت وهذا مجازات لا حقايق لها  
 اذ لم يستعمل فيما وضعت هي لسان المفهومات الكلمه بل لا يصح استعمالها اصلاً  
 وهذا مستبعد جداً وكذا لو كانت كذلك لما احلعت امة اللفظ في عدم  
 استلزام المعان الحقيقيه ولما احتاج من نقل التزام الى ان يمسك في ذلك ما شله  
 بادر اليه **قوله** ان لا يكون بان وضع المعارف على **قوله** سماع  
 معين على ان يكون اصل الخطاب ان يكون معين عراً لان المراد بالمعين في قوله  
 واصل الخطاب بان يكون معين هو الشخص كما يدل عليه قوله مع ان الخطاب الخ  
 والمراد بما وضع المعارف للاستعمال فيها المعنیه بوجه ما ولا يخرج كثير  
 من المعارف كالمعرف الحسي والورد المذكر لان قيد الحيشيه مراداً الى استعمال  
 في معن من حيث انه معين **قوله** حاصله بالاشارة الى انه مجهول  
 معلوم بوجه ما والكرات وان وجب معلوميه معا بها للمسامح ولكن ليس  
 في اللفظ اشاره الى تلك المعلومات **قوله** نحو الحاضر اي الحاضر المستند  
 اليه والذي هو واحد احز الكلام سوا كان ركناً او فضله ولا ان يكون بد



فاما اذا اتى الى السامع بصدق عليه انه بوجه الكلام نحو الحاضر مع انه لا يحيط  
 به فان الحاضر ليس احدا جزاء الكلام اذ لو كان كذلك لوجب ان يلقى نصيب  
 الخطاب او احدى الكلام على مقتضى الظاهر **قوله** مع معني حق العباد  
 على ما ذكره السارح في شرح المعراج ان يقال لعين اذ يقال مخاطبه وهذا الخطاب  
 له لا مخاطبه معه وهذا الخطاب معه **ولم يكن** ان يوجب ان الخطاب يصيب  
 معنى التكلم ولا شك ان سال تكلم معه والتكلم معه **قوله** اي عن معني حق  
 المقابلة ان يقال اي غير الخطاب مع معني اذ يقال وقد يترك اي المعني الى غير  
 اي غير المعني وقوله غير المعني معني قد يترك اي توحها **قوله** عم  
 على سبيل التظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر اذ اصدق غير معني ان  
 جميع المخاطبين على سبيل التمثل لكن يترك في المراد ولا في كلام العرب  
 العرب مخاطبين عام بصيغة الجمع تترك وفيه بطل **قوله** التضيعة  
 التدبير من قطع الامر بالضم فضاخه هو تضييع اي تشييع سديد **قوله**  
 مع جميع شخصاته قال المحو المرفع يخرج عن هذا المرفع للاعلام  
 والاعمال انها موضوعه للاهتد به جميع المحضات الذهنية الاسلام امتناع  
 اطلاقها على الافراد الخارجين بل بان عليها بعد ربه لضرورة الاحكام والمصود  
 يعرف الاما علام الحقيقة انتهى **قوله** اي بطلان هو بطلان تعريف العلم  
 الذي وضع الضابط له والعلم الحسني هذا القليل **قوله** لاحضار لا شك  
 ان المعرف بالاحكام والعلمية واخاها انا هو اللفظ والمجس في ذهن السامع  
 هو المعنى والمسنه اليه يطابق على اللفظ والمعنى جمعا يتا على تسر لا سنا  
 بان الحكم وتارة تضم كلمة الى اخرى تحت نفس الحكم فيراد بضمير معرفته للفظ  
 وبضمير احضاره المعنى استعدا **قوله** بعينه اي للملازمة اي بملئها  
**قوله** شخصه فاما حسنه الاولى ان يقال عن احضاره غير ملئها شخصه

اي اذا كان ضمير الخطاب  
 فيكون التوكيد على سبيل التمثل

احضار الشيء شخصه يكون ان يكون حاضرا بواسطه اسم الجنس كما يقول جاني  
 اخ لك لمن له اخ واحد **قوله** مع معني حق العباد  
 بضمير العباد ثانيا وكما سمي على ان المراد باحضار المسند اليه ما يكون  
 للامتناع في الجملة ولا شك ان النفس اسم اللفظ ملئت الى المعنى  
 وان كان حاضرا فيها كما صرح به المحقق المرفع في حاشيته شرح المطالع  
 ولا بد ان لا يحضر ما ياتي في قولنا جاني زيد وهو ركب الحضور ولا ان لا  
 لا احضار في قولنا جاني زيد لمن كان زيد حاضرا في ذهنه ولو ابدل  
 الاحضار بالاحضار عنه لكان اظهر وسعى ان يراى نحو جاني زيد وهو  
 ركب ما توفى فيه بضمير الغائب بعد ذكر مرفعه معروفة اذا راجع  
 الى معلوم غير متقدم الذكر لا يصدق عليه لانه محض ثانيا اذ الاول  
 حضور لا احضار والغائب الى نكرة لا احضار المسند اليه بعينه لكن احضار  
 مما سلك على ذكر ضمير التكلم والمخاطب ياباه **قوله** لا يخفى ان قد اسدا كما  
 بوجه خروج الضمير العائد الى المعرفة بوجه خروج العلم المذكور ثانيا  
 نحو قول هو انه احب الله الصديق لكن لا ضمير فيه اما لانه من فيل جلا  
 مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الظاهر واما لان المصود ان هذا  
 النوع من الاحضار ممكن في العلم دون سائر المعارف لان جميع  
 العلم لذلك **قوله** باعتبار هذا الوضع قال ذلك لئلا يلبس العلم المستر  
**قوله** والعرف باللام العهد المعرف بلام العهد فاما ان احدا  
 ان يكون له عهد مقدم الذكر الثاني ان معلوما متقدم الذكر  
 بضمير الغائب سواء وانضم المتقدم الذكر قد يكون نكرة وقد يكون معرفة  
 فالاولى ان تعامل معاملة ضمير الغائب منه ما كان معهود معرفة متقدم  
 الذكر فخرج بقداسته او يعامل من ضمير الغائب معاملة ما يكون راجعا

وكان المراد  
 كذا في المتن

الامور  
 على السارح  
 بعد ذكر صدر  
 المتكلم والمخاطب  
 وذكر ضمير الغائب  
 الذي يكون  
 معلوما  
 على مقدم  
 الذكر  
 او متقدم



الى معلوم من مستند المذكور فخرج بقوله باسم مختص به واما الضمير المعاد اليه  
 نكرة واللام التي معها وهما نكرة فليفتي اسنادا اخر اجهسا الى يد بعينه  
 وعلى الجمل لا فرق بينه وبين ضمير الغائب وعدم تعرض السارد للتفصيل  
 بهما لس على ما يفتي **قوله** لتحقق مقام العلية وتبصير على وجه الخ  
 فلا يصح حصول الاحتراز عن جميع ما عيب الاحتراز عنه بقوله باسم مختص به  
 وهذا اندفع ما قيل في سرح المتنازع بان المناسبة هي العترة في باب الاختصاص  
 وليس بالافهم ان لا يحصل ذلك العرض الا هذه المحضو صيغ من احوال اللفظ ولا  
 ان يتخصر المعنى لها كما ذكر من الوجوه فليفتي هذا الا كما جازى اخرج سائر  
 المعارف وكفى ان يقال لا احضاره بعينه **قوله** معن عما سبق منه ان المرف  
 بلام الجنس نحو الرجل خير من المرأة اما يخرج بقوله بعينه وكذا يجوز جازي له  
 درهم فان احضار كل منهما باسم مختص به لان المعروف بلام الجنس نحو الرجل خير  
 من المرأة مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد ولفظ رجل في المثال  
 الثاني مختص بذكر لا بعينه بحسب الوضع كان لفظ ذكر مختص به بعينه  
 واما لا يكون مختصا لواريد بلفظ رجل فذكر معين من افرادة من حيث هو معين  
 وح يكون محار او يقتضيه الحسنة **واجاب الحق الشريف**  
 حواشي سرح المصاح عن الاول بان المعروف بلام الجنس قد يعصب به فرد منه  
 لا على البعدين لوضع واحد فيخرج بقتيد الاختصاص كسائر المعارف والمبكرات  
 وورد بان المعروف بلام الجنس من ما يعصب به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس  
 الموضوع له والعصبية الى الفرد ما انما يفهم من القران الخارج **قوله**  
 فانه مشروط بعدم ذكره بدعوت ان العلم فيتم يقوم مقام عدم الذكر **قوله**  
 لان جميع طرق التعريف كذلك هذا الجواب الزاوي والحقائق ان الاعتبار  
 في الاحضار ثانيا هو ان يكون مسوقا لاحضار من التكلم بان يذكر المحض او لا

وليس

وليس ذلك بوجود ان يقدم العلم بالصلة **قوله** حدث الهنر اما سئل  
 حركتها الى ما قبلها على ما هو في سبب خفيف الهنر وح يكون التزام الادغام  
 على خلاف العباس لان الادغام فيما تحرك المثالان من كل من الحاء والواو  
 نحو نكلم واما بعد في حركتها فيكون مخالفا لعماس بحسب الهنر وورد **قوله**  
 على العباس **قوله** ثم جعل علما اي بعد حذف الهنر واما قبلها فهو اسم للعين و  
 حق او باطل ثم صار بالغلبة امما للعبود بحق اي هذا المفهوم راكبي كذا في  
 شرحه للكتاب واختار الحق الشريف في تحريكه طلب قبل حذف الهنر  
 في الذات المحضو صيغ فصار علما بالخلية م اريد تاكيد المحضو صيغ بالنفس  
 حدثت الهنر و صار اسخفا الهنر بمحض ما المعول بالحق فاس قبل الحذف  
 وبعده علم لتلك الذات اما انه قبل الحذف قد اطلق على غيره اطلاق النعم  
 على غير التزياد وبعده لم يطلق على غيره اصلا **قوله** الضليحة لذلك للقب  
 علما سرح للمحتاج علمه لشعر مدح اذ مرفقوله الصالحه صدق سرى **قوله**  
 ركب على دهب معا ويه فان اسم على يد بحسب اصله على العلل واسم معوس على  
 الخوى من عوى الذئب والكلب وكذلك عند نزول مكره به **قوله**  
 بالنظر الى الوضع الاول حاصلة انهم يصرون في الكنى المعاني الاصلية والاولى  
 معناه الاصلية لا يثبت للرب وكون الشخص حقيقيا لا ربه فاطلق ابو لهير  
 على الشخص المنتمى به ولو حظ معه معناه الاصلية لانتقل منه الى الارث فيقول  
 هاهنا **قوله** واهم صرحوا بان الكانه مستعمل في المعنى الكما في لانه  
 وهو مناط الصدق والكذب وسعلق النفي والابايات والمعنى الاصلية وسيله  
 اليهم والزام كون الشخص لها بها وسيله ووصف كونه حقيقيا بقصودا  
 اصليا وسعلقا للنفي والابايات بعد حذف ابل عر ح وطعنا واسعد  
 ان قال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبلهم مستند عام التركيب



واطلاق الكناية على سبيل التشبيه **وقد يجاب** بان قوله  
 المعبد انما نشأ عن العقل من وجه العدد ولعن الاسم الى التبيين  
 فكون اسما لا من المبرز وراى اللان مزيل لكن السفل عنه محاري للفظ  
 اذ ليس معنى اى لهب بحسب الوضع ملاسته بل والبه ولا ضر فيه فان  
 الكناية قد يكون مبنية على الحان والعكس **قوله** على ما سيجي من ان  
 سوط الكناية هو ان اراى المعنى الحقيقي وماى غير ممكنه هنا لتصور  
 بالالمراد هو اذ لا الشخص المسمى بخانه واثانه لفظ اليومى فى الماى **قوله**  
 لكان قولنا فعل هذا الرجل قال الحق والشرف لما لى ان يقول لما كان ذلك  
 الشخص مشهورا بهذا الاسم ولمذو ما يكونه حقيقيا صار كونه حقيقيا ما  
 نفهم من هذا الاسم فبان ان يكون كناية عنه بخلاف قوله هذا الرجل فانه لا نفهم  
 منه ذلك المعنى وان ارد به ذلك الشخص بعينه ولا يقد فى ذلك فان حاكما  
 اذ يطلق على اسماءهم منه كونه جوادا اذ اغير عنه بهذا الرجل لم نفهم  
**وقد يجاب** ان انما هما به من الوصفين انما لوحظ في ضمن  
 ما اشتهر به من اطلاق اسمى اى لهب وحام عليهما بهما من حيث انهما مبدوءة  
 هذين الاسمين معلوما المستلزام هذين الوصفين فبان ان يكونا كاسين  
 عنهما ولو كانا كاسين اسما ان شلهما في الاشتها رلقا ما مقامهما  
 في صحة الكاية عنهما **قوله** ولا سلك ان المراد به الشخص الحق لكن يستقل  
 منه الى معناه الاضافى ومنه الى جهته **قوله** في شرح المساح وقوله  
 قلت مد الى لهب لكن يستقل منه الى ملازم اللفظ يستقل به الى  
 فلا ساقى هذا ما سبق من ان اللزوم انما هو ما عساه المعنى الاضافى  
**قوله** اذ اراهم اسلذا في الاو لى ترك لفظ الهمام واند المراد بالاعلام  
 فانه استلذا في الاو لى ان كاعطف المتك على الالهام

لم يطلق كاسين الا على الشخصين المسمى باى الاسم

لا على الاستلذا في كذا قيل وتبين **قوله** لفظ الهمام كنه شربه مفتوح  
 الى الاعلام وهى الهمام الى ان التبرك والاستلذا من لى اعراض المطلوبه  
 بالمراد الاحوال المقتضيه له تحت كفى امضا الذكرا بها هما حتى  
 الحكم فى الاعلام وبحسب الطريق الى لى ولويد لفظ الهمام بالاعلام  
 لفاث هذا الهمام وقد عرفت من حسن عطف التبرك على الاستلذا  
**قوله** وعمر ذلك ما ناسب اعتباره فى الاعلام كالتبيين على  
 غيازه المخاطب فانه لا معنى عبده المسند اليه الا بالاسم الذى يحسنه  
**قوله** لعدم علم المخاطب لانقال لا معنى الموضوع لحوال ان يحل  
 تلك الجملة صفه النكره او يكون المسند اليه ما حري عليه الوصول بحوار  
 الذى قدم عليك كرم لانا نقول الكلام جواب الاول على بعد ارضا التنا  
 كون المسند اليه معرفه والمقصود بعين وجوع التعريف والرجحان  
 جواب الساقى فى الجملة كما فى المعنى وقد عرفت ما علمنا سابقا عن شرح  
 المتناح من ان المناشبه هو المعنى ولا اراهم فى المعنى والمقتضى حواكا  
 اخر عن هذين **قوله** لفظه جديديك قيل فله جديدي هذا الكلام  
 ممنوع ولو سلم فالظاهر ان فله الجديدي انما اشارت من خصوص المساقه  
 حتى لو قيل البنى فى بلاد السرقدها كان معيدا فابده تامة **قوله**  
 الذين فى بلاد السرقدها هذا المثال طاهر فى عدم علمهما بها وان  
 حاز ان ملاحظ هيماره عدم علم المتكلم فقط وما عده علمهما كالتبيين  
 عنه الجبر والاو لى ان تمثيل عدم علم المتكلم بتوكل الدين كانوا متك  
 ايس لا اعرفها **قوله** اعترف الغرض المسوق له الكلام قوله  
 تقرير الغرض **قوله** وجه تعدد القولين المحمرين ان المقصود  
 من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمشد اليه

اذ كان المقصود من الاستلذا  
 فى الاعلام هو التبرك  
 بالمراد الاحوال المقتضيه  
 له تحت كفى امضا الذكرا  
 بها هما حتى الحكم فى  
 الاعلام وبحسب الطريق  
 الى لى ولويد لفظ  
 الهمام بالاعلام  
 لفاث هذا الهمام  
 وقد عرفت من حسن  
 عطف التبرك على  
 الاستلذا







الموت والواحد واما ان هذه الصلة تسمى الى ان الخبر عن الموصول  
 حسن البناء ولا يوصى اليه فيما لا يغير به حال التعظيم المذكور  
 قلت سألنا سائلا من رفع الشك ان التعريض سعة البناء فيما  
 خاله ولا يعاين بالمعنى الذي ذكره وطعنا واحدا في هذا الاعتراض  
 في جميع ما سألنا جعله لا بما فيه ذريعة اليه يحصل بدون الاما  
 لمقا تعظيم شغب على حاله في قولنا قد حذر الدين كذا واشتبهت  
 بل الذي سألنا منه تعظيمه وتوسله اليه هو سببه الحذر ان المالك  
 وكذلك اهاه بالصنف مستفاد من عدم معرفة المصنف واما انه  
 من حذر ان من يتبعه ويحقق يقال المجبة من صرب التمهاج  
**باب في معنى هذا** لا يمكن حصيلها من مجموع الكلام او من  
 الموصول مع صلة ولذا هو المستفاد من اعتبار الاما واما الثاني فوفق  
 على اعتبار الاما وطعنا سالا تعظيم سعة عليهم على وجه التعريض يحصل  
 من مجموع الكلام اعني سببه الحذر ان المالك في ذلك الى الاما  
 الاما ومن نفس الموصول ايضا ما يعتد بما واه الى ان الخبر من حسن  
 والحذر ان فتوصل بذلك الى التعريض سعة عليهم ولولا معتد هذا الاما  
 لم يكن لكان تضاد اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام الذي  
 يكون الموصول من جملة فادفع الاعتراض **قوله** ان الذي يبلغ السط  
 فففيه اهاه السط ان كما **قوله** ان التي ضرب بسا الى صرب التمه  
 بالكونه كناية عن اقامه بها وسميت الكوفة كوفة الخند لكثرة اقامه  
 خند كزي بها ومعنى غالت اهلكت والمراد بالعوالم المهلك والغول  
 موت سما في **قوله** حتى كانه رها ان عليهم ولذا لان صرب التمه في  
 مكان الما جرح معلول له والمجبة عنه وسوت المعلول بمعنى تنويب عليه

قوله ان هذا المعنى لا يغير به حال التعظيم المذكور

في معنى الموصول لا يغير به حال التعظيم المذكور

باب في معنى هذا

وفي ان هذا اذا كانت القلة متضمنة في هذا المعنى **القص**  
 لما ان تعارض الت في مكان الما جرح بالاحسان معلول لدوار المجبة  
 لا افترج عاده ولوا دع **قوله** وظهر الفرق اشار الى سقوط اعتراض  
 المصداق لا يظهر فرق **قوله** اكمل من فانه لا يفسد فوق  
 لما اشار الحسية ووضع البداهة لا اشتباه ولا استراكية اصلا  
 بخلاف العلم فان مدلوله وان كان حرمنا مانعا من التزكك الا انه ربما  
 يكون مشددا كما حصل للمبهر فضلا عن كماله وبالحيلة معرفة مدلول  
 اتم لما اشار بالقلب والعين وما سواه بالقلب فقط ولهذا اذ به بعض  
 الى انه اعرف المعاد **فان قيل على ما ذهب اليه**  
 سريه واتباعه واختاره المتأرجح في الشرح من اعرف فيه المضمرات  
 من الاعلام يكون التبيين المكمل بالمصداق لا باسمه **اجب**  
 بان المراد بالميزان مما يكون مطنه لا اشتباه والاستراكية ولا يكون محيل  
 التكلم والخطاب والعيبة **قوله** او حال من الصغر يكون معجزة  
 المعنى والعامل معنى لا يتاثر هذا او الله وحده وحده احوالا  
 موكبه بتاثر اشتباهه بذلك فهو اولى ببقاء المبح وفي محاسنه معلى  
 يعود او من تثل سببان حال من صاحب فرد او من المستحق في فردا  
**قوله** لان فقد الغز في الحصن كانه يلج الى قول العدي  
 الموقدون بعد نار ادي لا محضرون وفقد الغز في المحضرين  
**قوله** وهو ابد على اصل المراد من الصيرير ارجح الى بيان  
 العرب وحاصل ما استفاد منه من هذا الكلام ان مقصود المتكلم  
 قد يكون حكما على مستند اليه يسعي ان يذكر ويعبر عنه سق لوجب  
 بصورة ماي وجه كانه القرب في هذا المجلد رايد على اصل المراد واهل

قوله ان هذا المعنى لا يغير به حال التعظيم المذكور



المعاني يتخون عن هذا الرب الذي هو راد على اصل المراد لا الرب المقصود  
 المصلى وودعاك وجه العرض لسان القرب والعبد والنوسط في  
 اسم لا شأن ان لفظة هذا مثلاً وان دلت بالوضع على ذات المسند اليه  
 مع ملاحظة الرب لكن قصد المتكلم بذكرها سان فرباً او خارج عن  
 مفهومها الوضعي فيعلق به نظر على المعاني هذه الخفية **فان قيل**  
**هذا اجار في اللفاظ كلها وان ردتاً احداً موضوع**  
 لخصيص معان واما ان المتكلم قصد بذكره نفهمه المخاطب فامر خارج  
 عن مدلوله وصفاً **اجيب** بالمرام ذلك ولا ضرر لما تولى الهم  
 محتوا عن عليه المسند اليه وتعرفه بغيرها ونكره وجميع ذلك  
 يدل على معانيه بالوضع لكن المعاني لها من حيث انه اذا قصد ذكر  
 المسند اليه بلفظ العلم مثلاً عند امتضى الحال اياه بذكر العلم وعلى  
 هذا القياس ولو بداه ان صاحب المفتاح ذكر ان الحال قد يعضى الى  
 بغيره تا دست الى از يد من دلالات وصعبه فورد عليه ان يطبق  
 الكلام على هذا النوع من المعنى يكون خارجاً عن نظر المعالاة  
 انما بحث عن المراد على المعاني الوضعية ومجرد ما يدرك عليها نازل منزله  
 اصوات الحيوانات **فاجيب** بان المتكلم اذا قصد مجرد كلامه  
 عن الخواص ورفع بذلك عن منزله اصوات الحيوانات **قوله**  
 او يحسن الرب او يعظمه بالعبد قال المحقق الشريف كما ان الرب  
 نفسه يطلق على قرب المرتبة وبتأه المجمل ومعاك فلان قرب المجمل  
 داني المرتبة والبعد يطلق على ضد ذلك ومعاك فلان بعد المجمل  
 بعد الهذا جراً للامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك  
 قد يطلق ما يدرك عليها اعني ايها المشار على هذين المعنيين هذا

في قوله تعالى  
 من اجل ان  
 من اجل ان  
 من اجل ان

ما ذكره صاحب الكشاف واسار اليه السارح بقوله تنبى لا بعدد حجة  
 في قوله تعالى **قوله** قرب المسافة ولكن ان يقول الامر الحقير لا  
 على الناس بل يكون قرب الوصول سهل المساول وافقاً من ابراهيم  
 وارحامهم والحقارة بناسب القرب المكافى ويستلزمه توحيداً  
 والامر العظيم تنافى عليهم ويستلزمه توحيداً لجلالة ورفعة شأنه  
 والعظم بناسب البعد المكافى ويستلزمه توحيداً **قوله** تنبى لا بعدد  
 عن ما جرد عن الحضور قال المحقق بعلم ذلك انه قد قصد البعد  
 بالقراب بان ينزل قرب من سا جرد عن الحضور والمخاطب من له قرب  
 المسافة فيقبح عنه بهذا القول بغيرنا ما خلعت هذا باطلاً ويمكن  
 ان يقال الامر العظيم من شأنه ان يوجد اليه الهمم وبطلب القرب  
 منه والوصول اليه من هذا الوجه بناسب العظم القرب المكافى  
 ويستلزمه والامر الحقير من شأنه ان لا يلفت الناس اليه وسعدوه  
 عنهم من هذا الوجه يكون الحقارة بناسبه للبعد المكافى ويستلزمه  
 له **قوله** وكثيراً ما يذكر كما يقول بالله الطالب الغالب وذلك  
 قسم عظيم لا فعلن كذا **قوله** طهر فمنا دما قتل وذلك لانه  
 لا ذكر الاسم لا شأن في كلام المصنف **قوله** وهو الدين لومنون قال  
 ليس الله من المناسب ان يقول وهو المتقرب لان الدين لومنون  
 من جملة الموصوف كما صرح به في قوله من ايمان بالعباد انتهى  
**واجيب** بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظة  
 بضمون الصلة بقرينة علة ايمان من جملة الموصوف التي عقب  
 بها المشار اليه واما لم يحذف عن تلك الذات بنفس الموصول  
 لفتح ذكره بدون الصلة واما عدم جعل المشار اليه هو المتقرب فمنا



على ان الذين لا يؤمنون يمكن ان يحفلوا بطقا عن المعنى على  
 الاستدلال برفق ما لا يتبادر الى ذهنه وان كان على هدى وان جعل  
 حار ما عليه كما ذكره في الكشاف وعلى التقدير الثاني يحصل ان تحفل  
 الى احد هما اشار الى الاخرين غير مكلف لان الصفة والموصوف  
 في حكم شيء واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن  
 لان المراد بالاشارة اليه هو المعنى الذي انتهى اليه لا شأن الى  
 كما ينبغي عنه قوله عقب المنان اليم او صاف وذلك المعنى هو معنى  
 الذين يؤمنون لا بمعنى المتقين وان الحد في الواقع ذاتا **قوله**  
 وغير ذلك هو الاتفاق مما ذكره **قوله** تنبيهها الى ما قد  
 الله من وجه النبوة ان ظاهر المقام يقتضي ان ايراد الضمير لقدم الذكر  
 وهو يدل الى ان المراد بالاشارة تعالى ان ذلك الموصوف ودعهم سلكوا  
 غير ان اقاما وصار كانه مشاهد وفي اسم الاشارة اشعار بالموصوف  
 حيث هو موصوف كانه قبل او ليك الموصوفون سلك الصفات على هذا  
 يكون من قبيل ترتيب الحكم على الوصف المناسب للمادة على العلية  
 بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف وليس من اشارة الى  
 الصفات وان كان متصفا بها **والفرق** بين لا يضاف بحسب نفس  
 الى ما يضاف في الغبار ما لا يحصى **قوله** اي الى حصه ظاهر  
 هذا انه لا يحق العهد والاستغراق فان الحصه من الحقيقة لا  
 على جميع افرادها كما قاله المحقق الميرزا واما الشارح فمما سار الى  
 انها تصدق على جميع الامراد ايضا **قوله** شرح المفتاح في بحث تعريف السيد  
 وليطالع فان **قوله** اذا قلنا كل عدد امار و ج او فرد فالاعداد  
 غير خارجة عنها كما ان العهد والاستغراق محققان في لفظ الاعداد

الشيخ  
 الميرزا  
 محمد باقر  
 المجلسي  
 في  
 بيان  
 الاعداد

المراد من الذين لا يؤمنون في الجاهل في قوله

**قلنا احاط المحقق الشيرازي** بانه اذا قصد لفظ الجاهل  
 استغراق الافراد فلا حاجة الى ملا حطه كونها مذكورة حتى يكون معهود  
 فن ان لك احتمالا معناه اقصا لافراد ما شرها فلا حاجة الى اعتنا  
 كونها معهود معلومة والاشارة اليها بهذه الاعداد واما عما ج  
 الى ذلك اقصا بعض الافراد ويجوز كون الشيء مذكورا او معلوما  
 ان يحق اصحاب الاستغراق والعهد واما الشارح فقد صرح في  
 شرح المفتاح بحوان احتمالا معناه جعل منه قوله في جميع المعهود بعد  
 قوله بكل سحاب عليهم واجابه المحقق للام في النسخه اشار الى جميع المذكور  
 اعني على كل سحاب عليهم ولا شك ان النسخه جمع الساجد وان النسخه تنادى  
 الساجد العليم وغيره فجميع افراد النسخه العليم بعض افراد الساجد  
 فلم يحتج في النسخه بالاستغراق والعهد ولا يخفى ان ما ذكره السيد  
 لا يدفع ما ذكره الشارح من حوان احتمالا معناه في المثال المذكور اعني  
 لو لنا كل عدد والاعداد على بعض قصد الاستغراق فانه كما لا  
 يوجب لمحقها اشار الى العلوم لا مانع منه قوله انما يحتاج الى ذلك  
 قلنا سلم لكنه لا ينبغي ان يحوان **قوله** انه اراد بحوان احتمالا معناه ان  
 اللام بمعنى لام العهد والام الاستغراق في لفظ واحد وحالته واحده  
 فالمراد من الذين لا يؤمنون لان العبد والام العهد الى الافراد وفي  
 لام الاستغراق الى الجنس ولا شك في تباين القصد وان اراد  
 بحوان الجتماعها ان يكون ان يكون المعهود جميع الافراد ويكون الاشارة  
 الى جميعها لكون الحكم على جميع الافراد كما ان الحكم في الاستغراق على  
 جميع الافراد **قوله** ما ذكره الشارح من المراد بالاحصاء ما يستعمل على كثر  
 لاما هو المراد في النوع **قوله** واحدا كان او اثنين او جماعة انظر

قلت ان السالكين في الجاهل في قوله  
 الذين لا يؤمنون في الجاهل في قوله  
 الذين لا يؤمنون في الجاهل في قوله  
 الذين لا يؤمنون في الجاهل في قوله



انه قول او اجدا او فرد من او افراد كما يدل عليه قوله في شرح المتناج واما  
 الى حصه عينه من الحقيقة فردا او فرد من اكثر **بشكل** مساعده  
 اذا الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعه الكليه وما ضم اليها من  
 الخصوص لا نفس الحقيقة ويمكن ان يقال انه اذا اطلق الحصر فيها  
 سبق على المجموع المركب محاراً من قبل اطلاق اسم الكل على الحوا وقد مر  
 ان المعهود في العهد الخارجي هي الحصر مع العوارض في لا تسامح في قوله  
 واحداً كان **قوله** كون المراد بالمراد هنا هو المركب من الطبيعه  
 الكليه وما ضم اليها من الشخص بطولها ان يكون المراد به المركب  
 من الماهيه ومن اعتبار وجودها في شرح المتناج في بحث يعرف  
 المسند **فان قلت** هب ان الحقيقة باعتبار  
 الوجود يكون حصه في نفسه معهوداً او ايا الحقيقة من حيث هي فلا يضر  
 ذلك فيها **قلت** كما لا يشترط في المعهود ان يكون حصه  
 الحقيقة بمعنى بعض افرادها او جعل الحقيقة مع بيد الحضور حصه  
 من الحقيقة من حيث هي غير ان بعض الافراد المعهود وظهر من هذا  
 المقول انه يجوز كون الافراد مراد بها افراد الماهيه بعضها باعتبار  
 انضمام الوجود اليها وظهر منه ايضا ان جميع الافراد بهذا الاعتبار  
 يصدق عليها انها حصه من الحقيقة من حيث هي فتأمل ان في قوله  
 واحداً كان اعاشانه الى ان المراد من الحصر ما يكون بعضاً من الحقيقة  
 واحداً او اثنين لا مجرد ما يكون احض منها ولو باعتبار وصف اعتباري  
 كما لا ان الحقيقة مع بيد الحضور حصه من الحقيقة فكون معهوداً  
 فلا يحصل الامتياز **قوله** لعدم وكنه لا يعني انه لا يكفي بعدم  
 الذكر مطلقاً بل بشرط ان يكون المتقدم ذكره مراد به الافراد

الكل

اي من جملة  
 الحقيقة  
 او من جملة  
 الافراد

التي ترى انك لو دلت الرجل خير من المراه والرجل خير من المراه مثلاً  
 لم يكن من العبد في شيء ومن ثم اشتهر بينهما ان المعروف اذا اعتدت  
 المسمى فالمنصوب بها عين ما قصد بالاولى من ان يعدم الذكر ويكون  
 كلام هذا المتكلم وهو لا كسر وقد يكون كلام غيره كما قال لك فيلحاحي حل  
 من قبله كذا فعلت الرجل اعرفه وانما يكون ما عاين اسم الاول  
 كذا المثال وقد يكون بعينه ذلك نحو اطلق رجل فالمطلق كذا **قوله**  
 او كتابه هذا من اسام الكايمه المصطلحه وهي الكايمه المطلوب بها  
 غير صفه ولا نشئه وهو ان سعين في صفه من الصفات احضاض  
 بوصف معين فيذكر تلك الصفه لتتوصل بها الى الموصوف فان  
 الحر من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن الحر من  
 لما كان المذكور يعني ان الحر من لما كان مختصاً بالذكر علم ان  
 مطلوبها كان هو الذي هو وليس مدكور صريحاً بل ذكر ملزوميه  
 وهو الحر من **قوله** الذي طلعت اشار الى انها طلعت ان يكون ما  
 في بطنها دكراً ما هو قاعده اشار الى النص حيث سبق الكلام  
 لذكر الحر من وفهم ضمناً طلب ان يكون ذكر الساق بحرر فكأنها  
 قالت طلب ذكر او بذرت بحرر وهذا يعني كون الذكر مذكوراً  
 كما به لا ان كون الحر من محضاً بالذكر يحصر عموم كليه ما كما توهم  
**قوله** قوله باني وصعته اثنى ثابته الصبر في لما وصعته  
 مع وجوعه الى ما في قوله حكايته في اذرت لك ما في بطني مجرد الان  
 بالمتكلم علم بان مدلول ما موصوف في ان له ثابته الصبر واما ثابته الصبر  
 في قوله تعار حكايته اثنى وصعته اثنى فليس باعتبار العلم بكونه ثوباً  
 حتى يلزم كون ابداع اثنى حالاً عنه لغوا بل باعتبار ان الصبر الواقع



من مذكور وموثر بها عارثان عن مدلول واحد محذور ما يشترط  
 فليظن اني هاهنا حال وهي من لاجل الحرفات الضمنية العائدة الى ما  
 نظراً الى الحالين من غير ان نحس في معنى الاوتة كما قيل وصحت ما  
 في البطن اني **قوله** وقد استغنى عن ذكره عطف من حيث المعنى  
 عاقل لم يعدم ذكره كانه قد دل ذلك لعدم ذكره او سبق العلم به وينبغي ان  
 ان يكون المراد سبق العلم به ان يكون معلوماً تعلمه حد يدعى سبق العلم بالوضع  
 والا كان اللام المشار بها الى الحقيقة من هذا القبيل الصريح والسارح لا يؤول  
**قوله** او للاشارة الى نفس الحقيقة اي مع اعتبار حضورها في ذهن  
 كما في كلام الشارح **قوله** ومفهوم المسمى لا صاف للسان وفيه  
 اشارة الى ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وذلك انه قيل بهذا  
 وقيل انه موضوع للماهية من حيث هي مع وحدة لا اعتبار اسمي فرد استلزام  
 وتتمشياً اليه الشارح **قوله** من غير اعتبار لما صدق عليهم من  
 الافراد لانهما في تفسير كلام المص بوحدة الوجود في  
 صيرتاق وقد تهيأ على ما احتار من رجوعه الى المعروف بلام الحقيقة لظهور  
 اعتبار الافراد في القسمين الآخرين لا يؤول ليس المراد بهما الاشارة  
 الى الافراد بل اراد بلام الاشارة الى الحقيقة من حيث هي وانما يحمل على  
 اوجهها لقونه المقتضى والفرق كما شاهدنا هذا الموافق لكلامه في الشرح  
 لما ان قوله فيما يتكيا عند قيام فرضه داله على ان ليس العصب الى نفس الحقيقة  
 من حيث هي اذ ناب عن هذا التوجيه فاعلم **قوله** لواحد من  
 الافراد اي لواحد من افراد مدلوله فان كان مفرداً فلو اريد من الاحاد وان  
 كان جماعاً فلو اريد من الكمالات وان كان شئ فلو اريد من المشتقات **قوله**  
 باعتبار عيدين في ذهن بل يعني اذا حصل ذلك الواحد في الذهن

ادخل ما في قوله لا بد ان يكون  
 عالماً بالمدلول من غير اعتبار  
 حكمه على ما في قوله لا بد ان يكون  
 فادخل ما في قوله لا بد ان يكون

كان

كان بعينه تلك الحقيقة المحسوسة فيه فيكون هو اصل معبودا في هذا  
 الاعتبار **فان قيل** ما معنى عيدين في الذهن **جيب**  
**بان المراد بالعتدين** هو المحسوس وعدم التجدد وهذا  
 المعنى اما يحقق له في الذهن دون الخارج وذلك لان وجودها في  
 نفسها لا وجود في ضمن فردها وهو لا يتنفي التجدد ووجودها في غير  
 الذهن وجوداً في ضمن الفرد وهو يقتضي التجدد فيكون الحقيقة غير  
 في الذهن متعدي في الخارج باعتبار حصولها في ضمن الافراد **قوله**  
 وحيث ان جزئات تلك الحقيقة عطفت بعين لقوله معبودا فانه لما كان  
 معبوداً باعتبار كونه حقيقياً **قوله** حيث لا عيب في الخارج وانما في الذهن  
 يلزم ان يكون مفهومه معلوماً للكل والمخاطبة بقوله عن من متقوماً  
 في ذهنهما والى ليرجع الخطاب بالمدلول في المراد الحسن من حيث وجوبه  
 في ضمن فرد لا بعينه وذلك لفراد المندرج تحتها باعتبار مطابقة لها  
 المعلومة معلومة فله عيدين بهذا الاعتبار معبودا اذ هي **قوله**  
 وهذا في المعنى كالكون يعني كالحرف عن اللام والجميع باعتبار المعرف  
 بلام العبد من حيث المعنى كالنكرات كحقيقة السجدة **قوله**  
 ويحذر ذلك لعدم صحة وقوعه حراً عن استدراكه ووجوب رفعه  
 وتكونه اذا وقع بعد ما التا فيه الجبس **قوله** وهو ان افكره معناه  
 بعض الخ وهذا على القول بان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة  
 لا اعتبار **وهنا قيل** وهو ان اذا كان معنى المكنى ما ذكره  
 واشك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدلولها مع الاشارة بسنن الكل الى  
 الفرد المسرود والطلاق المعروف باللام عليه من حيث هو حقيقة وايضا  
 الى ما ذكره من الرتبة بل يعني ان لا يصح اطلاقه على الحقيقة الا بالقرينة

وهو كون الحقيقة  
 معبوده والافراد  
 لا يعدم

اي مدلول الحقيقة كالمطلوب  
 في سائر الكلام من غير اعتبار  
 مدلوله في نفسه



هي المحتاج الى التبرين دونه لان يدعى ان المجموع المركب من اسم الحسن  
 واللام موضوع بانه الحقيقة وضعاً اخر مغاير الوضع مفردية كقائه  
 المحقق بعد قوله بالطر الى التبرين **قوله** ووصف بالجلد من عطف  
 الخاص على العام **قوله** ولما مر على اللزوم الميت قال المحقق ليرد  
 بالتي هي الحقيقة ولا الاستغراق وهو ظاهر ولا المجهول المعين لقصوره عن  
 اوصافه المقصود من التبرج بالاناء والوقا في مواضع يطبق فيها الالزام  
 الحقيقية ولاستدراكها بالارباب العظام الكاملة **قوله** وانما قال  
 بضيعة الخاص المضارع مع ان الموافق لم يولد فصحت صفة الماضي لا لم يلى  
 ضرور مستمر كانه قال امر وتا بعد وقت على ليم من التيام موصوف  
 بسبب تغريبه لا اجازة بل لا التفت اليه وانفيه عنه قال ومنها يعلم  
 ان تحمل بسبب على الحال وتفيد الم وز وقت مخصوص ليس بجيد انتهى  
**اقول** لا يخفى ان الحمل على الجاهل يدخل في اقسام المعصود المذكور لان  
 من طبع النفوس عدم القدرة على سماع السب فاذ اصاب حال سماعه لنبه  
 كان غاية في الجمل والمناه واصم قوله فضت اما يو يده هذا المعنى غاية النبا  
 متأمله وانما انقضت مع ان الموافق لقوله امر صيغه المضارع دلالة  
 على تحقق المعنى ومعنى قوله لا يتبين لا يربد في بل يربد غيرى او لا يمتنى  
 الاستعداد والامكان من اول من غناه معنى قصده والنافى من غناه في  
 اى انتهى **قوله** يدل على صحة الاستثنى اي يظهر كون المراد الاستيعراق  
 المستثنى وان كان صحة الاستثنى مطلوباً لارائه الاستغراق **قوله**  
 ولما افلح الخ لو جعل الصبر عابداً الى مطابق المعرف باللام لكان الكلام انما  
 لما له لسن فمافان معنى ايدراج المعرف باللام للعهد الذهني والاستغراق  
 تحت المعرف باللام للحقيقة بخلاف ما لو جعل عابداً الى المعرف باللام للحقيقة كما

لا يقال هو او شيئا سو فعدى  
 العود فاما العود  
 لا يقال هو او شيئا سو فعدى  
 العود فاما العود  
 لا يقال هو او شيئا سو فعدى  
 العود فاما العود

التأرجح

التأرجح فانه مقيد للابد راج وضما للشر بقدره اما مكان واجب فذلك  
 حمله السارج عليه **قوله** فاما المفاضل ان اللام اذا دخلت على اسم الحسن فاما  
 ان تشار بها الى خصص عينه منه فوجدنا كما لا يخفى اذ اكد كونه حقيقة او بعد  
 ونسب ما العهد الخارجى واما ان تشار بها الى الحسن نفسه وح اما ان  
 يقصد الحسن من حيث هو كما في الغريقات ويجوز ان يكون الرجل حين من المراه  
 ونسب الى الحقيقة والطبيعة واما ان يقصد الحسن من حيث هو موجود  
 في صهي لا فارد بقرينه لا حكاه الحار به عليه الثالثة له في صحتها فاما  
 في جميعها كما في المقاطع الخطابي وهو لا يستغرق اذ في بعضها وهو المعهود  
 الذهني والمحقق **قوله** فان قلت ههنا حلت العهد الخارجى كانه  
 والاستغراق راجعاً الى الحسن **قوله** ولا مانع من معرفة الحسن غير كما يسم في عين  
 شئ من افراد بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى انتهى لا يقال معدود الحسن ايضا  
 غير كما يسم في معرفة جميع افراد لانا نقول بل هي كما هي **قوله** لا يكفي  
 في معرفة كون الحكم عليه جميع افراد ومنها بون **قوله** لا يكفي  
 اي الى ذى اللام والمضاف اليه محدود **قوله** ولا بد في الامر الحقيقة اشارة الى  
 دفع الاشكال الذي اورد السكاكي في هذا المقام واصله ان يعرف الحقيقة  
 ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يبر عن اسمها الاحاس  
 التي ليست فيها بولاه على البقضية والكيفية كونه جعي وذكرى والرجعي  
 والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الدهن لم يبر  
 عن تعريف العهد مستنداً اما ذكر **قوله** مثل الرجعي ورجعي جالس  
 اسما الاحاس واما صبرها بها لان اسما الاحاس من الاربعة مثل الرجعي  
 ورجعي اعني التي فيها شايه الوحدة والكيفية كونه جعي والرجل البرق من  
 صبرها وشكرها ظاهر **قوله** وانما المحقق الشريف ذهب الى ما قاله السكاكي

في معنى قوله لا يمتنى اي لا يتبين لا يربد في بل يربد غيرى او لا يمتنى

او يعرفه  
 الحسن يعني  
 جمع الادوات  
 او كل واحد  
 مطابق له  
 وكذا كما في  
 المنتسب  
 يعرف العهد  
 الذهني

قوله لا يمتنى اي لا يتبين لا يربد في بل يربد غيرى او لا يمتنى



من عدم الفرق بين تعريف الحقيقة والعهد وحمل العهد معنى اللام بطلاناً  
 قال اذا كان تعريف الجنس عبارة عن تصور الماهية في الذهن وتعرف  
 العهد عن حضور فرد معين او افراد معينة سواء لم يكن اختلافهما هو  
 التعريف حقيقة اعني الحضور في الذهن واما ان الحاضر في احدهما الماهية  
 وفي الآخر الفرد او افراد فهو اختلاف راجع الى مورد من التعريف اعني  
 الحاضر اليه يستعمل في الحضور في احدهما تعريف العهد وفي الآخر تعريف  
 الجنس كما نرى في اصطلاح ولا كلام فيهما واما الكلام في حقيقة معنى التعريف  
 الجنسي وما ان حقيقته ما هي انتهى **قيل لظاهر** ان النجاء  
 ما ادعوا الفرق بينهما لا بحث في صفة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس  
 وتعريف العهد وبنوا الحصر فيهما بان الماشاء اليه ان كان هو الحصر فتعرف  
 العهد وان كان الحقيقة فتعرف الحقيقة فاعتراض الحق الشريف **قيل**  
 في الجمع الجلي بلام المستعراق الى مل عليه هذا الس على اطلاقه  
 والتحقيق في الجمع لضيق المفرد والمفرد قد يراد به المفرد يكون معنى  
 العرف باللام جميع الافراد وقد يراد به الجنس فيكون معناه جميع الانواع  
 ومن هذا القبيل قوله تعالى من اموالهم صدقة تدل على العرف والاجماع  
 على ان المراد في مثل الانواع لا الافراد وقد يدل قريش على ان المراد المجمع  
 على كل فرد في مثل هذه الدار لا تسع الرجال او نفس الحقيقة بل فلان يركب  
 الجمل ويأخذ لا يحد في الرجال فلهذا يعرف بين الرجال عديدهم  
 ويحصى كل رجل عندي درهم علة بالراه الاصلية **وقيل**  
 بحث فان هذا التاويل لو قيل ان الجمع الجلي باللام مطلقاً بعد ذلك  
 الشارح قبل اللام يكون اللام المستعراق وكون اللام الداخلة على اشمل  
 السبق لانه المستعراق غير معلوم فامل فيها **قوله** ظاهره ان التامه

ذكر الفرق بين  
 العهد والجنس  
 حقيقة  
 لا يادرك  
 ان النجاء  
 ما ادعوا الفرق  
 لا يادرك  
 ما ادعوا الفرق

ولم يرد في  
 العهد والجنس  
 حقيقة

فان

في نسخ  
 جمع النسخ  
 باللام عند الأصوليين

**فان قيل** ان الاصوليين يقولون انه بطلان الحقيقة وسق الجنس  
 وسق الحكم به قل او كثر حتى اذا جلف لا يزوج الشاخص بزوج واحد  
 وعلم قولنا لا يجل لك الشاخص بعد وقولنا الشاخص في تعريف فضا حيا كلام  
 سبب اراد اللوازم العبيد كما عرفت **فكنا ذكر في شرح**  
 الكتاب ان الحق ان جعل الجمع العرف باللام بمعنى الجنس عند الاصوليين على  
 سبيل المحال عند القوم المابعد عن ارايه جميع الافراد كما في المثال  
 المذكور فان زوج جميع مثا الذي ساعد كما لا يخفى **قوله** ان بعض  
 ذكرهما ذكر من كون المستعراق المفرد اشمل من استعراق الجمع بمصداق  
 ان كان الحكم من الاحكام التي يكون بيوها لكل جماعة مستلزماً لثبوتها  
 لكل فرد وبالعكس وكان حكم الكلام فيها او كان من الاحكام التي لا تكون  
 بيوها لكل جماعة مستلزماً لثبوتها لكل فرد دون العكس وكان حكم الكلام  
 ايجاباً او كان من الاحكام التي يستلزم بيوها لكل جماعة ثبوتها لكل فرد  
 دون العكس وكان حكم الكلام سليماً كان استعراق المفرد اشمل من استعراق  
 ما في المتن ومثا الشاخص كل رجل يطبق حمل هذا الحجر وكل رجل يطبق  
 حمل هذا الحجر ومثا الشاخص لا رجل يشبه هذا الرعيف ولا رجاك  
 شبيه هذا الرعيف وان كان الحكم من الاحكام التي يكون بيوها لكل فرد  
 مستلزماً لثبوتها لكل جماعة وبالعكس وكان حكم الكلام ايجاباً باحوكل  
 رجل جاني وكل جاني جاني وفي الجمع كالمفرد وان كان من الاحكام التي لا  
 يكون بيوها لكل جماعة مستلزماً لثبوتها لكل فرد دون العكس وكان  
 الحكم في الكلام سليماً كل رجل يطبق حمل هذا الحجر ولا رجل يطبق حمل هذا  
 الحجر فالجميع اشمل من المفرد وكذا اذا كان من الاحكام التي يكون ثبوتها  
 لكل جماعة مستلزماً لثبوتها لكل فرد دون العكس وكان الحكم في الكلام



اجبا على كل رجل شيعة هذا الرعيف وكل حال شيعته هذا الرعيف  
 يكون استغراق الجمع اشمل من استغراق المرد استغراق ويستدل ان  
 عدم تسليم استغراق المرد اشمل من استغراق الجمع في النكح المنفص  
 ايضا وقد اشار الى هذا المنع في السرح حيث قال ولما قيل ان يقول لو سلم  
 كون استغراق المرد اشمل في النكح المنفص **وههنا** وهو ان  
 المفهوم من كلام الشيخ الرضائي ان لا التي هي الجنس نفس في الاستغراق  
 بمعنى ان الحكم ينشئ عن جميع الجنس مع قطع النظر عن مبدأ الوحدة واسرار ابيه  
 ايضا المحقق الرضائي حيث قال ان رجالا في لاجال يدرك على الجنس والجمعية  
 لا يندرج على ما من المعروف باللام ولا يكون في فرق بينهما وبين لاجل وفي  
 موضع اخر ما لا لاجل وهو يوضح استغراقه اللاد من نفس الجنس وحده  
 صحة قولنا لا لاجل يطبق هذا الجرح لاجل ان او جال اشكال **قوله** محمدا  
 عن الدلالة على معنى الوحدة اي عن اعتبار الدلالة فلا يرد انه اذا  
 موضعه للزج المشترا فاقبال الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري  
 بالنسبة الى العالم بالوضع فاما معنى جرح المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة  
 ولا حقا في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتشاكبين في المراتب بل في  
 الدلالة وفي لا استحالة منه عند قيام القرينة على تعيين المراد **قوله**  
 للمحافظة على الشاكل اللطفي وحب المحافظة عليه ههنا لعدم دلالة الصيغة  
 على معنى الجمع بخلاف التور والرهط **قوله** ولانه معنى كل فرد في ان الاستغراق  
 الثاني لافراد الاسم هو سقوط المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملا  
 وحدة وفردية اصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا يتصور ان افراد الجموع  
 يستضي اعتبار الفردية مع الجنس ما دام لم يكن هناك امر اخر اقتصر على  
 ما هو اقل المراتب اعني فردية احدى وان وجب ما يقتضي اعتبار ما

فانما قصد تعيين معنى الكس فيطلق كان كقولهم

هو ان يد كاداه الاستغراق على بعضه ولم يكن سائما لمتنضي الافراد  
 لانه يقتضي اعتبار الفردية به ولا يمنع من اعتبار فردية مع اخرى **قوله**  
 وهذا التبع وصفه سعت الجمع مثل الظاهر ان الاستغراق بالنظر الى ظاهر  
 ما استغاد من اللفظ واما بالنظر الى بعض كل فرد الدلالة على كل الافراد  
 فالسائر حوان وصفه سعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى  
 كل في ذلك يحون الله ما ان يعرف من الخير والصفه ما مل **قوله**  
 نحو السائر الضم قال المحقق لم يرد به كل فرد لكون المانع مطلقا  
 بل ان يد الجنس وحده لا يتم عن الدلالة على معنى الوحدة فالمانع لو طوى  
 المحافظة على الشاكل اللطفي فالاولى ان يد كرهناك **قوله** الى احضار  
 صفة لطريق اي طريق موصل الى احضاره ويحون جعله طرفا لغوا استغراقا  
 بالمعنى المستغاد من قوله طريق وهو لا يصلح على طريقه قوله هو على السد  
 اي جرح **قوله** وهذا احصر من الذي اهواه دليل كانه احصر من  
 استمداضه ويمكن ان يقال بمصود الشارح اظهار الجرح ولا شك  
 ان التعبير عنه بما يدل على انه محصور اذ خل في هذا المقصود والاضافة  
 اخصري الطرق الدالة على انه محصوره فالمراد اخصر الطرق المقصود  
**قوله** مع الركب اسم جمع الركاب والما بين جمع يمان بمعنى منى  
 عند فاحري السابين و عوض فمما الملافت المتوسطة على حلاف الساس  
 ثم اقل اعلال قاض **قوله** ذاهب عقب مبعده ذاهب بنبيه على  
 انه لا يرد لا متعده هذا ولعل لاحسن ان يراد بالهوى مجله الذي هو القلب  
 اي قلب مع الركاب المابين مبعده ذاهب وحسني موقوف عليه والذوق  
 شاهد صدق على ان مقابله الهوى بالثمان تويد هذا المعنى **قوله**  
 لثان المضاف اليه ميم المضاف اليه لكونه السابق في الاعتبار وان كانت



التجويد  
بمقام  
صوت

فان  
نحوه

س

وقیه اوله  
کذا و سواها

9v.



الاعتناء على كل شيء

ان المراد بالشيء لا يلائم التفسير بقوله منهم من يشي على رطبه  
وان عبارة المنحاح ظاهرة في اعتبار النوعية **قوله** فالمعول المطابق  
ههنا النوعية يندرج عنه قوله عاقبه وما نحن بسيفين حيث لم يمل  
وما نحن رطبان طناً عظمياً او نحو ذلك فاقبل **قوله** وهو استنبها  
واوفق عطف بضميرى وبيان لوجه الاستنبه كما يشعر به قوله في السرح  
وهو لا تشبها هنا لوافق قوله واما سانه وكفيل ان يكون الاستنبه لاجل  
ما يندرج من الاحوال كالذكي والحذق والتعرف حيث ذكرت بلفظ المصدر  
فلا يكون العطف بضميرى تام لفظاً لاجل ان ظاهره ان الالف المعنى المصدرى  
منه واما اللفظ السان فيقال ان الظاهر من هذه العبارة المعنى المصدرى  
واما التامع المخصوص فالشائع في عطف البيان لا غير **قوله**  
والمحسن ان يكون معنى البعث لانه للمسن الكاشف اولاً والذات  
والمعنى المصدرى اما متصرفاً ثانياً وبالعرض **قوله** على ان يراد  
باللفظ احد معنيه وكفيل ان يكون باعتبار ان الوصف يعنى ذكر البعث  
بدل على البعث كما في اعدلوا هو ارب للفقير وان كان المرجع في الاية  
مدلولاً تضمنياً واما معنى فيه التزمياً **قوله** فان هذه الاوصاف اي  
مجموعها وهي وان كانت او صافاً كثر من حيث اللفظ فهي واحدة في  
المعنى كما في فيل اللحم الممتد في الجهات كما ان قوله جلوا حاضروا  
معنى كانه فيل مزج بعدد اللفظ والمعرب والصم الوصف الاول  
مصدر فيكون ان يطلق على العبد بظراً الى اصله على ان الوصف المذكور  
في المتن يعنى ذكر البعث وليس فيه دلالة على كون البعث واحداً او متعدداً  
**قوله** ونوع تعريفاً له قال الحق الرفيع هذا الوصف حد للجسم اي وصف  
له على اي المعترلة والحكما فيل هذا الماتم اذا حوّن التعريف بالاعتم

او يراد بالطول وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور مع الاجزاء  
التعليمية وحصوص الخبر يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي  
اذ مكان التعليم عند من ينسب **قوله** كان قد راي اي  
حال من ضمير رطن اي سبها بالراي والشامع وكفيل ان يكون جازماً  
من الظن يعنى المطعون اي سبها بالمرى والمستوع ولما دل على  
**قوله** او مصوب وحران قوله بعد عبي ابيات في  
اودى ولا سفع الا شاح من امر لن قد عا ولـ البديع **قوله**  
عن بعليل الاستراك اذ اقلت خاف رجل كان الرجل محتملاً على سبيل  
البديع لكرار حل فاذا قلت باجر قل ذلك الاحتمال حيث علم ان ليس المراد  
الا التاجر وبقى الاحتمال بالنسبة الى افراد التاجر واما رند في قوله كما  
ريد التاجر عند استراك من التاجر وعنه فانه كان محتملاً لها ويدكر التاجر  
ارفع ذلك الاحتمال بالكلية **لا يقال** قد يرتفع الاحتمال  
في المعارف كما اذا كان الموصوف بالمخارج من المسمين يريد سعدداً  
لما نقول مفهومه من الموصوف غير مانع من الاستراك وان كان محصراً  
في فرد تحت الواقع فلم يرتفع الاحتمال بالكلية نظر الى المفهوم على ان  
شلهذا ورد في النكس المحض في فرد نحو شمس وقمر فيلزم ان لا  
يكون متهما استراك وهو باطل وعند كون الموصوف بالمخارج من المسمين  
يريد سعدداً يجب ذكر الصفة الواقعة للاختلال لانه اما يستعمل واحد  
بينهم بعينه وذكر الوصف ليرفع من اخيه الخس ليتعين المراد يجب ذكر  
ما تعين المراد بخلاف المكرة ولما استعمل مفهومها الكلي الذي  
هو الماهية او الفرد المشترك ولذا يكون حقيقة وان وصفت بوصف  
لا يوجد الا في واحد او محصرت في فرد فيلزم كون الوصف واقعاً للاختلال



في سائر المعارف على ما ورد **قلت** لعل المراد رفع الاحتمال هو  
 رفع الاحتمال بالنظر الى قصد المتكلم يعني ان المتكلم يقصد بوصف المعرفه  
 رفع الاحتمال بوصف النكره بلبيل المستراك ولا يلزم محقق ما قصدنا فاذ  
**قال المحقق الشريف** في شرح المفتاح في احوال الاستناد حسن ذكر  
 القائل الكلام الى الخالي لاسان قد يكونان خاضرين عند خيال القائل الملهل اليه  
 بصور حضورهما بالالف لا بالقول لا بخلاف في عدم ترتيب العرض لبعض  
 على ما قصد به ولا شك ان ذلك حاصل في جميع المعارف المحققه فانه انما  
 بالصفه للمعرفه فظنه للاشتباه على السامع فيها سبب اشتراك كثيرين  
 منها فمرضنا انه ذلك الاستباه رفع شبهه **بعدم المعرفة**  
 المظنيه التي هي نحو الشوق في ادخل السوق لا يرفع الاحتمال ولا يضر  
 فانما نكره من حيث المعنى كما سلف **ثم** اذ انا الطاهر كما قال المحقق  
 الشريف انهم اذا بدوا بالاستراك الذي يقلله الصفه هو الاستراك المعنى  
 لا ان البليل انما يتصور فيه بالانجيل كما في رجل عاري وطاره ولا يكون  
 حار به 2 ولنا عن حار به صفه محضه وقد سيجل سيجل المستراك  
 علما هو اعم من المعنوي واللفظي ويجعل حار به صفه محضه لانها قللت  
 الاستراك انما رفعت مقتضى الاستراك اللفظي وعينت يعني واحدا  
 لم يبق في عين حار به الاستراك المعنوي من ايراد ذلك **قوله**  
 والا لكان الوصف محضاً حتى لو لم يكن الوصف مرفعاً لاجتماعه  
 قبل ذكر الوصف وحده ان يكون المصروف بالوصف مع الاحتمال  
 لان الاستغفار لبعض الممدوح اهم من الاستغفار بمدحه كما لا يخفى  
**قوله** دون الفرد لم يرد بالفرد الزد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد  
 ليس يحملها هنا اصلاً لان النكره المضمين مع من يرفع الاستغفار

لما اراد

لما اراد بطلق العدد الذي يقارن للاستغفار العرفي **قوله**  
 وهذا المعتبر اذا فاد هذا الوصف الى لـ المحقق قال في الخاف  
**فان قلت** هذا قيل وما من دايه ولا طائر الا اهم امثالكم وما  
 معنى ن بابه قوله في الملاين ويطير بحليجه **قل** مع ذلك رايه  
 التعميم والمخاطبه كانه قيل وما من دايه ويط في جميع الارض السبع  
 وما من طائر ويط في حوالها من جميع ما يطير بحليجه الا اهم امثالكم  
 بمفهومه احوالها غير ممل امرها بوجه ذكر ان النكره في سياق المعنى  
 بعيد العموم لكن يجوز ان يراى بها دواب الارض واحده ويطيور حو  
 واجد فكون استغراقاً عرفياً فذكر وصف نسبتته الى جميع دواب  
 اي ارض كانت وطيور اي حو كان على الشوق فافهم ان الاستغفار  
 حقيقي بنا ولكل دايه من دواب الارض السبع وكل طائر من  
 طيور الافاق والقطار المختلفه فظهر بذلك معنى رايه التعميم  
 والاحاطه وقال في المفتاح ذكره الارض ح دايه ويطير بحليجه مع  
 طائر لسان ان المصدر من لفظ دايه ولفظ طائر انما هو الى الحسن  
 وتقر بهما ولا يتصور رايه تعميم واجاطه بسبب الوصف لان الحسن  
 مفهوم واحد والشارح الى كلام المفتاح قيل عليه كون الحسن مفهوماً  
 واحداً المناسا في رايه التعميم والمخاطبه اذ اعتبر من حيث هو  
 ولا يخفى ان المراد ههنا هو الحسن من حيث الوجود في صنف جميع  
 الامور فكيف ولو كان المراد الحسن من حيث هو لم يحسن اذ لم يصح الحكم  
 بكونه اماً فحصل كلام المفتاح انه لم يذكر الوصف لربما توهم ان المراد  
 دواب ارض واحده وطيور حو واحد ولا يفهم الا استغفاراً  
 ارض واحده وطيور حو واحد لا لكونه الحسن منهم الاستغفار

بما اراد في قوله دايه ويطير بحليجه





الحقيقه اذا سخرت افرا ان يكون حقيقيا وطائفا لا شك ان هذا من كلام  
 الخشاف **قوله** فانه لو اريد كلام الشخص لم يخرج  
 صاحب الخشاف الى دفع اشكال استنباطهم من لفظ دابة وطاير فانه انما  
 يحتاج الى ذلك عند اذا كانا مابين عليهما هذا الما فوا دى كاشغريه قوله  
 في التوالع افراد الدابة والطاير **قوله** ان يكون الحيوان  
 دابة او طائرا سبب الوصف لان الجنس مفهوم واحد فيه ما ذكره  
 المعترض فامل **قوله** ان يحقق مفهومه ويدلوه معنى ان المقرر  
 اما بعد في ذات المسند اليه لا في اللفظ **قوله** اذا اطن المتكلم الى  
 اذا كان المراد من قول المصنف للمقرر قصد مجرد المقرر كما ذكر في الشرح  
 فالظاهر ان سبب قصد مجرد المقرر مختص بطن المتكلم عطفه السامع عن  
 شاع لفظ المسند اليه واما عطفه عن جمله على معناه فلا بد ان يضم اليه  
 بيم قصد غير من دفع توهم الحيوان او الشهود الذي يظهر ان هذا التفسير  
 اعني قوله اي جعله مستقرا الى انما يصلح للمقرر الذي يشتمل الى فتاح الملا  
 برشدك الى ذلك **قوله** الرضى ثم اننا لا نكيد بقر ذلك الى امر والمعنى اي  
 جعله مستقرا متحققا تحت لفظ به غير قرب لفظ دابة وصفا  
 على معنى حقيقته من طن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما  
 اول طنه المتكلم العطف اول طنه به الحيوان والغرض الذي وضع له التاكيد  
 احدهما شيئا **اجدها** انه دفع التكلم صر عطفه السامع واناسها  
 ان يدفع طنه المتكلم العطف الى ان قال والعرض الثاني ان يدفع المتكلم  
 عن نفسه طن السامع به يكون اظهر لك ان ما ذكره الشارح هنا وحمله  
 بغير المقرر هو ما جعله الرضى بنفسه المقرر السامع للثبوت لا لجرد  
 المقرر المقابل للاخر فامل ويمكن توجيه عبارة الشارح بتكلف

دفع ذكره صاحب السبيل الى جميع افراد الجنس على السواء علم ان المراد اكنس مفهومه من سخر افرا

اعني قوله اذا اطن المتكلم الى ان ما سخر عطفه عن جمله على معناه عطفه  
 عن فهم معناه على معنى انه لم ينهم معنى اللفظ لا انه حمله على معنى اخر  
**قوله** او دفع توهم الحيوان الى فان قيل جعل دفع توهم الحيوان  
 وبطريق مقابلا للمقرر بذلك على ان لا يقرر في هذه الصور ان التاكيد  
 مانع بقر من المتبوع في السبب والاشكال **اجب** بان المقرر وان كان  
 لا يحمي التاكيد لما ان العصب الى مجرد المقرر مفارق للمقصد الى الملا  
 المذكور والمراد بقوله فليقرر المقصد الى مجرد المقرر كما ذكره الشارح  
 في الشرح **قوله** يحوي لفظ هذا اشكال دفع توهم الحيوان الذي  
 يربى الى سبب في موضع مستغرب وحيث فيه **قوله** لئلا يتوهم ان  
 القاطع اعني انه ان هذا المانع في التاكيد المعنوي واما في التاكيد  
 اللفظي فهو يدل على تحقيق مفهومه عند السامع لا على انه اسناد اليه  
 تحقيق وغير محاذي **قوله** يدعي الى انه ليس بخارجي **قوله**  
 او الشهود لا حسن انه لا يعلل لان الغلط اعم فان السهو واحد اسبابه وقد  
 يكون سببه الشيطان فان بينهما فرقا كما ذكر المحقق السري في شرح المعتاد  
 او الاعتقاد لشيء لا يحقق له وكأنه لذلك كره الشيخ الرضى ولم يذكر السهو  
 وذكره المصنف تحت الفصل والوصل ولم يذكر السهو **قوله**  
 لئلا يتوهم ان بعضهم لم يحج اع يعني اطلعت القوم واددت به من عبد اول  
 البعض كأنهم هم القوم فالتاكيد بدفع توهم عدم القول في لفظ  
 القوم **قوله** او انك جعلت الفعل الى ذلك ليعاونهم واشتباك  
 بعضا لهم واستراكضارهم ورضي كلامه بما فعله بعضهم **قوله** المحقق  
 باحاصله انك اذا قلت حافي القوم مثلا حيث لم يحسبك الى بعضهم  
 فذلك هناك اعتبارات اربعة **اجدها** ان يرد بالقوم من عداس

اعني ان السامع لا يسمع



لم يجرى وهو الوجه الاول من الوجهين اللذين اشار اليهما الشارح وح يكون  
 الكلام محار لغوي والتاكيد لكل بدفعه **وثانيها** ان يريد بالقوم  
 جميعهم ليس بملك لهم جميعا منزلة محققين واحدا لا شساك مضالهم واشترار  
 مصالحهم ورضي بعضهم بما فعله بعض والظاهر ان في الكلام محار الاسماء  
 وكون التاكيد بكل بدفع توهم هذا المحار غير مقطوع به فانك اذا قلت جاني  
 القوم كلهم نفهم منه الا حاطه والتمسك في احاد القوم وطعنا ورايهم من  
 ذلك احاطه بالنسب ونحوها لذلك الاحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا كذا  
 نفيد بقول المحاطه ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المشوب الى جميع الاحاد  
 صادرا عن بعضهم **قلت في كون هذا المحار اسنادا**  
 ما مل فان الساب في المحار العقلي هو الاسناد الى احد الملاسات الشا  
 وليس مجموع القوم شسا منها والاسناد ان يقال انه من الاستعارة بالكماليه  
 وذلك انه شبه القوم بكماله من وقع منه العقل منهم بما يع استنباط بصلهم  
 واستراك مضادهم ورضي بعضهم بما فعله بعض ودل على هذا  
 المشبه باسناد الفعل المحض بالمشبه به اعني المعص الى المجموع  
 فاسند اليهم فاحقه ان يسند الى بعضهم وتال شسا ان مراد بالقوم جميعهم  
 ورايهم بلسبه العقل اليهم وقوعه مما بينهم ورايهم بما يع اسنادا الى  
 القوم حقيقة كما يستدل على المحي وح يكون المحار لغويا في المرد ورايهم  
 ان رايا بالقوم جميعهم ويكون المحار في الهسه التركيبية وح يكون المحار  
 ايضا لغويا ولا يتبدع توهم الحون على المقدرين لما حرك بكل الصم **قول**  
 ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح كما اذا فرض ان كنيه ريد مسرور كمن  
 عشر واسم من ليس معار من لا اولئك فاذا اتبع الاسم الكنيه عطف  
 بيان لها فاذا ايضا جها وان كانت الكنيه اوضح من الاسم حال الافراد

قول

**قوله** والوجه العايد ان يمانه . بان سلكه من الغيل والسند  
 القود الى الجاه والظير مصوب ان كانت العلم بذات منصوبه او مجرد ان  
 كانت مجرد عن غاها عطف ما كان ذكره ويحتمل على الوجهين ان يكون  
 بدلا ايضا والغيل والسند موضعان **قوله** ودعي عطف البيان  
 ليس المقصود بهذا الاعتراض على المصنف فانه قد دفع بيل هذا ما ذكره  
 في شرح المفتاح كما فعلنا عند سابقا **قوله** وهي لما عطف على  
 المتبادر من مثل هذه الجاه اعني قول المصنف اما لا بد ان صدر بيا  
 المقرر ان رايه المقرر هي العرض الما صلي لان الاصل عدها وانها انما  
 بقصد بالبعيد ولا كان حق الجاه ان يقال واما لا بد ان صدر بيا  
 البرك هو المقصود مع رايه المقرر والظاهر ان قايه ذكر المبدل منه  
 هي رايه المقرر وقايه ذكر البرك هو كونه مقصودا بالنسبه فلو  
 قال المصنف او ما جعله بدلا لراي المقرر لكان واجعا في المقصود على  
 ان يكون الضمير في حقه راجعا الى المسند اليه حقيقة لاما هو يحسب  
 الظاهر كما يرجع اليه صير منه عيار المصم ولم يكن باويل الصم  
 اعني لا بد ان منه عيار المصم بالمعول اي المبدل منه **قوله** لا بد ان  
**قوله** كما قال داما ذكر المبدل منه فليزنا به المقرر بمرر المسند اليه  
 حقيقة الذي هو البرك لا انه لا توافق ما قبله وما بعده فابها لوابع  
 ولا توافق ما سلف من الشارح من انه لا بد ان بالمعنى المصدر **قوله**  
**قلت** على ما ذكرت ما المكتفي بيا لفظ رايه هنا **قلت**  
 يمكن ان يقال ان في البرك بمرر من بمرر المسند اليه وهو المبدل  
 منه وتقرر الحكم ايضا لكونه في حكم تكرر العامل واما في التاكيد فبمرر  
 السند اليه لا عبر او يقال ان المسند اليه بمرر رايه لا يبط به غيره



لكنك تريد تقريراً بالكره وهذا في غاية الوضوح لا سيما في بدل الاستعمال  
والبعض فالك لو قلت اعني على ريد او سلب ريد لكان بلي شكرياً  
بأننا **نعم لا بيان** بالمدل منه بعدد دما به تقريره  
بالتكثير **قوله** ويحصل التقرير بالكره جعل الكره من خواص  
بدل الكل واما البدلان المخرجان فيهما شبه التكرير كما بدني عنه  
**قوله** كما انه مذكور واما المحقق فقد جعل التكرير موجوداً في الكل  
لكنه في الاول ظاهر وفي المحقق خفي في شرح الفتح في ما  
اقام الابدال وما به التقرير كون المسند اليه مذكوراً بعد توطئه  
باعتقادي ذكر مرتين ثم قال وكونه مذكوراً امرين ظاهر في بدل الكل  
وفي بدل البعض أيضاً فانه **الحاشية** لان البعض مذكور في ضمن الكل  
وطعاً واما في بدل الاستعمال فلان قولك سلب ريد توبه يعني تلبس  
ريد توبه **قوله** احاطوا بشعوبه بتعصبا لا يحوسن الميمر كلاً  
والمدنم كان بدل علق فانه لا اجمال فيه اذ فهم منه عرفاً ان التبا  
وكلالة وهكذا افعال نظائره **قوله** بطلن وراويه الناج  
لم يرد بذلك ان ريداً في المثال المذكور قد بطلن على علمه محاراً كما توهمه  
العبارة بل اراد ان العباب قد سلب الى ريد في الظاهر وتفهيم منه  
ان المقصود بسننه الى بعض صفات كما به قبل اعني من ريد  
ثم من ذلك يعلم ان التقرير بسبب التكرير اجمالاً ومصدراً **قوله** المحقق  
**قوله** بل بدل الكل اساره الى ان المباح في بدل البعض  
والاستعمال اظهر منه في بدل الكل وذلك لاشتغالها على الاحمال والمصطلح  
وليس ذلك واجباً في بدل الكل واما بدل الكل فانا نقصد المباح  
لانه يحصل بالاجماع من بدل المباح لا محالة ولو سب هذا اجمالاً

فخرج

الوصي

الرضي عن احواد عطف البيان وبذلك الكل مع ان عطف البيان لا بد فيه  
من المباح حتم الظاهر ان المقصود بهذا الكلام المباح الى ان المص  
لوقال فلما به التقرير والمباح كما في المفتاح لكان احسن كما صرح  
بذلك في السرح وفيه انه لو قال ذلك لبادر منه ان المدرك الظاهر بعد  
فيه المباح بالاضالة لكن المحقق المرف قد ذكر في رد كلام الشيخ الرضي  
ان الفرق بينهما ان المباح مقصود بالاضالة في عطف البيان دون  
البدل اللهم الا ان يخص ما ذكره بدل الكل من الكل **قوله**  
على المسند اليه هذا المصحح الظاهر كما ذكر في الشرح في قول المصطلح واما  
الابدال منه لكنه لا بد من قول المص هنا فليصير المسند اليه فانه صرح في  
ان المسند اليه هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه الذي هو المسند اليه  
**قوله** ما سبق من التوابع **قوله** بان المحسن كانا معاً  
لشئ الى ان معنى تفصيل المسند هو بعدد واثباته بحسب الوقوع في الان  
و شعور كالمعينة هنا بانها لو وجدت دلالة عليها لكان من تفصيل  
المسند المحتصر في الحظف واقتصر مما شاع على القسمين الاخرين حيث  
قال بعد قول المص او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احداً المذكورين  
والظاهر ان الصواب عدم المعية من مفيدات التفصيل فانه اذا قلت  
حاشي ريد وعمر ومحمد مثلاً لم يكن في الكلام اشارة الى تفصيل المحي ووجه واما  
ذكرها استطراداً فقط والحاجة الى ما قبله في التوفيق بين الكلامين  
من ان المقصود على الوجهين بالنظر الى الواقع بنا على ان ليس لنا حق  
بدل بحسب الوضوح على المعية في الرمان المستلزم لتعبد المسند وتاعرفه  
من معنى تفصيل المسند لا حاجة الى ما ذكره سيد المحققين في تفصيل  
المسند اليه بل لا محالة كلامه عن حيث قال واما المحي القائم باحدهما غير

وهذا هو المقصود من التوابع في قوله بان المحسن كانا معاً

الفرق بين البدل وعطف البيان



بالأخلاق ما يستفاد من دلالته العقل دون التركيب لأن مؤاذه فسيبه مطلق  
 الحي الهامم العقل سببه بان ذلك المطلق يستلزم لا جدما في ضمن فرد ولا  
 في ضمن فرد آخر فانه يشعر بانه لو وجد بعدد المسند جبر دلالته العقل لكان  
 من تفصيل المسند وليس كذلك فانه لا اعتبار فيه بالاستعداد بحسب الوقوع في  
 لما دونه لا بحسب ذاته حتى انك لو قلت جاني بريد وقام عمرو لم يكن من تفصيل  
 المسند المعتز بها وانما كماله يشعر بان بعدد المسند عند العطف بالاول  
 انما يفهم بالعقل لا من دلالته العباد بخلاف العطف بالثاني وقيل بطرآن  
 العطف انما يفهم استراكا المعطوفين في مضمون العامل المسند اليهما ولا  
 شك ان المسند انما هو المطلق لا الخاص فالثاني يدرك على ان ملاسته بالثاني  
 عقب ملاسته بالاول واما تفصيله وتعدله ولا يفهم الا من دليل العقل  
 وهو استماع تمام العرض الواحد لمجملين واستماع عدد وثه في زمان فالقول  
 بان العدد في العطف بالاول يفهم عقلا في العطف بالثاني من اللفظ مجمل  
 اشكال يعبر به التعداد عقلا في العطف  
 بالثاني اشروع لاجتماع دليلين عليه بخلاف العطف بالاول وهم انه على ما ذكرنا  
 من تفصيل التفصيل في الموضوعات بل من اختلاف معني المضافين اعني  
 التفصيل المضاف الى المسند اليه والمضاف الى المسند فحصل بخلاف  
 الثاني في صفة ما مل فيه **قوله** بانه قد حصل من احد المذكورين  
 ولا ولو كانت الماهية واللاخرية بلا اعتبار كما في **قوله**  
 على ان اخر اما قبل العرض للآخرى بطريق التمثيل لا الجبراد المحاصر  
 في حتى كما صرح به في معنى اللبس وعنه ان يكون معطوفا فيها بعضا من جميع  
 ما قبلها نحو قد مر الحاج حتى المشاهد او حرا من كل نحو اكلت السمكة حتى اشيا  
 او كما نحن نحو اجهني الحار به حتى حدتها والجملة ان يكون متبوعها ذا بعدد

ان هذا لا خلاف في  
 ان هذا لا خلاف في  
 ان هذا لا خلاف في

في الجملة حتى يحقق فيه بعض ولو استرط الجريبه مخصوصها لا حتى الى  
 تاويل ما شلوا به هينا من قولهم مات كل ابي حتى ادم بان المراد ما  
 اباي حتى ادم **قوله** ولا مشروط بها الترتيب اكارج العوض  
 في حتى هو التدرج وذلك بان يكون ما قبلها ذا اخر او نحوها سعلق بها  
 المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ الاخر منها اي الاعلى او الادنى المذكور بعد  
 حتى والترتيب على هذا الوجه معتبر بحسب الزمن دون الحاج وذلك  
 بان يكون تعلقه بما مل حتى اقرب واولى عند الزمن من تعلقه بما بعده لكونه  
 اقربى اخر المتنوع او نحوها او اصغرها كما ان يعلق الموت بعمر الامم اولى  
 من تعلقه به سواء كان في الخارج متعدها نحو مات كل ابي حتى جوى بالخط  
 نحو مات الناس حتى لا نبيا او كانا مجموعين نحو حاني التوم حتى خالدا اذا  
 حادك بقا يكون حاله اضيق منه واقواهم **قوله** لان الكلام اذا اشتمل  
 على آية قد سبق عند الكلام على قول المضاعف الخطية بمرتب ان لوجه المعنى الى السيد  
 خاصه ليس بكلي ومثله لما ثبات فكانه بنى الامر على الاكثر **قوله** لما اعتقد  
 ان عمر اباك دون ربه يكون قصير قلب او انهما حاك جميعا يكون قصير  
 افراد فيلزمك عمر قصير البصير لان الخياط فيه شاك فلاحكم حتى  
 ربه عن الخط في الصواب **وفي بحث** فان الموت  
 المرتب فانه في هواته شرح المنتاح المراد بالاعتقاد ما سنا والظن  
 الصعيب الذي هو التوهم الفاسد لا ما يكون حازما فحينئذ يبين  
 قوله لمراع بعد ان عمرا حاك دون ربه لضرب القلب لاحقا له قصير البصير  
 كما لا يخفى واما الحكيم يمكن جملة على السببه الحكيمه ما مل **قوله**  
 ولكن الصل للرد الى الصواب ولهذا المذكر المصل لكونه مثالا في ذلك  
 الا ان لا لشيء الحكيم عن الباع بعد ايجابه المتنوع ولكن لا يجاب به للتابع



بعد تعيين المبعوع **قوله** ما شعر في الشرح والمذكور في كلام  
 الجاه ان كان فيما حاق به من عمره ولد في توهم المخاطب ان عمره لم  
 يمتد كزيد بن سنان ملائمة بينهما وملازمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم  
 بولدين الكلام المعبر به في شئها بالسنين وهذا الصريح في انه  
 انما يقال ما حاق به من عمره ومن اعتقد ان الحجة مستغنية عما علم من  
 اعتقاد ان زيد احاك دون عمره **قوله** خلافا لبعضهم ذكر في الشرح  
 انه ان المخاطب واعرضه المحقق بانه ليس في كتبه المشهور ما يقتضي ذلك  
 وقيل انه ذكر في الامالي **قوله** او محقق الحكم له يعني كما مضيه  
 قول من مالك وقال به من الخاضع قال الرضى وقال المالك بل بعد  
 النفي والنهي كل من بعدهما وهذا المطلاق منه يعطى ان عمره محيى  
 في قولك ما حاق به من عمره وهو متحقق بعد محيى بل انما كان في ما حاق  
 به من عمره والاتفاق به قال الصايغى ان الخاضع لانه قال فيما حاق  
 به من عمره ويحتمل انما اتى المحقق بغيره مع تحقيق نفي عمره **قوله** فنيته  
 وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصر في الامالي على ذلك  
 قال المحقق ويمكن ان شكك وقال الحكم هو المحيى من حيث تعتبر سببه  
 اعلم من ان يكون ابائا او نفيانها سبب المحيى الى الاول يعني ان يصر عنه  
 الى الثاني ابائا وحمل الاول في حكم السكون عنه ويايه معنى ان لا  
 يكون منادى بل ولكن فرق لوجود الصرف بهذا التاويل في جميعها  
 وكأنه اشار الى ضعفه بقوله شكك **قوله** ادا شكك في الشك كما مل  
 سميده والشك في غاية ما خفي ودخولها تحت اللام المستعملة في  
 العلية مطلقا قيل وضع اولها لا مرين والآخر سموت الحكم لا حيد  
 المرين او سموت احد الحكمين لا مرين في عطف المرين والحصول مضمون الحكمين

في عطف الحكم قد يكون لشك المتكلم وقد يكون لشكك السامع وقد  
 يكون لمحيد ابائا من اطهار نصفه مثل انا او اناكم على هذا وفي  
 ضلاله بين وبالجملة لما حار به لم يمتد من عرض الا ان المتبادر  
 الى الفهم هو الشك وكان هذا سرا من قال انها في الخبر **قوله**  
 اول ابائا من المراد من ابائا من ترك التعيين لدراج يدعوا اليه وهو  
 في الجاه ان لا يصرح بسببه الضلال الى المخاطبين بل لا يرد عليهم  
 وليس المراد به انقاع السامع في الشك في اصله ان ما ذكره الشكاكي  
 في معنى الامية سائب المحير وهو انها من دليل اسماع المخاطب الحق  
 عاوجه لا يرد عليهم وهو ترك خصص طائفة بالهدى وطائفة  
 اخرى بالضلال لتذكروا في انفسهم موديعهم بالنظر الصحيح الى ان  
 بعد ثبوت الصمد هم الكائنون في ضلاله من ذلك لان الموضوع في الجمل  
 المركب يتناقض منه النظر كما لوصوف العالم اليقيني كما في المواضع  
 حتى جعل بعضهم السكون شرط في النظر فلما اوضح في الامالي انهم  
 من شرطه الجمل المركب هذا هو الطريق في الشك لتناقض منظر  
 الصحيح الموصل الى الحق هذا **قوله** **واعلم ان الفاضل**  
 انصر على ابائا من السكاكي على الشك كالمصنف والطاهر بعد الراف  
 بينهما **قوله** هو انا او اناكم لامية الطاهر ان الشاهد في كل من  
**قوله** والفرق بينهما لا يقال قد مثل العليا للحيدر فاني العبد  
 والكفار مع حوان الجمع من الثلاثة لا يقول لس حوان الجمع منها  
 من الجهة التي وقع فيها الحيدر بل هو من جهة الاما حيد الاصلية  
 فان الصغار والاعدية ليست له واحدا منها ورجع الباقي الى اصل  
 الاما حيد **قوله** اي يعقب المسند اليه محتمل ان يكون المصل لمغنى



يعقب المسند اليه بضمير المضل بحان الغويا فان الفصل لغة العرف  
 ويعقب المسند اليه بضمير المضل بوجوب فصل الخبر عن المعت فكون  
 اطلاقه عليه اطلاقا للمتب على السب وعقل ان يكون بحان اعرافا اطلاقا  
 لا يتم المذكور على ما ذكره ويحتمل ان يكون المعبر ذكر الفصل فلما حد  
 المضاف اليه المضاف اليه مقامه ورفع ويكون كلاما للتفاريق ما  
 لما صال المعنى وعقل ان يكون الفصل حقيقة عرفية في ذكر هذا الصهر  
**قوله** فالباقي قوله اي معنى انها داخله على المصور قال في شرح  
 الكاف والمفتاح ادخال الباقي المصور عليه هو لا يستعمل العرف  
 العام وادخاله في المصور هو لا يستعمل السابغ العرفي وذكر المحقق  
 السرف في شرحه لهما ان الاصل في لفظ المصير والمحصار والمحصور  
 ان يستعمل با دخاله الباع المصور عليه لانه اكثر استعمالا في  
 الباع المصور كقولك حص زيد بالماء ينال بضمين معنى التقييد والادخال  
 وضمين معنى التقييد بان لاحظ المعنيين معا ويكون انما المذكورة  
 صلة للضمين ويصدر للضمين فيه باخرى فقال في تحصيل المعاني مثلا  
 من كنهها محطضا اياها بك وقد ذكر في حاشية المطول وحاشيا  
 اخر وهو ان جعل المحصض محان استهوا عن التميز في العرف  
 حتى كانه حقيقة فيه **قوله** فخصا بان ثبت له المسند  
 في اقاله ما فصله اذ اخصا بضمير **قوله** ولا بد من حقيقة  
 اي لا بد من تحقق الحكومة ذهنا قبل الحكومة به بمعنى انه الاول والاول  
 في استئناس البلقا لكون الحكومة عليه هو الذات والحكومة به هو الو  
 فالذات اولى بالملاحظة اولا والا فلا يحب عقلا بغير عقله على  
 تعقل الحكومة به واما بحقيقته في الخارج فهو وان وجب بل يحق الحكومة به

قوله اي معنى انها داخله على المصور

في الموجد انت الخارج حية لا ان المتب في العقل ان يعتبر الحق  
 في الدهن بان يرتب لانا لانا ديه العا حسب ترتيب تلك المعاني  
 في العقل لا في الخارج **قوله** لان في المستد لشوقا اليه اي في المستد  
 الذي صدر بغيره لا في كل مبتد اظهر بان الشوق الى الخبر  
 انما يظهر اذا كان في المبتد اقول **قوله** يعني محركات الخلا  
 بل البعض والباقي البعض والبعض منكره وكل من الذين حازم  
 في مذهبه فكيف الخبر **قوله** اجيب بان الحلال الصادق  
 من المجموع من حيث هو مجموع اثر خبرية **قوله** لتعمل المشرك  
 البقاول قد يكون باللفظ المتشعب في مستهل الكلام كلفظ سعد او  
 وهذا هو الذي يحصل من بغير المسند اليه ويصرف عليه بعمل  
 وقد يكون مضمون الكلام كما في قولك سعد في دارك فانه قد يفسد  
 يكون سعد في داره وهذا التفاول حاصل فله المسند اليه واخر  
 ويصرف عليه بغير المستد لا يجهلها بالمصدا اشار بربان العقل الى ان  
 مراد التفاول باللفظ المتشعب في اول الكلام فانه المورد لتعمل المشرك  
 والمترتب على بغير المسند اليه وقتن عليه التطير **قوله** مثل اطهار  
 يعطيه اياها لعدم في الذكر على البعطيير والعدم في السرف على التنا  
 متعارف لانه ان المتاخر هنا هو الخبر وبيان شرف المستد اعليه لا  
 نلتفت اليه فكانه اذا دان الاحتاج به في صدر الكلام لما كان  
 على سبيل تلك الطريقة المتعارف فربما عن يعطيه وسرفه في الجملة  
**قوله** لبيد بحضيرة الخبر الغلي اعلم ان هاهنا  
**قوله** صون بين اجدهما ان بغير محرف النحر على المسند اليه  
 بحوما انا قلت هذا هو المصور بالذكر هاهنا والثاني اعلمها



نحو انما سألته هذا ومن الصور من تترك ما هم من كلام الله الذي نقله  
 عنه في الشرح وذكر ان الاول انما يقال لو لم يطابق فاعل الفعل المثلث اي  
 المولج المقطع بثبوت القول ومنصور المتكلم قصير عيني ولم يحد احصا  
 انما القول به شهاده المطر السليم والنايب **قوله** انما يقال لو لم يطابق فاعل  
 الفعل المنفي اي عيني القول ومنصور المتكلم قصير عيني ولم يحد ثبوت القول  
 بعينه شهاده المطر السليم فمع ان المنصور بالاقاب في الصور يراو  
 هو تخصيص عماد اليه بالخبر العقلي في الناسب تخصيصه في الخبر العقلي  
 وظهر قول المصنف تخصيص الخبر العقلي لا يشمل شأن الصور المذكورين  
 فان تخصيصه في الخبر العقلي يقتضي ان يكون ذلك الفعل شهادته مقصورا عليه  
 وان وجه محذوف مضاف اي تخصيصه في الخبر العقلي يشمل الصور الناسب  
 واما غير مقصورون **قوله** لو يفرق الشئ من العيص  
 في الصور يفرق هذا الوجه لكنه فوق كما صرح به في الشرح ولا سجدان توجه  
 يرجع ضمير تخصيصه الى العيص اي ليعيد المسمى تخصيصه اي  
 الحاصل به على ان المفعول محذوف وقد يفرق وان كان المحذور غير المسمى  
 متناول الصور الاولى فقط واما المصور **قوله** اشتراكه  
 او تراوكه به دونه يكون على الاول مقصورا فزايد وعلى الثاني مقصورا  
 معرض لقصور العينين وشا مثله ايضا كلام المصور وجه ما سبق في  
 بحث العطف من ان المخاطب في قصور العينين شاك فلا حكم له حتى يرد  
 منه الخطا فيه الى الصواب **قوله** من الموصوفين في فانه لم يذكر الحكم بها كذا  
 هناك واما ذكر الرعم تماثل وبتشكك فقال المراد بالاشترار اعم  
 من اشتراك المعية والمدييه فيمثل قصور العينين او ماله باندراج  
 قصور العينين في الثاني اي قوله او اسراده كبه دونه الا ان يصح التماثل

اي العيص  
 للمعنى  
 الحاصل  
 للمعنى  
 المعطوف

انما سألته نفس كلام المصنف ما به **قوله** على وجه العموم فيه ان  
 عمرا المفعول في الاماات سألني عمرا المفعول في النفي فان المخاطب اذا  
 اعتقد انك رأت كل احد من الناس وانت تعتد ان تكون فاعلا لذلك الرديم  
 العامة الشاملة لكل احد لم يفهم عمرا في الرديم لان رفع الاحباب الكلي  
 طلب حقيقي بل انما يفهم اذا اعتقد المخاطب انك رأت واحدا من الناس  
 وينبغي ان يكون فاعلا له و به واحد لان رفع الاحباب الجزئي كعلي  
**قوله** ليحقق تخصيص التكلم في شئ هذا ما يراو كلام ذكره في  
 شرح المستراح قال **قوله** في ان في النفي هو الرديم الواقع على  
 احد من الناس واما عمرا لوقوعه في سياق النفي والعموم في جانب الدلالة  
 ولا يلزم له وجود معتقد انك رأت احدا من الناس واما الدلالة على  
 ان غيرك راى احدا من الناس ولا استحال في ذلك **قوله** انما  
 المسمى لرد خطا السامع في القاع مع اصاحته في الفعل كما ان الفعل يستلزم  
 للغير على الوجه الذي يفي عن المذكور من العموم والمخصوص وسائر القيود  
 سوى القاع لما يفي عن المذكور على وجه العموم في المفعول كان ما شاء الغير  
 كذلك ومعتقد السامع بوثقه كذلك فله ان يكون المخاطب قد اعتقد ان  
 اسنانا قد راى كل احد واصاب وان ذكر الانسان انت واحطوات  
 تعتد ان يكون ذلك الانسان وقررت الروية على وجه العموم في المفعول  
 لغيرك **قوله** نحو لا عري هذا ابطا هره لاسناول بعض لا عيري  
 فيلقتبني ان يجرى نحو عن مغاير لا عيري وراو مطابق التركيب البدالي  
 مطابقا في صدور الفعل عن العين وسناول لا عيري ومثله وقس على  
**قوله** او يكون حزن النفي متأخرا عن المسند اليه المناسب الاصطلاح  
 على الاول ليكون قول المصنف مما بعد وهكذا اذا كان الفعل مسندا







لان المت للتعالي وهو انجي لا تشهد شجرة ويعبر المرل عتزل ان  
يكون كذا كذا بالضمير المستتر كان له لاله قوله في البيت الاول قبل الحان على  
الشهر وقوله ذلك المهر يد منه ونسب له ولو سلم يكون ساد او لو سلم  
ففيه لعدم على المنوع فقط والمطلوب جواف قد علم على العامل الص  
**قوله**  
ثم لا سلم استماع ان واد ان المهر شرا اخير قال الحق الشرف ايل شرا هير  
ذات ببتا در منه كونه شرا اما لياس ايم فلو قيل لاحد سبادر منه كونه  
خيرا اما لياس ايم وظاهرا انه لا يكون مرسا له لان المهر بر صوتا لكل عنه  
تا ديم وعجم عماو ذير **قوله** العجاج هو صوبه دون بناه من قله صاب  
على البرد فلا شك فيه اى عدم كون الخير مرسا افضل عن ان يحرم مقتضه  
ينته المحصره هو المعنى ما تناعه في من البلاغه **قوله** لو ارد كونهما  
مشر او خير اى الجملة الحان ذلك لاحتلافها بحسب المضافه **قوله** ثم قال ودر  
از قبل حسب العرب في كلام السكاكي مع عدم على حدث الاحتصاص فلا وجه لجه  
**قوله** ان كنهه ثرا اذا دخلت على الجمل تحي للترتيب في المخيار وهو المراد  
هنا والمعنى بعد ما احركك من قولك السكاكي المعبر بغير الاحتصاص  
اخرك عن قوله ودر من هو فاه **قوله** ولشبهه بالخالي عمر الضمير في  
شرح المفتاح اننا كونه ليس محله على محم سببه بالخالي عمر الضمير من غير ان  
معنى يخرج من هذا الكلام خارج عمر القاتون والحق ان انتساب اسم القات  
ويجوز الى المفاعل ليس محكمه واسناد معتبر في حكم تقرير الكلام لا اسناد صحة السكو  
ويحق الاحتجاج الى الصيغة وانما هو اسناد بالمعنى الاغمر على ما هو المعتاد  
في تفسير الفاعل **قوله** ولا عول معاملة في البناء على ان الجملة مبنية على  
ما ذكره المحقق الرضى من انها مشت هي لا مسحق اعرابا ولا بنا وبقا ولا عول  
معاملتها في عدم الاعراب لعلم كل **قوله** وان الله افاد على الخارج

في شرح المفتاح بانه ان ارا بالذى لم يحكم عليه بانه محله ولم يعامل معاملة  
في استقامه مع **قوله** الضمير فالاعراب في مثل رجل قائم ورعلا قائما ورجل  
قائم لا بدك على اعراب بل الطاهر ان الاعراب انما هو كالتايم الذي هو اسم  
لا المركب الذي هو قائم به مع الضمير وتنفع ذلك غاية الوضوح في محمريت  
رجل قائم ان وان المجرور بالوصف هو قائم وموط وان ارا محم وقائم  
بدون الضمير وهو بمنزلة من الجمله الجمله ولا وجه لانه **قوله** **قوله**  
**الحق الشرف** في شرح المفتاح بانه يعلم وطعان الخرس مثل ريد فاه  
هو قائم مع ضمير كما ان الخبر في زيد قائم هو قائم مع ضمير ويعلم ان الامرا  
لما رى على قائم هو الذي يشكفه الجميع بسبب كونه حرا المكن لما اسنع امر اور  
على الخبر الثاني اخرى على الاول ولا شك انما اخرى عليه اعرابه الذي  
لا يكون مبنيا وليس لقائم وجبه استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى  
قال لا يلزم من اعراب المجرور ان يكون المجموع معروفا كما في يضرب  
قال المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا المستد كان للمجموع  
اعراب اخر يجلي تحت حسب دواخل المبتدا او حسب اعراب الموصوف  
بدل على انه لا اعراب الذي استحققه المجموع كونه خبرا او صفة **قوله**  
من غير ارا اى عرض الخ مركب للاستعمال على سبيل الكناية اعنى كونها  
بمعنى لا يعمل واثم جود بيان ذلك ان لفظ مستعمل على لفظ وجوه  
**الاول** ان يطلق على معين استعمل مماثلة الخطاب ومقال مثلا لا يعمل  
اولا لا يعمل بذكر معنى لان لا يعمل فليس في الكلام كما يري الحكم لا يوضح  
به بل في المحكوم عليه وليس فيه الضمير بعض ذلك لاسان لان الكلام موجه  
بطريق الاستفهام دون الاما له الى عرض اي جاب وان قصده وصف  
المخاطب بالعمل كان ذلك معروضا للمخاطب لا لاشان غير المخاطب مما نال

طرح



لم اريد بلفظ المثل **والثاني** ان يطلق ويراد بماله مطلقا وتعقل  
 تشبه المحكوم به اليه كما يبرهن سببه الى ما اضيف هو اليه وحيث يكون مستعملا  
 على سبيل الكافي في الحكم ويكون يقيد على المبدء المذكور لا يرد فيه كشف الشارح  
 عن هذا المعنى غطاه وليس في الكلام ح تعرض اصلا لآباء الخاطبة ولا غير  
 وهذا المعنى هو الكثر الشايح **والثالث** ان يطلق ويراد بماله مطلقا  
 لكن من غير كونه في التشبيه في ليس فيه بعض اساسات غير معين اراد  
 بلفظ مثل كمر ولا بالخاطبة الاعلى بياس ما ذكر في المعين وفيه بعد  
 حيث لم يكن المطلق معابلا للمعين ومن على ما ذكر من الاستعمال  
 على الوجه المذكور لفظ غير فظهر ان المعين بعض الخاطبة غير موجود في  
 جميع الاستعمالات **وعند حمل اللفظ** على غير المصطلح  
 اعني ان يكون في الكلام نوع خفا كان موجودا في الاستعمال على الوجه المذكور  
 اعني صوت المعين دون المطلق لكنه غير استعمال على الوجه الذي نحن  
 بصدده **قوله** ان المسند اليه المنور بكل محتمل ان يرجح الضمير المستتر  
 في عدم الى المسند اليه مطلقا وهو الظاهر وحيث كماله قد للتفصيل وتحمل جوعه  
 الى المعنى كما ذكر الشارح بمرتب ساق الكلام وقد للمحقق كذا قال  
 المحقق الشريف وقد يقال فيكون قد انتم للتفصيل على الوجه المذكور فانه قد يكون  
 كما اذا كان المراد في العموم **قوله** لانه قال على العموم كان في  
 الكلام سيا معدا وهو قد يعلم اذا قصد العموم لانه في السديم الخ  
 فان لم يكن السديم معبدا للعموم ليس سببا لعدم المسند اليه في الاطلاق  
 بل ترك انه يصدق في نحو قولنا لم يقم كل انسان ان يعلم كل صمد العموم مع انه  
 لا يجب لعدم المسند اليه بل لا بد من قصد العموم في السديم **قوله** والباقي  
 لا يبيد لما سلب العموم هذا ابتداء الغلب والافق يبين عموم السلب

الدوام في  
 على ما ذكر  
 في المعين

لا يجب كل محال فيكون كما يحكي على الله **قوله** وذلك ان في الشرح  
 كان هذا التاويل مستند في اصل الدعوى فلا يستعمل فيكون هذا الكلام  
 لبيان السبب والمناسبة والافلاحت اللغة بالاستبعاد **ان فان**  
**في كل** كميته ان يقول لو لم يكن الكلام المشتمل على كنه كل شي  
 لخل في ما بعده الخالي عنها لم يكن في المبيان بها فابده **قوله** لو قال  
 ذلك لبيت مطلوب في الصوت الباطنة دون الاولى لحوار ان يقال  
 فاندته فيها الدلالة على رفع الحجاب الكلي بالمطابقة او كون دلائلها  
 عليها اوضح كما كان الله **قوله** وقع جرحا من المحول فانه لا يفضل  
 عنه ولا يمكن سدر الرابطة بعده **قوله** في القيام عن جملة  
 الافراد الظاهر ان يقول معناه يموت استا القيام لكنه راعى كمال  
 المصحة قال المستلزم في الحكم من الجملة فاعتبر المعنى اللازم **قوله**  
 عن جملة الافراد يعني رفع الاحجاب الكلي كما استراليه بمرر الشارح كما  
 في سياق قوله وما قال ان دلاله لم يقم انسان لا لا معنى في الحكم من  
 المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل لا عمل هذا الخ  
 الكل صح صدق ليس بجملة البعض **قوله** في القيام استا  
 على ان يكون مصدرا من المبني للفعول او يقول معناه قد حكم بهذا الطريق  
 فان الحكم من حيث هو عام للمعنى والاساسات وليس مدحولا بالاجزائية  
**قوله** المستلزم انما قال في الاول المضيق وهذا المستلزم لان  
 منه هو السالبة الجزية صرحا في الحكم عن الافراد وهو معار  
 لثني الحكم عن جملة الافراد لكنه يستلزم لانه يحمل في الحكم عن كل فرد  
 ويعني عن بعض وسواء لبعض وعلى كل بعدر تسليم في الحكم عن  
 جملة الافراد فاشارة الى هذا بلفظ المستلزم بخلاف السالبة الكلية

في الاول المستلزم  
 وهذا المعنى



فانما ينبغي بصريحها في الحكم من كل فرد **قوله** نكره في ساق النفي  
كون النكره في ساق النفي ينفذ العموم بطريقاً ساقاً الماعلي وقد سلا  
نفسه ومن ثم فرقوا بين ما راجل ولا راجل وكان المصداق في اخر الحث والامر  
المعفيه اذا عمت اشارة الى ذلك **قوله** غير مصدرة لفظه كل لان  
ما يبيد العموم في النفي لما هو النكره التي بعد الوحدة في المسات واما  
التي بعد العموم في المسات كالمصدره لفظه كل معتدور وودها في  
ساق النفي لما ينفذ في الماعلي الى نفي العموم لا عموم النفي لان رفع  
المحابب الكلي سلب جزئي **قوله** اما لو اردت ان لك كما بني  
عليه الشارح مما سبق عند قوله لئلا يلزم ترجع التاكيد على اناسيس  
**قوله** لان دلاله اسان لم تقم الخ فان مفهومه الصريح ان واجداً  
من الانا يجه او حسن الانسان لم يقم كما بعد من كلام الشارح في  
شرح قول المصداق وان نفي العقل على منكر الخ فيلزم تسليم ان دلاله قولنا كل  
اسان لم يقم على بعد بكونه نفي الحكم على الجملة لا على ذلك بطريقه المصداق  
ليلزم اختلاف الدلائل بل بطريق الالتزام لان مفهومه صريح بكون  
لم يقم الجملة لا ورايد ويلزم من النفي عن الجملة غايه الامر ان دلاله كل اسان  
لم يقم على النفي عن الجملة اوضح من دلاله اسان لم يقم عليه لان النفي عن الجملة  
لازم المفهوم الصريح لقولنا كل اسان لم يقم ولازم لازم المفهوم الصريح  
لقولنا لم يقم اسان **قوله** ولا يحال له ههنا شي وذلك التقى هو  
هسته المضه وكون الموضوع نكره نقيضه وادخال السون عليه  
قول المصداق للنفي لو حذف الفعل لكان اولى ليشتمل نحو ما انما  
كل العموم **قوله** **اللام** لان محض توضيح الكلام ههنا  
ان الدخول في خبر النفي يحصل بان يقدم النفي على كل سوا كان معموماً للنفي

اولا او بان يقدم كل عليه وهو محمول للنفي والما حيزه فضل انما  
به ينك فانه اعلم من التاخير لفظاً ورتبه وحيث يكون عطفت مقوله  
على ما ياتي من جعل الخاص قسيماً للعام وهو قبح وحيث فلا بد من  
تصرف اما في التاخير فقط بان يخص بما اذا المراد كل المداه  
على عمل عامل في كل كما فعله الشارح او فيه وفي المحول بان يخص  
باللفظي والمحول بالمعنى وفيه لزم من يبيد من على خلاف الظاهر  
مع ان استله المحول لا ساعده وهو على الوجهين عطفت على اخرت  
او فيه وفي الدخول بان يراد بكل منهما التاخير عن ابداه النفي الخ  
لم يدخل على الفعل العامل في كله كل وهو على هذا عطفت على داخله  
ويعمل احتمالاً مرجوحاً ان يكون عطفاً على اخرت انما وهذا الاحتمال  
اقرب لفظاً ومعنى وكان الشارح انما عدل عنه فصد التطبيق  
كلام المصداق على كلام الشرح فانه قال اذا دخلت كلاً في خبر النفي  
بان يقدم النفي عليه لفظاً او بعداً انتهى والمقصد من المعدي  
هو من حيث يقدم على الفعل النفي العامل فيه فانه مؤخر بعداً لان  
مؤنيه المحول التاخير عن العامل واما المحصر في الخارج فعمله على اللفظي  
واقفاً المحول على عمومه فقيح ايضاً لانه يلزم فيه جعل المعنى من  
وجه قسيماً وهو متعين **قوله** او عده ذلك كان سبع محمول  
نحو ما مررت بكل اليوم او طرفاً نحو ما مررت كل الامام **قوله**  
سوت العقل او الوصف لوقا سوت المسد لبقول ما كان حامداً  
نحو ما كل سوداً نكره لكان احسن **قوله** واحق ان هذا الحكم  
الكثر لما على مثل الحق ما ذكره في معنى البيت من دلاله الضمير المذكور  
على العموم وسوت النقص من قبيل دلاله المعهوم وهو النقص

اما لفظاً فهو عطفت على اخرت  
لنفي الاسمي على الفعل والاول  
يعني فاذ ان اخرت من غير لفظ  
ويعني فاذ ان اخرت من غير لفظ  
وليس كذلك



عند غير المعارض والمعارض موجود في الصور المذكورة اذ قد ثبت الدليل على  
 عدم مطلق الاحتيا لاي التكرار والتميز على الناس بخير وحق على ان الله لا يحب مطلق  
 الكفار لما بينهم الحاجه بحكم الربا ونظمي اطاعه مطلق الملائه في المهي اى الذى  
 هو كثر الخلف في الحق والباطل دليل الراي والتميز او حقير عند الناس  
 لا جل كثره من الممانه وهى القله والحقا **قلت ولا يعبر**  
 ان يقال انها بعد النفي ليست المارفع الحجاب الكلي الذى يحقق للاسفا  
 عن كل فردا وعن البعض مع البوت للنقض كما ضرح به اهل الحق  
 واستفاد نفي العموم او عموم النفي موكوله الى القرائن والمقامات والظاهر  
 ان الذى اراد ان القابل الاول يظهر من هذا <sup>من ماله</sup> ان القول الاول لـ ضواب  
 ولذا كثر يعرض المصنف للمبدح المافى دليله لافى مدعاه فتأمل **قوله**  
 ما قدمت على النفي اشارة الى ان النفي مستفاد من لفظه وانما يتوجه الى القيد  
 اعني الدخول في خبر النفي فيسبب وجوه النفي في الكلام مع عدم كل عليه  
 ولا يرد ان اسفا الدخول في خبر النفي قد يكون باسفا به في الكلام اصلا فلا  
 يصح قوله نعم النفي على اطلاقه **فان قيل** ما الملح الى حمل النفي  
 في الاما ذكر وجعل الضمير في عمدا الى النفي مع انه لو حمل المعنى في المعنى  
 ما شمل الامر من اعني ما لا يوجد فيه حرف النفي صلا وما لو وجد مع عدم  
 كل عليه غير معقول للنفي ويكون الضمير في عمدا الى الحكم مطلقا **قلنا**  
**قدينا لا** من اول البحث على ان الكلام في المسند اليه المستور بكل  
 المفزوع بحرف النفي والامثلة الواردة فيه من غير ذلك واما تعرض المص  
 لسانا حكم كل اذا كانت معمولة للنفي مطلقا ذلك لتنضبط به حاله  
 العموم لما خالف عليه **قوله** د والدين فيل هو عمر وس عبد وسمى  
 بذلك لانه كان يعمل كلتي يد به وحمل الطول يد به وى ابوهره ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشامين في الحضرة وسلم في ر كحسن مقام  
 د والدين و قال اقصرت الصلوات ام ليست بارسول الله فقال كل  
 ذلك لم يكن فقال د والدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى  
 الله عليه وسلم على الثور و منهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال احق ما  
 يقول د والدين فقال لا يتم مقام صلى الله عليه وسلم وانه الصلوات ثم بعد  
 سجدتين للتميم **في استشكل حديث** **قوله** <sup>توحيد الاول</sup>  
 قوله كل ذلك لم يكن ليس لطابق للواقع فكيف صدر عنه صلى الله عليه وسلم **والثاني**  
 ان الكلام مبطل للصلوات فلم يستأنها **قوله** <sup>عن الاول</sup> بان المراد كل ذلك  
 لم يكن في ظني ولا كذب فيه وعرفنا ان كان قبل نسخ الكلام في الصلوات توفيقا  
 من الدلائل وفيه ان نسخ الكلام فيها كان مكروها وى الحديث ابوهره  
 وهو متأخر الاسلام و قد رواه عمران بن حصين بطريق اخر وهجرته  
 متاخر بل ذكر النواوي في المذهب انه اسلم عامرا اسلم ابوهره **واعلم**  
**ان السهمي** ذكر ان ذا الدين هو الخواص السلي واما عمر بن عبد  
 د وهذا الذي ذكر هذا القائل فلم اوف على كونه هو ذا الدين فليحت  
 عنه وقد اضطربت الروايات في هذا الحديث وللكتاب في ذلك محل اخر  
**قوله** من الدروب تعرفه المقام بعد مايت ان دينا اسم جنس  
 يقع على العليل والكثيره كذا عن السير في **قوله** ولا فان الرفع  
 هذا المعنى اى دون النصب ولو صرح به لكان واضح في المعصود **قوله**  
 هذا كلام مقتضى الظاهر صل هذا معنى على العليل والا فترك الخطا  
 مع لمعن الى عيبه و ايراد المسند اليه اسم الاشارة للنسبه على تعقيب  
 المشار اليه باوصاف على انه جرس عار د يعبر من اجلها ما ذكره المصنف  
 مع انها ليست من معنى الظاهر كذا <sup>هذا</sup> **قوله** ان العليل ياباه اننا كذب

العموم رواه  
 احمد بن حنبل  
 العليلي او العليلي  
 العليلي او العليلي

قوله هذا الذي ذكره النواوي  
 في المذهب انه اسلم عامرا  
 اسلم ابوهره

قوله هذا الذي ذكره النواوي  
 في المذهب انه اسلم عامرا  
 اسلم ابوهره

قوله هذا الذي ذكره النواوي  
 في المذهب انه اسلم عامرا  
 اسلم ابوهره



قوله كقولهم اي قول العرب وانه الصواب وضع المضمر موضع المظهر  
لشأنه ان يكون في حكم المذكور وهو في موضع المصدر اي وصفاً شاملاً وقوله

لفظ كل في قول المصنف **قوله** والبرم تفسيره سكره مثل قد سكر ف هذه  
السكره وعليه حمل ما ورد في الحديث بموتهم انت وكذا من توصي يوم الجمعة  
فيها ويوم السبت اي في الرفع اخذ ونعت وخصه **قوله** اي قول من يجعل  
المحضر هو جسد ادرج هذا القول باشتغال الكلام عليه على بعد السؤال  
وذا الجمل المحذوف المستد اعلمه وسبحي لطف البناء على السؤال المبدى في باب  
العضل والوضوح في شمله على ترك المستد والاعني حسن موقع الاحتضار  
ترك المستد الماقيم من الاحتضار عن العتسنا على الظاهر واسباع الـ  
الوارد على ترك نظائره ولا يوجد من هذه النكت على القول الا خرج ما  
يبي من جهات المرجوحه مثل كون خبر المستد احل انثامه فانه وان  
جوز التذرع بالكلام في قلته بل في احتجاجة الى التاويل عند التعقيل  
التكليف في اعتبار العائد الى الميتد احتفل المحسن بتركه العائد عند كون  
الفاعل عرفاً باللام او ضميراً عائد الى المفعول وفي وجه عدم المطابقة  
وقحه المفسر بالنكر عند كون الفاعل ضميراً عائد الى المستد وفي اعتبار  
الايهام والتفسير يجعل التزام بدم الخبر في الجواب ايهاً ما ذكر المستد  
بفسر اهدا وقد بسط الكلام المحقق الرضي في شرح القول الاخر في شرح  
الكاسه فليرجع اليه **قوله** محتمل عنده اما قال بحمل الـ  
عند صاحب هذا القول ايضا محتمل ان يكون عائد الى محقق معمودي  
فيكون ما يحتمل **قوله** ويكون الـ ارام الى اساره الى دفع  
ما يقال على هذا القول لو كان الضمير عائد الى المحضوص وهو مضموم  
بعد مر الـ وطائفة الضمير له مع انه التزم امره **قوله** كونه  
الافعال الحاميه اذا تصرف مستقبل ولا امر ولا فعل بل هو شبه الاشياء  
لانه سلب عنه معنى الرمان والحدوث فصاحب المعنى نعم جسد كذا ذكر

اذ كان عائد الى الضمير  
في قوله  
ان الـ ارام  
يجعل

الـ

البح الرضي **قوله** موت عمر فضله كقوله تعلي فابنا لا يعي لايضا  
وما يشتهج للمطابق لا لانه راجع الى ذلك الموت **قوله** فضل يمكن  
اي تكنا فاصلا ولوا في مكانه بلفظ الشان او القصه سلا لم يكن فيه من  
الممكن ما في الامتنان بالصبر لان الـ اها م فيه اشهد واقوى كما لا يخفى  
قوله ويكون الممكن الحاصل بعد اتم واكثر **قوله** ولا يخفى على العاقل  
يكون قوله لست يمكن الـ تعليلاً لقوله هو وهي يد عالم موطوع وحده  
لما عارض لانا بقول الوجه صرف التحليل الى القاعدة انظر وهذا  
الحكم شامل لكل ضمير معشر يظهر من غير احتضار من ضمير الشان  
كقوله تغار ومضاهن مع سموات لا محضوف بالمسند اليها فان قيل  
ما المستضي للايهامه بالضمير في باب نعم **قوله** فلتا هو ممكن المفسر  
لا من حيث حصوله بعد المسطار بل من حيث انه ذكر مرتين احكاماً ثم  
بعضه لاهذا اذا كان المراد مني الحسن بنى الصحة ووضوح في  
الشرح ما نه لا يصح **قوله** لان السامع ما لم يسمع المستر في قيل  
عليه لا سلم ذلك لخوان ان يعلمه بمرسنة اخرى والجواب ان الكلام اما هو  
فما استيق ذلك لوطا ولم يدرك عليه فرسنة كما اشار اليه في الشرح بقوله  
سابقاً لعدم عدم ذكر المسند اليه وعدم فرسنة يدك عليه وقد  
صرح به في المحتاج حيث قال كقولهم اسد من عمر جري ذكره لفظاً  
او فرسنة حال ربه وحلاً ونعم رجلاً رنداً **قوله** اي كافر انا ميثا  
للضامع فابداً لو كان هناك صانع حكيم لكان الامر بالعكس وهدره على ان  
المراد بدي من قال

• كم من ادب في قلبه • شكل الذي مقلد له • ومن قال  
• ومن جملته • ذلك فيدبر العزرا العليم • ومن قال



تعد الماويب وطيب عيش الجاهل قد ارشدك الى الحكمة كما انك  
 وانت بعض الجواب ان هذا الماخير للمحقق السرف وكون ان يكون معنى  
 زيريقا بالماهي خالق الشر وخالق الخير وهو **قوله** الماخير للمحقق  
 معناه الزيريق وزيد كالب لم يذكر الذي ظهر في زمان قباذ واما خ الفرج  
 فقله انوشر وان **قوله** المعبر عنه باسم الانسان الذي استلهم  
 اليه المعبر عنه بكم وهو كون العاقل محروما والجاهل سرور واما قوله وهو  
 بن صفة في الشرح وادوية المحقق فارجع الى كلاميهما **قوله**  
 على كمال العناية لم يحمله عطفاً على احضار لانه قصد التكميل بالساح  
 واليثار على كمال بلائته او قبطاً لانه وادقا الظهور لا يقتضي شيها  
 كما ان العناية بالتميز فلا تكون من اسبابه بل تسمى اسم لا تارة  
 وسوى قصد به كمال العناية بالتميز لم لا **قوله** كما اذا كان فاقد البصر  
 محتمل ان يكون ما كافه والكاف لتشبيه بضمون الجملة بالجملة كما اذا كان  
 لتشبيه المراد بالمفرد عند كون ما غير كافه وبقدر اذا عامل اي  
 كما بقصد التتميم وقت كونه فاقد البصر وان يكون موصولاً بعبارة  
 عن قصد التتميم والعامل في اذا مقدر اي يحصل اذا كان وان يكون  
 رابعه واذا المراد الوقت اي كونه فاقد البصر معنى فانه محل البصر  
 التتميم ولعل هذا اطهر واسا على **قوله** اولاً يكون مضافاً الى  
 هو مضاف في اسما المشار اليه بحسب الحسنى حتى يكون البصر هناك غير له  
 فاقد البصر في عدم صلاحية الخطاب بالاشارة التشبيه مستعين  
 قصد التتميم بلا استنباه فابرج ما توهم من ان قوله اصلاً مستغنى  
 عنه وقوله اصلاً منصوب على المصدر به اي اسما المشار اليه انشأ  
 بالكلية ووجه المناسبة ان الشئ اذا اخرج اصله كان الصلوك كذا حكم

معظم على قوله  
 موند كذا كان  
 بل هو

كله

كله راساً **قوله** وما يك عليه الواو حاليه وتزيد من فتلى  
 اسناب او يدرك فلوا حال ولا يحى ضعف الحاليه بالنسبة الى  
 المعنيين الآخرين وقد طرقت اسناب **قوله** فلان الممكن  
 اي يمكن بعينه اي المعنى الذي اراد به بخلاف ما سبق في وضع المظهر  
 موضع المظهر فانه يفيد ملك ما بعينه كما **قوله** اسناب الصمد  
 لم يورد العاطف من الخلقين لكان الامر دواج بينهما فان السابيه  
 كالتميز للاولى ولعريف الصمد مع سكر احب لعلهم يصدرته بخلاف  
 احده كذا في **قوله** لم يورد كونه المثال من هذا القبيل  
 اذا استلحق الثاني بما قرره الاول كما يدل عليه قاعدة اعماه المعرف  
 معروفاً اما اذا صير بالاولى والنواهي على ما قيل ولا يكون مما يحى فيه  
 لان كلا من الحقيق له معنى على وجه **قوله** فان يقال  
 في رايه قوله وبالحق بولس قوله سائلاً والمحقق اننا **قوله** وهذا  
 كما لا كيد لا داخل الردع فاد في شرح المحتاح المهابة يواد بها عرفا الخال  
 التي تكون في قلوب الناطقين الى الملوك والسلاطين ولذا قال تشبيه اي  
 بقويه وازياد بخلاف الردع فانه امر يحصل من مخاطبتهم وعلى هذا يكون  
 قول الخلفاء مثلاً لما جمعوا ونظروا في ما هب بينهما كل الظهور وقال  
 المحقق السرف في شرح المحتاح ادخال الردع اذا لم يكن له خوف واربد  
 احداً ورسه المهابة اذا كان له خوف وازيد ازياده وعلى هذا لا يكون  
 قول الخلفاء مثلاً لما جمعوا بل محتمل ان يكون لا داخل الردع وان يكون  
 لم يرسه المهابة وهذا محتمل كونه مثلاً لها وبينها الصمد على هذا ما  
 لكنه دون الاول وعلى كل مدبر ظهر وجه عطف تشبيه بالواو دون  
 او **قوله** لدلالة على ذاتها في ان الدلالة على الذات موحول

حرف طرقت اسناب  
 معروفي

قوله  
 اسناب  
 الصمد

يكون جوارح اشار اليها  
 خلت ارادها ان لا  
 سلسا للمحقق الى السرف  
 وما ترك الاسناب الخلق  
 اشمل عليه او ما ارادها الصمد  
 الا محتمل وما ترك على السرف  
 الا محتمل على السرف  
 والى عدم اعتبار السرف ان لا  
 اول الامر افا  
 بهي ليطم



بوجه في المضمرة  
لا بد ان يكون  
المراد من قوله  
بوجه في المضمرة

بوجه في المضمرة **قوله** لم يقل انا حمل ان يريد ان لم يقل انا العاصي  
على ان يكون العاصي لا يعلم من يكونه كما صرح به في الشرح ويحتمل ان  
يريد ان لم يقل انا اسبك وقد ذكر الوجهين معاً في شرحه للمتلح **قوله**  
هذا الظاهر هاسق من كلام المصنف ان يكون انشأ الى وضع المظهر موضع المضمرة  
ولكون الانسان بقوله هذا العبد الى ما يكون انما ظاهراً وضع موضع ضمناً لفظاً  
او ضمناً لم يتكلم فيه لم يسبق في المسئلة بينهما وح كلاً اخرى الكلام على ظاهرهما  
لم يكن في عيان المصنف شيء من السامح اذ لصير المعنى ان وضع المظهر موضع المضمرة  
غير محقق بالمسدا اليه ولا وضع المظهر موضع المضمرة محصاً بان يكون المقول  
لما لا يتم الظاهر والمقول عنه هو ضمير العابد او المتكلم بل كل ارجح الا انه  
لما كان هذا التفسير موجوباً بجنبه في كلام السكاكي كان الوجه هو الحمل عليه  
ولذلك جملة السامح عليهم لا يقال لم يسبق الى وضع المظهر موضع المضمرة والقول  
فيه غير ارجحاً ومعنى وضع المظهر موضع المضمرة الانسان به في موضع يحقق  
المضمرة وذلك لا يستدعي ان يكون المضمرة قد ثبتت لم يقل فكيف يصح تسمية المشار  
به لانا بقوله يصح تسمية الرصع المذكور نقلاً ولذلك قال المصنف بعد هذا استقل  
وذكر انه كثيراً ما يزل الشيء الذي يمكن وقوعه من زلة الواقع المحتق  
نقل صديق في الركبة مع انه لم يكن هناك سبعة **قوله** ولا تغفلوا العباد عن  
تشريح لان معناه الظاهر ان النقل على الحكاية الى العبيد ولا يحتضن هذا القول  
اي بالنقل على الحكاية الى العبيد وتشريح ظاهر **قوله** وسوا كان كل شيء  
محتمل ان يقال المناسب لهما الاقتصار على الاول فان المسادر من المصنف  
ببلهنا ان يذكر بعد هاهما بعد غير الشيء الذي يعني به الحصاص وكان  
الحصاص منقياً عن المسدا اليه وعن كون من الحكاية الى العبيد وقطعاً  
فاشار الى العمير في السامح بقوله بل كل من التكلم آخ والى العمير في الاول

بقوله مطلقاً

بقوله مطلقاً **قوله** فان قيل قد لا يكون في الكلام دلالة على مخالفة  
الشكاكي للمهور مع ان مصنف المصنف النبيه على ذلك كما يشعره قوله  
والمهور **قوله** فكيف في افاده ذكر قوله وليست هذا النقلان  
الشارع فيه الى النقل الذي سبق وهو وضع كل من التكلم والمطاب  
والعبيد موضع الاخر فالمعنى ان يحدد هذا النقل شئ عند السكاكي النفاك  
بحلاق ما عليه المهور فانه لا يكفون يحدد هذا النقل **قوله** من بيت  
الى سماءه فصل ما حرد من الالفات الانسان منه او يشي وهو الا شئ  
والفرق ظاهر **قوله** خطاً بالقسمة النفاكاً قل قوله للملك يحدد  
فلا يكون النفاكاً واجيب بانه لا نفاكاً بينهما كما اشار اليه الشئ في  
التناق وردد ما نفي التوحيد على معارضة المنوع المنوع منه ليرتب  
عليه ما قصد من المسألة في الوصف ويدرار الالفات على اعماد المعنى  
لحصول ما اراد من اراقة المعنى في صور اخرى غير ما سبق في الظاهر  
**قوله** في يديد ذلك بانقله الفاضل اليه  
من ان ابا علي وابن حنبل وابن المظير حكوا ان ليلى محمد وليس بالنفات  
فالصواب ان ليلى ان حمل على الملتفات لم يكن محمداً وان عد محمداً  
لم يكن النفاكاً كذا ذكر الحق لسرته في حواشيه الكشاف وقال  
الفاضل حسن وفي التاسيد المذكور بحث لا محالة ان يكون منعهم الالفات  
لاستراطهم فيه سبق العبيد بطريق اخر كما هو مذهب الجمهور  
ومع ظهور هذا الاحتمال يحق ما يبد منهوع كما لا يخفى على المتصف  
**قوله** بشرط ان يكون المصنف لم يعرض لهذا الشرط على مذهب  
الشكاكي عند قوله ولعمري هذا النقل النفاكاً كما حكاها المصنف لان لفظ النقل  
معنى عند اوله ان المصنف رغم ان السكاكي لا يسلط في الالفات بخلافه يقتضي

فان يسمى الظاهر يكون  
بغير ما يوافق احد الانسان  
بحلافه يكون بغيره الا ان  
الانسان والشارع  
شئ في



هذا هو الحق الذي لا يبدل  
 أعاد المعنى في العبارة  
 على ما هو عليه في اللغة  
 باللفظين

الظاهر كما ذكره في المشرح وعذر المصنف في ترك هذا الشرط كونه مشعرًا به في سيا  
 الكلام لأن الكلام إنما هو في خلاف مقتضى الظاهر **قوله** سئل قولنا  
 أنا زيد وأنت عمرو وهذا المصطلح على مذهب من يجوز حمل الجزئي الحقيقي وأما  
 من لا يجوز فيه فليس لمطه أنا وأنت عيان عما زيد وعمرو عيان عنه لأن زيدا  
 عن المسمى بزيد وكذا عمرو **قوله** عن اللذين صبحوا الصباجا غامرة يوم  
 الخيل غارة ملحاجا أعراب الذين بالرواق كعه هذا بل يقولون نصير اللذين استوا  
 على الذين كفروا إذا الصباجا تصرح بجر معنى صبحوا تأكيد صبحهم إذا  
 أتاه صباجا ويجوز أن يراد بالبيان المطلق بقرينة الصباح ونصبه على  
 الوجهين على الطرفين وعمل أن يكون الصباجا مفعولا مطلقا لصبحوا من  
 ابتدأ نيا وتبذل إليه تبذيرا أو مفعولا صبحوا محذوف أي صبحوهم وغارة  
 نصب على المحار أي غير من ادعى التعليل أي لأجل لغارة ومعنى التبعين  
 بدون اغارة واصباحا في ذلك اليوم على العباد والملاح صبيحة ما لغه من الملاح  
 كالمكثرات حال قيل على الزاد في أو البداخل وهذا إنما يتراد إذا كان غارة  
 حالا وأما على الحال الثاني فملحاحا هو المحاد فقط **قوله** بعد سها  
 لأن من الضمير العائد إلى الموصول أن يكون غارة لأن المسمى الظاهر غارة  
 العائد إلى الموصوف **قال المحقق الشريف** في شرح المفتاح لا يسعد  
 أن يحفل مثل أنا الذي سميت أي حذرة وأنت الذي أخلقتني من قوم فعلنا  
 وأنتم قوم يحملون من تاب المعبات من العبيد إلى الكمال أو الخطاب **قوله**  
 والعصق حوار عن سواله بعد رعد رعد أنه ليس المراد بقوله وما إلى لا أعبد  
 الذي وطرفي فهو من الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لأن المشكك  
 بهذا الكلام هو أحد من أسرار التجار وكان من أهل الصلاح لكنه ارتد  
 الكلام في فقر من النص ليشبه وهو يريد نصيحهم على سبل العريض لتلطف لهم

وبدأ بهم دح فعوله والسر جحوت وأراد على مقتضى الظاهر فاجاب  
 بالما عر عنه الخ قبل العائدة المحصورة في موقع هذا اللفظ العريض  
 والاعلام بأن المراد من أول المر المحاطين **قوله** ومقتضى الظاهر  
 لتأنيده اللفظ في اللمة أن في لفظ الرب شيئا على فعل المأمورة به لأن من ترك  
 لسحق العباد وفيه أن اللفظ الختال أيضا لأن قوله أنا أعطناك الكور ليس  
 صريحا في إقارة الماعط من الله تعالى وإنما أنا محمل الجمع كما محمل الواحد  
 المعظم فلها اللفظ بقوله فصل لربك زال هذا أن الحال **قوله**  
 ومعنى طروب في الحسان يشير إلى أن الحار والمجرب متعلق بطروب وعلقته  
 بطيا أيضا محمل للظاهر أنه لا يشب والاصح مضمود الشاعر فأن  
 عرضان قلبه تأني في طلب الحسان والمفيد لهذا المعنى صرحا هو بعلقة  
 بطيا وأما بعلقة بطروب ولا بعيد إلا أن قلبه الطروب في طلب الحسان  
 ذهب به قتال والطرب خفة تختلج لسان لشدة شرويه ورويه  
**قوله** ونشأ طافي رواو دتالا سعادان سال المولى أن سدر المحذوف  
 لفظ حذوف وجوز فانه أبلغ في المقصود من معنى المراءى ولا سماع ما  
 استعمله عن العرب من أن الغاشق منهم كان خاليا عن ذلك **قوله** في خبر  
 السباب وكاد تنصم قبل انشراح ما ذكر في بشر بعبد وخان إلى أن لا نشأ  
 من كونه بعيد السباب وكون عسرحان مشب طروب من لسي واحد على  
 المبدال **قوله** فكون البغاثا آخر فيل اعتبار اللفظ في كل معنى بالنظر  
 إلى المحامد لا بجامع اعتبار النظر إلى القلب المذكور أذن سوط اللفظ  
 صحة إعرابه على الظاهر وهو موقوف ههنا لأنه لما عسر خطاب  
 القلب في تكلفه لم يمكن بنا الكلام على أسلوب طجا بك أن يكون المعبر  
 تكلفك على أن يكون الخطاب في تكلف القلب والكاف للفس وهو ممنوع

وهذا من على أنه أريد بالسيا  
 أريد بخارا أن قولنا كوا  
 من الشهاب والمشتب  
 على ما ذهب إليه بعض أهل  
 اللغة وأما على سدر جعل  
 الكهولة فاسطه فالتا  
 في سدر بعيد الشهاب يرمان  
 الكهولة زائدة منه



واجيب بان الشرط صحة اخرى على الاصل في الجملة وهناك من ذلك على تقدير  
 رجوع اللفات العلب الى الاصل وان لم يكن بد منه وفيه ان هذا هو الاستنباح  
 ان يقال ان مثل قوله تعالى اياك نستعين اللفات لانه على تقدير رجوع اللفات  
 في اياك تعبد الى الاصل صحت وان لم يكن بد منه وقد عرفت نضاح الشارح بانه  
 لا اللفات فيه **قوله** وعوان عطف يستلزم **قوله** وحسن بهم  
 فانه اللفات فيه المبالغة كما ان الله تعالى في حاله غيرهم وبهم من اطلب  
 المبالغة عليهم كذا قيل واحسن منها انما العبد على كمال سرعه الحركه بحيث يحتمل  
 على الفور مقيد **قوله** فتشناه فل فانه اللفات فيه التعظيم لانه  
 فعل عظيم لا يدور عليه الا ذو القدره اليها هذه بنا على انه لم يستعمل كلام البليغ  
 صعبه الجمع في الغائب للتعظيم والما بالمطلوبه تنافي من غير اللفات لوقا  
 فاساق ولعل لا حسن ان يقال انه لو قيل مساقه لنزهم جوع من الفاعل  
 فيه الى الراح بنا ويل المرسل فيكون المعنى مساق ذلك المرسل السحاب وهو  
 غير مقصود او رجوع ضمير الفاعل الى السحاب وضمير المفعول الى من يغلق  
 مثل انما نولناه وبقي السامع متحرر **قوله** ووجهه ان الكلام اذا  
 جعل الكلام مقولا باعتبار نقل شئ ما اشتمل عليه والا فالمنقول حقيقة ليس  
 هو الكلام الا ان يكون بالمعنى اللغوي اعني ما تكلم به مطلقا قال المحقق  
 هذه القايه في النقل اكسفي في عانة الظهور وكذا في النقل العدمي لو جدد  
 القايه فانه اذا شمع خلاف ما عرف من الاستلوه كان له ربا به نشاط و  
 رعبه في الاضغ الى الكلام مثل هذه القايه المتعده لا مطبق على ما به  
 يكون السامع فيها هو الله تبارك وتعالى لتعالبه عن النشاط والما نشاط والاصح  
 ولو ذكر شئ ما يصح في حقه تعالى كان انش **واجيب** بان المراد من الكلام  
 الالفاظ في انما وقع صالح لان تصدده هذه القايه بالنظر اليه بسمه مع قطع

وتم وجوب اللفات وهو ان يعجز  
 عن جعل الخطاب في اللفات  
 منزلة العائدين اليهم  
 المارة  
 ٥٣٢

عن الموانع الخارجيه ان هذه القايه بالنظر الى السامع وله ايضا بالنظر الى المتكلم  
 فانه وهي مصدر التيقن في الكلام والتعرف فيه بوجوده مختلفه من غير اعتبار  
 لاختلاف السامع **قوله** احسن مطر ثم لنظ احسن يبنى عن ان التطريه اصله  
 بدون اللفات فكيف به احسن وهو كذلك فان محله الساطع يحصل بالمعنى  
 الحديث الذي ينسب الى ذلك المنقول والنشاط حركه الشرور وهو متعلق  
 بالتطريه واللام فيه لتقويه العمل ويحتمل ان يكون للعرض لناسب قوله  
 اكثر انقضا للاضغ فان الموقظ هو السامع لا الضغاه وسم السامع اعلم  
 من ان يكون هو المتكلم اليه الخطاب او لا فلا بد ان هذا انما اذا شرط في  
 اللفات رعبه الخطاب بالمنقول والمنقول منه كما هو مذهب صدره لا فاعل  
 كما حكاه في الشرح **قوله** اي محله او ايجادا ثانيا في لما ذكر في شرح اللفات  
 المطريه بالهم من طرا اذا ورد يقضى احسن ايرادا او ايجادا بالليا  
 من طريه اليوم اذا علمت به ما صار به كانه حديث **قوله** وقد  
 يجوز ان يكون مبتدأ للمفعول او الفاعل الا ان يكون الروايه فيه على المعنى اللغوي  
 كما لو كان المحقق السرف في خواشي شرح المفتاح انه الروايه عن صاحب المفتاح  
 وقد للتقليل وهو ظاهر والبا داخله على ما هو متصور من خاصه كقول من  
 الخاحب واحتض يوا وهو المعرف في الاستعمال وان كان الاصل في جرد  
 الباع على المقصور عليهم اعني ما له الخاصه وقد سبق **قوله** عن ذلك خاص الطاهر  
 ان اسناد الحضور الى القلب محان فان الحاضر ما يكون القلب محلا له لا يشع  
**قوله** لانه اصنف ما كذا في يوم الدين على طريق الانتفاع والمعنى  
 على الطرفين كذا في الكشاف يريد انه جعل المفعول فيه منزله المفعول  
 به وهو محان حكى حسب جعل يوم الدين ملوكا وقوله والمعنى على الطرفين  
 ايساره الى ان الطرفين وان اجرى مجرى المفعول به فهو طرف في المعنى والمفعول

من طرا عليه ادا ورد  
 كذا في التلويح



مبنى الاشياء  
في الطرف

محدوف عام سمي مجموع الحذف بل في رسمه خصوص كذا ذكر السارج في  
شرح الكشاف وقال المحقق الشريف لا يتبع في الطرف بان لا يتبع  
معه في منتصب نصب المفعول به او يضاف اليه اضافة مفعول اللام وقوله  
والحقى على الطرفين اراد بان الطرفين وان قطع في الصورة عن بعد في  
واوقع موقع المفعول به الا ان المعنى المخصوص الذي سبق الكلام لاجله على  
الطرفين لان كونهما كذا هو الذي كذا يجر كونهما كذا في الامر كله بان تلك  
الزمان كذا المكان يستلزم بذكر جميع ما فيه ومن قال المضاف في ما لك  
لوم الذي يحار حكي ثم ان المفعول به محدوف عام لشبه مجموع الحذف  
بل في رسمه خصوص وورد عليهم ان مثل هذا المحدوف معد في حكم المملوظ فلا  
يجاز حكيا **قوله** دلالة على العميم فيه انه لو قيل ما لك كل امر  
لا فاد العميم فالاولى ان سال لافان الاختصار **قوله** اضافة المصدر  
الى المفعول لم يجعل من اضافته الى الفاعل ان تلقى المخاطب المكمل لكان الفاعل  
في موق وكلامه و مراده فاني ارجع الى غير مذكور ولنا سبب ما  
عطف عليه اعني قوله فاما شيا او السائل فانه مفعول قطعاً **قوله** واما  
حل كلامه على خلاف مراده بتبيينها شعرت بان تبينها على الحمل وبحمل ان  
يكون غله للتلقى بل هو لا يبي فانه غله لا يغير واسطه بخلاف كونه غله  
للحمل فانه بواسطه التلقى **قوله** اي ذلك العرطاه ان اشارة  
الى العر المذكور صرحا اعني ما ترهب وليس بصواب بل الصواب رجوعه  
الى خلاف مراده وذلك لان غير ما ترقب هو الكلام الذي التاه  
المستكمل ولا معنى لكونه الاولى بالنصب مثلا قول القبيضي في جواب  
الحاج مثل الاميراج هو غير ما سبقه الحاج منه ولا معنى لكون القبيضي  
منبهاً له على انه الاولى بان يصدر الحاج بل نبه به على ان اراده الحاج بالحمل

على الادهم الذي هو البيل خلاف هذا المراد الذي هو الحمل على الرسا الى من  
اراد الحمل على البيل كما يشتر اليه قول القم الاول بالبداي هو الاول  
ما يصدر قول الشك بغيره فغير على ان الحمل على الرس هو الاول اي صريح في هذا  
المعنى والمراد من الحمل هو المعلوم من لاجل ذلك لاما هو مبدل لوجه قوله بان  
تأمل الادهم في كلامه على الرس هذا او قد يكون في توجيه قول القم  
اي ذلك الغير بان ارادته خلاف المراد وغير به عنده ميل الى حاسب المعنى  
او قصد على خلاف مراده اي غير ما اراده **قوله** كقول القبيضي  
اصل البستان السعترى الشاعر كان حالاً في بستان مع جماعة من المدا  
وكان لما وان اوان الحضر و ذكر الحاج فقال القبيضي اللهم  
سود وجهه واطبع عنقه واستغنى من وجهه فاخر الحاج بذلك فاحضر  
السعترى وهدى فقال السعترى ارادت بذلك الحضر ثم قال له الحاج  
لا حملك الى اخر القصة فاحسن اليه الحاج على ما حكى **فان قيل**  
كان المناسب لعرض الحاج لاجل الادهم عليك لانه البيل بوضع على الرجل  
لما العكس احسان هذا الاستعارة والعودة امر وضعي بيد رجل الادهم  
اي جيد او هو من قيل الملب كما يعرفه **قوله** اي ذلك الغير قال  
المحقق ساق كلامه فيما ساق ما سبق يقتضي انه اراد بقوله ذلك الغير  
غير ما يطلب فانه هنا غير له غير ما يترقب هناك وكونه الاشارة  
بلفظ البعد والصواب الصبر راجع الى الغير المذكور اخيراً فانه  
هنا غير له خلاف المراد هناك وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال على  
ان الاولى والايتي تخالهم ان سألوا عن العرض لا عن السبب ولكن  
ان جعل قوله ذلك الغير اشار الى الحبيب ساق ما مر من ان المعنى  
في حكم البعيد فان قوله حمله على الاول فيجب بحسب المعنى ايضا



فان بيان العرض اولى بمخالفة من بيان السبب **قوله** الاول محاله  
 الطاهر ان ذلك لعدم اهلية الجواب ما سال عنه لظهور المغايرة بين  
 قوله او المهم له **قوله** سالوا عن السبب في الكشف وعبر ان السائل  
 اثنان معا دن جيل وتعليه بن غم لا يصاري والاسان اول ما يطلق  
 عليه الجمع عند جماعه من المحدثين ولذا قال سالوا لفظ اجمع كذا قيل  
 وفيه ان لفظ الجمع موجود في الآية الكريمة وهي قوله تعالى لو كن فوجا  
 اجمع فيها هو وجه الجمع في سواله من غير اختصاص بذهب ثم ان صاحب  
 الكشاف لم يحمله سواء عن السبب بل يحمله سواء عن الحكمة والمصلحة فليس  
 هذه الآية عنده من ملق السائل بل يعبر ما يتطلب **قوله** هناك العرض  
 من جهة الاخرى بل يحمله سواء بالاعراض بمحل اطلاق العرض على حكمته  
 تعالى سبل التشبيه والمجاز **قوله** للتعمية الخ قال فالتعمية  
 في هذا المقام وما احسن ما قال بحقيقة ان سواله للاستبصار لا العنصر  
 طائفة الجواب بل ينبغي ان يكون الجواب طائفة للرشد فان المجيب  
 الطبيب لا ينبغي العالجة على ما يحكمه المرض بل على ما يعصيه المرض  
 واما سوال المجادل فمفني ان تراعى فيه المطابقة من عمر زياده والاعتصام  
**قوله** وعمر ذلك فطرهم وعمر سائرهم واما حيضهم وعمر حملهم  
**قوله** فاجيبوا بان المضار في قال المحقق في شرح المفتاح على انه  
 قد اورد في الجواب بان المتفق حب قال من خير اى هو الذي يكون  
 فيه خير ومنفعة **قوله** يعنى تصعق ساعا ما وقع في شيخ المين  
 ويوم سعي في الصور وتصعق لكن نظم السر بل ههنا فزع وفي موضع  
 اخر وقع في الصور فصعق وتصعق وقد ساد مران مجرد التمسك على  
 انه من العوان ولذا لم يقل هو قوله **قوله** ليعلم اللام منه عن

والخلاص  
على السبب

سوال السائل  
لا ينبغي  
الاجابة

المراد  
شراذم  
والجواب

النص

البصريه لمجد الباكيد وعند الكوفي بحضه الحال فالايان بها ساعا  
 البصريه كان قوله تعالى وان ذلك ليحكم بينهم فانه طاهر في مذهب البصريه  
**قوله** حقه مما حقق فهم وقوع الوصف وذلك هو الحال والمسا  
 عند المالكين وكان معنى قوله حقه مما حقق فهم بتبادر حال الاطلاق كالحقيقة  
 لا انه كذلك في اصل الوضع ولا يرد استفاض يعرف الاستم والعقل طردا  
 وعكسا **قوله** كلامه يقتضى ان كونه في المستقبل محار استلزم  
 ان يكون من خلاف بعض الظاهر ولزم ان يكون كل محال خلاف المصطفى  
 تام فيه **قوله** وهو ان جعل احدا جزء الكلام الخ كانه اراد ان يحرك  
 حكم احدا جزاء الاخر سواء كانا في محليهما اولاد والا وحسب ان يكون  
 بعدم المفعول على الفاعل مثلاً من القلب والا يكون محو ولا يكون موقف  
 منك الروايات من القلب وليس كذلك **قوله** كان عرضت الحوض  
 على الباقر لان المعروف عليه يجب ان يكون له ادراك لميل به الى المعروف  
 او عيب عنه والا اعتبار اللطيف في هذا القلب هو انه لما كان المنا  
 ان يوقى بالمعروف عند المعروف من علمه وهذا الامر بالعكس قلبوا  
 الكلام رعايه لهذا الاعتبار **قوله** غير الملاحه او نهائين القلب  
 بحمل انه حكم بوجود الملاحه نفس القلب ساعا ما رعى السكاكي ولما  
 ما في السجوح من قوله غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطاف  
 ويحتمل ان مراده ان فيه ملاحه لما فيه من التقاط لكونه غير المتوقف  
 كما في اللغات لكن تلك الملاحه لا بعد بها ما لم يضمن اليها غيرها  
 ونوبه قوله بعد لانه عدول عن الظاهر من غير ملكه بعد بها  
**قوله** كطينت في الصحاح بطننت بك طينت وعلى هذا الروايات  
 من القلب لان الضرر بظان الشياخ لا العكس **قوله** ولما بل ان يقول

في القلب  
وهو قوله ولا بد  
موقف الروايات  
منك موقعه



أقول المستند

لا شك ان هذه المصلحة بارزة بيل اذ ليس المقصود من المطيبين الكثير  
 فانه بالكثير يكون مستقيماً بل التليس ورفع الحشوات فالتس  
 يحول على بصير المطيبين على الصفاق والمعنى كما الصفت السباع  
 بالقدن على طريق التطيب فلا قلب اصلاً **قوله** ومن يك امسى  
 من شرطه وخوارها بخذوف اي فحشاً له او محض **قوله** المستند الى  
 ما في بخذوف ولا يحون ان يكون المحذوف هو المستند الى اسم ان كان  
 اللام لا يدخل في خبر المستند لما نادراً اتاوا عند الحاجة والاحاطة  
 هنا **قوله** بسبب الوجود كون مقام الوجود والوجود صفتاً  
 سبب الوجود حتى لا يقع الوجود المندوب ان المطلوب منه  
 التحويل مع انه مقام الوجود فما حل **قوله** على مساهة العطية هذا  
 عند الضرورة كما هو معروف لا ينافي كلف يبع وقوع عيب حرانها  
 مع انه مفرد فافتراره ايضا مانع فلم لم يعرض له لاننا نقول **قوله**  
 صالح للمعبد **قوله** على محل اسم ان هذه عبارة بعض النحاة  
 ويحل كلام الرضي الى ترجيحها وعبار بعضهم على محل ان واسمها  
 ونسب الكلام فيه في شرح الرضي فليوجع اليه **قوله** ويحون ان يكون  
 هو عطفاً على محل اسم ان هذا اولى من الثاني لما فيه من لزوم بعد  
 بعض اخر المحطوف على بعض اخر المعطوف عليه وطعاً واما  
 على هذا فاما يلزم اذا قدر المستند الى خيار معدماً المستند الى  
 ضمير المتكلم فيسحق ان يقدّر ما خرا حراً على ذلك وهو على هذا  
 من عطف مفرد على جملة على مفرد على جملة اخرى وسقف على جملة  
 ويسحق ان يكون خبر معطوفاً على محل خبر ان لا على لفظه والآلزم  
 لو ارد العالم على محمول واجد لان كونه خبراً للمسمى يقتضي ان يكون

وهو صالح على

عالمه ما لم يجر المتبادر كونه معطوفاً على خبر ان بمعنى ان يشارك في جهة  
 المعراب فيكون مرفوعاً مان **قوله** لما ذكر اي من الوجود الملا  
 لان سبب ضيق المقام ههنا ليس لما يحاط به الورد فقط **قوله**  
 فالمحذوف ههنا خبر لما ول هذا هو الظاهر ويمكن بعد الموصوف  
 اي قوله من كما ذكر السند في شرح المتاح في قوله وفيه ما هم لكنه ارتكبا  
 الى الفعل الظاهر من غير ضرورة وعرب ما قبل ان قوله راض خبر لقوله  
 من على انه الواحد المعظم نفسه وفيه نظراً لا يحفظ من يحسن فام بل يجب  
 في الخبر المطابق نحو وانا نحن يحيى ونست ونحن الوارثون واما قول **قوله**  
 والمجربان وبنت نحن عامر لنا درمزم والاركان والستين **قوله** فمحرك  
 على المحذف والاصل عامر ووه حذف الواو احترازاً بالصفة كقول **قوله**  
 واذا ما شأضروا من سواهم ولا يتلوهم احد ضرا ان **قوله**  
 حذف حرف من جعل من عطف المحذوف على سبيلها فقد حذف فيه المستند  
 المحذوف لانه المستند الاول عليه وان قصد فيه عطف عمر وعلى ريد  
 وعطف مطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المستند الصم  
 والاعرج في ذلك كون المحذوف معطوفاً على مستند اخر اذ المقصود حذف  
 المستند سواء كان معطوفاً على مستند اخر او لا لان الخبر لا يستويهم على  
 مذهب سيبويه من ان الخبر مرفوع بالمستند اذ يلزم ارتفاع خبر يعاملين  
**ثم انما ان في عطف مفرد على جملة على مفرد**  
 جملة اخرى كما لو قيل ريد فامر وعمر وسطلق مثلاً وقد كان في هذا  
 العطف استنباطاً لان عطف عمر وعلى ريد وهم كونه مستنداً اليه  
 لقام وعطف منطلق على قائم هو كونه مستنداً الى ريد وبذلك الدقة  
 على ان يعتبر في عطف عمر ومحمد كونه مشتركاً ليد في كونه مبتدأ او في



عطف منطلق مجرد كونه مسار كالتالي في كونه خيرا وليس عطف احدهما  
وحده مفعول كابل ماخوذ مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر لا رابط  
الذي من المعطوف عليهما ذكر معناه المحقق البرهان شرح الفتح **قوله**  
ما اذا المقاطع تعلق لقوله لما مر فان معناه الاحتمال من العتق وتبين  
ذلك بقوله لان اذا الح **قوله** وان في السفر اسم جمع سافر كركب في راكب  
**قوله** ان جعلت ان جعلت اسماء غير طرف بمعنى الوقت جعلته بدلا  
في السفر في السفر زمان مضى لهم وان جعلته طرفا بدلت من قوله  
في السفر والمعنى واحد والبدل في الحالين بدلا استمال **قوله**  
مما لا يقدح ما طويلا **قوله** لا يرجع لهم بل عدم الرجوع استفاد  
من المهل بقرينه المقام ولو قيل انه لم يصب به انه بدلول عليه في البت وذلك  
بعده وعن انهم عن قرب وانما قصد ان ذلك معلوم من حال الانسان الذي  
لوت انه لا يرجع له والذي لم يمت انه عن قرب لاحق لم يبعد وقبه **قوله**  
قطعا الى خلاف ما قبله فانه محتمل ان يغير بوجود او حاضرا ووافقا وجوها  
ولا يكون طرفا ومحتمل ان يغير بالباب او نحو فكون طرفا **قوله** والعدل  
الى اقوى الدليلين لا يظهر لخصص الشك بكنهه العدد وفي هذا المعام بالذكرة  
باري ممكنه في جميع ما سبق **قوله** لان لو انما يدخل هو مذهب الجهور والمخالف  
به لم يحش حث احان دخولها على المستد **قوله** لو لم يكن على كون  
لما وفي حرف احدها لما فيه من الجمع بين العوض والعوض منه **قوله**  
وهما سبق اسم لا يحق انه اسم فاعل مع ضمير وهو ليس باسم حقيقته لكونه مركبا  
فاما ان يكون فعلا اسم السببه بالحالي عن الصبر كما مر واما ان يرب بالاسم ما ليس  
تعلق او حله بقرينه المقابلة **قوله** لان هذا الكلام عند تحققه قال المحقق  
بما اسعار ما ان السؤال في نظم الابه ليس محقق وانما نصير محققا اذا ادخل

مع كونه لو لم يستفاد عدم  
الرجوع من كونه في المعام  
لم يقدح ما طويلا  
متفق كذا او لا على بعض

ذلك المقدر بان نشأ لهم فيجبوا ولما كان في الابه فرض حقيقتهما ذكرنا فيها  
على طريقتهما اذا الخققاوات بطلان العريضة هي ذات السواب وهي بحقيقته  
في الابه وهذا هو المراد بقوله لسؤال محقق لا كونه سوابا وهو المفروض  
المدر بها ولا فرق بين نظمها وبين ما اذا استلوا فاجابوا في كون السؤال  
الذي هو العريضة محققا واما الفرق بان انضاف السؤال والجواب بالسؤال  
والجوابه معروض في الابه ويحقق هناك فيلزم بحث لان هذا الوجه لا  
لا يملك كلام المصنف فانه جعل العريضة وقوع الكلام حوائثا لسؤال محقق فاعتبر  
انضاف الجواب للجوابية ولم يدر اعتبار انضاف السؤال بالسؤالية فالمراد بحقق  
السؤال بحقق سوابية ايضا الوجه ما ذكره الشارح ولا بعد ان يقال  
ان العريضة في الحقيقة انما هي السؤال واما وقوع الكلام جوابا للسؤال فاما  
يكون قرينه باعتبار السواب ودلالة على المحذوف وهو المصنف كوقوع الكلام  
معناه كقرينه وقوع الكلام والاصافه لا في ملائسته والمعنى كالعريضة  
الحاصلة عند وقوع الكلام حوائثا لسؤال وتلك العريضة هي السواب واما قوله  
ان المصنف اعتبر انضاف الجواب بالخواصة فلا يظهر فرق بينه وبين السؤال  
فاذا استل ان السؤال يحتمل ان يراد به ذاته فكذلك الجواب والموافق الفرق ايضا  
الكلام في نظم الابه لا في الكلام الذي فرض بحقيقته على قدر حقيقته والوجه  
ما ذكر المحقق **قوله** والدليل على ان المرفوع فاعل اي لا يستد كما قد مر  
وقال انه اولى لتحصيل المطابق بين السواب والجواب لكون السؤال حملا  
اسمه نحو الجواب ان يكون مثله واجابة المحتوي ان المطابق حاصل حال تقدير الجمل  
بعلية لان قولك من قام مثلا اضله قام ويدر ام عمرو ام خالد الى غيره  
لا اريد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاسفهم بالمعنى اولى كونه سافرا  
منع به الابهام ولما اريد الابهام وضاع كل من داله احوالا على ذلك والذوات



المفضل هناك ومنه معنى الاستفهام ولهذا التصريح بعد ما على  
العمل وصارت الجمل اسمته في الصور لغرض ما يدل على الذات  
التي هي عليه فنبه ما يراى الجواب جمل عليه على اصل السؤال فالمطابقة  
حاصله في الحقيقة ولم يتوكل ذلك التبيين الا اذا منع منه ما ينبغي كما في قوله  
قل من يحكم من ظلال البر والبحر واليه ترجع فان قصد المحاصص هنا او حجب  
المسند اليه واما قوله تعالى قل من عصى الوطامة هي من عصى الله الذي وقوله  
من خلق السموات والارض ليقولن طمعهن العز من العظم فقد ورد في الاصل اذلا  
ما يخ فنهما والفرق بينهما وبين الاول ان المقصود منهما في الاول معصوه لاختلال  
ان يعتقد والمحتاج ببركة الاصنام وليس معصو ذاق ولتحييها الذي لانهم يتكرونها  
لاصل الحياة فلا يستبد ونه الى الاصنام وكذا خلق السموات والارض على الاحسان  
المشركين فيه والورد ايضا وفيه انه قد انفقوا على ان جواب ما اذا صنعت ان  
دور حمله اسمها فالروح على انه جبر لمسدا ولو كان فعله في التحسين لكان الجواب  
بالصبي ثم ما ذكر من افاد المقدم هنا القصر هو على المذهب المختار اعني  
الشيخ عبد القاهر واما على مذهب السكاكي فيزيد الالامات المذكورة معادضة  
الشك **قوله** ضرار من تشتت في شرح الرضا في الحارث بن عبيد وفي شرح  
انه الحارث بن هاشم واسد اعلى **قوله** اي سكية وصل اي لسكية والنافي  
اليق بالمعنى والاول استبان بالسؤال المعدر **قوله** لاجل اذهاب المنايا  
وذكر ان الجمع المحلى باللام قد يراد به الحسن بخلاف اعمد المصولين فمع  
اطلاق المنايا على الوجه ولا حاجة الى الاعتذار بان المراد بالمنايا اسباب  
الموت اطلاقا لا يتم السبب على السبب وهي كثيرة **قوله** سكره  
ومعارض من الوجه المرجح لنا للمعول بوجوه اخرى من جهة لنا للناظر  
في الشك وليرجع اليه **قوله** فعلى بعض السمع بالناس ونسفي ان يكون جوابا

محدوقا

في قوله  
قوله

محدوقا اي حصل له حال فعمل لان النال لا يدخل في جواب لما لا عديد بل  
حيث يكون الجواب اسميه **قوله** علم من العز من العلم في السبيل  
يدخل فان القرينة هي السواب ولا فرق بينها وبينها في الية التي  
حدق بها المسند اعني ولين سألهم الى قوله لمعول اس في عمل الذكر في  
لضعف المعول على القرينة والحدق في المحرك للمعول على علمها مع اتحادها  
واحد المحاط بما لا يظهر له وجه فالصواب ان الذكر هو هنا لربان يفر من  
المسند ووبدلت في الجواب عنه بان يتقظ المحاط بعلت باختلاف  
العوارض والاحوال فينبغي تبعضها المعول على القرينة والحدق وبعضها  
عدم المعول والذكر **قوله** فخرج ما نسبته المعقولة الى ليروده  
خروج من طائفة الامور اذا المقصود اذ جال له لاجل حروجه العبد الذي  
اصف اليه العدم اعني فان المعقولة قد دخل في عدمه فان المعقولة في  
لكا لطائفة ولو قال قد دخل اي في عدمه فان المعقولة لكان الظاهر في المعنى  
واستب ساق كلامه لكنه لما عرض لخرجه الى فان دققا لما سوه من انه  
بواسطه افادته بقوى الحكم بالسكر من سبيل في افادته المعقولة فخرج عن  
عدمها بل عن الطائفة ايضا كذا بينه المحقق الشرف **قوله** سلنا ان ليس  
الح كان سراج ان ليس المعصية فيها الى التخصيص اولاد بالذات والاف المعصية  
بعق لا بد منه اذ لا بد من اعتبار المعصية في الخواص والزاما لذلك لا ينبغي  
الاعتراض **قوله** عن الخواص ان هذا الجواب وان دفع الى اعتراض تلك الجمل  
لا يدفع الاعتراض بالجمله التي هي جبر صير السيات بخلاف هو اسباب جبرانه  
لا تقوى فيها اصلا ولا المسند يشبه **قوله** قوله ولو لم  
ان يدفعه وعن دفعه لوجه اخر وهو ان في الحقيقة لمرد لكونه عيانا  
المسند وهذا يحتاج الى التمسك وان كان حله صور **قوله**



فهذا الكسفي المصم بالمناجعة لم يشر فيل اذ انه لم يشره المفسر المتعارف  
وهو ذكر مركب يقيد ذلك على ماهية المعرف والا فقد يقرر في المعرف  
ان نحو قوله ويرد ان مطابق يعرف بالمجمل في التحقيق **فولكن**  
بشر محله ان قال المحقق لظا لم تحت هذا المفسر لانهم جعلوا كون المسند  
احد ظا بطي يعرفه كون المسند محله تحت والوا اما كونه محله فله تقوى او كونه  
سبباً فلا بد ان يعرف او لا كونه سبباً حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند  
في الكلام محله وما ذكره لن نفس نفس ان يعرف او لا كونه محله حتى  
يعرف كونه سبباً انتهى وينبغي ان يعلم ان هذا المفسر ليس ما حوذاً  
من تتبع كلام السكاكي كما هو هذا في عبارة كمال في شرح المفتاح ثم كلام  
متزبد في ان المسند السببي في مثل ويرد ابوه كرم ويرد قام ابوه هو كرم  
وقام او الجمل الواقعي غير المتبدل والظاهر من تفسير المصنف هو الاول  
ثم قال في هذا وينبغي ان يعلم ان المسند قد يكون محله لا للتقوى ولا لكونه  
سبباً وذلك في صور منها مثل انما عرفت الى ان قال ومنها غير المتبدل  
اذا كان محله اسمية مسنداً ليس بفعل ولا مشق مثل ويرد اخوه عمرو  
او غلامك والله رثولته بشر وهذا لم يشك الا ما حرم فعل او مشق  
وان ادعى انه سببي فمعلق ذلك الحامد بالمتبدل الاول فمعلق ايات  
متنكل **وشها** مثل ويرد صرته او صرت علامه ويرد قام عمرو  
في ذاته ويحذو ذلك ما اسند الفعل الى ما بعده وليس ما بعده سبباً مما قبله  
فعلت من هذا المقول ان هذا المفسر ليس بمعنى تتبع كلام السكاكي  
وانما ذكر الشك لان معالته بالتقوى بمعنى اذ راجح المسند الذي هو محله  
وليس فيه تقوى فيه بعدد الامكان وقد اشار الى ذلك فيما يجافي عن ايراد  
المسند هذا او لا بعد في هذا المقام ان يقال ان قوله سببي متبدل في

وقد اشار الى ذلك في حاشية حاشية الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي

الى صاف

الى صاف محذوف بعد من غير سببي حذوه في حذف المضاف واقبل المضاف  
اليه مقامه فاستتر الصبر في قوله سببي لكونه كالمستحق كما يقرر في  
نوعه وذكره عز من كما ذكر الشيخ الرضي في قوله ان الحامد بعد  
يذكر وكما ذكر المحقق السري في قوله من قال ان مقتضى الحال هو  
الكلام لان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والبعيد من تحت  
لان المذكور حقيقة هو الكلام الخريف المستوعب دون الكل المعقول  
الذي عطلة بمعنى الحال فاذا قيل للكل ان مذكور يحتاج ايضا الى اويل  
اي مذكور جو مائة كما قيل في وجه الشبهة انه حتى اي حتى اقران وح  
يكون المعنى ان مقتضى افراد المسند هو كونه غير مقيد للتقوى وكون  
حرمه غير سببي اذ لو كان مقيداً للتقوى فهو محله وطعاً ولو كان  
حذوه سبباً فقد يكون مفرداً او قد يكون محله ولا يخل في قول المصنف واما قوله  
فلكونه غير سببي في قد عرفت ما علمنا عنه في شرح المفتاح انه ليس بالمر  
ان لا يحصل هذا العرض الا لهذه الخصوصية ومن تتبع كلام السكاكي عرف  
انه لم يرد بالسببي الى الحول المحله وح فمفسر السببي هو الواقع بعد  
استداسند الى شيء من معلقات ذلك المسند فلا يدخل فيه الا نحو ويرد  
ابوه متطابق ويرد ابطاق ابوه ويرد مطابق ابوه ولا يضر دخول الجار  
في السببي وان كان مفرداً لما عرفت فهذا سدوح سما جرح قولنا واما  
افراجه فلكونه غير محله كما هو اللازم من تفسير الشبهة وتذكر مما شاف في  
قوله واما كونه محله فله تقوى او لكونه سبباً اذ يصير المعنى واما كونه محله  
فله تقوى او لكونه محله الا ان قول السكاكي لا شئاً متصلاً بالفعل اي بمعنى  
اخراج الاخر من نفس السببي ويمكن ان يكلف وقال معصون  
انه ليس محله وان كان سبباً فمعلق **فولكن** ولا يضر التقوى



كعدمه افاية هذه الصور القوي عند السكاكي في ما كان كون المسند جملة **قوله**  
 اي ليس المسند اي المسند حقيقة الذي هو الخبر لان الروا  
 خبر من مضمون الفعل لا يدرى فعله في بعض النسخ واما بعبارة يكون في  
 اسعديا لان السابق هو المسند صوره والمراد هو المسند حقيقة **قوله**  
 وهو انما الذي قبل ما ذكر قد يناقض فيه بان قبل طرف رمان فليز  
 ان يكون الشيء طرفا لمفسد وان يكون للزمان رمان وكذا قوله في معنى المستقبل  
 وجوده بعد هذا الزمان بل في فهم اجبا للمحدث ورن وفيه ايضا شيء اخر وهو  
 ان لا يظهر من ان جعل معنى المستقبل فان معنى البرقة اذ لا يصور برب  
 المستقبل في الاستقبال والصواب ان المستقبل في معرفة المستقبل وان  
 جعل معنى الحال كان كل من الحال والمستقبل ما حوزا في تعريف الاخر  
 وكذا ما في في امثال قولنا عدم الزمان الماضي وشا الزمان المستقبل  
 قال المحقق والحق انها مناشات واهية لان هذه التعريفات تنسب  
 فيهم اهل اللغة منها ومن تلك العبارات ما هو المقسم بها ولا يحيط بها شيء مما  
 ذكر واما المدقق فيها فاستفاد من علوم اخر لا يلاحظ فيها حجاب المعنى  
 دون المواعد الباطنية المبني على الطواهي وقد بين في تلك القلوم ان  
 عدم اجز الزمان بعضها طبعي بدواها لا راسيا اخرى بخلاف الزمان  
 عاينه وبقا الباعث اعساري يصح الطرفية في الجملة ثم الطاهر ان  
 رايه قوله يتروك في تعريف المستقبل وان كان في التعريف معنيا عنه  
 لا شعاع لفظ المستقبل بالتروك اذ معناه الذي يطلب اقباله **قوله**  
 وهي احوال في شرح المتعاج الظاهر ان المراد اجزا لا يسمي بالاناث على  
 ما يراه المتكلمون من ركب الزمان من الاوقات كالخمس والواحد المرفوع استثنى  
 واما على مذهب الحكماء فالزمان موجود مستقل بالحال عند فهم

قوله العاقل الصمد  
 ان تعال الزمان الذي هو  
 لم يدرى انما هو  
 له اعسار بالمعنى  
 عظمه في الزمان المطلق  
 والحق في تقديره اعسار  
 فيكون طرقات

عرض حال في الزمان لا جز منه قال ان بحسب مقالهم عرض موجود حال  
 في زمان موجود بل ما ذكره الشيخ في تفسير الحال لا يستقيم في استدلال الزمان  
 وانما ياتي ولا بالشيء الى الامور الاية الا ان قال الوقوع في الحيز المذكور  
 ولو في واحد منها وقوع في الحال **قوله** وهذا امر عر في معنى ان  
 بعين بعد الحال موقوف الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له  
 مقدر او مخصوص فانه يقال باكل وشي ومج وتكب العوان ومجاهد الحمار  
 وتعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير اركانها **قوله**  
 بخلاف الاسم هذا الحال ما سلف في بعد ايد اقله معننى الظاهر من ان  
 اسم الفاعل والمفعول حقيقة مما يحق فيه وقوع الوصف كالحال والمال  
 عاينا ذكره في ذلك الموضع في الشرح ودعوى الفرق بين مذهب اهل  
 القريه والاصول مستبعد في هذا فليتأمل **قوله** ولما كان العهد  
 معنى ان الفعل يسير للحدث لان جزؤه وهو الزمان محدود يجب ان يكون  
**قوله** الفعل الذي هو الكل موصوفا بوصف جرويه الذي هو الزمان  
 قال المحقق الشريف وليس بمصوب وانا المقصود بحديث المسند الذي  
 هو الحديث وما ذكره لا يدل عليه فان بحديث الزمان لا يستلزم بحديث  
 ما يتاثر به بل المقول للزمان المتكامل حان ان يكون محدودا كما ذكرنا  
 ربه وان يكون متمرا كعلم اسبقا والصواب ان دخول الزمان الذي من  
 شأنه التغيير فهو العقل يؤذن باعتبار الحد في الحديث وذلك  
 لان المناسبات بينهما اكثر واعتبار الامتزان على هذا الوجه اولى  
 ثم الدليل على اعتبار الحدوث في المعاني التي يدل بها افعالها وانها  
 راسية بموضوعه هو ان اللغة يرمون بها ذلك ويشترونها وما ذكر  
 من الابدان بان ساسيم وانما عا لا دليل مستقيم على المطلوب



ثم قال و اذا استعملت الاعداد في الامور المستمرة كقولك على الله و يعلم الله  
 كانت محاربات من هذه الحقيقة هذا ان المراد من الجبر هو المحض  
 بعد ان لم يكن كما صرح به الشرح في شرح المحتاج و اما الجبر و التقضي شيئاً  
 شيئاً فالصحيح انه ليس داخل في مفهوم الفعل لان جعل ذلك معتبراً في مفهوم  
 الافعال و معاً يستبعد نظرنا الى الافعال التي تقع انا و مستمرنا ما انما لان  
 يدعي ان استعمال صيغة الفعل في تلك الافعال محال كما في غير الحادثة لان  
 قول الشرح في تفسيره يوضح بصدور عنه تفريغ الوجوه و تأملها شيئاً شيئاً  
 لشعر بان المراد بالجد هذا التقضي و يمكن ان يقال ليس عرضة في البيت  
 الانسان المراد منه باستعانة المتأفان لا شك ان المضارع قد يصدق ذلك  
 باستعانة المتأفان و اما ما نقلناه في قوله من قوله من غير امتناع  
 ان الجبر و يحدث شيئاً فلا شك في انه يوجب طاهراً الى ان الجبر  
 غيره يعني التقضي فاحمل **قوله** او كما بعد الواو و شكك عطفت على  
 بخلاف بعد الفهم بقدر حسب المقام فان قد استحضرت في الفهم  
 للتميز وان قد لم يعرفوا ففي الانكار و القائل في كلامه الواحد من بعثوا  
 وما ذكرنا من ان ما بعد الواو في مثل هذا التركيب عطفت على الجبر و  
 هو المشهور عند النحاة و استغنى الكلام فيه في الجبر **قوله** ان عدم  
 المذكور في التقييد المفيد لكونه على احضار وجه و ذلك لم يجمع بينه وبين  
 الجبر لان الجبر لا يقييد **قوله** لا لافان الدوام قال المحقق  
 الاسم كعالم مثلاً اما يدرك على بروت العلم الذي حكم به عليه وليس فيه تعرض  
 لجبر و ثم اصلاً شوا كان على سبيل الجبر و التقضي او لا و اما الإثبات  
 فاما استغناء من مقام المبرح و المانع لا من جوهر اللفظ و قول الشيخ عبد  
 الفاعل ظاهر فيما ذكره المحقق **واعلم ان لقول الشرح**

المراد من الجبر  
 التقضي

فلا فانه عدمها اي عدم التقيد و الجبر بل لافان السوت و البدو او  
 بوجوبها و هو ان يقال المراد ان افاة البوت و الدوام بمعنى كون الجبر  
 اسماً و هذا صحيح اذ لا شك ان افاة البوت و الدوام في مقام المبرح  
 مثلاً اما محض اذا كان المسمى اسماً و ان لم يكن هو مستقلاً بالافان ثم  
 انزويل قول المحقق و لافان عدمها لظاهر ان يقول لافان مطبق  
 البوت حتى لا يكون الكلام حائلاً عن افاة المبدول الوصفي للاسم صريحاً  
 فان الاسم لا يبعد عدم التقييد و عدم افاة الجبر بل هو عدم ما  
 يدرك عليها **قوله** قال الشرح عند القدر  
 ان هذا ظاهر في ان الاسم لا يبعد الالبوت لا الدوام و قد قيل يمكن  
 ان يقال للاسم يدرك دلالة من يعطيه على مجرد البوت كما ذكر الشرح عليه  
 على الدوام كما ذكره في محله لا يبعد الرضى في بحث الضمة المشبهة من انها لما  
 لم يدرك على الجبر يستلزم الدوام يستلزم العقل اذ الاصل في كل ما يتدوامه  
 فالسبب في الابدال لا المظن على الدوام و لا ما فيه امات الدلالة العقلية  
 عليه **قوله** من اسم الفاعل و المفعول عطفت المفعول على الفاعل و حذف  
 المضاف و هو لفظ اسم مع مخالفة للدلالة لا يخرج عن شئ كما يقول من اسمه  
 عبد الله و الاخر في اسمه عبد الرحمن حاشا لله و الرحمن و قد نهت على مثله  
 ثم ان تقييد اسم المفعول بمفعول به و هو حين يكون الفعل من المعدى الى  
 مفعول به و هو ظاهر **قوله** فلتربية العائده كون جميع اليبوت و  
 العائده محال تامل فانه قد يكون القيد مناطاً للعائده بحصرتها و ما في حوا  
 لم صرته و تحولت الجمعية في حواصتي صرته و ذلك لا يستلزم المصلح بحوا  
 القوم الاربعاً فانه لو لم يوت بر بد لزوم التحول او الكذب قول المحقق و اما تقييد  
 بالشرط ان يبين ان حمل الشرط كما هو الظاهر على العموم حتى يكون المعنى ان تقييد

المراد من الجبر  
 التقضي

المراد من الجبر  
 التقضي







ان واذا لم يكن من عدم الحزم ان وعدم الحزم في اذا امرت كان الاول  
 باعتبار الفرد في جميع والمثل باعتبار الحزم باستثائه **قوله** ذلك كان  
 النادر موقعا لان كانه ارا اذ ان اقرب الى كونه موقعا لان منه الى كونه موقعا  
 لا اذا الاتقان اذ راجح لا وقوعه وقد انفوا عما ان انما يتجلى المعاشكوك  
 فلا يكون المراجح لا وقوعه موقعا لان ولا يستعمل فيه الاما ويل **قوله** الغالب  
 قد يكون مقطوعا به ما اخبار من لا يحون عليه الكذب مثلا **قوله** فسط  
 الماضي اي انا مع اذا المصطلح الماضي في الغالب وقد يوقى بالمضارع نحو قوله واذا  
 بصيغته خاصة بحال **قوله** دلالة على الوقوع وطعا اي بخلاف المضارع  
 فانه بحال الحال يكون كالماضي وحال المستقبل فلا يكون مثله **قوله**  
 نحو فاذا كانت الحسنه الاية اورد بها تحصيفا وتوضيحا الاستعمال اذا في المقطوع  
 مع الماضي وان في النادر مع المضارع ويستتف على ما ان دلالة الكلام السا  
 على استعمال اذا في المضارع **قوله** كالحصص والرخي يسفي ان يحل  
 على التمثيل بعض حركات الحسنه المطلقة كانه قال كالحصص والرخي بظايرها  
 لموافق ما في المتن من ان المراء الحسنه المطلقة ومن ان التعريف بهما تعريف  
 الحسن كذا ذكر المحقق لا يقال ان كان بعيد ذلك طاهريا والحاجه الى هذا السا  
 لا ان يقول قد كثر استعمال الكان داخل على المتى الذي ليس له بظير فيما قصد  
 من التمثيل له بعد وقد نهت على ذلك سابقا وتذكر ان قول السمع في قوله وان  
 بصيغته اي جرب وتلا بوي الى ان المصطلح حصر الحسنه في الحصب والرخي  
 حيث لم مات فيهما بالكاف ولكن بوجهه ايضا **قوله** اي يهي محمد بن ابي  
 مستفاد من تقدم لنا وانظر ان قوله ونحن سيقوها لسر من عطف العام  
 على الخاص بل هو بعيد لا حصا صهما استجما فها لان تقدم من على استجما  
 بعيد الاحصا من عند صاحب الحماف كما ذكر في قوله تعالى كلمة هو فاباها

قوله

**قوله** اي الحصة اي ط الاسغاف وان كان تعريف للحص بطلق عليهما  
**قوله** بخلاف النوع اي فانه لا يكثر كثره للحص ولان كذا لم يكثر الحصة  
 ليدل شكيها على النوع **قوله** في التمثيل  
 للمحقق ولو قال بخلاف النوع او لزيد لكان اوضح فيما يصدر المصم ويكون قوله  
 بخلاف النوع باظرا الى قول المصم عرفت وقوله او الفرد الى كون اللام للحص  
 في التمثيل كما يشعر به قوله تعريف الحصة **قوله** بل يفظ المضارع ليس  
 كلام للصم السابق ما يدل طاهريا على ان المضارع هو الذي يكون مع ان  
 حتى يكون هذا الغريب على بل عايه ما سبق منه ان النادر موقعا لان ويمكن  
 ان يقال ان تخصيصه لذكر اذا بانه على سبيلها لفظ الماضي يدل على ان  
 ان حلا فها ذلك وانما ذكرها هي واذ الشرط في المستقبل كان الاصل  
 وجعلها على المضارع لكن اذا خرجت عن الاصل ما ذكر فمست ان على الاصل  
**قوله** يدل على التقليل في بيان السكر انما يدل على تعليل ذات السه  
 لا على تعليل وقوعها الذي هو المطلوب والاول لا سلم من الثاني فان السه  
 العليلة كثر الوقوع بالنسبة الى السه الكثير وان كان كل منهما قليل لا النسبة  
 الى الحسنه فقلد الوقوع على جعل السكر للتكثر اظهر فيل والوجه ان يقال  
 السه ما في النوع بالنسبة الى الحسنه فضلا من استعما وكرت ليدرس ليل  
 على كمال فضل الله وعنايتهم حيث جعل السه العليلة التي من شأنها ان يكون  
 غير مقطوع الوقوع **قوله** او لعدم حزم المخاطب اصل ان استعمال  
 في مقام عدم حزم المتكلم معنى يرد به واستعمالها مع عدم حزم المخاطب  
 يسفي ان يكون انضم مع ترويه كما انها عنه قوله على سنن اعتقاره فقلد  
 لكنك يسفي ان يكون معنى يرد به صدقك لا معنى انه بعيد كذا اعتقاده  
**قوله** اي يهي محمد بن ابي

في قوله او لعدم حزم المخاطب اصل ان استعمال



او هو من غير ان يكون له صورة  
او هو من غير ان يكون له صورة

التكلم منزله الساكن لان فعله من ابيد اليه كما انه وقع المتكلم في الشك وفي هذا  
المعتبر من الحظوظ حال المتكلم الذي هو الاصل **قوله** وبصور ان المتكلم  
الظان عطفه على التوهم منزله البين له فانه لا يظهر التوهم الا من هذا المصور  
فيكون من قبيل العجبي زبد كرم تاقل **قوله** ان اعملك اشار الى ما عطف  
عليه قوله ضرب **قوله** اي اعراضا او للاعراض معنا عنكم كذا في الكشف  
وعلى الثالث حال من الضمير ضرب والغامل بضرب والتنفى المتعارف  
على التعديرون الا حيز من منصف على العبد والتقدير معنى استفاضل الضرب  
**قوله** فمن قران بالكر واما من قران الفصح فليس كما نحن ببع **قوله**  
لنزل منزله ما لا يقطع بعدمه قال المحققان **قوله** هذا  
يطول المسافة بلا طيل محتمة اذ يكفي ان يقال انما استعملت ان في هذا الشرط للبطون  
به **قوله** ان لا يكون صبره من العاقل لو يحالهم ولا حاجة الى جعله  
بجاء اذ عام جعل ذلك الحال منزله ما لا يقطع بلا وقوع **قوله**  
تطول المسافة فانه حليله هي المسافة الباقية في التوهم بمضاهيها المتساوية  
مخفى ان ذلك بعد صحة استعمال ان مع هذا الاعتبار الا ان قولهم ان استعمال  
ان مع هذا الاعتبار لما ان قولهم ان استعمال ان للتوهم والصور المذكور  
انما يظهر لو كان مستعملا في فرض الحال اصلا فانه يكون الا ان ما اشار  
الى ان شرطها المبطوع به نزل منزله ما حقه ان يدخل عليه ان وهو الحال  
وصور صورته ودرعك لما كان ذلك الاعتبار ممكنا والجل المبلغ كان  
الاولى بحال المبلغ اعتبار في مقام المسافة **قوله** في قوله تعار هل ان كان المراد  
ولدا لا به ان بل بالبرهان ان كنهه ولد اذ انا اول من يقطع ذلك  
الولد كما يقطع ولدا الملك لعظم ابيه **قوله** عرق طبعي لعم وطائره  
قول المحقق ان يكون الاضاف مبطوعا به وعدمه كذا قد يكون معنى قوله غير ان

مبطوعا به

لعمرو

لعمرو انه مبطوع له بغيره لكنه لما لم يكن على ذلك التقدير مجرد الغلب كقولنا  
في صحة دخول ان لما سئل انما الله اشار في هذا المثال الى ان حق الغلب ان  
يكون الغلب مبطوعا به بصفة الشرط بل متردفا فيه حتى يصح استعمال ان  
فيه مجرد الغلب ويمكن تطبيق قول المضاعف عليهم بان يرد بعد المتصور  
عما لم يطوع بانصافه معنى المتردفا فيه كما ذكره الشافعي **قوله** المحقق  
المراتبين يعني ان استعمال ان على خلاف اصل واحد الوجهين اما هو في  
حق المرابين من المخاطبين المنكرين عنادهم في حقهم تنزيل الحالين منزله  
ما لا يقطع بعدمه من اول الامر **قوله** للتوهم والصور المذكورين  
**قوله** هذا المثال المتساوي ما ريل لارساب ومعلم من اضله وهو الايات  
البراه على انه منزل من عنده **قوله** وليس المعنى هاهنا على حد  
الحال انما جواب عما سأل في دفع البعث ان عدم الارساب من الجميع على بعد  
الغلب مبطوع به في الحال لكنه مشكوك في الاستقبال وهو المعتر في  
استعمال لفظه ان قال المحقق وهذا الجواب مع قطع النظر عن ابدافه  
ما ذكره ودعيه ان الغلب يصير لغوا لان المتصف بالارساب وبعد  
في الحال بشار بكان في احوال وجود الارساب وعدمه الاستقبال  
ان لم يثبت استصحاب ولا في الحال في الاستقبال كما هو عليه في الماضي والحال  
ولو جعل هذا جوابا عن ايراد السوال على اصل الكلام لم يكون حاصل الكلام  
ان الشرط هو الارتباب في المستقبل ولا حزم في حوله ولا بعد منه مكن استعمال  
ان على اصلها فلا حاجة الى الغلب لم يرد عليه ما ذكره المحقق ولكن جعل عارضا  
على ذلك مصنف مامل **قوله** لعمرو دلالة على الماضي وذلك لخصه له  
لا في الحديث المطلق الذي هو مبدئ لوله يستفاد من الخبر ولا سيما في منه  
الربان الماضي ولا يحرم هذا التعليل في غير كان كصار مثلا لان الاستقبال



الذي هو مدلوله لا ينهم من حسن حتى يخصص للدلالة على الرمان وههنا بحث  
وهو ان ظاهر التعليق ان لا يستعمل كان شرطاً للمعنى كونها بمعنى للام مع انه  
ليس كذلك بل هو مستعمل بمعنى الاستقبال كما يقول ان كنت خالسا عديرا  
فانني صرح به بجسمه المسمى الرضى والظان قوله تقار وان كان كذلك اذا  
من بطور ذلك وان كنتم على سفر فلا يستعجل **قوله** فخر الغلب  
اي معنى اذا حمل قول المصنف او الغلب عن المصنف به على المصنف على طاهر  
واما اذا حمل على ان معنى عن المصنف غير المطوع بالصفة حتى يكون الغلب  
هنا عن المطوع بارتياحهم ولا يعدمه فتكفي فيه مجرد الغلب **قوله**  
فان امنوا مثلا استمر به الاية وكان من باب التوكيد لان من احسن  
لا يوجد له مثل في تلك الشك على سبيل الفرض والسعد باري ان حصلوا اربنا  
اخر ساءوا بالدين في الصحة والسداد فقد اهدوا كذا في الكشاف  
**قوله** والغلب باب واسع الغلب اما ما يختص ببعض بعض  
لمنح ذلك المعدور جيجيا لذلك البعض على البعض الآخر لمعد من حيث  
الرجح بعضهم هذا من كلامه في شرح المحتاج ثم قال فيم وتلك الجهة كثر  
اوقوته او حقه لمعظمه او ذكرته او هو ذلك **قوله** على الذكر  
على الاثنى فال في شرح المحتاج بحقيقة ان القاسم بعد ما كانت الجماعة  
الموصوفة بالنبوت من الذكور حاصه جعلت للجماعة الموصوفة بذلك على  
ما مع الذكور والامات لمضغ عد الامني منها انتهى **قوله** هذا التعليق  
سالكه وصف مرم عليها اسم بالطاعة والامعاء كما بان من الرجال  
الكاملين افعالهم واقوالهم دون النساء والصفات العمول والاداب  
كما ذكر المحمديا كالفصل حسن وفي الاله وجهان اخر ان الغلب  
احدهما ان يكون من اسدائه كما ذكر في السمع والباقي ان يمدح بوضوح

عام

علم للذكور والامات مذكر اللفظ كالمجمع **قوله** حاب للمعنى المراد بالحق  
الذات لا المفهوم وان ذات قوم هنا هو ما حمل هو عليه اعمه المحاط به  
احد المصاحبين كابوان وعمران او المشاهدين كالمؤمن والمؤمنين **قوله**  
لما خف على الاقل لما ان يكون الغلب مذكرا كالمؤمنين **قوله** سقيا  
له في الاسم الظاهر ان يعاد موافقا له في الاسم او سقيا مقه فاما ان يكون  
للمساكين باللام ذهابا الى حاب المعنى فان سقيا بمعنى موافقا ان جاز  
مثله او يكون اللام هنا بمعنى مع كما هو مذهب بعضهم **قوله**  
ولما سقيا كافي وبالكفا الطول اختراع لم يثبت ليله معاني **قوله**  
معلق بعينه على ان يكون طرفا لغوا لكونه عام عن حصول السرط كما يحمل  
الضمير الرجوع الى ما نصح للعمل عاملا في الظروف وتحتل الحائض والى  
في قوله ولو لم يدر في قوله **قوله** ان معاني سحليق قد سلفت ما يظهر به وجه عدم تعلقه  
بامر وانما لم يعرض له وعرض لعدم تعلقه سحليق لان الظاهر الصادر  
في ما ذكره النظر هو تعلقه سحليق لكونه الصريح في معنى العقل محلا ولفظ  
غير وامر وتعلقه ما يريد للنصل منه وبين معوله لا يغيره و **قوله**  
المعليه الماضويه **قوله** في **قوله** لان بعض الاسمية يدور على الجوز  
في النبوت وهي التي حصرها عليه محو بد يقرر كما صرح به في هذا  
الباب قول المصنف والاختلاف ذلك لفظا الظاهر انه عام لان اذا  
وان كانت اذا الاستعمل غالبا في الماضي كما سلف وهو على خلاف  
الاصول والنكتة العامة هو ما سبق من دلالة لفظ الماضي وطعنا  
على المعطع والنكت التي يذكرها بد محرم فيها ايضا بحسب المقامات وذلك  
على ما عرفت من النكتة العامة والخاصة في الالفاظ ثم ان هذا



الطارقي في اذا صار اصلاً فيها يطلب للعدول عنه مكتبة انصافاً **قوله**  
وان جعلت كلها احكام الجمله لاسميه لاسع سرطاً لا يلزم مذهب المتأخرين  
كما تقررون في علم الجواهر فالأحسن في الجواهر ان يقال ان جعلت احدهما  
اسميه او فعليه ما ضوئيه او كلاًهما فعليه ما ضوئيه **قوله** فاعيد بسعي ان  
يقترن الصفة للمر على ما هو محتاج للشارح من حوان كون الجزاء طلبياً  
كما ذكر في الشرح واما على ما احار السيد من شرح بصفة المصارح  
المسكليه **قوله** فاسأطرد مع كان مسحت عرقه والمكتبة في  
مسلربد وان كثر ما لم يحيل وقوله ايا وطيني ان فاتي السبل  
ما بعد ان من له ما لا قطع بوجوه ولا عده او من له الحال لعرض ذلك  
في مسلربد وان كثر ما لم يحيل هو النبيه على انه لاسحق كثر الماد وان  
لا ولي محال ان لا يكون كثر المال له لا مشكوكا فيها او من له منزله الحال  
وفي مثل ان فاتي هو النبيه على فوط كراهته لغوات المقامه فيتم وتجب  
لها وان ذلك المعوات ما لاسحق ان يكون محروماً به كدراسته بل ينزل  
المشكوك او من له المحال على علمها رطاييرها واستخرج النكتة بحسب  
ما ساسب المعاد والله اعلم **قوله** كقول ما وطيني السبل المعركه  
**قوله** فان استطيع في الحشر اتيك زاروا وهيبات في يوم القمه اشعال  
وقول لا نسعم دل على الحد المحروفي اي لم يبق خاليا او قد سكتك عري  
اولم تفت عري او نحو ذلك واستعاقه من نعم السي بالضم او نعم كخل اي صا  
ليناد اباء القلب **قوله** او كون ما هو الموقوف كالواقع ان يكون  
ما هو محل الوقوع اي لحقيقه والجزئيه في الاستعمال كالواقع في مجموع الوقوع  
كقولك ان مت كان كذا او كذا **قوله** على ما اشار اليه في اظهار الرعيه  
وذكر بعله فان الطالب آخ فانه لا معنى لتجليل اظهار الرعيه به وهو ظاهر

وراجع الى  
الاسماء  
في السبل

قوله بعد وادع الى العاقل  
والعقل يريد بصفه العقل  
فان العقل هو الذي لا يخطئ  
في رعيه رعيه على ذلك

قوله

ان طمرت بيل المعاول من السامع و اظهار الرعيه من المتكلم **قوله**  
فالادنى ان تقر بصفة الخطاب لاحتقال المشايخ لها على السوا لا لا  
في الحال وان قرى بصفة المتكلم فهو في اظهار الرعيه اظهر **قوله**  
فعد شهابه وادناه كف لا د كلام الايضاح ظاهراً فها ذكره الشارح قال  
بعد ان قال انه لا يخالف ذلك الا لنكتة مثل ان اراد غير الحاصل في صوت الحاصل  
لقوع الاسباب اذ لان ما هو للوقوع كالواقع اول المعاول الى اخر ما ذكره هنا  
**قوله** اي على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرعيه اظهار الرعيه في  
حقه تعالى عاخر من لا رعيه اعني اظهار الرعيه في حق الله تعالى  
فيه في نفس الامر لا من اظهار الرعيه القايه بالمتكلم **قوله** فالخاطب  
هو النبي صلى الله عليه واله وسلم لعل المراد والله اعلم لقد اوحى اليك والى كل واحد  
من الذين قبلك هذا القول فصيح ان يكون المخاطب هو النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ولا فنياف المايه تقتضي ان يكون المخاطب هو من قبله ويحتمل ان يكون  
لمعنى انه اوحى اليهم معنى هذا الكلام يعني اوحى الى من قبلك ليس اشرك  
محمد صلى الله عليه واله وسلم ليجب طبع علمه ان كل نبي مبشر به خبر ما به احرم  
لانياس على الله كما كانت تلك الروايات ويطبق به القرآن في حق المعصوم في  
ذلك معرض لمن اشركوا في زمانهم بالها ورجعت اعمالهم اذا كان الخال  
انه لو وجد اشراك هذا الذي هو كرم الخلق على الله ليجب عمله فكيف يفعله  
من عباده الله والله اعلم **قوله** ولا يخفى انه لا معنى آخ دعم الخلق الى  
ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وعبره وذا يحصل  
بصفة المضارع اعني من تشرك فاشا والشارح الى تزييف قوله انه لا  
يعني للتعريض لمن له صدر عنهم الاشراك قبل ذلك لان من لم يصد  
عنه الاشراك لم يسخى التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للقول ولا طائل تحت



وانت حير بان هذا التوجيه مجمل ولا واقع ظاهر قوله لا معنى للعرض فانه  
 يدل على ان ليس له معنى اصلاً لان له معنى توجيه اخر كما افاد الوجه وغايه  
 ما يتسرى في توجيهه انه لا معنى للتعريض بل لم يصدر عنهم الاشتراك  
 التعريض لهم اما ان يدعى استحضار الامان بالمضارع وسبب كذا انه لا يفيد  
 التعريض او بالماضي وليس له وجه اذ لا يقتضي جعل اشتراك من لم يشترك ما ضيقاً  
 لمضارع التعريض بانه قد حط عليه فاما ما في المقام دقيق وجهه ايضا ما ذكره الضار  
 لا يفيد التعريض وذلك لان استغفاره التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل  
 الواقع في الشرط لما ذكره بلفظ الماضي البدالي على وقوع بدلوله بحسب الوضع مع  
 القبط بانه لا يقع من استند اليه طلب له وجهه وباسب ان يكون هو التعريض  
 بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط وعلى هذا يكون  
 قوله ان ذكر المضارع لا يفيد التعريض مقيداً بمثل الصور المذكورة لما  
 ذكره بخلاف ظاهر العبار والافقولي يتكافأ برون الرحمن بضم التعريض  
 مع كونه مضارعاً كما نفهم من الكشف **قوله** نوع خفا وضعف اما الضعف  
 فكأنه اراد به عند المصنف ضعيف فانه لا يظهر من كلامه في هذا الشرع  
 وفي الشرح الكبير وفي شرح المتنازع بضعف لكلام السكاكي اصلاً بل كلامه  
 فيها وجه لكلام السكاكي اما الخفا فكون ان يكون المراد عند المصنف ايضا  
 وان يكون المراد فيه حقا في نفس الامر ثم الضعف والخفا اما لما زعم للحال  
 وقد عرفت ان فاعله واما لما قيل ان اللام الموطئة لوح كون الشرط ما ضيقاً  
 لما تقر في الجواب **ما** ذكره في شرح المتنازع من انه قد  
 مر انه لا ما في من المقراض والمقصود ان الامان باللام  
 والزام المتنازع التعريض وقد يقال في توجيه الضعف والخفا ان  
 التعريض انما يشتمل اسناد الفعل الى فاعله مع منع ذلك الفعل اسما عما

معنى في هذا الوجه  
 راعى الظاهر والاسم  
 ذكر ان هذا من مع  
 سواء الظاهر من  
 حصر الامر  
 كما سبق  
 فان قيل لا ينبغي  
 ان يفتقر الى  
 ما لا يفتقر الى  
 ان لا يفتقر الى

لانه اذا لم يكن حاصل  
 ما يفتقر الى  
 حصر الامر  
 انما هو رادع

عادياً لا من صيغته الماضية وهو مندرج ما اندفع به كلام الخليلي كما عرفت  
**واحاط عند التحقيق** شرح المتنازع بان المساد العري  
 بكفه الامكان الذي فلا يعرض من جهة الاستناد وفيه ان الغرض بكفه  
 ان لا يكفه الامكان الذي لانها انما تستعمل في المعك المسكوكه المتساوية  
 الطرفين والمتنوع العادي راجح لا وقوعه **قوله** اذ لولا التعريض  
 جعل للمايه مما سبق متاكلاً للامنيات من النكلم الى الخطاب تنافياً على ان المعبر  
 عنه ما لطرفين الكفار والظاهر انه على نفس التعريض لا يكون من قبيل  
 الامنيات على ما حققه المحققون في تحت الكناية من ان التعريض استعمال اللفظ  
 فما وضع مع الانسان الى ما لم يوضع له من السياق وعلى هذا الاعتبار على قوله  
 اذ لولا التعريض ان كان معناه انه لو لم يحفل للتعريض كان قوله واليه ترجعون  
 على خلاف الظاهر ما اذا اريد كونه عاد في الظاهر حل عليه ولا يرد انه يكون  
 ان يكون من قبيل الامنيات لان ما ذكره ليس بدليل قاطع بل قرينه في الجملة  
 واما ما ذكره الشارح من ان التعريض قد يكون محالاً او قد يكون كناية  
 فغيره انه على بعد من التعريض ايضا المناسب واليه ارجع **قوله** اي على  
 وجه بعض ما دل هذا الشارح الى انه قد روي في بعض على وجه لان الوجه الاول  
 فتشترك التصريح والوجه المعين هو تشبيه الحكم الى نفسه لا ترك التصريح  
 بنسبته اليه فقط وقد يقال ترك التصريح بتشبيههم الى الباطل وكونه  
 اذ في الجاهل التصريح له انا به سالقه في الصاح المفصود من عطف بعض على  
 لا يرد لا يقتضيه ان عطف على يرب او على ترك لما فيه من معنى الفعل **قوله**  
 يلزم اسفا الحارظ ان يمتنع على ان التعليق بالشرط بمعنى اسفا المتعلق  
 عند اسفايه وقد ذكر في الشرح عند الكلام على قوله ان اردن محصناً  
 لانه لا يقتضي ذلك وقد يقال في الوفاق انه ليس مبيناً على ذكر بل على التفسير



في معنى لو محسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط هذا قد سبق عند الكلام على قوله أي تمام كونه متى لم يدرجه الميت ما يصح به عدم اختصاص لو بذلك فارجع اليه **قوله** ليجوز ان يكون للشي اسباب كبره كالاشراق الحاصل من النار والشمس **قوله** اما سبق ليستدل به كما يشعر به ما قبله اعم فلو يقال امر واحد والهة من الارض هم بشر ونوعه ام احد واسم دونه الهة قل هاتوا برهانكم **قوله** واما لان الاول ملزم والباقي لا يراد به انما ذكره بحكم الحقيقة الرضى من المعجج دعوى ان المحاط وتزيف دليله الاول ولان الشرط ملزم والخزبان فواسعا للادامه بوجوب انتقال الملزم من غير عكس واما الباقي فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا محولو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا محولو كان لي مال كحج او غيرهما محولو كان النار موجودة كانت الشمس طالعة **قوله** لانه ليس معنى قولهم ولد كاستعملون لوفي مقام يكون كلالا متفانيا من معلوما المتكلم والمحاط جميعا فلا تصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو حتى كرمك لم تقصد ان يعلم المحاط انتقال المحي من اسفاله كرامكف وكل الامتياز معلوم له بل قصد اعلامه بان انتقال الامرام مستند الى انتقال المحي **قوله** ولهذا صرح المعنى ان اسما بعض المعدم اتع مع انه ضروري بان اسما بعض المعدم يتبع سببا فعلت ان ليس المقصود الاستدلال بامتناع الباقي على اساع الاول في سلك الامثلة **قوله** ولودامت الدولات كانوا كغيره الميت من قصده مظهرها لعدا ان يبنى الجرح لجأه وان يملك الضغب الحيات زكمان ان يوعرنا بالروم راس وانما هم الميت والبعض ارفاق سوامك عن صدر الافاضل قوله كبرهم خبر كان وقوله رعا اعطيت بيان للكان فقلت ان حون كون الكاف في مثله اسمه فنعم والافقوله رعا بما جاز كان قيل

معنى

معنى الميت انها لودامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول والثواب ان الضمير في قوله كانوا عابد الى العوم الذين جت مدوجه على حركهم والمعنى انهم وان كانوا متجولين في انفسهم ان دولتهم لا يتبدلوا خيل باطل لانها لودامت الدولات لما صارت المهد دوله بل كانوا رعايا للاول والباقي شعريا ذكرت ظاهرة ان ما قبل الميت وما بعده **قوله** ان ولو كذلك نحوها كما صرح به في المشرح **قوله** للدلالة على ان العلم اعم وقد يكون عندهم للدلالة على ان العلم بوجود الثاني علمه للعلم بوجود الاول لانه كان اسما لبعض الثاني يتبع بعض المعدم كذلك اسما لبعض المعدم مع عن الثاني واما لم تعرض لهذا لان العرض بعين العلة والمعلول في صون المتفان لا في المتنازع بية ايضا الاكثر هو الاول ولهذا لا يحتاج فيه الى استثنى بعض الثاني **قوله** واد على هذه القاعدة ويحتمل الاستعمال في قاعدة اللغة هو الشاعري المحقق فهم من طاهرهما ان المعنى الثاني انما هو محسب الاوضاع الامتلا جبر لا رباب المقول وان الجهة الصكره واربع على بعض اوضاع عمود فيه بعد جدا والحق ايضا انهم من المعنى المحتسب عند اهل اللغة الوارد في استعناهم عرفا فانهم بقصد ذلك السند في الامور العرفية كما يقال كرهل ريد في اللب وقول لا اذ لو كان يبه كحضر مجلسا فليست له عدم الحضور على عدم كونه في اللب ويسمى علما البان مثله بالطريقة السرهايم لكنهم اقل استعنا من المعنى الاول وقد توجه ما ذكره الشارح بان محصين ذلك المعنى ما رباب المقول لكون اصطلاحهم مفصولا عليه وليس المراد به في كونه معني لو عند من عداهم فلا ما في وروا بالابه على وضع اللغة اصفا **قوله** اذ السوت ما في التعليق معني انه لا يكون جملة الواسميين ولا احدهما اسميين لانه لا يسمي بحد على البهوت

عبارتي التي بالخط سواد  
الكلام بعد ان في قوله او على  
ان العلم بوجود الاول علمه  
للعلم بوجود الثاني هو

الطريق  
المرهانية  
عند علم



وهو مناف للمعلق اي المعلق الذي هو معنى كوا معنى معلق حضور  
 مضمون الجزاء محضول مضمون الشرط مع القطع ما سقا الشرط فيلزم القطع  
 ما سقا عدم الموت كما ذكر المحقق وصحت اذا سقا فاه من دلالة الجملة  
 على الثبوت وبين دلالة كون القطع ما سقا فاه فان المسمى الما يدل على الموت  
 بحره عما يفيد انفي لما ترى ان الفعل الماضي يدل على حصول الفعل وكيفية  
 معنى كاسا فيم اسقا فاه اسقا فاه من لومع انه قد حاسرط لو حمله اسميه وان  
 كان نادرا كما في قوله لو يغيب الما جلي ثم قد لم يكن فيه منافاه ولو قيل لان  
 الموت المطلق الذي هو مبدل لاسميه ساقى المعنى ويكون عدم استغمال  
 لو في المسمى سندا الى كونها للشرط في الماضي لكان دجفا فتأمل  
 عما ذكر وعرفت فيما مضى ان بعض الجملة لاسميه مبدل بعد الجرد وهي التي  
 حرها فعل **قوله** استعمال ان اي معنى ان **قوله** فيما مضى وقفا فوقها  
 اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناه وان المضارع يفيد الاستمرار  
 فيما مضى ونقوله وقتا فوقتا الى ان الاستمرار مجرد في لاحظ نشاء بعد  
 شئ وساعة بعد ساعة كما هو شأن الاستمرار الذي تعد المصارع **قوله**  
 والعلة هو لما طاعه اقول لا معنى انه يكون المعنى لو يستمر على اطاعتك  
 في كثير من الامر لعنما اي انفا العت بسبب اسقا استمرار على اطاعتك  
 في كثير من مبادر منه ان اطاعته انكم في كثير من الامر في بعض المواقف  
 ليس سببا للعت والظاهر ان ليس معنى الاية الكلمة الا ان عدم عتكم  
 بسبب عدم اطاعته انكم في كثير من الامر مطلقا كما اسارا ايم السيد  
 درس الله من بقوله وانما وافقته انا هم في بعض ما يروى فيها استعمال  
 ظهورهم واستمالهم بلا معنة **قوله** لو لم يكن في الاية  
 الكريمة لفظ في كسر لكان استماع الاستمرار فاصحا وظهر ذلك ان

سقا كالتصان بالما  
 سقا كالتصان بالما

هذا الوجه لا يخلو عن حدشه وان ليس بداك الطاهر كما ينبغي عنه كما اتم  
 في الشرح وكلام المحقق الحاشية وان كان من حيث اللفظ من  
 السيد السابق **قوله** وكذا ان يكون الفعل ايج بد عرفت مما مر  
 من افاده لفظ كثير في الاية ما سقا فاه ما يروى على هذا التقدير من  
 ان اسناع عنتهم ليس باستمرار امتناعه عليه السلام عن اطاعتهم حتى  
 لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في العت بل انما وقعوا  
 فيه اذا استمر النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما يتصورون كما هو في ارادتهم  
 فمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار من ان سببه المجموع فعلا هذا المقدور  
 على سبيل التبع كما لا يخفى **قوله** بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتك  
**فان قيل** الطاهر ان استمرار الامتناع دوامه وعدم  
 انقطاعه لا تحققه ساعة وساعة كما يشعر به قوله وقتا فوقتا **الحب**  
 بان الاطاعة بوحدة وقتا فوقتا ملاحظ اسما وها بحسب اوقاف الوجود  
 لا استمرار اسما بل في جميع الادوات فكون المضارع المنفي كالمثبت ان  
 الامتورات المستفاد منه مجرد في لا يثبوت والسير في افادته استمرارا  
 انه ملاحظ في حروف الامتناع في الكلام او لا ثم صيرورته على وجه  
 بعيد الاستمرار بقوله لو يطيعكم كان اضله لو اطاعكم عبد عن الماء الى  
 المضارع وتقس عليه بطاير ولا سعدان سالا في الاية الكريمة ان الايمان  
 بالمصارع دلالة على ان العقل من الكراهة بحث بحت وان يعبر عنه بلفظ  
 الماضي لكونه مابدا على الوقوع في الجملة كما ذكر في الشرح في نحو قوله  
 بعد اصابتني حوادث شلو مستقلى الى الان لما بقي مني انفس **قوله** ولعل هذا الوجه  
 ارب لمطاد معنى واسا على **قوله** على المذبح وجه واكبر لا يرا دعوا  
 احداث الا ان فناه مينا وكذا اقصيه ما كسر النبي ولو حمل قوله وما هم

على طاعتهم

ولا بد من تحديد  
 الملو لا من في العبد  
 غير من خطه حاكم رقة  
 الله من خطه من الامام



لم يبين على الاستمرار لما كان ذلك انما ما ادعوا استمرار الامان  
 بل حدث **قوله** فعد الى استمرار الاستمرار ان حكم بان الاسم  
 لا يدور الا على مطلق الموت كما عرفت سابقا فوجد العذر والى تشبه  
 ظاهره وح لا يكون الى قوله وحده وقتا فوجدت حاجتي الى انما هو  
 سانا للواقع وان حكم بان يدور على الدوام كما ذكره الشارح مما سبق  
 فوجد العذر وح هو قصد الاستمرار العردي الذي لا يفيد الاسم وح لا  
 بد من كنهه لا رجسته على الاستمرار المتيقن وهي ما اشار اليه في الشرح  
 بقوله وهكذا كانت تكايات الله في المناقش وبلاياها النازلة بهم  
 فتجد وقتا فوجدت حاشا لا والظاهر هو الحمل على الثاني كما هو  
 هو شرح كلام الشارح انما لانه هو مدغم ولما لان الاسم هنا ايضا بعد  
 الاستمرار المتيقن بخونه المقام فليس العذر والى لان الاستمرار  
**قوله** لو انت قال بعضهم لا يخفى ان الادلى بعد الخواستقبل منها  
 للشرط الى يرى والتكتم التزمل والاستحضار المذكور ان وفيه نظر انما  
 حاشله على تقدير ما صافا فان الاول وان كان مصارغا صورة هو ما صعب  
 المعنى والاولى برعايه المناسب هو المعاني كما حقه السيد في محو  
 وام على ان هذا البديل قد مما بعد ما معناه لم يقرض المصنف العذر  
 عن الماضي الى المضارع في الخواستقبل لعدم وجود من في كلام البليغا  
**قوله** عدد عن لفظ الماضي الحاصل ان ههنا امر من احدها ان هه  
 الموت المايض في الاحرف فلا ساسب استعجال لو اذ وما ساسب استعجال  
 استعجال لو كان المناسب صيغة الماضي لا المضارع والاولى لتزمله  
 الماضي المعطوع به والثاني لتزمل المضارع منزله الماضي لصدره ثم  
 لا اخلاف في احكامه فالمستقبل الصاد عنه منزله الماضي بالمعصوم ان لو

هم  
 في  
 العفة  
 ١٣٢

لا يدخل

لا يدخل الى على المي لفظا او معنى دلوتا ولا يمكن لا يخفى ان المتبادر  
 من قول المصنف لتزمل منزله الماضي انه عليه ليدخل له وقوله  
 لصدره ان انه علمه للتزمل بل ان معناه ان المضارع في محله لم يعد  
 به **قوله** وانما يطلب المكتبة لدخوله لوعليه وهذا الوجه في غاية الوضوح  
 والسلامة والكلف الحاصل على الوجه السابق وانما على الوجه السابق  
 يسقى ما ساقا هذا ان يطلب بكتبه للعدد ولعمر المصارع الى لفظ المتك  
 في قوله ان كنهه فمما سر من ولو جعلت النكتة ما عرفت له حرج الى  
 ذلك **قوله** كما في رجا يوجب الدين كفره وان وادته الاسلام امر  
 مستقبل بل منزله المتك في محقق الوقوع فاستعمل فيه رجا م عبر عنه بلفظ  
 المضارع لصدره من لا خلاف في احكامه والكتب التي اشترها بها بحري  
 ساقا **قوله** لانه قد التزم ان يكون الاية الكريمة من منزله المضارع  
 منزله الماضي هو على ما يقتضيه التزم من السراج والو على في الاصباح  
 وانما ما حوز الو على غير الايضاح ومن بعده من وقوع الحال **قوله**  
 بعد بما ليس منه لكون المضارع على اضله وكذلك على ما ذهب اليه الكوفون  
 من كونه على يد ركانا ر بما كان يود وليس من التزمل **قوله**  
 ومفعول يود محذوف لان ما يدور على التفتي له صدر الكلام فلا يصح ان  
 يكون هو المفعول **قوله** حكايه لودادته ويحي به على لفظ الجيبة  
 لانه يحبر عنهم كما يقول جلف باسه ليفعلن ولو قيل لا فعلن لكان ايضا  
 شديدا احسن **قوله** اول الاستحضار الصور يعني انه ما جبر من  
 جهة المعنى وانما اتى به مضارغا للاستحضار الصور والمحال ان المعصوم  
 بالخراب الما ول هو ان ما بعد لوماق على معناه من المصارع غير لكن دخلت  
 عليه للتزمل والثاني انه ما من جهة المعنى وانما اتى به مضارغا للاستحضار







من ان اصل وضعها هو التعريف العدمي واستعمالها في غيرها طارئة  
 كثير كما يشعر به المصنف رحمه الله تعالى حيث قال كما يعرف  
 باللام وسعي لكن ظاهر كلامه يدل على ان استعمال اللام في الحقيقة  
 بالوضع الاصل والاضاعيل المصنف بالمطلق المحتمل لها كما صرح به سابقا  
 واما المحقق فقد حمل المعلوم على ما هو عليه من المعهود فيسمل جميع استعمال  
 المضاف والمعرف باللام شمولاً اولياً وقال الاضافة الى المعرفة اشارة  
 الى حصول المضاف في ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حصول ما عرف  
 بهاميه بناءً على حقيقة من معنى التعريف كما يعصده بالمعرف باللام تارة  
 فرد بخصوص افراد مخصوصة وتارة الجنس اما من حيث هو او من  
 حيث وجوده اما في ضمن جميع الافراد او في بعضها كما مر كذلك يعصده  
 بالمضاف الى المعرفة تارة فرد بخصوص او افراد مخصوصة كقولك علام زيد  
 او علامة اشارة الى واحد معين او جماعية معينه فكون المضاف ح  
 معهوداً خارجياً يعصده به تارة الجنس اما من حيث هو كقولك علاماً الهذلي  
 انفع من ما الورود واما من حيث وجوده في ضمن جميع افرادها معروفاً كان  
 المضاف او هجاء كقولك ضرب زيد اقاماً وعبيدي احرار او في ضمن  
 بعضها كقولك علام زيد اذا لم يشربه الى واحد بعينه ويكون المضاف  
 ح معهوداً اذ هيئاً لا افتاداً لاربعه اعني العهد الخارجي ويعرف  
 الجنس والاسم عرفاً والعهد الذهني حاربي المضاف الى المعرفة  
 على نحو ما يراها في المعرف باللام والموصول فظهر ان نحو علام زيد قد  
 يعصده به الجنس في ضمن فرد لا بعينه فكون المعنى كما يمكن  
 في المودعي وان كان معنى التعريف الحسني الى الاسان الى حصول الجنس  
 2 دهن السامع ما فيا على حاله كما في المعرف باللام الحسنية اعني المعهود

جزء من اللام  
 في المضاف  
 الى المعرفة

الذهني

الذهني كانه ميل ففرد من افراد هذا الجنس المعهود فلا ساقاه من  
 ان يكون المسند في فرد بداخوك معلوماً للتخاطب بطريق من طرق  
 التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخاً اصلاً لان المسند في الحقيقة ح هو  
 مفهوم الجنس المضاف وهو معلوم له بقا عين اللغة وان لم يعرف ان  
 هناك ذاتاً موصوفة كانه ميل زيد منتصف بهذا المفهوم المعلوم  
 لك الحاضرة ذهك بخلاف ما اذا عرف ان له اخاً فان المسند ح هو  
 تلك الذات الموصوفة بالاخوة والمقصود انما يها تزد واما قولك  
 اخوك زيد ولا يراد به الجنس في ضمن فرد لا بعينه اذ لا يحصل الحكم  
 عليه بانه زيد من لدن كونه ان لفظ الكتاب لا يدل على ان يكون  
 اخوك انما يعالاج وانه موافق لكلام الموضح لا بالنظر الى ما ذكره  
 السامع **قوله** كما يعرف باللام مثل سعران وضع المعرف باللام  
 للجهود واذا لم يشربه الى معهود وكان على خلاف وضعه ويمكن ان  
 يقال بانه تشبيه المضاف بالمعرف باللام في مجرد عدم الاشارة  
 الى معنى لافي الكون على خلاف الوضع ايضاً ولولده ذكر قوله وهو  
 خلاف وضع الاضافة بعد التشبيه قلت لا ضير في ذلك الاشعار  
 فانه نقل ذلك الكلام عن الرضي وعبارته صريحة في ان الاشارة الى  
 غير معهود في المعرف باللام خلاف وضعه قال بعد ان ذكر تعريف  
 في اصل الوضع للعهد كما ان اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم يدل  
 بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على الليم سبني وذلك  
 على خلاف وضعه **قوله** من صفات التعريف اي من الصفات التي  
 يحصل بها تعريفه وبعينه مثلاً كونه معتمى زيد وكونه اخاك صفات  
 له يحصل بعينه عنده كذكر احد هما بعد علمك بالوضع **قوله**





وحمله مبتدأ يعنى في الحال اذ في الاصل مدخل فيه علت ريدا الامير ونحوه  
 وهو ظاهر **قوله** وايضا كان بحث بجهل اذ كان مكتة الناخر على  
 وجه الاستقلال اهتماما والافتيان سبب بعد من احبها المستفاد مرفوعه  
 فاما كان المحمضين بيان سبب ما خبره **قوله** ولا يصح زماجه  
 الغالب لان الشامع لا يحاله عرفان للاسود غائبا لكن لا يعرف انه من دماح  
 او غيرها فاذا اردت ان تعرفه انه العايب الرماح جعلته موضوعا وحظتها عليه  
**قوله** لمصوبها عر رتبة الكمال او لترقى سحابة عمر وفي الكمال الى  
 جيد صار به كانه الجنس كله وهما متفاريان **قوله** وكذا اذا جعل  
 المعروف بلام الجنس مبتدأ فان عرفها كلالها بلام الجنس فتضرر المبتدأ على  
 الخبر اظهر لان النضر سنى على فضرر الاستغراق وسمول لا فرادى وذلك  
 المستند النسب اذ المصدي فيه الى الدوايت وفي الخبر الى الصفة والذات  
 تكون ان يكون سجع كاختلاف المهور **قوله** والاما وتسميها وسما  
 تقدم بل هذا اذ المهور مرد وعمر والمسمى يريد وعمر واما اذا اول  
 فالسما وت طاهر لان ريدا الامير يفيد قصر المارة على السمع المعين  
 بخلاف الامير يريد **قوله** ان تدعى انحصار المسمى  
 وتحمل اللام فيه على العهد فلا تضيق في الما ويل على انه مسمى يريد بالسند  
 اولى المقصود اذ به ان اسم الامير يريد بل ان ليس الامير عزم فانه امانا  
 ذلك لمن يعرف ريدا احسنه واسمه لكنه لا يعلم قصر الامير عليه **قوله**  
**قوله** لو قيل ما اسم الامير فبطل الامير يريد لكان المسمى يريد  
 لكنه في المحقق خبر للفظ اسم مصاف الى الامير ما مل **قوله** والجنس قد يسمى  
 على اطلاقه المحمض من هذا الكلام دفع ما عسى ان يتوهم ان التصير  
 اما يكون في الجنس من حيث هو اى مطلقا عن جميع المصوب حتى لا يكون هو الذي

ريدا في الخبر  
 او ريدا في المهور

حين لا يظن نفس بنفس حرا من العترة فان المصوب يصريح جنس الوفا  
 عليه لا يظن بل في هذا الوقت **قوله** جميع ذلك المحمض يعنى ان اقام العرف  
 بلام الجنس المصوب على المبتدأ او على الخبر على المصوب هو المستفاد منه  
 يوصى الى ان لا دليل عليه غير الاستقرا ايا الى ما على الدليل الذي ذكره  
 في الشرح من النظر **قوله** وقد بعد المحمض ان جعل قول المصنف  
 او المحمض متنا ولا لجميع اصنام الجنس كان لفظ قد اشار الى خروج لفظ  
 المعروف بلام العهد ايضا بل كان الاول ان تعرض له السارح فانه ظاهر في  
 عدم اقامه المصوب ولا يصح فيه ادعاء القضا صلا لان ما لا يعرفه  
 لما هو اخفى لعل الواضح بالطريق الاولى وان جعل يعرف العهد الذي  
 دخل في العهد في قول المصنف باعتبار يعرف العهد كما في بعض  
 الحواشي طهر وجعدهم بعرض التنازع كمن فيه ان العهد اذا اطلق انصرف  
 الى الخارجي وان كلام الشرح صرح في ان المراد بالعهد هو الخارجي حيث قال  
 فلما قد سبق ان اللام التي ليست للعهد اما هي للجنس فانه سبق منه لان  
 العهد المعامل للجنس هو العهد الخارجي على ان في دخوله في ايها شيئا  
 اخر وذلك انك قد عرفت من المقول عن السدانة لا يصح المطلق يريد  
 على ان يكون اللام للعهد الذي على ما من اخوك ريدا اذ اراد به العهد  
 الذي سح ان قول المصنف وعلمها تقضي بحجة ولعل الاولى ان يقال  
 ان العهد الذي هنا غير مراد اصلا لانه في المعنى كالمصوب والمصوب  
 بالجنس الا الاستغراق او الحسنة والعهد الخارجي مما مل **قوله**  
 اطلع النكاح قبل المسمى الا ما صخر ان اكتب في عهد المحمض دهر الجليل  
 • بكتك في نسامعولات وكنت احق من ابدى التوبلاني  
 • دعت بك الجليل واتحي من ذا بدفع الخط الجليلاني



اذا وقع البت **قوله** اول المعنى على العصور وكدلان العصور ان  
 كان اصافيا اي الجنس محصورا في مكان لا يجاوز الى مكان غيرك صار المعنى  
 اذا وقع الكمال على قبل كذا وكذا حسن لا يكثر ولا يخفى ركنه وان كان محصورا  
 صار المعنى اذا وقع الكمال على قبل كذا وكذا حسن لا يكثر ولا يخفى ركنه وان كان محصورا  
 معنى غير محصور ولا بعد ان يقال بحسن اعتبار البصر فيه فان قولها  
 اذا وقع الكمال على قبل في قول ما لو قالت اذا احسن غير الكمال على قبل معنى من  
 التثنية عنه وزوال الخزن عليه لمراد الحسن الجميل لا بكاك اي لا غير كاك  
 من المثلى واما القول بان معنى لا يكثر ولا يخفى انه غير لازم او يجوز  
 ان يكون المقصور عليه هو عين الكمال الذي هو المضاف ولا دخل للمضاف اليه  
 الذي هو الكمال في ذلك ووجه فالمعنى انه اذا استحسنت البت من المثلى  
 عن قبل لمراد ما استحسنتوا حسنا بل الحسن الجميل عدي هو كاك فالعصر  
 اصافى بالنسبة الى ضد الكمال وهو السلي ويحتمل **قوله** لان معنى المستند  
 المنسوب اليه وبناقش فيه بل افايم الرمدان ويمكن ان يكون المراد  
 ان ذلك معنى المستند اما عن فيه اعني يجوز به المطلق والمطلق ريد  
**قوله** ورواها المعنى قبل المطلق هذا المعنى صار كالاسم في دلالة  
 على المحض والذات وريد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالة على  
 فاعرف غير المستند هو الاسم او ما في ما يليه وهذا هو مراد العامل المذكور  
 لا امتناع كون المطلق ويحتمل مستند او امتناع كون ريد ويحتمل مستند  
 والتحقيق ان النزاع لفظي **سما** ان هذا البناء لا واجب لان الخو  
 المحقق لا يصح حمله على شئ بل هو امر محتمل عليه المهمومات الكلمة لسما  
 بذلك التامل في المعاني مع قطع النظر عما توجه الى لفظ على ان مذهب  
 الكوفي ان الخبر يجب ان يكون متفقا اذ في معناه **قوله** اعلى هذا المحض

قوله المستند بان لا يكون مستند الى المعنى بل الى اللفظ  
 واما قوله المستند الى المعنى فيكون مستند الى المعنى  
 كما في قوله المستند الى المعنى فيكون مستند الى المعنى  
 واما قوله المستند الى المعنى فيكون مستند الى المعنى

المتك

المتك ايج قبل عليه محض العين المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل  
 بعد بلا دليل فاما المذكور فيه هو الخبر مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك  
 البتة ويمكن ان يقال ان فهم ذلك المعنى من قول ما بعد التقوي  
 مما لا للسبب في قوله لا ذلك البتة لم يكن فوق من ريد صوته و  
 صرت اياه او صرحت اليه في اذ ان التقوي مع ان الاخر من السبب فلما  
 دخول السبب مما بعد التقوي ولم يزل محل المحض فيما لا غير **قوله**  
 واما ما ذكر الشيخ قال المحقق هذا المعنى الذي ذكر الشيخ بعد المتك  
 ترك من احمار المستند اذا ما حرت عنه سوا كانت جملا او مفردات  
 ولا يعلق له ايضا بل يكون الخبر محله فالحمل هناك على ما في المحتاج ولا يخفى  
 ان الحكم بعد التوطيه والعدم يعقم مثل ان ريدا فاما وما ريد بقايم  
 وكان ريدا فاما واما لها فلا توقف اياه ذلك على التعرّف عن العوامل والعلل  
 عرض الشيخ ليس محصورا في الجرد عن العوامل للتطيم ويمكن ان يقال ان  
 المراد بالعوامل في قوله لا يوفق به مجرد اعم العوامل العرفي الكامل بها  
 اعني العاملة في اللفظ والمعنى الى ليس المستند او الخبر معها بل احاطة  
 بالمثلى بالكلية فالصور المذكور داخله في قوله معرى عن العوامل  
 دخول او ليكن ان مقتضى قول الشيخ ان لا يكون يجوز في الدار ريد بعد  
 للتقوي فيكون من ما ذهب اليه ومن ما ذهب اليه السكاكي يجوز من ذلك  
 كما عايناه في يجوز ريد قام ووجود التقوي عند الشيخ دون السكاكي يجوز  
 فابن وعند السكاكي دون الشيخ في يجوز في الدار ريد **قوله** للدوام  
 والنبات ليس كل جملة اسمية بعد الثبات والدوام على ما ذكره الشارح  
 ولا مطلق النبوت على ما سبق من المحقق بل التي ليس حدها جملة فعلية  
 اما التي حدها جملة فعلية فيفيد الحد كما صرح به في التوضيح **قوله**

السبب  
 ما بعد التقوي



وقيل باسم الفاعل في الشرح ان الانضاف هو ان المفهوم من قولنا ريد في الدار ما  
 فيها او مستقر البت او استقر **قوله** لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا  
 ٢٤ لجمع الاموال حتى يقع على هذا فلو رجع الى سرجه لكان **قوله** لكان  
 اصوب من كحل الضمير اعني في راجعا الى الظروف المدلول عليها بقوله  
 وظهر فيتها ولا بعد ان يقال قوله على الاحتمال بقوله لظرفيتها اي كون  
 المسند حله ظرفية على القول الاحتمالي واما من بعد الطرف باسم الفاعل  
 كما هو القول الذي هو عيبا صحيح فليس عليه مسند هو حله طرفية وكان  
 الشارح اشار بقوله لكان اصوب الى ان قول المصنف انما ضاها كان  
 لبقوله لما ويل وسيرا لانه انما قولها ظاهرا بغير عارته بقى هاها شي وهو  
 ان المفهوم من الشرح ان المصنف لو قال في الطرف مبدرا بالفعل لكان انما  
 عرجه لانه في منزله قولها الطرف مبدرا بالجلد ومعناه انه محقق  
 في المبدر جملته لا مفر داهيكون المعنى ان الطرف محقق في المبدر  
 فعلا وهو فاسد بل هو في المبدر فعل وفاعل محقق المصنف عارته الى  
 تلك العار التي استنوبها الشارح اما بدفع الفساد الذي ذكره هاهنا  
 الى الفساد الاخر الذي ذكره في الشرح ويمكن ان يقال ان الذي في الشرح  
 مدفوع بان يكون المراد بالفعل عار المصنف هو الفعل مع فاعله وقد  
 ذكر الشارح بسببه ان كسر اما فاعله للفعل مع صحه المصطلح بفعل  
 فينتي هنا على الحق من عدم وجود ذلك لا عتراض **قوله**  
 لا فاعله في الصحاح غايه الشئ واعتاله اذا احسن من حيث لم يذروا  
 لا فاعله اي ليس فيها عار له الصداق لانه قال في موضع اخر لا يصح  
 عنها ولا هم نزقون **قوله** المصنف حوز الشارح حله حرف  
 التي حوزا من الموضوع او من المحل وكانه اما حله حوزا ولم يحل

المصنف سائلة وصد الى ان يكون المصريح به من حرفي التخصيص  
 هو الامتات كما في اكثر الصور ولا حاجة اليه كما سبق ان قيات  
 ما ذكر في الشرح من الفرق بين ما انا قلت هذا وانا ما قلت هذا  
 يعني ان يقال ههنا بعد الطرف وايلاه حرف التي يعني الرابع  
 في عوليات وقع خطأ أو شك في محله فاذا بقى عليه حوز الاحتمال  
 عليه ما يقال اعني حوز الديا والاحتمال الفرق بين هذا وبين ما انا قلت  
 كذا ذكر المحقق فيل ركن الفرق بان الفاصل هنا هو الطرف المسند  
 الذي حقه الناحية وفي ما انا قلت هذا هو المسند اليه الذي ليس له  
 حقيقة في الناحية فيمكن ان يحل الخول فيما بين فيه كانه في حرف  
 التي لصعنا لما ص **قوله** في حوز الخنة ادخل الباقي حوز الخنة  
 وفي حوز الديا ومعلوم ان ليس عديم الخول مصفا للمفرد في حوز الخنة  
 فالمفرد عليه حقيقة هو الصفة اي الكون في حوز الخنة ولا حاجة الى  
 ذكر الامتات في كس لانه يمكن معنى الوصف في الطرف الرابع  
 حوزا ظاهرا صرح بذكر الامتات بانيها على ان الطرف مضموع  
 مصفا به المسند اعني الكون والحصول في حوز الخنة والمفرد  
 توهم كون المفرد عليه الصفة المجرور يكون من قصر الصفة على  
 الموصوف **قوله** كما لو هو بعضه لانه لم يرد من على الخروج  
 عن العالون وهو ان يحل عديم المسند لخص المسند اليه لانه لم يرد  
 العكس وان يكون المعنى البات في حوز الخنة مفصلا على عدم الغول  
 وقد كان المعنى ان عدم الغول مفصلا على الثبوت في حوز الخنة **قوله**  
 لم يرد سوت الرب الطاهر ان اقامه التقديم التخصيص مع  
 التي عرواحه كما في الامتات فلوا يدك قوله بعد بقوله لوهم لكان



اولى وعبار الكشاف قريب من عبارة المصنف الا ان يكون وحب الخصص  
 في مثله فليست مل **قوله** كونه لا يحى ان الفرض ممكن  
**قوله** والمسند انه المتأخر لا يجوز ان يكون شمس الصبح هو  
 المسند لما عرفت من اسناع وقوع المعرفة حركاً عن كونه فلو قل ان قول  
 بلانه مستلزام قوله شرق حركه وقوله شمس الصبح يحيد  
 اى هم لكان معنى يدعى بل لا سعدان يقال انه اقرب من الاول وقوله  
 سألته في المديح وذكره فان تذكر المسند اليه وحل حركه فعلا للخصص  
 وطعاً عند السكاكي وعند الشيخ الضاعلى ما رواه المصنف فالمعنى ان بلانه  
 لا غير هاهى التي سرق الدنيا سمحاً بها **قوله** شمس الصبح والواضح بالقرين  
 كافي **قوله** والمشرقات المثلث بالثمة الشمس والهم المنير وجعفر  
 ولا يتوهم انه يكره فلا يصح الاستدلال به لعدم التخصيص لان التخصيص موقوف  
 فيه كافي رجل حافى وقد سلف الكلام فيه على ان الدهان قال اذا غطت الفل  
 فاحبر عن اى نكره شئت **قال** عمر الامين الرضى وما احسن ما  
 يعنى ان الدهان **قوله** لان بعضها مختص بالباين معنى لو قال جميع  
 ما ذكر غير مختص بهما فان المحكوم عليه المجموع من حيث هو مجموع فهو صحيح  
 لان البعض مختص بهما فالمجموع من حيث هو ايضا يكون محصاً بهما وكذا ان  
 كان كل فرد كان المحكوم عليه المجموع لان الحكم الجاهل فيكون كل فرد محكوماً  
 عليهم ما به غير محص بهما **قوله** معلقات الفعل يجوز فيه اللام وكما  
 وذلك انه ان نظر الى ان المحمول فرع على عاملة ومعلق به فلفظ المعلقات  
 بالكسر وان نظر الى جانب المعنى والحقيقة حيث يقال يعلق الفعل كذا يجوز  
 النعم **قوله** فمهم لانه قد يكون كذا المعنى مهمته للجمع وذكر  
 في هذا الباب غير واضح لانه ذكره بالثمة اسيا حذف المفعول وتقدم

المتعلق  
 هو المتعلق  
 بالمتعلق

وتقدم بعض المحولات على بعض ولا دخل للمقدمة في الامر **قوله**  
 الفعل مع المفعول من ذكر في الشرح في تحت الكايد ان كنه مع انما يدخل  
 على المتبوع يقال حائلان مع الاسير ولا يقال جاء الاسير مع الودير ودرت  
 مائة انما ان كل واحد من الفعل وسئلته فرع على الاخر من جهة يكون  
 ان يقال ذكر الفعل مع المفعول كافي هذا وان يقال ذكر المفعول مع الفعل  
 كافي قول المصنف من ذكره معه في احد الوجهين وقوله بعده ما ذالم يذكر معه  
 في احد الوجهين ايضا وهذا بناء على ما ذكره والاصد عرفت عدم كونه ما بعد  
 مع مسوغاً **قوله** او ذكر الفعل مع كل منهما في هذا الوجهين ما يرفع  
 لغنى من تحت ارجاع الاولين من الضاير المارعة الى سى واحد بخلاف  
 الوجه الاول لكن الاول ارجح معاً لان الكلام في احوال معلقات  
 الفعل لاني احواله نفسه ولفظ المواقي قوله فاذا لم يذكر معه فان المسند  
 اليه في ذكر هو المفعول كما صرح به في الشرح وذلك لصرح المصنف  
 به في الايضاح الذي هو كالمشرح لهذا المختصر حيث قال مفعول الفعل  
 المعدي اذ السند الى فاعله ولم يذكر له مفعول واما بالنظر الى محرمات  
 المختصر فيمكن ان يكون المسند اليه هو الفعل ونوحه المعنى الى القيد كما  
 هو القاعبة الشائعة وحول المعنى على كلام فيه قيد كذا قيل قلت  
 ان كون عبارة الايضاح دالة على ان الضمير في ذكر ينبغي ان يرجع الى المفعول  
 هنا والمنا يظهر لو قال ولم يذكر معه مفعول ولو قيل بان الوجه الاخير  
 ارجح من جهة اللفظ على الاطلاق لم يعبد وذلك لان الضمير الاول يحرك  
 على سبق واحد ذلك كذا الضاير المراد است ويكون صير قوله فاذا لم يذكر  
 ايضا للفعل ومن خلى الذوق وشانه ادرك ان حق ارجاع الضاير  
 المذكور ان يكون الى الفعل وذلك لوقوعها في ساق قول المصنف الفعل

المتعلق  
 هو المتعلق  
 بالمتعلق







والاستدلال بالبرهان  
والاستدلال بالبرهان

يكن له دخل في القول بانما هو العموم فيما ذكره الشك في مجموع الخواص حيث  
المعنى موقوف على اعتبار العموم والمخصوص في الفعل وان لم يوقف احد  
اخر اياه عليه قالوا اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على صريحتي احدهما  
ان لا يتقبل كل بالخراسية بل يكون الخواص هو مجموع الامور من حيث المجموع  
بحواذا رجع الامر اساسا دنته وخرحت فان خروج المتكلم انما يرتب على  
الاستدلال ان المرتب على رجوع الامر لا على محذور رجوع الامر فلا يستقل  
كل بالخراسية في معتبرا ولا عطف احد الامور على الآخر لئلا يمتنع  
بعلق المجموع على الشرط وما نحن فيه من الضرب الثاني من حيث المعنى كما  
عرفت ولا يخفى **ان القسم الثاني** ليس من اعطى على حوا الشرط  
بل هو عطف احد حوزي الخواص على الآخر فلا يمتنع مني على الظاهر وسامحه  
متأمل **قوله** فلم يقد له معقول عطف نفسه على نفسه **قوله**  
ويكون كلامنا من اثبت له اعطى غير الدناير الاحسن كما قال المحقق ان  
نقال ويكون كلامنا من اثبت له اعطى ولا يري ما معطاه وذلك لان المنا  
في خطاب من اثبت له اعطى غير الدناير هو الضرر ولا والله فيه عليه لا سيما  
ادانته **قوله** لا مع من فانا لو وجد منه اعطى الاحسن ان ساد لا مع من لم يعلم  
ان لو وجد منه اعطى السمل خالي الذهن بل ان لم يحكم بافان الاستدلال بالبرهان  
وجب ان ساد ذلك لانه بينهم من قوله لا مع من فانا ان يكون الخطاب معه بمر  
المفعول وهو عريحي كونه منكرا الوجه من حيثيات التاكيد **قوله**  
لانه اعتبار كثر وقوعه وانه لا ملاحظة له لوجود المفعول بالكلية  
بخلاف الثاني فان فيه ملاحظة متناه والعدم اسبق من الوجود ولا يوقف  
الثاني لوجه ان ما ذكره الشك في اثاره العمى جاز فيهما معا الا ان يزيد  
بمر الوهم وهو ما في الاحضار **قوله** الاستدلال بالبرهان كان استدلالا

فان ما اعطى والكثير والاشارة الى الاستدلال بالبرهان

جمل

ط  
اول الاسان

حل على اول ما تحقق فيه الحقيقة وهو الواحد في المعرف والاشارة والاسان  
على الخلاف في الجمع **قوله** حمل المعرف باللام ليس على اطلاق بل عند  
عدم قرينة التعصيص كما في ادخل الموق والحقيقة كما في التعريفات  
ذكر المحقق في شرح المتنازع **قوله** لعله ايهام اي الاساع في الوهم  
واذ رجح لفظ الابهام لان ساوي جميع الافراد في تحقق الحقيقة فيها  
لا يستلزم ان لا يكون لبعضها رجح من حيث اخرها للارام ايهام التوجه  
دعا على ايهام محذور هو المنكسر وكذا من جعله اى لعله ايهام المتكلم  
السامع ان النصد الى فرد **قوله** ايهامنا بالبالغة الحمل على  
جميع افراد الحقيقة في المقام الخطابي وانما قال ايهامنا لان قوله ولا يعطى  
انما سبب ايهام البالغة لا اعلمها لعدم السقن بانه قصد بالاعطاء اسعاق  
لجوان ان يكون هناك قرينة التعصيص او الحقيقة من حيث هي وقد عرفت انه  
لا يحمل المعرف باللام على الاستعراق الا عند عدمها وامتناع صدور  
جميع المعطيات عنه عايد بصلح قرينة التعصيص **قوله** من غير اعتبار  
كما به ليس في كلام الشكالي ما يشعر بهذا القيد فان كان عموم الفعل يستلزم  
عموم المعلق فالقيد به صحيح ظاهر والا فهو محمل تأمل وكلامه في  
الشرح متمثل لانه لم يزل الوجود قيل هو اشارة الى عدم الملازم في  
الوجود لا مكان بعلق جميع افراد الفعل بالمفعول قلت وفيه نظر لان  
ادانته فلا يعطى زيد امتلا وحملنا على العموم اى يدخل له كل اعطاء  
فالظاهر انه لا يبع **قوله** اعطاه عمر المروض متلاسمي اعطاء ومن المعلوم  
انه لا يمتنع له لزيد فقد خرج فرد من المعطيات عن ادراجه في مفهوم  
الفعل المنفرد بالمفعول المخصوص بل لا يبع ذلك الا باعتبار التقييد  
اي فعل كل اعطاء يمكن فعله لزيد وظهر ان عموم الفعل يستلزم عموم المفعول

قوله وهاهنا جمل من فاعلم من فاعلم

قوله وهاهنا جمل من فاعلم من فاعلم



**بعض عموم الفعول** لا يسلم من عموم الفعل مطلقاً بقوله  
سعت ما كل احد **قوله** افاد المقام الخ لا يقال المقادير نفس البتة  
ولا كون العرض ذلك لانا نقول لا يعتبر من التلخيص لما اختار **للقصد**  
كما مر فاذا سمعنا العارف به اسما بان عوصه ذلك والمعنى انا بالبر  
وذلك بواسطة المقام ولا يرد ان هو المقام الخطاي اذ لا يخرج العجبر في  
افراد الفعل ولا يدخله في افاده الخ لا اوله والحاصل ان التركيب بواسطة  
المقام بعد مجموع الامر **قوله** المعروف بلام الحقيقة كما اسارا ليم  
قول السكاكي فما نقل عنه انما يوجد هذه الحقيقة **قوله** تجل المقام  
الخطاي لما كان المصدر ما ويل المعروف باللام عموم لمعاملته فبحر في  
ما جرى فيه فتقصد تارة الى التعميم كما في هذا واخرى الى نفس الحقيقة  
بلا تعميم كما في قوله تعار وانما يحلون اي وانما من اهل العلم والمعرفة فتقوله  
تجل المقام الخطاي لا بد فيه من اعتبار التقييد مثل ما سرى في المعروف  
باللام من عدم ترسم اذ انه الحقيقة والمعصية والظاهر ان الاحتياج  
الى جعل مصدر الفعل معرفة لما تنادى الى الذهن في المنكر من فهم  
الوحدانية يمكن ان يحمل المصادر العارية عن الدلالة على الموردية ولو  
منكره كرجعي وذكرى على الاستغراق لانه منزله المعروف بلام الحقيقة  
ووقال الظاهر ان مدلول الفعل من المصدر نفس الحقيقة ممكن  
اعتبار الاستغراق في المقام الخطاي من غير احتياج الى ضم التمر  
**قوله** يلزم بوجه احد المتساويين كانه اكتفى عن ذكر اعماره ذكر  
المبهم بانه قد صار معلوماً القرب ذكره **قوله** لا يقال الخ هذا السؤال  
انما يتجه على عبارة المصنف حيث ذكر مبدأ الاطلاق وشره في الايضاح  
بما ذكره الشارح واما عبارة السكاكي كما نقلها سابقا يعني قوله انه قد يكون

للقصد

نفس الفعل الخ وهي عارية عن العرض لاطلاق الفعل كذا قال المحقق  
والا بعد ان يقال انه يفهم من قوله نفس الفعل ان لا يعتبر مع عموم  
في الفعل والحضور ولم لا يكون المصوب في نفس الفعل وتطبل الفعل  
مع شيء اخر هو عموم او خصوصية **قوله** لانا نقول الخ قال  
المحقق هذا الاعتذار زكك جداً فان الاعتذار عند ارباب البلاغة  
هو المعاني المصوبة للتكلم وما تفهم من العار ولا يكون مقصوداً له  
لا يعتد به ولا بعد من خواص التركيب فاب والظاهر في الاعتذار  
ان يقال ان المعيد للعموم في افراد الفعل هو الفعل بعونه المقام الخطاي  
وذلك لانا في كون العرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور  
عابه ما في الباب ان لا يكون العموم مقصوداً بنفس الفعل بل به مع بونه  
المقام **قوله** اي فلا بعد اعداؤه وحسناده الضمير في قول المصنف  
ولا بعد وارجع الى غير كونه في معنى الجمع فتقوله اعداؤه وحسناده  
ما ان الحاصل المقنى **قوله** ان يركب مبصر ويشيع واي هذا المصنف  
سبب للتجويع والغيظ جعل حراً عنها تقييدها على كماله في الشبهة **قوله**  
بل لا يضر الراي الخ قل ذلك ما عتبار انه جعل نفس الروية شجراً الخشابة  
وعبثاً لعداؤه وهذا انما يحسن اذا لم يضر الراي الاثارة ولا يسمع  
الواعي الاحبار وفيه نظر لانه يكفي حصول الحسن لزوم مطلق الروية  
لروية اثاره مثلاً لوراى شيا ليس من اثاره لكن لا يراه الا ويرى  
معه شيا من اثاره لكان الحسن حاصلاً **قوله** بل وقصد تعلقه  
بالمفعول ما في الشرح وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم  
يقصد اثباته او نفيه مطلقاً بان قصد اثباته او نفيه باعتبار حصول  
افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار تعلق بمفعول لم يجب تمييز المفعول



بل لم يحز لغوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطى كل سنة من اموال  
 اي يعطى اعطيات من غير بعض المعول ولان يعطى مع صدائه  
 يعطى كل اعطيات من غير معاد المعول فالمعول فالفرق بين تعميم  
 افراد جميع المعول وتعميم المعول ظاهر وهما وان فرض بلان هما  
 في الوجود فلا يلزم منهما في الاعتبار هذا ولا يخفى ان عنان المصنف  
 موهم فان بيد الاطلاق ينتفى ما سقا لاخرته او احدها ولو قال  
 وان كان اياه لفاعله او يميم عند سعلق المعول وجب البعد كان  
 احسن **قوله** لو فرض الاطلاق ما لا يبعد المعول  
 بالمعول وتطبيقات واضحة في المقصود **قوله** غير مذكور  
 الطاهر انه لا حاجة اليه بعد قوله عند عدم ذكر المعول **قوله**  
 ونحوهما كما لا يخفى لو امر به لتمام اي لو امر به بالقيام لعام **قوله**  
 فان الجواب يدل عليه توهم انه هذا حال كل معول لسعلق المشيئة الواح  
 سوطا وليس كذلك كما ذكره في معنى البيه اعني فام يقبى المعوق كما  
 في نحو لو شئت ان يعطى درهمها اعطيت درهمين طرقات وكان اجواب  
 يدل عليه كان احسن **قوله** فانه لا يحدف من هذا سنى على ان  
 المسحوق عند السلف في حكم الواجب عندهم والا فاما سعلق المعول في  
 نكته وقامت قوسه قوسه على تعيين الحذف وحذف الحذف كما اشار اليه  
 الشيخ في دليل الاعمال بموله اذا كان سعلق فعل المسيح بمعوله عربيا  
 فخذ قد عرفت **قلت الظالم** انه لا احساج الى نفس جوار  
 الحذف فانه سعلق به نكته ونعم علمه قوسه اما الا **قوله** لان العوض  
 نكته كما يميم في حوان الحذف واما الثاني فلان الجواب يدل عليه  
 قوسه كما يشعر بذلك قوله فذكره لسقوطه في ذهن السامع وبأنس به

لا بد  
 حيث لم يقل لا دليل عليه ولولا ذلك لم يحتج المصنف الى استدلاله في  
 نحو لو شئت ان يعطى درهمها اعطيت درهمين لو شئت ان يعطى درهمها اعطيت  
 درهمين لان **قوله** اذا كانت القوس قوسه حان الحذف فيه كما يشعر به قوله  
 قوسه والجواب بفسه لا يجب ان يكون قوسه قوسه وفيه **قوله** لان سعلق  
 المسيح سكا الفكر عربى وعلية انه لو كان ذكر المعول منه لخرابه سعلق المسيح  
 به لوجب ذكر ما هو منشأ الغرابه اعنى الفكر فان سعلقها سعلق البكاليس  
 لغريب **قوله** فرب حروف **قوله** سعلق به من غير معدى الى الفكر  
 البته لو لا قوله مهم لا يحتمل ان يكون قوله غير معدى الى الفكر اشارة  
 الى انه معدى الى اليربع كما يشعر به قوله بدل اليربع وقوله كما اذا قلت لو شئت  
 ان اعطى درهمها اعطيت درهمين وهو الظاهر من قول المصنف البكاليس  
 للمعنى فان الظاهر ان الحقيقة هو بك اليربع ولما قال سلكهم كان المقصود من  
 التعيين بقوله الى الفكر وان كان غير معدى الى عمر ايضا فيكون  
 من لا يزل الالزام اي لو شئت البكاليس **قوله** ولا يخلع بغير الاول  
 الحاصل ان عدم الحذف لعدم الترتيب التي هي المنسوبة للغرابه **قوله**  
 وقيل يحتمل ان يكون المعنى ان هذا ما يبدل لما ذكره صاحب الضرام ولو ذكره  
 قبل قوله وما نشأه كان اولى كما لا يخفى **قوله** متعلق بقوله لوهم  
 كما قال المصنف لو ما لوهم قبل ذكر ما بعده ولذلك اقتصر عليه مع انه يحتمل  
 ان يكون سعلقا ببدء كما نشأ اليه قوله في الشرح ليدفع من السامع هذا  
 الوهم ونصوري في نفسه من اول الامر لانما لا التوهم ابتدالا بمصدر  
 في الجذ في حصوله متاحر اللحم ويقدم الى العظم لانا سول قد عرفت  
 غير من عدم وجوب الاطراد والانفكاك بين المضيات والمضيات  
 وكان المراد بقول المصنف بعد اذ لو ذكر اللحم بما لوهم ان كانه لو ذكر اللحم

مبعض في الحكم الى  
 على الوجه الذي  
 في حكمها  
 من النافذة الى  
 حرمها لغير البكاليس



في موضعه الذي هو الاول به **قوله** واما لانه اريد ذكر ما يتا لا  
 معنى انه غير مذكور اوله ولوقال واما لانه اريد بالعلق به ما يتا كان  
 احسن ويمكن ان يكون صفة مصدر الارب من حيث المعنى اي قصدا  
 ما يتا **قوله** مفوت الغرض يدل على كون ذكره والاسان بالنا في  
 مظهره او محض الغرض عايتة خلاف مقتضى الظاهر **واجب**  
 ما سلف من عدم اقتراح من المصنوعات **فلكيكون**  
 المحذف من خلاف مقتضى الظاهر نظر كيف وقد قال السكاكي والمصنف  
 في باب المسند اليه هذا كله مقتضى الظاهر ومن جعلها المحذف **معم**  
**قد بينا** على ان ثم اشياء قليلة ذكرت فيما يقتضيه الاستدلال  
 المحذف فهو شئ كثير بعد من مثل السكاكي والمصنف اذ راجع في  
 مقتضى الظاهر وعدم التسمية له عند قولهم هذا كله مقتضى الظاهر  
**قوله** المحرر الاختصار اسار بلغة محمدا الى ان الاختصار حاصل  
 مع تكملة عدمه وان كانت التكملة الاخرى هي العموم **قوله** ومع ان هذا  
 حار في سائر الاقسام بمعنى انه لا فرق بين هذا وبين غيره من الاقسام  
 فكان ينبغي ان يقول المصنف مثلا لسان بعد الايهام عند قيام قرينه  
 وكذا في سائرها **قوله** وههنا بحث وبتذكر الجواب عن هذا البحث  
 في شرح المفتاح حيث قال واجب بانه يحون ان يدل القرينه على ان هناك  
 محذوقا من عدم دلالة على خصوص او عموم ويحمل على العموم جذا الرجوع  
 ببعض اسناد ايضا المحذف الى مصدر التعجب والاختصار مثلا ادا قلت في  
 مقدم المديح فلان يعطى وينبغي للمعنى انه يصدر عنه هذا الفعل من غير  
 قصد الى معقول بل يرجع قصد الى معقول لم نعم قرينه على عموم او خصوص  
 علم من المحذف انه للعموم لا لسامع الرجوع والمعنى يعطى ما يصلح ان يعطى وينبغي

والجواب من ان مقتضى الظاهر هو

ما يجب ان يمنع وعلى هذا في الاموال ولو صح هذا الجواب ان افا به  
 التعجب في المفعول مع حذفه وحسين احسرها ان يدل القرينه على  
 بعين معقول يدل لوله عام مثل ان يذكر في الكلام لفظ كل احد  
 لم يقال قد كان منك ما يولم اي كل احد ولا شك ان العموم محسب من ذلك  
 المقدر ولا تخر المحذف فيه بل المحذف المحرر المختصر الذي ان يدل القرينه  
 على ان هناك محذوقا لكن من غير تعيين ذلك المحذوق وانه خاص او عام  
 فتوصل بذلك في المقام الخطابي الى مصدر عامنا على ان مصدر خاص  
 دون اخر ترجح بلا مرجح والمحذف على هذا الوجه مدخل في مصدر عامنا  
 دون حذفه على الوجه الاول مثل الفرق بينهما ان العام المعدر على الوجه  
 الاول بعين لفظه ومعناه وعلى الثاني بعين معناه فقط وبساوي  
 بعد رجوع اللفاظ اليه الله على ذلك المعنى **قوله** وما اشبه ذلك كالمفعول  
**قوله** وكذا في محو زيد الكرم عطفت على ما بينهما مما سبق اي  
 ومثل ما هو له في الخطابي الاشتراك في عدم الدخول تحت قوله لزيد  
 الخطابي التعيين التعيين في الاشتراك انه ايضا لا يدخل فيه دحوقا ظاهرا  
 كما ذكر في الشرح **قوله** وكان الاحسن ان لا يضر على قوله لزيد  
 الخطابي له خل فيه القصر باقتسامه الثلاثة على ما ذكر في الشرح في محضر  
 ان قصر المعين ايضا له في الخطا لكنه لا يظهر دخول الاشتراك في كماله  
 اللذين ذكرهما لان اعتبار الخطا فيه لا يخلو عن تحمل وهو ان يدر ان  
 المخاطب اعقد ان زيد مسحق لئلا يكرم وعمرا مسحق لان يكرم وان  
 مطلوب المتكلم ان يكرم عمرا ويتوكل الكرم زيد **فان قيل**  
 لم ذكر السارح في اول الكلام قصر الافراد والقصر في الاسماء لم يصرص  
 لمصرصا بعين ويعرض له احرا وترك التعرض للاشياء **قلنا**



لم يعرف بقصر المعين مما قبل لانه قليل بالسبب الهما وهذا المسمى  
 للمصنف وما سبق في بحث بعد المسند اليه فالري على المصنف كالمواجب  
 هو ذكر قصر الافراد لما كان يعجزه عن ممكن الا بالامان بغير اخرى  
 كان الاولى الامان ما سدرج فيه قصر المعين لمتى القابرة واما القصر  
 في الاشياء والاسل انه لم يعرف له ما يوافق قوله ليدخل منه القصر شاملا  
 لان الضرر اعين من ان يكون في الخبر او في الشارح لا شك ان عبارة في الشرع  
 في هذا الموضع اوضح واجمع التمهيد وقد **قال المحقق** في  
 ان يقتدر هذا بان المصنف لم يذكر في الخطا في المشترك وما يتعلق به  
 الماكيد بوحده اعلم على المقابلة ما سبق واما انه لم يعم بحثنا و  
 الاستا ولا في مباحث الخبر **قلت وكان الشارح**  
 قال الاحسن ولم نقل الصواب وهل يمكن ان يقال ان قول المصنف لرج  
 الخطا في المعين يشمل قصر الافراد ايضا فان من اعتقد انه عرفت  
 ردا او غير او الخا انما عرفت ردا بصدق علمه انه اخطا في تعيينها  
 معا واما الصواب بعين ردا وحده ولا شك ان احد العييين مغاير  
 ويكون الضمير في قول المصنف لما كبده عابدا الى ما دل عليه الكلام  
 السابق اي لما كبده بالاختصاص الكاين في قوله ردا عرفت كما هو ظاهر  
 قول الشارح لمن اعتقد ان الورد الخطا بما به ما فهم انه حصر التمهيد  
 ما هو قصر الطلب تأمل فيه **قوله** مع الاصابة في اعتقاد وقوع  
 الفعل لا يعني ان هذا لا يفهم ظاهرا من عبارة المصنف ولا بد منه  
 لان ما يذكر بعد قوله ولذلك اما يرب عليهم فيمكن ان يقال ان قول  
 المصنف لرج الخطا في المعين معناه لورد الخطا في المعين فقط اي  
 ان السامع لم يحط في شيء من اجزاء الكلام الا في نفس المفعول فيلزم منه

هذا معنى قول  
 المصنف في قوله  
 لا فائدة للاختصاص  
 في قوله  
 لا فائدة للاختصاص  
 في قوله

المصنف

انه يصيب في اعتقاد وقوع الفعل على معقول **قوله** ليعرض الخ  
 كما سدر الشارح من مجرد الاعتقاد وهو **قوله**  
 وكذا ردا صرت وعينه اي في انه لا يبعد اذا التمهيد المختص  
 اذا كان العرض **قوله** كما في رسم ما سدر اي كانه ذكر ونفي في رسم  
 من بعد موحدا **قوله** يكون او كيد من قولنا ردا عرفت لم يبل في  
 افاده الاختصاص كما في الشرح وكانه لما اورد المحقق الشريف عليه حاشيته  
 يكون المعنى انه او كيد في علق الفعل بالمفعول ويحمل ان يكون مراده كما في  
 الشرح والكشاف انه او كيد في افاده الاختصاص اما لما وجه السيد  
 من ان الاختصاص عبارة عن ابيات ونفي فاذا تكرر الاسات صار او كيدا وما  
 ذكر الشارح في شرح الكشاف من ان الاسات اللان على ان يكون على  
 وجه الاختصاص بعينه كونه نفس المسابق وان لم يكن هناك شيء من ادوات  
 المحصوح تنكر الاختصاص **قوله** لما من التكرار من حيث ان  
 المنكر كالمفروض هناك تكرار ضمني وان لم يحرم اللفظ هما معا لما فهم من الجمع  
 بين الغرض والمفروض **قوله** وفي كون هذا التمهيد كظاهر  
 كلامه هنا وفي الشرح ان مقدم المتعلق بعدما لا يفيد الاختصاص ويلفظ  
 السارح وقول المصنف انه لا يفيد الاختصاص لا سيما في راسا فانه يرد في  
 بعض المواضع ولم يذكر هذا القائل له شاهدا او كان السر في عدم افاده  
 هذا التمهيد الاختصاص ان التقديم الذي يفيد في المتعلقةات هو تقديم  
 ما حقه التاخير كما صرح به الشارح مما استأ والمعلق الواقع بعدما  
 وان كان اصله التاخير لكن صاته له حق التقديم بسبب ما عرض من التزام  
 وجود فاصل بين امثا وبين العامل في ذلك المعلق ومن ثم لا يمكن ان يدعى  
 في نحو من صرت وان خلست وكيف اصحت ان التقديم يفيد الاختصاص وكانه

قوله  
 هذا معنى قول  
 المصنف في قوله  
 لا فائدة للاختصاص  
 في قوله  
 لا فائدة للاختصاص  
 في قوله



لما عرض لها من جهة المبدء بسبب استحقاقها صدر الكلام وان كان  
 اصطلاحا لتأخير من حيث انها معلقات **قوله** لانه يكون مع الجهل الخ  
 يعني ولا بد في رد الخطا من على السامع باطل الفعل بل منه بحث لان هذا  
 مبنى على كون القصر في كل واحد من المبالغ المذكورة مثلا اضافيا  
 لما حصص به كل واحد من المبالغ بالعباس الى الخ فكون القصر  
 على حاد السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به في كون هذا الاليل  
 تأييدا للمحقق في الله لا ان يدعي انه لا محي بعد معلقات الفعل  
 عليه الا المحضر الاضافي كما بينى عنه ظاهر قول المصنف سابقا وقدم  
 مفعوله ونحن عليه لرد الخطا من احتمال بناؤه على اكثر **قوله**  
 كجود الاهتمام ان ابداه الاهتمام العارض بحسب اعتنا المتكلم والسامع كما  
 فيما بعد فلا يلحق بنا فيه حقيل البرك ونحن معطوقا عليه **قوله**  
 ويورد ذلك كما يقدم من واجبات المصدر والواقع بعد اتمام **قوله** ولا سبعين  
 غيرك فان قيل على تقدير اقراره انك تسعين المصروف صدر من هذا  
 من المومن مع علمه بانه تسعين نعم تعالى لما انه خلق مدينا بطبع  
 اذ لا شك في استغناء كل اربعين من المخلوقات سوا فلنا ان معلوق المستغناء  
 عام او خاص فلنا **قوله** ورا الحصى اخر اقراره الاهتمام بحسب  
 الرتبة فان رتبة الحصى اعلى **قوله** واوردا اقرارا باسمه في هذا  
 كقول المبراد على ملته انما **قوله** اقراره المصنف والاهتمام  
 معا وهو الذي ذكره الشارح وحاصل جوابه ان المصنف لم يصد احد المومن  
 انما يكون اذا لم يعرض لها او لاحدها عارض وقد عارض لاهيته الاسم  
 الكرمي كون التزاه اهم منه لا فاول سور برلت فكان الامر بالتزاه  
 اي لفظا قرأ اهم من ذكر الله في هذا المقام لان الله اسم السبح في اهم عند

هذا هو المقصود  
 من قوله  
 في قوله  
 في قوله

الاهتمام  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

كل عاقل وعمره على  
 القناعة او على كل  
 عاقل الله في كل  
 المعنى والمصلحة  
 لان يكون عونا في  
 كثره

على كل حال لانا نريد ان نعلم الله من حيث هو واسمه سعلق به اهتمام واعتنا  
 وورد عرض له بحسب المقامات عنايه اخرى كقصد الاحصاء مثلا فاذا  
 اجمعت العناية لم يدم لاجاله كما في السهميه واذا التزاه الاولى عن السهميه  
 فان لم يعارضها ما هو وانما لا عيبا للفضل ما هو المقصود من طلب القراءه  
 اذ لو قدم اسم السبح لافاد ان المطلوب كون القراءه مفتتحة باسم الله لا باسم الا  
 كذا قاله قدس الله في حواشي الكشاف ومنه ان قوله لافاد ان المطلوب الخ  
 لم يدم اذ المقدم قد يكون لعارض اخر عيبا للخصيص فليكن هذا لو قدم ما  
 بعد عرضا اخر ايضا ولعل الوجهان معا وكانت التزاه اولى بالاعتناء كما  
 طردوها فان اهميه اسم الله هي الاصل واهميه القراءه طاريزه والطاريز ان لم يزل  
 حكم المطرود عليه فلا اقل من ان لا يزال حكمه بالمطرود وعليه الثاني ان لو ورد  
 على اقراره المصنف لاهتمام المستفاد من قول المصنف وبعد في اجمع الخ  
 ونفرد السؤال والجواب كالاول فلا فرق الا الاضمار في السؤال على اقراره  
 المصنف والاهتمام **الثالث** ان لو ورد على ما فهم من قوله ولذا ذكره  
 الفعل في فهم الله مؤخرا اي ينبغي ان يقرر او يجب ان يقرر ويعرض السؤال  
 انه اذا كان ينبغي ان يقرر الفعل في فهم الله مؤخرا المفيد الاحصاء والاهتمام  
 فلا يفي شي اخر باسمه بل وقد يفي الفعلين ذكر الفعل وجوابه ما من ويعرض  
 السؤال على هذا الوجه الصق كلام المصنف كما لا يخفى وهو الموافق لما في  
 الكشاف فعلى هذا معنى قوله فكان الامر بالتزاه اهم ان لم يقرأ اهم  
 من ذكر الله لما مر واما قوله قدس الله من اهم من الامر بتخصيصها فبني  
 على انه لو قد يسم بذلك اقراره الحصى وقد عرفت ما فيه لا يبال بحتم  
 الا يكون المراد من الامر بتخصيصها الذي يوجه المصنف وان لم يفي قطعا  
 لانا نقول لا نعلم هذا المبدأ في تقدير المصنف كما سماه السامع بليغ

بالاهتمام  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله



وان سلمنا فلا استلزام انما هي التخصيص بين المعبر واللامحاذ المعبر لم يعبر  
 التخصيص وقد عرفت كثر ورويه لغيره كما ذكر المتأخر في الاماات العكبيه  
**قوله** وان كان ذكر الله اهم في نفسه لم يقل اسم الله لئلا يتوهم ان الله  
 ليس الاللفظ اسم الله وليس كذلك بل المهم ذكره تعالى سوا ذكر لفظه وال على  
 كلفظ اسم او ذكر اسم خاص من اسمائه كلفظ الله **قوله** هو مفعول  
 اقراطاه ان متعلقه بخلق المفعوليه يكون وحول الاللفظ الاله في الاله  
 والبرام كقولك احذرت الخطام واحذرت بالخطام لكن الحق الشريف وجه  
 كلام السكالي لوجهها حسنا ان المراد بالمفعول انه مفعول بواسطة وجعل  
 الغرض من قوله الى مقرر و به حيث لم يقل الى مقرر فلو جمع الى كلامه  
 في الحاسبه **قوله** وهذا هو الموافق اي جعلها سائله له ولغيره  
**قوله** مراد المصنف هنا بالافيه الح مل فيه بطرانه قد عطف عليه  
 با و قوله اولان في التأخير اخلا الاميان المعنى او بالناسب وهذا  
 العطف ياتي في تلك الما رايه الا ان بين قايده تعقد بها في الامور بالانكر  
**قوله** لتوهم انه من صله بكثر امانه يمكن ان يقال بتقدم الصفة الثانية  
 لانها اهم والفايد انها فيها اكثر لان امانه مع كونه من الروعون مستبعدا فادته  
**قوله** تخصيص شي شي اطلق الاطلاق او على سبيل الاصافه  
 المعنى صرح به الحق في شرح المفتاح وكل معنى القصر بصرفه  
 اصطلاحيه **قوله** اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر  
 الحقيقي هو المقابل للاضافي كما صرح به فينا ول الادعائي وطاهر هذا  
 التفسير بخرجه وكانه نظرا الى ان الحقيقي هو الاصل ولو اريد القول  
 واجبا لميل لان تخصيص الشيء بالشيء اما تنبيه على جميع ما عداه او غيره  
 بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامرا اعم مما هو كذا كجمله

في التفسير

او ادعائيا ول القصر الحقيقي والادعائي كذا قيل **اقول** بل  
 لا يخفى ان تفسير الحقيقي هنا بما يخص الحقيقي كما هو ظاهر قول المتأخر  
 لكان قول المصنف في قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي وهو  
 يكاد يوحد فان قصر الموصوف على الصفة قصر احصيا او ادعائيا  
 موجود كثر وترك العرض له استدراك المصنف اعما د اعلى ما يذكر بعد  
 من قوله وقد يقصد به المساغة ومقابلته بالاصافي غير ضا لره كما  
 اعتمد بعضهم لان الخاب حين حد الخبر بالمجرد الخ مع جعله معا بل المتأخر  
 حيث ورد عليه انه ان اراد الاستدراك خرج عند نحو قام في محور بد قام  
 وان اراد الحد بطلاقا حل فيه نحو قام في قام ر بد بان مران الاسم سا  
 على انه في قسم الاسماء والاضح خروج قام في محور بد قام عنه لكان اذ خاله  
 بعد بقوله والخبر قد يكون جملة **قوله** او عشت الا صافه الى سى اخر  
 اي معنى هو بعض ما عدا المصور والافا لا صافه الى شي اخر ايضا حاصلا  
 في الحقيقي لكن ذلك الشيء جميع ما عداه **قوله** وان لم يكن بعد انه لا ينبغي  
 ان لوحد بالعلقة ذلك الوقت تجاوز الى غيره والافا كان الجا ون عقلا لانا  
 الحقيقة ايضا **قوله** بل اضافي جعل معا بل الحقيقي هو الاضافي في المجازي  
 مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي محاذ بحسب اللغة كما قال الحق من ان  
 الظاهر ان تخصيص الشيء بالشيء على معنى انه لا يتجاوز الى غيره اصلا  
 اما شي قصر او حصصا حسفيا لانه حقيقة التخصيص المسا فة للاشتراك  
 ولذلك يتبادر هذا المعنى عند اطلاق التخصيص وما في معناه واما  
 تخصيص شي ما اخر على معنى انه لا يتجاوز الى بعض ما عداه فهو معنى  
 مجازي للتخصيص غير مناف للاشتراك وكذلك يحتاج في فهمه من لفظ  
 التخصيص الى قرينه يبين تخصيصا حقيقيا فلا ذكر لاد الاضافي



فقر حقيقة بحسب الاصطلاح كما مر سابقا مثلاً على المحقق وحمل نفسه  
 ارباب الاصطلاح على اعتبار اللفظ غير موصول مع ان المعادف اطلاق  
 الاضافي على قسمه دون المحاري **قوله** والعننا مراح ومع لما عني  
 ان تنوهم من جعل الاضافي سما من الخصيص انه جعل نفس الشيء  
 منه **قوله** بهذا المعنى هو ان يكون المراد بالاضافي ما يكون بالاضافة  
 الي بعض ما عدا المقصور عليه وبالحق في ما يكون بالاضافة الى جميع ما يقدره  
**قوله** نوعان فالحق وجه الحضار فها ان العصارا ماضو  
 بين شدي من ماسبه فاما ان يكون قصر الملتوب اليه على المشو به  
 وهو المراد بمضو الصفة على الموصوف **قوله** اعني المعنى الثاني  
 بالاعترا الصفة يستعمل على ثلثة اوجه **الاول** وهو استعمال المتكلمين  
 لها في مقابلة الذات والثاني **الثالث** استعمال اهل العربية اولها البت  
 والثاني هو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصور وهذا يستعمل  
 في معابله الاسم كقول ابن الجاحي في الالف والنون وفي صفية وقوله  
 في المجموع بعد قوله وسرطه ان كان اسماً وان كان صفة وسمي كل من الاول  
 والثاني بالصفة المعنوية الا ان اطلاق المعنوية على الاول أكثر فذلك  
 اطلق المصنف مع كونه مراد الاول بمخصوصه كما ذكره الشارح والمالم يحمل  
 الشارح عبارة المصنف على ان الثالث لذلك ولا يلزم ان الثالث يجوز الى  
 تكلف في جوابه في مثل ما ريد الا يقوم او قام ريد بان تعاك بعد من الاقاماً  
 وايضا يلزم ان المقصور عليه مثل ما ريد الا واهم مفهوم القام لا نفس العيا  
 ولا حتى انه تكلف **قوله** الذي يدل على معني آخر ورد في حقه في المحقق  
 ريد معني **قوله** ومنها عوم من وجه قال المحقق واما النسبة  
 من معني المعنوية فالظاهر الماسية اذا المعنى الاول هو نفس الامن القام

المعنى الثاني هو ان يكون المراد بالاضافي ما يكون بالاضافة الى بعض ما عدا المقصور عليه وبالحق في ما يكون بالاضافة الى جميع ما يقدره

الصفة استعمال المتكلمين في مقابلة الذات

قال المصنف في قوله الثالث استعمال اهل العربية اولها البت والثاني هو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصور وهذا يستعمل في معابله الاسم كقول ابن الجاحي في الالف والنون وفي صفية وقوله في المجموع بعد قوله وسرطه ان كان اسماً وان كان صفة وسمي كل من الاول والثاني بالصفة المعنوية الا ان اطلاق المعنوية على الاول أكثر فذلك اطلق المصنف مع كونه مراد الاول بمخصوصه كما ذكره الشارح والمالم يحمل الشارح عبارة المصنف على ان الثالث لذلك ولا يلزم ان الثالث يجوز الى تكلف في جوابه في مثل ما ريد الا يقوم او قام ريد بان تعاك بعد من الاقاماً وايضا يلزم ان المقصور عليه مثل ما ريد الا واهم مفهوم القام لا نفس العيا ولا حتى انه تكلف الذي يدل على معني آخر ورد في حقه في المحقق ريد معني ومنها عوم من وجه قال المحقق واما النسبة من معني المعنوية فالظاهر الماسية اذا المعنى الاول هو نفس الامن القام

قوله

بالغير والمعنى الثاني هو ذات قامة انساب ذلك الامن البت ان ان يد المعنى  
 في قوله اعني المعنى القام بالغير مقابل اللفظ كما هو الظاهر ليرجع قولنا  
 ليعاد قهما الح وان النسبة بينهما باعتبار الصدق هي الماسية ليس  
 لما يمكن ان يكون النسبة من معني المعنوية هي الماسية بخير ما ذكر  
 ومن اشترى لان المعنى الاول نفس المعنى والثاني اللفظ وان ارد نفس  
 اللفظ لسميه للبال باسم المبدول او على حذف المضاف اي دال معنى لفتح  
 ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق  
 العيا بالمعنى المراد هاهنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشا  
 وعلا المقدر الاخر ينبغي ان يضار الى الحدف في موضعين من عبارته قد  
 شروا بان تعاك المراد ان المعنى الاول هو ذات نفس الامن القام بالغير  
 والمعنى الثاني هو ذات ذات تال الح في صحت وهو ان اللفظ العار  
 سلاً يصدق عليهم انه معني فاما بغير على الوجه المذكور والله يدك على ذات  
 باعتبار معنى هو المقصور فقد صادق فيه بعض المعنوية والنسبة  
 منها العوم من وجه فوجه الحكم بالماسية **قوله** ان محاربه  
 بان يكون المعنى بعد التاويل الاول من معني المعنوية على قيد  
 اي هو اللفظ القام بعد فقط او دال المعنى القام بعد فقط هذا  
 ذات حين بان الاول هو انفا المعنى القام بالغير على طاهره  
 فاما المقصور حقيقة او المقصور هو نفس المعنى لا اللفظ ولا ضرور  
 عليه للشارح الى ذلك التاويل **قوله** فانه لم يحض المصنف  
 اعراج النعت عن الامن بالذكر ولم يعرض لعدم ارا المعنى انفا  
 للمعنوية **قوله** انها والنعت من قبيل واحد اعني من قبيل الانا  
 ظاهراً ولما كان استغناء المعنى النعت كثيراً واستغناء المعنى ما دل

والمعنى ان اعتباره في قوله في الاول من معني المعنوية



على ذات قليل ذكر خروج البعث وتعلم خبر وحيا بالمعنى الاخر بالمعنى  
 اليه لا ذكر ما بينهما من فيل واحد خلافا بالمعنى الاول فان جعلها  
 من قبيل الالفاظ محتاج الى تفسيف كما عرفت **قوله** واما يجوز له  
 حواء بما يرد على انحصار الفرض النوعي وكذلك انما بعد المولى في الامثلة وما  
 من لها اسم جامع للمعنى قائم بالغير فاحاب بانه من قصر الموصوف على  
 الصفة بعد ما قيل هذا معنى على ان الباء وبل حاب المقصور عليه  
 هو الظاهر لكونه حراً او قد عكس ويعتبر التاويل حاب المقصور على معنى  
 قصر الموصوف على ريد والكون ريدا على احبك والباية على التام في  
 تكون من قصر الصفة على الموصوف والاحلوع تكلف **قوله** ليعبر بالاحكام  
 بصفات الشئ لاكثرها حتى يوجه عليه امكان الاحاطة الاحاطية وكفاها  
 في العصر كافي ليس في الدار الا ريد بل لان الصفات امون حقيقه خصوصاً  
 النفسية ولا يتبع من العاقل المتخري للصدق اسات واجبه بها وبغنى ما  
 سواها بطلقاً واما الشئ في الدار الا ريد فالحسن حاكم **قوله** بل هذا محال  
**قوله** نحو ما في الدار الا ريد قل فيه ان التخصيص انما هو بالنسبة  
 الى باقي افراد الاسان ضروري بحقق الهوى بل لا سطوانه فيقول الى غير  
 الحقيقي والظاهر في المسألة **قوله** اي ما لما في حال المحقق  
 رجوع النظر الى الباقى كما احتار اقرب واسبب بحسب اللفظ والساق  
 ويوجه الى الحقيقي مطلقاً صحيحاً واشتمل تحت المعنى والفائدة لها ولشئ  
 الحقيقي معاً وقصر الموصوف على الصفة قصر حقيقة ما لا غير واما  
 موجود وطعاً بخلاف قصر عليها قصر حقيقة كما مر انتهى **قوله** الظاهر  
 ان هذا المحل لا يحسن الحقيقي بل يمكن ان يعتز في غير الحقيقي بالمعنى  
 لعدم الاعداد بما يمايل المقصور عليه فالاولى ان يجعل سائلاً ليعنى المقصر

الا انما انما لا يمكن  
 الكلام المتعارف  
 واما دعوى

وذكر في موضع يليق به **قوله** فلا يجعل غير المذكور منزلة بعد  
 هذا الفرق من الادعاء من الحقيقي ومن غير الحقيقي واما الفرق بين الادعاء  
 من الحقيقي والادعاء من غير هو انك في الحقيقي تجعل ما عدا المذكور منزلة  
 العدم وفي غير الحقيقي تجعل بعض من عدى المذكور منزلة العدم وذلك  
 البعض هو الذي اعتقد المخاطب متنازكتم المقصور عليهم او انفراد  
 دون ما يورد به **قوله** يخصص امر كانه لم يفسر الحقيقي باليعول  
 والاول من الحقيقي تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات والثاني  
 تخصيص صفة بامر دون سائر الامور لعلته بالنسبة الى غير الحقيقي  
 بل عدم وحدان بعضه لانه ليس المقصود من هذا الكلام التعريف  
 بل المقصود ان يفرع عليه القسم الى الاقسام الثلاثة وانها لا تجري في  
 الحقيقي على ما في الشرح **قوله** معناه مها ورا اشارة الى ان  
 دون اخرى في موقع الحال وذو الحال اما المفعول او الفاعل اعني  
 المخصص فانه مراد بحسب المعنى فانه في قول المملووظ وقوله والسك  
 مخصصه مشعر بالشاب ولما كانا فيل حال ومعناه او جاعلاً ملك  
 كان اخرى وقيل منصوب على الطرف الى صفة واقعه في مكان صفة اخرى  
**قوله** اعتقد استراكم في صفتين ارا دته اعتقد استراكم صفتين  
 بين ولولا ذلك لكان اظهر **قوله** ادنى مكان من الشئ في  
 لا يبرى الرضى لا منع من اجتماع الاضافة ومن التضييليه او لم يكن الصا  
 اليه مفضلاً عليه انتهى فلنك جمع بين اضافة ادنى الى مكان ومن  
 لا يبين بين قول ادنى من الشئ **قوله** ولما لم يكن له قول يمكن  
 محاب ما حصار السبق الاول قوله فلما بعد جرح فلما انه اقتصر في  
 المعرفة على اقل ما يكون منه قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة



على الموصوف كما اعتذر لان الخاطب في تعريفه الكلام ما تضمن كل من يعمل  
هذا الجواب ارب بما ذكر في الشرح من الجواب لما ذكره المحقق من كونه  
خلاف الظاهر وقد يجاب باختيار السق الباب ولما كان المحقق متجاوزاً  
فلهذا اريد به هنا ما لا يكون على الوجه المعتد في الحقيقة عما اذا علم ما ذكر قبله  
بان براد به اعم من الواحد والاساس والجمع لكن لا الى ما لا نها به له حتى  
طامنا ولا الحقيقة ولما لم يكن المصنف يصدد التعريف على ما ذكر السراج  
في الشرح لم يال بهذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر ولا حتى عليك  
يعد الضام ان قول المصنف او تساوي اعند لا ساعد عليه ايضا اعند  
على اختيار السق الباب في قوله قد خرج ما اذا اعتقد اى خرج عنه  
القصر الذي حصل اذا اعتقد او قصر حاصل الاعتقاد على ما هو موصوله او موصوفه  
**قوله** ومن استعمل لفظه او الظاهر انه من قبيل المحقق يريد  
وكرمه لان المفيد للعلم ان كلامه صريحان هو استعمال لفظه او في هذا  
الكلام كما لا يخفى ثم ان لفظه اولاً يتلوا في المستحيل لانها هي المسمى المحدود  
لا الحد **قوله** والمخاطب بالاولى قد يقال لا يحصر المصنف بما ذكره  
من ان السامع يعتقد كذا او يتوهم فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع  
يعتقد انه اعتقد مسمى او شاعراً او اعتقد على خلاف ما هو عليه من الشعر  
او السجع او يردد في امر فيقول ما انت الاساعديت على طنه خطا  
كانا او ضواجا وحجاب ما لم يلم به لم يعرض له هنا **قوله** لا بالوسيلة اي  
انا ولا منع كونه قصر التعيين بخصيص شئ بشئ مكان آخر وسنبد المنع  
ما ذكر في الشرح وقد سطر فيه الكلام ما رجع اليه وبعد تسليم ذكر رسول  
لا وجه لخصيص جعله من قبيل ما هو بخصيص شئ بشئ مكان اخر فانه  
يصدق عليه ايضا ان بخصيص شئ بشئ دون اخر فجعله دخلاً في الثاني

لما ذكر في الشرح  
في هذا الجواب  
قوله

وهو ما لا يخفى  
ان انتم الاكابر  
منه

دون الاول تخكم وقد يقال في دفع القبح لما كان معني التناوي المعترف  
قصر التعيين بخون ابدال امرين لا بخون الامر من معاً كان المناسب اذ راج  
قصر التعيين فيما سدرح فيه قصر القلب لان مدلب حرم المخاطب باحد  
لامرين وهو ما استعمل فيه المكان لا فيما سدرح فيه قصر الامر فراد والذي  
مخاطب به من بعد الشكر وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب  
لاعتقاد الشكر بخون الامر من وهو هو هنا بقوله لا بخون اجرها الذي  
هو الوجود وهو هنا **قوله** وهو ان القضيض شئ دون شئ مماثل  
للاقسام كلها اما شئ قوله لقصر التعيين وظاهره انما شئ قوله لقصر القلب فانك  
اذا قلت ما زيد الاكابر لمن اعتقد ساعداً وكاناً ودر حصصته بالكناً  
محاوياً عن الشاعرة في بقوب السابرين ما جعل لقصر الاموراد ومن ما  
حق كالمعرف ليعر في القلب والتعريف **قوله** وقلنا بحققنا فيها  
من العطف على معنى عاملين مختلفين مع عدم تعدد المجرور في المرفوع  
او المصوب وهو ما من عند بعضهم **قوله** وعمرها قد  
سبق وهو صير العطف وتعريف المسند وانشار الى انها من طرق البصر  
المعتد اضطلاعاً الى وجه عدم ذكرها هنا بقوله قد سبق فعدنا الى  
طرق البصر الاصطلاحية ستة **فان قيل** كما سبق ذكرها  
قد سبق ايضا ذكر بعضها وهو النقد **اجيب** بانه لعدم احصائها  
من المسند اليه والمسند بخلافها ورد بان عموم طريق علومها المبرر  
قد علم في الباب الرابع فلا يصلح مكتة لاعاره ذكره ولما دل ان سال ذكر  
مسند البيان احكام لعدم كونه مما سبق واما يجوز به بخصوص  
بالامياء وليس من القصر الاصطلاحية **قوله** باختلاف طرق  
اخر منها العطف ودر طرق الثلاث لما قيل ان النفي والاثبات



مقصور بها خلاف غير ثم انما لا ينفق عليه مع الاهتمام به حيث لم  
 سبق له ذكر رسمه انما وان كانت مختلفا بينها لعدم سبق ذكرها خلاف  
 المقدم **قوله** مثل عمالين الخ ويمكن ان يقال غيبه ما ليس للاشياء  
 مان كلاً من لا وبل من طرق القصر كما في الشرح بل وان قال انه اشعار  
 بان غيرهما من العاطفة ليس من طرق القصر كما هو ما في العيون **قوله** يمكن  
 وقد سبق بل يعيد المقصود الذي فقط وانما يعيد اذ العمل المتنوع في  
 حكمه المستكوت عنه وحمل الكلام معبداً لثبوت الحكم اي المسند للتابع  
 بعد بغيره المبعوع وقد سبق ذكر القول في كماله بل **قوله** وكور  
 ما شاعره وعرض له مع ظهوره بغيره ما هو شارح المستأج حيث ذكر  
 انه ينبغي بعد الخبر على انه سم مع العمل وغيره **قوله** ومنها النفي بالا  
 واما المستثنى من الامارات فتؤكد حاشي القوم لما رددنا فلم يعد من طرق القصر  
 قال السيد قدس سره ولعل الشرفي ذلك هو ان الاستثنى اذا كان جريماً  
 المستثنى منه كما في المخرج من المنفى نحو ما حاشي الاريد وكافي الذي نزل اليه  
 المخرج المذكور اذ اصرح به فيه بالمعبر نحو ما حاشي الاريد حسن ان يعتبر  
 اعتقاد الخاطب للشركة او العكس ويرد به في ذلك الحرفي وما يابى من  
 الامارات الاخر واما اذا كان المستثنى من المنفى منه كما في قوله  
 القوم الاريد او ما حاشي القوم الاريد او قوله قرأت الاريد كذا فلا يحسن  
 فيه ذلك لا عيار **قوله** مثلاً لقصر النعمان وقادى على العز  
 وامارات المذكور حيث فيها في الوصلان ح هو النسبة على وجه الخطافه  
 اذ لا اعتقاد عكس فيه **قوله** انما استعماله في استعمال كماله انما  
 وهذه العماره ليضرب الامراء كالا على ان قال انها المحرر التاكيد **قوله** المضمر  
 معني ما والا قيل الموجب للمضمر انما هو حو في انما بالفتح في قال ان السب

فانه كذا  
 فانه كذا  
 فانه كذا  
 فانه كذا  
 فانه كذا

في افاده انما المضمر بضمها معني ما والا قال بذلك في انما بالفتح ومن قال بان  
 السب اجتماع التاكيد قال به في انما ايضا كذلك ومن هنا صرح الشري  
 بان انما بالفتح يعيد المضمر كما انما وقد احتمل في قوله تعالى انما يوحى اليها  
 الحكم الواحد والا في المضمر الصفر على الموضوع والناهي بالعكس **قوله**  
 وشار بلغة الضمن كما يفهم من لفظ الضمن انه ليس بضمه حتى كما يفهم  
 من ان معني ما والا في ضمن انما فاي شئ معنى كونه في ضمنه فلما قل **قوله**  
 معني اي ضمته ما والا كما صرح به في الشرح وحصل من سانه بيات  
 افا انها القصر ويحتمل ان يرجع الضمير الى المذكور اي بين المذكورين افا انها  
 القصر ويضمها معني ما والا **قوله** اذ لا يصح ارتفاعها بحرم واما ارتفاعها  
 على تاويل انما ختم الله شيا هو المسته ولا مجال لارتكابه مع ظهور هذا الوجه  
 الصحيح كذا ذكر في الشرح فلذلك لم معرض له هنا **قوله** المطلق  
 ردد وريد المطلق ذكر المثاليين لان لكل منهما مناسبه لما نحن فيه امّا  
 الاول فمن حيث ان المسند اليه موصول واما الثاني فمن حيث ان المسند  
 معرف باللام **قوله** ولقول الحاشي قبل انما بدله وحوه معني  
 القصر في انما لا خصوص بضمها معني ما والا قلت انما يدل على خصوص  
 بضمها معني ما والا فانه ليس لنا من طرق القصر شئ ثبت به ما بعده وفي  
 ما شواه الآما الا مثلاً اذ اقلت ما رددنا لا في الواقع بعد مجموع ما والا  
 وهو قيام رددت وما شواه معني لا يحصل بل ذلك في طرق القصر  
 الى حيث لا يصدق ان يقال في لا في نحو لا رددنا لا في اواعداها لاسات  
 ما يكرر بعده وبمعني ما شواه وهو ظاهر وكذلك ما رددنا لا في  
 ولصحة انضال الصم بعد اذ اريد حصر الفعل في الفاعل **قوله**  
 الفضل نظرنا الى ان الفصل المعدر كالمحقق وح كذا الصم معني عدم الاستماع

في انما  
 في انما  
 في انما  
 في انما  
 في انما



وحتم الوجوب وحتم ان لا يحب بل يجوز الانفعال بطرا الى المعنى ولا سعيين  
 ان يكون المراد بالوجه ما يحتم الوجوب والاصال نظرا الى اللفظ اذ لا فضل لفظا  
 والاو هو الوجه كذا في شرح المعتزلة وقد يقال على الاحتمال الاول الذي  
 هو الوجه لا سعي ان يكون المراد بالصحة ما يحتم الوجوب وان المراد ان لفظ  
 اما من حيث هو مع وطح النظر عن كونه مقصودا به فصرف الصفة على الموصوف  
 والعكس يجوز في لغة الاسرار واما تعيين شئ من الامور على الاوصاف والاصال  
 حين التصديق الى احد الامور اعني تصرف الصفة على الموصوف والعكس  
 فامر آخر **قوله** والغرض عطف تفسيره لعله فصل الضمير فانه كان  
 حال الاصل ان يستتر الاوصاف ما خفي في اللفظ **قوله** او لا صواب في  
 هذا امثلي على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة لا تشعر به عنان  
 بما لا سبب وجه للساعة عنه ويرى الدما ميني في شرح معنى البيت  
 بان هذا المعنى عدم تحقق الضرورة دائما وعالما لان السعير اذ اذ  
 على تعيين التراكيب والاسان بالاساليب المختلفة فلا يحق تركيبه  
 لا سبب وجوبه عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عند همل نبال  
 هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للساعة غرض منه وجها لا **قوله**  
 والاعيد ان يقال كما انه لا ضرورة في العرو لغير لفظ من لا ضرورة الى  
 المولى بان يقوم في انما يقوم اما فعل لغز العايب مع اجماع النحاة على ان  
 النال لغز العايب غير مفرد الموت ومثاله ولا الى القول بانه مستند الى المستثنى  
 منه لما فيه من محال لغز الظاهر **قوله** اي لعدم ما حقه التاخير اما  
 ان يكون مبيها على ما ذهب اليه السكاكي في ادراج نحو ما فعلت البصر او على  
 لما علب **قوله** كان الاسباب لم يقل كان عليه محمول للاكتفاء بالمتأثرة  
 على ما ذكره فيما سبق **قوله** الدوق اي الفقه المدرك لخواص التراكيب

في الموضع  
 محقق  
 الشرح

بلطائف

بلطائف للاعتبار ان اللفظ حتى ان لم يكن له هذا مع كمال قوته لا دلالة  
 والناظر الى العكس الحعليه بما ناقش في ذلك وهذا لانه ان الحاحب  
 ان المبدء في الله احب للاهتمام وما يقال انه المحصر لا يدل عليه ومن وعين  
 بعض العلماء انه اذا قيل عن قاصر بعد في القرآن احاب بانه ما غل بخلاف  
 يفعل ما شاء **قوله** بالوضع قال قدس سره هذه اللمة وان دلت بالوضع  
 على القصر لان احواله من كونه اذ اريد فيها وبعدنا انما استفاد منها بعونه  
 المتأخر وهي مقصودة في هذا الفن دون ما استفيد منها في الموضع  
**قوله** وضعها لغز العايب بعد العوض حتى ان العقل يحرم ذلك عند  
 معانيها **قوله** بعض النحاة هو بحر الابه الرضى **قوله** المنص  
 على المذهب فقط وقد ترك هذا الاصل كما ترك الاول في قوله ما انا فعلت  
 وما رددت امرت اذا المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر على الفعل  
 على المذكور كما حققه قدس سره وقد سأل **قوله** لانا سواء في  
 الاول ولان عداه في الثاني **قوله** بلا القاطعة لا يطلق النفي  
 اذ لا دليل على امتناع ما ردد لما قام ليس هو بقاعد **قوله** في كلام  
 المصنفين كقول صاحب الكشاف ما كان ذلك لا بعثا وعنادا لا  
 شبهة في الاسلام **قوله** لان معنى بها ما اوحته للمتنوع  
 هذا ظاهرا في قصر الصفة على الموصوف نحو حاني ردد لا غير  
 واما في قصر الموصوف نحو ردد فانها لا اعد فان يقال وحسبنا لم  
 كونه ما تال ردد ونفي عمرا بعد ذلك **قوله** على ما صرح به في المعتزلة  
 لم يصرح به المصنف كالمعتزلة وانه لا كفا ما تنبأ در من اطلاق  
 المنفي اي المنفي صرحا وذلك بكلمات النفي **قوله** انما انا في محي  
 ما يتي ان فعل عند اجماع طرعت الى ايها سب قلنا ذكر الابه



قد بين شرح 2 شرح المفتاح انها اذا جاءت لا العاطفة انما والتقديم كان  
 المحضر ههنا 1 اللهم لعلها وكما كانت العاطفة موكدة لذلك التصروا اذا  
 كان في الكلام التقديم مع انما فهمه بضمير وهو ان امكن تدوير الكلام  
 بما والا من غير تعديل لآخراته عن وصحتها واعتراها كقولك انما لمي نأ  
 استند التصور الى انما وتعمل التقديم هناك لعدم 2 ما اذا لا تقولك ما لمي  
 انما انما ليس لان استناد القصص من التقديم بل الاجل ان المضمر ما والما فتص  
 لعدم المضمر على المضمر عليهم وكما ان لعدم الخبر في ما لمي الى الالبس  
 لمضمر كذلك على المستند كذلك في انما لمي انما اي ما لمي انما وان لم يكن استند  
 المضمر الى التقديم وتعمل الباديل بها والما هو كذلك للمضمر في قولك  
 انما بد صرت فانه يكون المضمر عليه فيم ردا او كان انما موكدا لذلك  
 التصور الى ان ردا هو الخبر الاجبر رتبة اذا لا يمكن لعدم ما والما الا  
 تاحر ردا وكانه قيل ما صرت الاربدا وعلى هذا يكون ردا انما صرا عليه  
 وان لم يور ردا وقد رما والما الا تاحر ردا وكما به قبل ما ردا والما  
 صرت ولا وجه لصحة الا ان يغير ردا عن اعرايه الى الرفع وبعد  
 صرت في صرت ومن هذا القيل والقال ذكرناها **قوله** ليس حكم  
 الصريح فانه لا يكون ما حاق ردا لا عمرو كما حاز امسح ردا عن المحي العمرو  
**قوله** شرط بمحاجة البالتام بذكر وهذا الشرط في التقديم لا وجه  
 ولم استجبا نأ انما قال في الصريح وكان دلائل على القضا ضعف **قوله**  
**ان قلص في شرح المفتاح** ان دلاله التقديم  
 على التصور في من دلاله انما **قوله** انما يكون الوصف محققا  
 بالموصوف وهذا في قصر الصفة على الموصوف وكذا انما من عليه قصر  
 الموصوف على الصفة مع شرط بمحاجة النبي بالاعاطفة لطرف

ظهور ان عدم التميز في الالمام

انما ان لا يكون الموصوف 2 بضمير محضا تلك ولا يحزن او لا يحسن افعال  
 انما المتقي سلك مناهج السند لا طريق الدعة **قوله** وهذا  
 بل يمكن التوقف بان مراد الشكا في شرط الحسن واما حكمه بعدم صحة  
 الاستعمال مع الاحتياط فيمكن ايضا ان يقال ان عدم الصحة عند  
 البلغا وكثيرا ما يكون بعدم الصحة والاستقامة عند عدم الحسن  
**قوله** مما يحمله المحاطب وسكره قال قد بين في قصر  
 العلب يكون الجهل والما تكرر في كل واحد من النفي والاثبات وفي  
 قصر المفراد يكونان معان النفي وقطرا واما قصر العيبين فانه الجهل  
 بالاثبات والنفي معا وليس هناك انكار اصلا **قوله** ولم يكن حكمه  
 مشوبا لخطا لم يعم القصر هذا مبني على ما صرح به في الشرع من ان  
 الخطاب في جميع انواع القصر الاضافي يجب ان يكون جائزا حكما مشوبا  
 بضواب وخطا وان كان اليد قد بين شرح من عدم الخطا في المحاطب  
 بقصر العيبين **قوله** او اذ جعل ما في الايد الكربة قصر افراد كما  
 ذهب اليه المصنف معا للسكا في من جهة عدم اعتبار الوصف اعني  
 دخلت من قبله الرسل حتى كانوا لم يحفله وصف بل اسما كل اسم  
 انه ليس مستورا من الهلاك كسائر الرسل وعلى اعتبار الوصف لا يكون  
 القصر الا ضروريا لانهم لما انقلبوا على اعقابهم لم يور حينئذ  
 صارخ بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل بان ادبروا عما كان  
 رسول الله صلى الله عليه واله ولم يقوم من امر الجهاد وعبر فكأنهم  
 اعلموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كسائر الرسل في انهم لم  
 كما خلوا وحسب التمسك بدنس بعده كما يجب التمسك بدنسهم من علمهم  
 بانه ليس لرسول كسائر الرسل سخطوا وحسب التمسك بدنس كما يجب

الصواب يوم  
 اجدوا



والله اعلم بالصواب

ولو اعدوا حال المحاطين

المستك بدنه بعد في هذا المضمار القلي طرف من المنكار عليهم  
وقد كمل ذلك المنكار بما رتب عليه من الجملة الشرطية اعني قوله وان  
مات او قتل او عجز على عقابكم به اعني كونه قصور عليه بسعير تقرير الكشاف  
ولا بعد ان يقال كون قوله معار ودرجت وصفا للرسول الله صلى الله عليه وسلم  
غير مقطوع به لاحتمال ان يكون استيفاء من قبله فتاقل **قوله** الاعتقاد  
العائدين فالمنشأ في ينزل المخاطب منزله المنكرة هذا المثال هو حال  
التكليم حال المخاطب معطوف في المبالغة السابق **قوله** لكان  
قصر **قوله** لان المخاطبين بسبب الرسالة مع الشترية وهو طاهر **قوله**  
واما اما بطريق القصر فيكون على وفق كلام الخصم يعني ان سوت  
الشترية معدومة قصد قرضها لان النكار لما ورد وهناك طرق  
المضرد وافتقارهم الرسالة العبار فلا قصد الى الحصر لا ترى الى قولهم  
ولكن الله ينق على من يشاء فيلحق الطاهر ان العائدين انما لا يشتر  
ثقلنا لما اعدوا وان صفه الرسالة مخصوصه بالملك والمجد والمخاطبون  
على دعوى الرسالة بل لو لم ينزل المنكرين لو صف الشترية المدعى  
وصف الرسالة لا يقتضيهم بغيرها هذا الحكم والوا ان انهم لا يشتر  
مكتنا اي معصورون على الشترية لكن لكم وصف الملكية فضلا  
عن الرسالة المبتغى عليها والرسول المخاطبون شكلوا يقولهم ان نحن لا  
يشتر سلكهم كونهم معصورين على الشترية غير محاورين الى الملكية  
مسلهم وحلوا الموجب لاحصا ضمتها بالنبوة فضل ومثما الله عليها  
**قوله** بنا على ما ذكرنا من تاويل كلام الشيخ والمصنف والمعارف  
والاولى لاحتمال ان يكون الواجب بقوله يعلم ذكره بغيره انه من شأنه  
ان يعلم ونفريه ما في نبيه وفيه ان احتنا جبر الى المسه على انه

احق بغير

احق بعد **قوله** ادعوا ان كونه بصلحين من ظاهر هذا الكلام  
لشعر بان قولهم انما عن مضلوعين قصور قلب لكنه ضريح في شرح الكشاف  
بانه وضوا افراد حيث قال انه قصر افراد لان نبيهم لا فساد لشعر  
بان فيهم فسادا امفوا ذلك بادعائهم معصورون على الاضلاع  
من غير شائبه افساد واثروا انما دلالة على ان ذلك ظاهر بين  
ان شك فيهم **قوله** الدال على الحصر الخفي اما سبق من كلام  
هو ان الخبر المعروف باللام الحنفية معصور على المستد او كذا ضمير  
العضل انما بعد او لو كبد البصر على المسند اليهم يدعي ان يكون  
الخفي هاهنا ان الفساد مقصود عليهم وانه غير مناسب لرد دعواهم  
قصر التمسك على الاضلاع اما ان يضار الى ما في العاق من ان يعرف  
المسند بعد قصر المسند اليهم على المسند يدعي ان ضمير العضل بعد  
يا كبد القصر الواقع في الكلام سوا كان قصر المسند اليهم والمسند  
وعد محاب بالتمام ان يعرف المسند لبعض على المسند اليهم لكنه قصر  
حقيق مع لغة لكما له فهم وضمير العضل موكبه مفيد الكلام انه لا  
مفسد سواهم سالفه لجمال الفساد فهم ولا شك ان كان الفساد  
ما لا يقع سبهم اضلاع اصلا بل يكون كل ما يصدر منهم فسادا **قوله**  
ومنه انما فان قيل ما وجه محصص الماء والعطف بالذكر مع انه  
هذا الدليل يكون لان ما مزية على طريق النفي والاستثنى ايضا وكذا يكون  
للمسند مزية على العطف **قوله** لعدم التخصيص  
انما على طريق النفي والاستثنى لانه وان كان النفي مفهوما فيه من الاست  
لما ان نفي ما عدا المعصور عليه انما يفهم عند ذكر المسقى فكان جعل  
الحكمين اعني ما عدا المعصور عليه واسا به معا وعدم التخصيص

وهو بان يدعي انهم على قول  
مضلون بعد قصر اضلاع عليهم  
بعدم التمسك به في المسقى  
انما الدليل على هذا لا يقتضي سطور  
الاولى ولا وجه الاستثنى  
كان بانفسنا على المسند ظاهر وان  
حلافة تامل في المسند

والاستسنا  
كالمسقى وهو  
بعدم التمسك به  
قوله عليه وعلى العطف



ويزعم البعض عليه وعلى الطاهر  
والجواب بان كانا في الدنيا

لزمه المذهب عليه لان العقل الحكيم انما يكون سببا للزعم لانه لا يذهب الوهم  
الى عدم القصر من اول الامر وهذا الامر متحقق في المتقدم فانه اذا ثبت  
صرت فيها موهبة في اول الامر عدم القصر بان يكون ردا مفعول فعل  
محدوف مثلا والحاصل ان طريق النفي والاستثني كالعطف من وجوب  
وكاننا من وجه وكذا المذهب كما بنا من وجه وكذا العطف من وجه اخر  
فان لم يجرى لزمه انما طريق النفي والاستثني كالعطف من وجه كاف في الحزم  
لزمه انما عليهم على الوجه الآخر الذي به صار كما بنا الماكري في المخرج وكذا  
كون المذهب كما بنا من وجه يكفي في الحزم من جهة العطف او ليس العطف  
كما بنا وجه من الوجوه وكذا فاك لذكر فعل **قوله** كما مر يعني من الما  
فان جميعها من المتبادر او الخبر الا قوله بقا انما هو من علم المستند بالنصب  
المرور دفع دافعا الى **قوله** المتعلقات سوى المفعول معه من  
التوابع ايضا سواء العطف واشتراكها في الشرح ولم يذكر التاكيد والبطر  
انه محرم وما في الامايع من نحو ما شربت العبد الماكرة الما ان قال المعنى  
هنا على امر التاكيد مثل **قوله** ففعل الاستثنائي حصة الاستثنائي واما  
بالذكر هنا لا احصا صهما لم يرد اجمالا ليست لغيرهما كوجوبها خبر  
المعصوم غلب في انما اكثر في **قوله** مرجح في التخييل الى  
قصر الصفة على الموصوف اذ لا شك في قولنا مثلا ما صرب ربه الامم  
ان الصرب ما عبا رعلقة عمر ووصفه له فعناه ان مفهوم اللون مبرر  
لربه هو صفة مقصود على عمر و**قوله** اراد او قلنا وبعبارة  
بدل من قوله عمر حقيقي وقد عرفت فيما سبق من كون اصل النفي والاستثنائي  
ان يكون لما سكره المحاط به ان لا يستعمل الا باعتبار الاصل في قصر البعض  
**قوله** لا يستلزامه وصرا الصفة لا اوجب ان يحمل على حذف المضاف

المراد

اي ما بهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر ان الكلام  
انما يتبع ما هو **قوله** في الاستثنائي المخرج حص السات بالرفع  
لان الشايع في طريق القصر وهذا لم يذكر في الماكلة السابقة عليه  
ولان الامر في مير عمر واضح ولا يخفى ان هذا الدليل لا يجري طاهرا في  
غير الحقيقي مثلا اذا قلت لمن اعتقد ان ربه احياء دون عمر وما  
لما عمر ولم يكن المستثنى منه في قصد المتكلم على غير ما لانه انما قصد في  
الجمعي عمر ربه لا عن غير ويعد حاصلا في صحة المخرج **اللهم**  
لان بعدد عام مقيدا انقضى ما حاشي احد من الركنين اللذين هما  
ربه وعمر والمراد **قوله** حصة اراد بالحس هنا ما لا يوجد  
مستتر كما في المستثنى غير احضر منه ولا ينبغي كونه نوعا **قوله**  
**اعلم ان الانشا اعان بالاسم الظاهر**  
لان الاسماء على كلام الشارح مراد به احدها وهو  
الما هو لا يطلق على المعين وهو طاهر **قوله** لا يطلق  
اذا قلنا لست ردا فام بعد دللنا على شبهه الياء الى ربه في النفي وعلى  
هئية نفسانية متعلقة بلك السبب على وجه مخرجها على الصفة  
والكذب فالجزم المركب من هذه الالفاظ كلام لفظي اساني والجمع  
المركب من معانيها كلام معنوي اساني وهو مدلول الكلام  
اللفظي الاساني وقوله على نفس الكلام اعم من ان يكون لفظيا او معنويا  
**قوله** مثل هذا الكلام لا يظهر له ربه لفظ مثل فانه **قوله**  
كما ان المحار كذا اي يطلق على الكلام الذي ليس به خارج رطبه  
او بطافته وعلى الناحية الكلام اما الثاني فظاهر واما الاول  
فقد صرح به في التلويح حيث قال المركب التام المحتمل للصدق

الانشا



والكذب يسمى من حيث اشتقائه على الحكم وصيته ومن حيث احكامه للصدق  
والكذب جزاء ومن حيث افادته للحكم اجازاً **قوله** في قوله  
قوله واللفظ الموضوع له كذا لا معنى ان لفظ لم يرد افعالاً بل هو موضوع للمعنى  
المعنى المصدرى الذي هو الفاعل هذا الكلام بل هو موضوع للمعنى المتناهي  
التي مر ذكرها في لفظه لا يكون قوله واللفظ الموضوع له لست مثلاً فترى على ان  
المعنى المصدرى كما انه ليس فترى على ان به نفس الكلام بل هو في نفسه  
على ان به غيرهما اعني الهبة فان الطلب هو الهبة المتشابهة لا الهبة  
وغايتها توجه به كالمادة ان حرم بعدم اطلاق المشاغل عن المعنى ولفظ  
لست وان لم يكن موضوعاً للثاني لكن يقع ان يقال انه موضوع له على  
جعل اللام للجواب بخلاف الاول فانه لا يقع فيه ذلك اصلاً كما ان قرينه  
للماني دون الاول وان المراد بالطلب معناه الاصطلاحي **قوله** في الكلام  
المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل الغلب ولا يحني ما فيه من التكاليف  
انا لا انكر عدم صحة قوله واللفظ الموضوع له على صحة بعد رجوعه الى انشا  
على معنى الكلام فانه يقع على الاستخدام اما ان يقال ان اللفظ الموضوع له  
متحرك فكان الثاني ارجح كما ينبغي عنه قوله والظاهر ان الاول لا يقع  
ويمكن ترجيح الاول مائة المطابق لقول المصنف في كلامه لان الكلام  
اما خبراً او استاذج لا يكون معنى قوله ان كان طلباً ان كان ذلك في  
الطلبه ووافق قوله المصنف فيما ياتي وهذه الاربع بحوزة الشرط  
بعد ما ناهي معلوم ان بعدو السرح انما هو بعد الكلام الذي عليها  
هذا واما توجيه عبارة المصنف بان يقال المراد بالانشاء هو الهبة  
المذكورة وحدها اسكال اصلاً بما فيه انه لا توافق ما سبق **قوله**  
ورب فانه لا نشأ الفعل ولا نشأ في ذلك كون مدخولها كلاماً محتملاً

ط ٢٥٥  
ط ٢٥٦  
ط ٢٥٧  
ط ٢٥٨  
ط ٢٥٩  
ط ٢٦٠  
ط ٢٦١  
ط ٢٦٢  
ط ٢٦٣  
ط ٢٦٤  
ط ٢٦٥  
ط ٢٦٦  
ط ٢٦٧  
ط ٢٦٨  
ط ٢٦٩  
ط ٢٧٠  
ط ٢٧١  
ط ٢٧٢  
ط ٢٧٣  
ط ٢٧٤  
ط ٢٧٥  
ط ٢٧٦  
ط ٢٧٧  
ط ٢٧٨  
ط ٢٧٩  
ط ٢٨٠  
ط ٢٨١  
ط ٢٨٢  
ط ٢٨٣  
ط ٢٨٤  
ط ٢٨٥  
ط ٢٨٦  
ط ٢٨٧  
ط ٢٨٨  
ط ٢٨٩  
ط ٢٩٠  
ط ٢٩١  
ط ٢٩٢  
ط ٢٩٣  
ط ٢٩٤  
ط ٢٩٥  
ط ٢٩٦  
ط ٢٩٧  
ط ٢٩٨  
ط ٢٩٩  
ط ٣٠٠

للصدق

للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التقليل فاذا قلبت  
رجل كونه لعمته فهو باعتبار نسبة الفتا الى رجل كلام محوري محتمل  
للصدق والكذب واما باعتبار استعلاء لقائه فلا يحتملها لانك  
استقللتك ولم تجبر عن ذلك **قوله** واما ان اكثرها هي افعال  
المقاربة وافعال المدح والذم وفعول السج وضيغ العفو وفعول القسم  
اذا كان بلفظ الفعل لاسان التبراع الاصل خبر لانه مصدر وفعل  
يقول الى لا تشاء لم تكن هنالكا يقول لست كونه للطلب اعتبار  
استثائه ذلك الفعل فانه لم يقل الى المطلب بل الى انشا الرعا هذا اللفظ  
كايح لانشاء السج ولزمه طلب المدعو واما ذلك باعتبار ان حروف التبراع  
لم توضع الى المطلب لافعال كحرف الاستفهام لطلب العلم **قوله**  
فلو استعمل صيغ الطلب لو هنا معنى ان اذ وداستعملت في غير معانيها  
لما عليه كما في **قوله** وكثير هي على ما ذكر المصنف خمسة ومنهم من  
يحمل التبرعي سمياً سادساً وسهم من خارج المعنى والتبراع من اقسام  
الطلب يتا على ان العاقل لا يطلب ما يعلم انشأ لته والمعنى ليس طلباً ولا  
يستلزمه وان طلب الاموال خارج عن مفهوم التبراع الذي هو صوت ينتف  
به الرجل وان كان ملوثة **قوله** منها التي قديمة لعموم خبرها  
في الممكن والمنع وعقبة الاستفهام لكثير ما حتمت في الاموال  
الوجودية بالتمسك لما نسبته له في الاحكام **قوله** وهو طلب حصول  
شي على سبيل المحبة لا يستقيم على تعيين الانشاء بالانشاء ان المعنى  
الغرضي من الطلب كما مر او على ما يدل ان الكلام يكون به طلب حصول  
شي فان الطلب كما عرفت هو الهبة المتشابهة **قوله** ان  
**هذا التعريف** ريف بالانتم لانه دخل فيه طلب





شيء على سبيل المجيء مع الوقوع والطاعة في وقوعه مع انه ليس قسما  
 لكنهم جوزوه في المقربات التافهة اذ ليس المراد امتثال الأمر  
 عن جميع ما عداه **قوله** واللفظ الموضوع له لست قد سلفت انها موضوعة  
 للمعنى بمعنى الهشبة المذكورة **قوله** لست قد سلفت انها موضوعة  
 من ان لا يختلف مدلوله على لفظه ومن هذا قيل لا يشترط ان يكون  
 مقارنه وظاهرا ان اللفظ يثبت بربا فاقبل لا يحسن كونه موصفا للهشبة  
 المذكورة **قوله** لم يظهر في حريان قوله  
 ان الامثال لا تختلف عن مدلوله في جميع اصناف الاشياء اذ اولها كاد  
 ربه يحجج على استقرارك محيية وحاز ان لا يكون الامر كذلك عندك  
 فلنا مل **قوله** وطاعية هي محض الباطل ودرن كراهية  
 مصدر يقال طمع فيه طمعا وطاعية وطاعة وهي اضعف من النوع  
**قوله** والا ضرر ترحيا وح تستعمل في الموقع لعل وفي المطوع  
 مع عنى **قوله** وقد تمى بهل اح دهمى ايضا انما كما ذكر  
 العجاء والامر بمجرى الانجلى كما يحى فين طريق وجهه بحسب المذموم  
 والاعوان يقال ان ذكر لو وهل لما فرغ عليها السكاكى من عروق  
 المحض وذكر لعل لانها ليست من الفاظ الطلب فظهر منها  
 حكم لست وظهر منه وجها آخر لذكر لو واما الامر بهما في  
 الامر للطلب ايضا فلا يظهر منهما حكم التامى **قوله** فان النصيب  
 ذكر في لوقرته لمظية لما بيننا ومن لست من المعارف يستعمل  
 كل منهما في المنع بخلاف هه والطاهر ان النصيب لشرط  
 في استعماله للمعنى بل يكفي العرونة المعنوية ان لو ححتاج الى الخلل  
 لخروج معنى العلى ولو رفع الفعل لم يحمل المبال ان يكون لولا فضلا

ربح ان يقرر الجزا بقاها معناها **قوله** من كتيبن فيه ان  
 هذه الحروف انما احدثت من هل ولو قبل التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب  
 ويرجع المعنى على ما مضى فيه قوله من كتيبن الى ان هلا ولولا ما خوزه  
 من هلا ولولا ولا يحى فناده **واجب** بان قوله من كتيبن  
 جار مجزى لا يتبعه حتى يرد الاشكال والمعنى انها ما حوز من هل ولو  
 حال كونها معدة في التركيب مع ما ولا المزيدتين **قوله** معنى ان  
 الغرض من الحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين بعد ان يجرى  
 التامى على سبيل الحوان واذا ركتا مع ما ولا الزمتا معنى التامى  
 فالمراد بقوله لصينيهما انها لصينيهما اياه على سبيل القطع والذرم  
 لسوله **قوله** وهو الواقى معنى كلام المفتاح بل ولا يسطم  
 مع قوله ليتولد في عنان المصنف كما لا يخفى **قوله** ونصب  
 جوابه المضارع عطفت لتعريف لقوله اعطى حكمت **قوله** ليعبد  
 المرجو بدل ان لعلها ههنا مستعملة في معنى التامى كمن المرجو  
 التامى وقصار بوجه بحث لولد منه معنى التامى فاعطى حكمت  
 الخراب وعلى هذا يظهر الفرق بين لو ومن لعل افاده معنى التامى  
**قوله** وهو طلب حصول الصورة في الدهن اعنى في دهن الطالب  
 ولا رد نحو علمى وقصوى لان المطلوب فيه هو العلم به والتفهم ونحوهما  
 وليس كذلك صورة حاصله في دهن الطالب وان اسلم حصول صورة  
 به ولا يجوز علمى وافهم خطايا من الانسان لئلا يسهل من حيث كونه طالبا  
 غير محتاطا كما هو شأن التبريد **قوله** فحصلها هو التصديق حصول  
 صورة وقوع التامى في الدهن على وجهه **قوله** دها رصون والامر  
 التصديق والمطلوب بالجمع انما هو التامى دون الاول **قوله**

طالع  
 طالع  
 طالع



او المصور **قار فدر** القول بان الهمزة في مثل قولك اديش  
 في الالف ام عتلت لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما هي على  
 الطاهر يوسعا والتحقق انها لطلب المصدق ايضا فان السائل في تصور  
 الالف عتلت بوجه واحد بعد الجواب لم يرد شي أصلا بل يفتي بتصورها  
 على ما كان **فان قيل** المصدق حاصل له حال هذا السؤال  
 فكيف يطلب **جواب** ان الحاصل المصدق بان احدى  
 طرفي الالف مثلا والمطلوب بالسؤال هو المصدق بان احدى طرفي  
 كالعسل مثلا الالف وهذا المصدقان مختلفان لانه لما كان  
 للاختلاف بينهما باعتبار وجهين المسند اليه في احدى طرفي وعينه  
 في الآخر وكان اصل المصدق حاصل لا يوسعوا حكوا بان المصدق حاصل  
 وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيد مريدوها  
**قوله** وهو ظاهر في اعراضك و ذلك لان المسند في المصور  
 عند المصنف مستند في حصول المصدق منسب الفعل واما تقدم المرفوع  
 الطاهر فلا يستدعي عنده ولذلك لم يخلل فيما سبقه هل يرد عرف  
 عند الغلبة **قيل** لو علمتني على مذهب الشيخ وما  
 الكساف من حوان اذ اده مثله المحصص **فلا** ليس محمدا احما المحصص  
 سببا للحكم بالفتح **لعمري** ان المحصص يعنى على سببته  
 الحكم بالفتح ولست انا المصور اتفاقا وسقف لهذا على مذهب الصالح  
**قوله** ويجعل ان يكون لطلب تصور المسند على هذا الوجه  
 الاول وهو ظاهر لا معنى كون السؤال عما يلي الهمزة كونه متعلقا على  
 وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في انت صرت ربه اسطر القائل  
 على معنى ان الصر المتعلق بغيره هل صدر عنك ام لا وتوكلنا صرت ربه

قوله المصور والمصور  
 هو الذي يصور في  
 ذهنه ما هو عليه في الواقع

على طلب المصدق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرر يتعلق بربه  
 لان المعنى هل يتعلق الضرر بربه او هل صار متعلقا للضرر والاسبق  
 ان صار ان قول المصنف والمصور عنه محصور بهما اذا كان الهمزة  
 بين اطلب المصور بغيره انه ذكره في سياق قد ولو لم يحل على هذا  
 لم يقع هذا الاطلاق في محاوره فاما فان المطلوب فيم انما هو الحكم  
 لاشي من الطرفين كما هو ظاهر ولا يغير في محل عبارته على ذلك اصلا  
**قوله** الاضاح اذا كان الشك في المحم نفسه قرينة على ذلك **جواب**  
 مستمع على انما عباد مبدور في الفاعل وتعلقه بالمفعول ثم ان اطلاق  
 كون المسؤل عند الهمزة في المصور ما يليها اما سبني على ما ذهب اليه  
 ان الخاطب من وجوب ان يكون الهمزة حيا متشاد من والاخر على ام او  
 على ما هو العال به وان كان قد لا يلزمها على ما قال من ان يجوز عندك  
 وتمام عمره واد عندك ام في الدان والبيت ربه ام عمره احوال احسن  
 لكن في المتعادل احسن **قوله** اذا كان الشك في الصارب قال  
 قد سكت اطلاق الشك هنا يدل على ان المطلوب صدق متعلق بغيره  
 الفاعل او المفعول او لا شك في المصور **قوله** وهل لطلب المصدق  
 ان لطلب اصل المصدق والاف الهمزة ايضا لطلب المصدق كما حقت  
 قد سكت **قوله** اما ارادوا بالصورة في الهمزة نوعا  
 من المصور وادادوا بالصوره في الهمزة نوعا  
 امتاع هل ربه ام عمره وفتح هل ربه ام صرت على كونه بالصوره  
 فلو لانه في سائر ما يلزم طلب الحاصل لانه يطلب بها في المصدق بان  
 احدى طرفي هو الذي قام في الاول وان ربه هو الذي وفتح عليه  
 الصر الثاني **قوله** لا محالة لا بد على كل راي محالين

سجدة القائل



في عام المصنف اما على الاول فلان حاصله احتمال عدم التعدي ووجه الاحتمال  
 قوله لان التعدي من شئ الى شئ في الغالب **قوله** في الغالب  
 لو كان اعلمه اذ ان التعدي من التعدي من شئ الى شئ في الغالب  
 الحيز الذي حيث لا يراد الحيز من غير قطع قطعا فلان التعدي من  
 هل ومن التعدي به وبها وقت فانا لنعد من معها شيئا ودر منه ما ليس  
 بمقصود ولا يصح معه شيئا هل وهو صوت اصل الفعل واما التعدي به  
 به وبها فلا يتبادر منه الا ما ليس بمقصود اذ ليس هناك شئ لا يصح  
 معه **قوله** وقد نظرت في التشاكك ولا اختصاصه بالصوت فاشنع  
 ان يقال هل يرد عندك ام عمرو ام بشر اخم قال قد وقع هل رجل عمرو  
 اي ولا اختصاصه بالصوت بل هو هل رجل عرف وطاهر انه لا يصح الا ذلك  
 لمكان التعدي قوله لا اختصاصه ولهذا اقال المصنف وجعل التشاكك  
 وقع هل رجل له كذا فاق بلفظ المصدر الذي يعيد المحضار النسخ في ذلك  
 على ما عرفت في قوله وارفع شأن الكلام من ان اضافة المصدر يعيد  
 المحضرة لا يورود للنظر فانه اذا حضر على الفتح في كونها للاختصاص  
 بعد ان لا ينتج هل يرد عرف اذ لا فارق بين هل رجل عرف  
 حتى يكون حصوله على محض هل يرد عرف وفيه نظر والشارح لما  
 رأى ان التعدي لا يعيد الاختصاص قطعا لم يكن ذلك المحض مقطوعا  
 به في كلام التشاكك فبمع الالتزام **قوله** لعلة اخرى هي كونها في  
 الماضى معنى قد **قوله** وعلى غير وجهها يعلم منه علة اخرى تقع  
 هل يرد صرحت **قوله** واسأل اهل و قد خاسم على الاصل  
 قال في سائر فوارس يربوع شربنا اهل راونا بشيخ القناع دي الاك  
**قوله** في المثال يفتح جواب **قوله** في المثال

في قوله هل رجل عرف  
 لان التعدي من شئ الى شئ في الغالب  
 على ان لا يتبادر منه الا ما ليس بمقصود  
 في قوله هل يرد عندك ام عمرو  
 لان التعدي من شئ الى شئ في الغالب

في قوله هل يرد عرف  
 لان التعدي من شئ الى شئ في الغالب

غير يتغيره انها اذا كانت في الماضى معنى قد كما ان جقتها لا يدخل على  
 الاسم الذي خبره فعل ويحتمل ان لا يدخل على الاسم الذي خبره اسم ايضا  
 اجاب بقوله لاها اذ لم ير الفعل **قوله** ما فارق الاسم بينهما الظاهر  
 ان يقال يصلح الاسم بينهما **قوله** يحكم الوضع دفع لما هو ظاهر  
 قول المتنازع ولا بد لعل من ان يختص الفعل المضارع بالاستعمال من ان  
 لعل معنى معنى ذلك الاختصاص **قوله** ان يكون الضرب في  
 ان يكون الضرب **قوله** ما نفهم عرفا فانه نفهم من ظاهر هذه  
 الجملة الواقعة حال موت الاخوة في زمان الحال ولا شك ان يضمنوها  
 بتأويل للضرب العامل فيها مع نفهم بموت الضرب في زمان الحال ايضا  
**قوله** وهو اخوك قيل المراد من الاخوة الصداقة والماضي لا الملاحق  
 الحقيقى والملاكات تلك الجملة الاسمية حال موكله لم يرد دخول الواو  
 عليها كما يقرر في البحر **قوله** قال الجاهلي ساعسل البيت فصار وي بالرفع  
 والنصب فوقع على انه فاعل لما بنا ومفعوله ما كان حاله والنصب معنى  
 الحكم والتعدي والمعنى ساعسل القاع عن يمينه باستعمال السيف في  
 المعداد حال حكم الله على الشئ الذي عليه ونصبه على انه مفعول  
 لما بنا وفاعله ما كان والمعنى ساعسل القاع عن يمينه باستعمال السيف في  
 الموت على حاله **قلت** هذا اظهر على ذهب  
 الاحتمال من حوان اعمال اسم الماضى على سراط اعما د على شئ والماضى  
 غير فلا يصح لعدم الاعمال ويمكن ان يقال عار وابه النصب في قوله حاله  
 حال من الفاعل فن ساعسل وقوله ما كان يدل من فضاء الله اي الذي كان  
 وحالها الماضى باكيد الاول وبعد البيت  
 واذ هل عن داري واحمل هدتها تعرضي من باقي المدة جاحيا

في قوله هل رجل عرف  
 لان التعدي من شئ الى شئ في الغالب







وصفاً لحلاف المشتقات فان نسبتها بعد تقديره لا يصلح لذلك الاشياء  
 الى الزمان واحتمال الاختصاص بعضها عارضا لها كما كان من حق هل  
 ان يدخل على الافعال وكان لها مزيد اختصاص بها **قوله** ومن ان وجه  
 المعنى والامات الى السبب الحكيمه الصالحه لذلك ما يدل على مزيد اختصاصها  
 بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجملة الممتنيه المشمله على  
 تلك النسبه هذا وانت حبير بان اقتضا الصدق عدم الوجه الى  
 الذات كانه منفي ان لا يكون الذات صالحه بحسب الاصل ليدخل  
 عليها لا يكون صالحه لدخول المميز عليها بمعنى هذا التعليل لما عرفت  
 بما حققه فذكره من ان المعنى انما يطلب الصدق اذ لا فرق بين اصل  
 الصدق الذي يطلب بهل وبين الصدق بالتعريف الذي يطلب بالمعنى  
 حيث يكون لطلب المصور على ما قالوا من ان الصدق لا يوجه الى الذات  
 فالاولى للمضار على محضها المضارع بالاسقبال **قوله** ادل على  
 على طلب الشكر اى طلب حصوله في الخارج لان المراد به دون حقيقه الشكر  
 لا سيما عما من علام الغيوب **قوله** لان اسم فاعل فعل محذوف هو  
 المختار وقيل هو مبتدأ ما بعده خبره **قوله** لان انرا ان ما سجد  
 بهم انرا انرا بالانرا في معرض النيات الانرا في معرض النيات بطلنا  
 ولا نسلم لو قلنا على ان يكون لهل اختصاص بالفعل ويكون الاصل دخوله  
 عليه فان الاسميه انما يبيد البروام عند العبد **قوله** عني الاصل الذي هو  
 الفعلية لا على ان يكون لها مزيد اختصاص وهذا كان اقامته ساكرون ايضا  
 ادل من فعل شكرون وفعل اسم شكرون واسكرون واسكرون واسكرون  
 فمعهم كون فعل اسم شكرون وفعل اسم شكرون على ان لهل مزيد اختصاص  
 بالفعل بل ما قل وعام به ما يمكن ان يقال فخرج كونه ادل من الامثله

فانما هو من هذا الاختصاص وان اراد  
 ان يكون له اختصاصا خاصا به

الدلالة على ما ذكره ولا شك في توقف مجموعها على ان الفصل الاول  
 في الاولين في صورته مزيد اختصاص الظاهر واستلزام المناقشه ولا  
 بعد بغيرها بهذا الاعتبار عليه كذا اصل وقوله ان حاصل هذا القول  
 اختصار الشئ في الثاني وهو السابح مما بعد لانه الذي يصدق به الدلالة  
 على اليقوت وانرا ان ما سجد في معرض الوجود ينادى على مساره مع ان  
 يوسج قوله لان انرا ان ما سجد في جعله هو العلة في الاوليه بالنظر الى  
 الاولين بعد هذا التوجيه عاينه التبعيد على ان النظر على قوله انرا ان  
 ما سجد في معرض النيات لم يدع ح ولا بعد ان يقال ان ما سجد دلجتا  
 احدها ان يكون استقبالا لحدوثه بالنظر الى ذاته فقط بمعنى مستقبل وجوده  
 لم يقع مما قبل وهذا الاعتبار يتقوى انرا ان في معرض النيات بعد هل  
 يدورنا على بعد اختصاصها بالفعل وعلى يد يد عدمه في كونه ادل على  
 كمال العناية بحصوله والباقي ان يكون مع اسمها لحدوثه بحسب ان له  
 استقبالا لحدوثه ايضا بالنظر الى لم يذ داخل عليه له بالاسم لاختصاص  
 كلفظ هل مما نحن فيه وبما اعترار الاول لا يتوقف الفصل اوليه  
 الثالث المذكور على ما بعده عامر بحد اختصاصها بالفعل فضلا عن توقفه  
 على مزيد اختصاصها به والاضرف انه ليس مقتضو هذا والاعتبار الثاني  
 بتوقف الفصل في تلك الاوليه على الاختصاص وحصل على بعد مزيد الاختصاص  
 وان لم يتوقف عليه بالنظر الى المثالين الاولين لكنه لا ينافيه ان يكون لعله  
 اخرى كمن اختصاص كما تقدم بطريق في تعليل السكا في قبح هل رجل  
 عرفه حيث الزمه المصنف ما الزمه وبره عليه الشارح وهو المراد هنا  
**ولحاصل** ان معنى قوله لا انرا ان ما سجد في ح ان انرا ان ما  
 ان تذكر لفظ الفعل مفيد لاسقبال الحدوث بالنظر الى ذاته وبالنظر

لعدم ذكر الروام  
 والسور والاوليه



التي داخل عليه اول على كمال العناية بحصوله ولا يشك ان تلك الحقيقة المحفوظة  
 فيها الحتمتان لا يكون الا مع اختصاص الشيء الداخلة عليه به واما ذكر المبدأ  
 فقد عرفت وجهه فتأمل **قوله** وقباعتها في هذه شان ههنا  
 الدوام والمركب وفي الاول شيء واحد هو الحركة فيه ان الوجود في الاول  
 محمول وحيث يكون النسبة الدائبة وحول الموضوع بمعنى الصافي الموضوع  
 ههنا الصانع اسباب الكون لما كان المحمول والواحدة شأ واحد بالنظر  
 الى الظاهر بعد قولنا الحركة موجودة **قوله** بالاسم الى قولنا الحركة دائبة  
**قوله** شرح الاسم قال قد سئل تطلب بالاسم ما لا يتم بان  
 له معنى وضع وما لا الى طلب المصدق وجوابه بان مراد لفظ استهزاء  
 بالباحث اللغوي انتب وقد تطلب بالاصطلاح وهذا لما تحت الحكم  
 انتهى وعلى هذا ينبغي كون اطلاق ما اشار به للاسم ما تطلب به المصور  
 فقط على سبيل التعليق **قوله** كقولنا اي قول احد بانقرضه طائفا في  
 عبارة الشارح **قوله** بان مراد اذ اتاة بخوان فقال هي الخروج من  
 المقوم الى الفعل على سبيل التدرج **قوله** ان يطلب اول شرح الاسم  
 لوقف طلب الوجود على مقدم شرح الاسم انما هو بالمعنى الاول الذي  
 هو لا يقال فقط لو سلم واما شرح الاسم على التفصيل فينبغي ان يقدم  
 على طلب الوجود رعاية لما هو الاول فان الاسم ان يطلب بعينه او كما  
 ثم وجوده ولا يجب **قوله** اسماء منه وجود ذلك المفهوم لا شك ان من  
 لم يتصور مفهومه فما يحضونه اسماء منه طلب وجود ذلك المفهوم  
 المحض لا يمكنه لا يستضي بعدم طلب ما على طلب هل اذا لم يتم ان  
 يكون المطلوب بهل وجود شيء محض بالبحر ان يكون وجود امر مجمل مثلا  
 اذا سمعنا لفظ العنقا وتصورنا انه موضوع لمعنى جاز ان سالنا ان

ما لا يتم بان  
 لا يكون له معنى  
 فيكون له معنى  
 فيكون له معنى

وضع

وضع لك ما كان هل هو موجود او لا والحق في امكان هذا السؤال  
 وجه الجواب بان موجود او ليس موجودا امكان المصدق به وكفى في هذا  
 المصدق بغير الموضوع كونه موضوعا له اللفظ **قوله** والفرق  
 بين المفهوم اسم اشار الى الفرق بين المحدود والمحدد حقيقة كما كان او  
 دوقا لما توهم من عدم العائنه في المحدود **قوله** لما كان  
 اسم بمعنى ان لها اعتبارا من كونها معومات وبالمعنى الاول يكون  
 حدودها حقيقته ما في اسميه وظاهر كلامه ان شرح الاسم اجمالا  
 او بتفصيل حد لا ينبغي ذلك مبني على عدم الفرق بين الحد اللفظي  
 والاسمي والشارح لم يفرق بينهما في هذا الشرح ولا في غير من  
 مصنفاته **قوله** المحتو الشريفي قدس سره ذكره فرق بينهما  
 وقال في المقام ما حاصله ان التعريف ما حقيقته هو الذي يطلب به  
 اذ لا تصور غير حاضرا ما لفظي وهو ما يكون المصور منه للمساء  
 الى صور حاضره ونعنيها من بين الصور الحاضره لتعلم اللفظ  
 المذكور موضوع ما ان تلك الصور المشار اليها فانه الى التصديق  
 المنع وهو طريقة اصل اللفظ خارج عن المعنى الحقيقي الذي يصدر  
 به كحصيل بالنس هو كحاصل من المصورات وافسامه للمعرفة وحده  
 ان يكون باللفظ المراد قد لما اردت تعريفه كما قال العنصر الاكبر  
 فان لم يوجد ذلك ذكر مركب بمصداقه بعين المعنى والكون  
 التفصيل المتفاد منه مقصودا وهذا التعريف يجري في الحدود  
 والافعال ايضا الحقيقي ينقسم الى قسمين احدهما ما يصدر  
 بصور امر مع قطع النظر عن وجوده في الخارج ونسبي تعريفنا  
 بحسب الاسم فاذا علم مفهوم الجنس مثلا اجمالا واربده بصور بوجه

انما يكون انما حقا

في قوله  
 اللفظي  
 والاسمي



بعضه موصوفه في الخارج من حيث انها موجودة في الخارج وسمى بغيرها المحسنة  
 اما احدا او رسما ٩٩

الكل

اكمل فان وصل مفهومه بما جريا يمكن ذلك حد الاسم كما وان ذكر في بعضه  
 تحول ضسكان ذكر رسما له اسميا ولا يتجه على شيء من هذه السمات  
 منع ولا يجرى في الحروف في الاعمال  
**ان المطلوب بالحقبة اضطلحا**  
 هو ولكنه ولذلك محاب بالحد الاسم تحت الاسم دون الناقص  
 والرسم بضميه **قوله** صارت تلك الحدود وبعينها المحسنة  
 اذا تصور الواضع حقيقة الشيء ومن الاسم ما زانها واما اذا تصور  
 بعض اعتباراتها ووضع الاسم ما زانها واما اذا تصور بعض  
 اعتباراتها فان الحد بحسب الاسم تصور رسما بحسب الحقيقة  
 اذا اردت بالحد التعريف بطلع المخرج الى ذلك المعين ذكر ذلك المحل  
 السرف قد يكون **قوله** ومن العارض الشخص فيه انه لو كان  
 مطلوباً لكان العارض الشخص لانه اسم للذات المعروضة للشخص ولكن  
 ان محاب بان الماهية لما كانت معلومة للسائل واما الذي يطلبه  
 البعض كان البعض بلى شك هو المطلوب ولا يمكن الحواشي  
 لما عايد على الذات ايضا احب اليه وعما به ما يلزم ان يكون في الحواش  
 ما به على المطلوب ولا ضرر ثم لا يخفى ان السائل يقولنا من في الدار  
 قلنا حصل له المصدق بان احد في الدار وهذا المصدق معاير  
 للمصدق مثلاً بان رد في الدار فهو سؤاله بطلب المصدق  
 قطعاً يكون من بطلب المصدق دون المصور على ما ذكر  
 قد سرف في المزمع ام والعرف الذي ذكره من ان السائل من في الدار  
 لم تصور خصوصية زيد او غير بمعنى هذا السؤال فاذا احب  
 بر بد افاد رايه في تصور المسند اليه بحسب خصوصية فيكلف

تصور المعلوم بغيره لا يعنى تصور رايه بل تصور رايه كالمطلوب

فان رايه في الماهية هو المطلوب او لا

الصورة انما هي بطلب المصدق بخلاف قولك ان ليس في الماهية مثل  
 ولا يكلف فيه بالحواس بغير تصور بل مجرد المصدق مع عدم حواس في جمع  
 الكلمات الا ان كان في اذا استعمل بها فيل اي الرحلة عندك على  
 معنى ان يرد ام عمرو وكيف اذا استعمل بها فيل كيف يرد على معنى صحيح  
 ام سعيها لا يخرج القول بان كلمة من واخواتها لطلب المصور ويط  
 على النسخ غايه الامر ان القول لطلب المصور اقرب من القول بان  
 المزمع لطلب المصور وقد صرح قد سرف في بحث المسألة ما ان يطلب  
 بها المصدق النافي وان كان يكونها لطلب المصور انما هو لما كان  
 الماض هو المصدق الماول ولم يصر عنه المصدق النافي للماهية  
 بعض يؤوله الذي هو المصور فقالوا المطلوب هنا هو البضون  
 دون المصدق ومنه يعلم ان الحال في اخواتها كذلك **قوله** اخواتها  
 المشاع عند السوال اي ينبغي لازم المصنوع بما ذلك التي فليها صفتين  
 به والزم ان يكون بطلب ما هو بطلب اي **قوله** عن الماهية  
 والحقيقة كانه اراد عن تمييزها لتفريقها بما سبق في قوله ويدخل فيه  
 شعرا بالناس والما فتلك ما عندك ايضا سوال عن الماهية وبعينها  
 فان السائل عن الجنس اي الماهية والحقيقة وربما تصور منهما بدون  
 ملاحظة خصوصية دون خصوصيات الاخناس والحقائق ثم  
 سأل طالباً بخصوصية منها احال لك في قولك ما عندك وربما  
 تصور بخصوصية منها اجمل لا سأل عن تمييزه فمحاب ما هو  
 جليله كما في قولك الكله **قوله** اذا سأل ان السوال عن الجنس  
 لو قيل راجع النسخ الى ما ذكره السالك في ما ذكره من لم يكن  
 جيداً وان لم يصر في الاضاح الى الناف فان كون ما للسوال عن

فان رايه في الماهية هو المطلوب او لا

المصور



الوصف لا يخلو عن خفاء واضاء ظهر فانه يستبد به من الى السكاكي  
والا فهو ايضا ذكر ما سذكره المصنف في اي وجهها وما ظاهرها  
ذلك نحو ما المفردون على ما وانه **قوله** احد المساركن اعتبارا بالال  
والمعنى احد المشاركن او المشاركات **قوله** نعمها مل وصفه  
بانه نعم للتاكيد والافال امر الذي يشترك فيه شيان لا يكون الا  
ما يعبرهما ولا بعد ان يقال الوصف في قوله كما ولا يطير  
فانه لو اقتصر على قوله في امره كان ان هو هو انه امر مخصوص  
او جعل او قتل او ضرب او نحو ذلك فذكر الوصف ليرفع هذا الهم  
وسن ان القصد الى حسن الامر **قوله** سل كون الكاين اي ذلك  
المخير نسلا اما ان يكون هو الكاين العالمين لهذا القول الذي  
غير عنهم معنى واما ان يكون اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم **قوله** اي  
كما بيناهم معقول فان لشيئا او شيئا او العابد محذوف اي ايهاهم  
اباه وحج فالجمله اما معقول به او يعبر عنهم فاما كما بيناهم او في  
الموقع المصدر اي سلمهم هذا السؤال **قوله** كما ذكرنا في الجهر في  
قوله وكهنت عيني من تجايل حاديت الفت وفي هذا الكلام ان  
الى وقوع من في معبر الاستفهامية كما تقع في الخبر وان المايه من  
هذا السيل رجا اعجز الجعده الرضى حيث قال ان وقوع محبر الاستفهامية  
من لم اعثر عليه في نظم وراش ولا د على حوانه كتاب من كتب الجعده  
وعلى ان كتاب من جهته عن الاله الكرمه عن كون كرامته في  
لم لا يكون خبره **قوله** عا حال اي عن كيفية الشيء او صفته الى هو  
سوا كما في موقع الخبر سل كيف ريد او الحال مل كيف حيث وكف كان  
وهو طرف بمعنى اي حاله واي صفه **قوله** ماضيا كان او متقبلا

لم يذكر

لم يذكر الحاد كالرضي لحفا كونها للسؤال عنه **قوله** في  
وسجل في نواضع النعيم والافاى فرق بينهما ومن احوالها في حوالها  
للحجيم في قوله في نواضع النعيم لكان احسن كما قال نعم  
المبيد الرضى بها محض بالامور العظام **قوله** على حال شئهم  
محتمل ان يكون اتي هذا معنى من ابن ونفسه من اي شئهم  
بالمياكات اليهود بنعمون ان من جامع امراته من ديوها  
في فلها كان وله اجول مثل الى هذا المعنى **قوله** على ما ذكر بعض  
النساء من ان معناه ابن **قوله** سجد في عراستهم بيل العوا  
هذه الكلمات في المولدات المذكور حتى يكون محاذ محل اشكال  
فان النبويه على الضلال وحمل المخاطب على الاقراره ونحوها من  
للعراض المرتبه على استعمال الكلام الاسفهاى ليست ما استعمالها  
اللفظ اصله كما يحكى على من له مستكه في علم السان ثم انه ليس هنا شئ  
اخر يكون اللفظ مستعمل فيه ويكون هذه المولدات اعراضا عنه ولا  
يحتاج استعمال اللفظ فيها وضع له لوجود القرينه المانع عن ابد  
الموضوع له خصوصا اذا كان المتكلم ذات الله كما في قوله تعالى ائت  
لناس الحد في داي الهن من دون الله **قوله** اللهم  
اللفظ سجد بما وضع له لكنه لا الذاته بل المحصول هذه المولدات والقرينه  
انما منع عن اراء ما وضع له لانه فليست مل انتهي **قوله**  
ان قولهم سجد هذه الكلمات هذه المولدات ياتي هذا التوجيه ان  
ظاهرها انها مستعمله في هذه المولدات لان جعل في تعليمه فاستل  
**قوله** على حسنة واما كنهه ام في قوله يعاها كان من العاشين  
على اوجه **قوله** يا ملا الهن فبانه قد يكون المقر بها نفس  
القرينه

الظاهر ان المصنف قد ذكر  
في هذا الموضع  
الظاهر ان المصنف قد ذكر

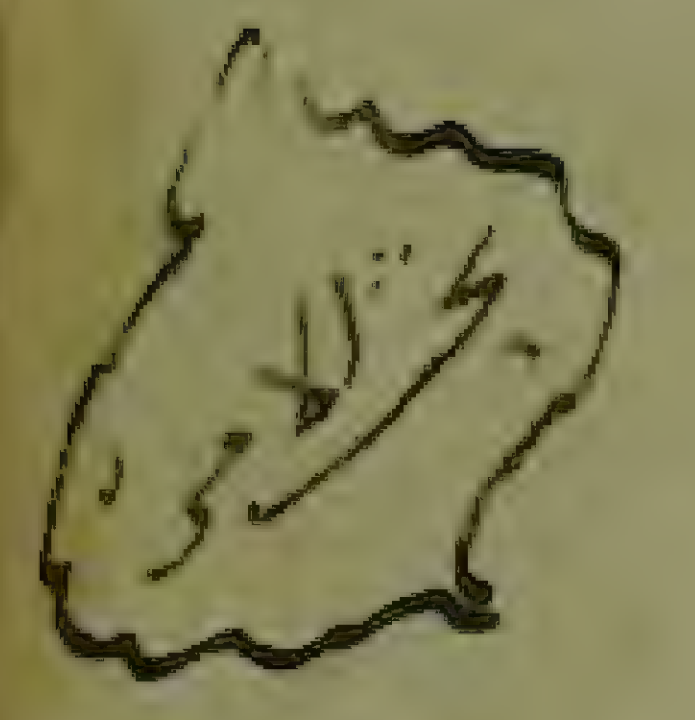


الحكم كما في السؤال عند حواضرت رداً في تقريره بالضرب الصادر  
 منه الواقع على رديع أن كونه دليلاً للهيم غير ظاهر وقد يكون المقرر  
 المبدأت مع كون مدخولها هو المقياس العكس كما يحكي على هذا اليباس نحو  
 ان يدرجت وارا كما سرت او ما دباصرت وغيرها **قوله** يعني  
 الحق والثبت لكنه غير مقصود المصنف بقوله المقرر حيث  
 لم يقل المقرر **قوله** بالامسك المهر قد يكون المنكر نفس الحكم نحو  
 رداً في انكار الضرب الصادر من المخاطب الواقع على رديع مع ان عروا الى  
 للهيم طاهر وان كان الشارح يحسب لدخوله فيه مما سبق ولا يمكن  
 حريان هذا العصف مثل قوله تعالى انما سنا وكنا واثا وعطائا  
 انا لمعوثون فاما المنكر هو العت **قوله** انتلني والمشرقة  
 الت في الكلام في بيان معنى الت من الشارح في بحث التشبيه  
 انما الت والمرنه على ان المنكر هو الفعل اذ ذكر ما يكون سقاً من  
 الفعل وهو قوله والمشرقة في ايج لامن الفاعل واللام يحجج الى ذلك بل  
 ينبغي ان يقول وانت الذي صفته كذا وكذا اما ينبغي على استحقاقه ولا  
 من المنحول واللقال انا الذي صفته كذا وكذا اما ينبغي على عطفته  
**قوله** اهم يصمون فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس المسمود  
 فانما عتبه عن ممتنا **قوله** اغير الله دعوت فان المنكر هو دعاء  
 غير الله لا نفس الدعاء لذلك قال بعده بالايه تدعون **قوله** اغير الله  
 احمدا وليا فان المنكر هو احماد غير الله وليا لا احماد الولي **قوله**  
 في المقرر كل في قوله تعالى لوب الكفار ما كانوا يعملون وكم  
 في قوله تعالى انما هم من انبياء منية وما كانوا يعلمون ولا ان يحركوا  
**قوله** والاكاف كفوا كما اذا نكر لو فعلت كذا ومن دا فعل كذا

وكم

وكم يدعوني وكف لو دعي كما شبه ذلك **قوله** لكن لا يحجج  
 هذه المسئلة المعاصيل يعني انها لا تكون لما للمعترض ما سال بها عن ولا كما  
 ولا يكون للفعل بار وللقا على تارة والمفعول احر كما لهن **قوله**  
 ومنه ليس الله بكاف عبده فصلة الى ريد احتجاج بان كما اسار اليه  
 قوله لا زني النفي اما ت وللتبنيه في انه لا يخالف كسب المعنى من القول  
 بان المصنف منه للمعترض ولا انكار **قوله** وما سال الله للمعترض لم يظهر لي  
 اساع عمل المعترض المعنى الاخر **قوله** او لا ينبغي ان يكون في الحال  
 او في الاستقبال **قوله** او للتكذيب الحسن ان يقال او للنفي والاحتجاج  
 عند الانكار في قوله تعالى الس لا كف عبده ولم يشرح اذ ليس من القسم  
 الاول وهو ظاهر ولا حسن المعبر عنه بالتكذيب **قوله** او لا ينبغي  
 الحسن عدم الخصيص المستقبل فانه قد يكون لا فاما في الحال انما  
 ولا وجه للخصيص بالاستقبال كما وقع في الشرح الا ترى الى ما قال  
 سابقاً من انه لا يصح هل يضرب رداً او هو احر في انكار الضرب  
 الواقع في الحال كما يصح في المهر **قوله** احذر ان يغتر الله به ويقول  
 على وجه الاستغلا ان من اعلى مرتبه من العير لو قال له على الضرب  
 اعل لا سال انه امر لو قال من هو اذ في مرتبه منه اعل على سبيل  
 الاستعلاء بالانه امر واعرض على البيد الاول ما نه يخرج نحو  
 كف عن القتل واجيب بان المراد غير كف عن ما حذر الاستباق  
 اعني الحديث الذي فيه الفاعل في مفهومه لصفه ولا يخرج كف  
 عن القتل لان المطلوب به الكف عن القتل لا الكف عن الكف ويرد  
 عليه كف عن الكف الا ان را د عمر كف عما حذر الاستباق من حيث  
 انه ما حذر الاستباق ولو ترك هذا التفسير اعني قوله عمر كف

في قوله تعالى الس لا كف عبده









ان يحيرهم ليس عن مطلق البيان بالسور بل عن بيان سور من سور  
 بانها من جنس ما نزل على قلوبنا من سورنا سواء خلقها قلوبنا  
 او كان نصفه للسور يكون العجز عن البيان بسور اي سور من سور  
 النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر ان السور ليست ان لم يعتد بغيرها  
 يكونها من مثل القرآن في الملائكة وعلو الطبقة الحاصل بها عجز على ان في  
 ارجاع الضمير الى عندنا على تقدير بطرأ اخر وهو اللازم بحيرهم  
 على الايمان بسور من مثل محمد صلى الله عليه وسلم في الامية وكان الايمان  
 بسور ممن لو يكن على مثله عليهم في الامية امر لا يجوز عنده والمقطوع  
 به خلافة فالاولى ان يقال ان الضمير ليس لما نزلنا على اي تقدير وهو  
 الموافق لقوله تعالى فانوا السور مسلمة فانوا عشر سور مسلمة وكان كذلك  
 حكم السلف كعمر وابي سعيد وابن عباس والحسن وعمرهم يرجع  
 الضمير الى المراد فاما مل **قوله** والشجر هو غير صور الى صور  
 اخرى او حال الى حال اخر **قوله** من يراى الحوى اي شبه الوجه **قوله**  
 والمضارع اشار الشارح الى انه لا بد ان يكون بدون المضارع ايضا وكانه  
 اعلم بذكر المصنف اما لان الالتباس في العرف اما نقال للطلب على نوعي  
 من المضارع لا الى الحد اليها او لان الصيغة في الاستغناء حسنة فالاعتناء  
 بنسبة اهم لا بدت به دون التيه والقرينة بخلاف المضارع فانه  
 من المحتملات ويؤيد بغيره بغيره الى اليه والقرينة اولان وقوعه في معان  
 المضارع اعني ذكره كاستفهام فان الاستفهام لا يطلب المقام على  
 التراخي وكذا المنادى لا يطلب المقام على التراخي **قوله** طس  
 الكسرة الفعل استغلا بـ ط على طريقه كف عن القتل كما ورد على عكس عرف  
 الامر والحوار الجواب **قوله** كما هو مذهب البعض فانه لا يختلفوا

في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاستغناء لا باحد اضراره  
 او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متفاران في الجملة  
 ويستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لطلب الكفا والتزك  
**قوله** وكالدعا نحو الله **قوله** في الاعتد (او الايمان) كقولك  
 للمساويح لا تفعل ايها الماخ **قوله** يجوز تقدير الشرط اي مع  
 اداة **قوله** بعدها اي بعد الكلام المسبب عنها على قول الشارح ان  
 المراد بها معانيها المصدرية وكذلك قوله عينية وكذلك قوله اذا ذكر **قوله**  
 او بعد الكلام البالي عليها ان اريد بها الهيئات المتساوية واسما على  
 تقدير ان يراد بها الكلام فظاهر **قوله** على ما يصلح توفعه على  
 المطلوب بان يكون صالحا لكونه خرا من مفهومها بخلاف قولنا اي من  
 اضرب زيد في السوق اذ لا معنى لقولنا ان يعرف فيه اضر بـ زيدا  
 في السوق **قوله** وهذا معنى الشرط اي كون شي مقصودا  
 المتكلم الاجل عزم لتوقف ذلك العزم عليه هو معنى الشرط **قوله**  
 على نقل معنى كثر ما يطلق المعنى على مجموع حرف النفي وما نفيه كما  
 يحتمل **قوله** للعلم بعدم النزول مثلا لمطسلا اشار  
 لمطسلا العلم بعدم البرول وان كان مقه يابس من البرول وهو معنى  
 الهيئتي وان كان نظاما فيه وهو معنى الترتيب فاي معنى للعرض  
 لا ان يقول العرض طلب امر لا على سبيل الحرمان برف لا طلب **قوله**  
 ام اتخذوا من دوننا دينا فلما قيل عن من غير الاربعه مع الامر منه منقطعه  
 معنى بل فلهزم ولا استفهام لانكار لانا الشرط المقدر هذه المواضع  
 انما هو المفهوم من الامر والنهي والاستفهام والتمني والشرط  
 والمعبر في الامية ليس كذلك ولهذا لم يجوزوا تقدير المبيت بعد النفي

قوله واما الجواب عن قوله لا تفعل ايها الماخ  
 فانه لا يجوز ان يكون النهي في غير معناه



وما عكس هذه المواضع المذكورة وحملوا في المايه الشرط المعدر اذ اودوا  
**قوله** فانه لا يقع لما لو او الخاليه واما قول ابي تمام **قوله**  
 ايجا ولت ارشادى فعلى مرشدى ام استتمت ديبى بدهر مودى  
 بحمل ان تكون الفايه بعلما لمعدراي لا حاجه الى ارسا ذك لان على  
 مرشدى كما قيل قوله بقرائن بين له سوعلمه فراه حقا فان اذ يضل  
 من شئ ان المعدر يجرى للقيس وقول **قوله** فان اذ يضل من شئ  
 بحمل لهذا المقدر **قوله** كما في بدا الاطلا لكتول الى الطين  
 بكتار مع حتى كرت ابيك **قوله** وقول ابي الهيثم  
 لما انتم صاها اربا الطلل البالي **قوله** وتب النار كقول ذي الرمة  
 انزلتى في سلام عنكا هل الا من اللاتي مضن رواجع  
 وتب المطايا كقول ابي العلاء المعري **قوله** يا نافع جدي فبدا فت انا كرف  
 صبري وعمرى واجلا شئ وان شاعني **قوله** وربع موقع لما نشا  
 اي سيعلم معناه لا ترك ابر جعلوا مثل ربحه اس طلبا منع عطفه على  
 المحار كيات سدا وحملوا لا وابدك اس مر عطف الطلب على الجبر  
 لدفع اربام خلاف المقصود **قوله** ان المستعمل في موضع الطلب باق على  
 معناه وحريته ودل ان بحمل ما هو متوقع الوقوع بمرزله الواقع **قوله**  
 واقفا ولود ظاهر حملها على الماطب على المطلق بان يكون من  
 ان كذب الطالب من البكت الماعنه على اسعار الخبر في موقع  
 وان امكن توجيهه بان الكذب بحسب الظاهر كما قال الشاعر  
 صرت كادما من تحت الظاهر ومن لا يظهر ان جعل الخبر المستعمل  
 في موضع الطلب اعم تحت ساول الثاني على معناه المستعمل في معنى  
 الطلب وحمل نحو تاتيني عدا على ما هو الظاهر اعني كونه مجرا

حقيقه

المصطلح  
 والوجه

حقيقه لما اية واقع موقع الطلب للتمكيد المذكور **النصل**  
**قوله** اي في حكم موجب للاعراب فان الفاعليه سلا حكا موجب للرفع  
**قوله** اذا قصد لشريكه المزد واما اذا لم يقصد فلا يعطى وان  
 وجدت الشريك في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفه بعد  
 الصفه وكونها ولا يرد ان صاحب الكساف ذكر في قوله **قوله**  
 لسوا سوامر هل الكتاب امه قاعه سلون ايات اسانا الليل  
 وهم لحدون نومون بانه والنوم للمخ ان قوله سلون ونومون  
 في محل الرفع صفتان له لانه مع عدم العطف كذا قيل وهو عدى حتى  
 اذ لا معنى لمصدر المتزك الا يقصد ان النايه مساره للاول في كونها  
 صفة سله مثلاً وذكر موجود فيما ذكر على كل حال **قوله**  
 يمكن ان يعتد في الصفه بعد الصفه بوجه اخر فوجد ما ذكره قد  
 شره في عدم عطفه هدي للمعنى على الارب فيهم لكنه لا يخفى في ذلك  
 في الخبر بعد الخبر كما لا يخفى ولو دل بان المقصود من قول المصنف  
 عطفت عليها حان عطفتها لم يكن بعد ايويد **قوله** كالمفرد فانه لا يجب  
 عطفتها **قوله** الخبر على الخبر المفرد ولا الصفه على الصفه بحال  
 من المجرى **قوله** فشرط ايج الفاضله معنى اذا عرفت انها  
 عليها كما يعطى المفرد على مثله فشرط القبوله فيها ما سطر في المفرد  
 من الوجهه الخافقه **قوله** من المناسب الظاهر باعتبار ان كلا  
 منها شمل على المالك **قوله** حشو مفسد فيمكن ان يراد  
 نحو الواو ما يكون مبد لوله الجمع المطلق كأو التي بمعنى الواو  
 وشم الداخله على جمله وغيرها مرفوعه من العطف المستلحه عن معناها

ومر هذا بغير ان قوله  
 في سائر النسخ  
 العلم كما لم يرد  
 علمه ليس على ما سبق



المستعمل في محرم الشرب **قوله** لان لكل من الفاء ثم وحق  
 اح شعرو فزع حتى في عطف الجمل كما شعرو به قول السكاكي في بحث  
 العطف ولا بد في حتى من البدرج كما بنى عنه قوله  
 وكنت فتان من جند ليس فارقي الى حال حتى صار ليس من جند  
 لم يكن المختار انما لا يقع في عطف الجمل لان سوطها ان يكون ما بعدها  
 حرفا اما ملها اما اضعف او اقوى والحق له في الجمل واما حتى في البيت  
 فيمكن ان يقال انما فيه اسدنا منه فانها والعطف هو حعان الى اصل  
 واحد فاعبار البدرج في احدهما بنى عن اعتبار في الاخرى رعابه  
 الجانب الاصل بعد الامكان ويمكن ان يجعل جان بعد بالحرف المصدر  
**قوله** عيب على ان مقام قد يعتد به العيب بان كرم الى الحسن سبب  
 دفع مرارة النوى لما يحصل بسبب حصول المار من من الاقامه عند  
 المحبوب كما قال **قوله** فان العني يد في الفتي مرصد فقه وعدم الخي المقتدر  
 والبيت السابق فله رعت هو كعفا الغداة كما عني عنها طلول بالموتى  
 وجواب القسم الاول في البيت الذي بعده  
 ما جلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم  
**قوله** لانه انما معك سحي ان كون الجمل السابيم ما لا اولي  
 لحاف في الاولى مع امضا المتكافا ان الله ولا يخفى ان معنى قولهم انما معك  
 على الهوى به انما معك قلوبا ولا حاجة الى السان اصلا فالاول ان يقال  
 انه ما كيد اما لما كان صاحب الكفاق من ان ذلك قوله انما معك  
 معناه التماس على الهوى به وقوله انما معك مسهر نون ردد للاسلام  
 ودفع له منهم لان المستهري بالشيء المسخوف به ينكره ويدفع لكونه  
 معتد به ودفع بعض الشيء تأكيد لبيان انه اولما قال السكاكي من انه

المع  
جاء  
او  
ش

اب  
ب

لما كان المراد بانما معكم هو انما معكم قلوبا فكان معناه انما هوهم اصحاب محمد  
 الايمان وقع قوله انما معكم مستهرون بغير ان فعل او قال انه يدرك لا يقتضوا  
 نطلبهم في دينهم وكان في الكلام الاول نوع قصور عرافا وانه اذا كان في  
 الظاهر بواكون المؤمنين في بعض الامور فاستأنفوا التصديق الى ذلك  
 بانهم يحفظون كفرهم بحكم الاسلام واهله هم ارجح قدما من شطرا  
 دينهم وينبغي ان يعلم ان المراد باليد هنا يد الاستمالة فانهم يد  
 يد الكل في الجمل كما سيجي في التفسير ولا شهيد في استناد بعض  
 وده قال اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الاضاح وهو موجود في انما  
 نحن مستهرون سوا حمل على التاكيد او على الاستئناف او اليد اما  
 على الاول في ظاهره واما على الثالث فلما استند الى احوال السند انه في بحث  
 لا يدرك منه وظاهر ان الشارح ذكر البيان لعموم **قوله** فان قيل  
 السان يجب ان يكون اوضح من المنس وذا لما يكون بعد الجهم ولا ابراهام  
 في انما معكم **قوله** انما معكم انما النسبه الى الجهم المقدر في بناء  
 الاحمال ان توهم ان معناه انما معكم ظاهرا كما ذكره في ذلك قوله تعالى  
 بعد العار فقه هو **قوله** فكم حكمة في استلزامه ان يكون بالعطف عليه  
 مقولا لهم مع دياره ان يكون بيان او تاكيدا او بدلا او من يتم الجواب  
 عن السؤال المتدرا اذا حمل استمنافا وهو ما يالهم ان معكم معا واقفون  
 اصل الاسلام **قوله** فقيدهم الاستراك فيم ان افاده الاستراك انما  
 يكون بعض حروف العطف وهو الفاء ثم دون بعض كاو واما **قوله**  
 محصا محال خلوه الى سياطينهم سوا حمل العطف من فيل انما يعطى  
 والتكيد هو الظاهر ومن قبل اذ ارجع الامير استنادت وبحث  
 اما على الاول وظاهره واما على الثاني فلان المعيد بالشيء مقيد بذكر الشيء

منه  
الكل  
في  
المر



فيلزم ان سقيدها استهزا المتغير بالغير المغير بالغير بدك الحلو  
 ولتستقيم كونها شرطية غير شرطية **قوله** وهو قالوا الذي يحمل ان  
 بيم بلته اسيا احدها الشرط كما هو مذهب جماعة والمال الاسد اعان تكون  
 العايد بهدوقاى قالوا فيه والبال **قوله** فالواكته بعين الاحر بدلاله  
 المعنى والطاهر ان ذلك المعنى هو استغناء البصر من هذا التركيب  
 انه لا يمولون ذلك الا وقت خلوصه من ذلك على انه متعلق لعلوا قدم عليه  
 لا فان الاحتصاص ولا ينافي ذلك استحقاقا لعدم مرجحه ان له صدر الكلام  
 ايضا اذ لا راجح بين المقصودات **فان قيل** هذا المعنى ايضا  
 يستغنى عن البصر بالشرط لانه على استغناء المعبد عند استغناء الشرط  
 فلنا لسنا لا نعرف مفهوم الشرط معمولا به عند اكثر **قوله** واداد متعلق  
 الفعل جواب سوال وهو ان يقال العطف على مبيد شئ كعطف الله يستهزى  
 به على قالوا المبيد بحال الحلو لا يوجب تعبد المحطوف بذلك المعبد فلا  
 يلزم من عطف الله يستهزى به علمه ان يكون استهزاؤه تعالى به محصيا  
 خلوهم الى سياطينهم **قوله** بدلاله المحوى والدوق بعنى ان ذلك  
 هو الظاهر المتبادر ولا يتقدح فيه حوان ان يكون العطف على المتبدل  
 ما حوزا مع بيده مان يجعل العبد حزا من المحطوف علمه فانه انما يحمل  
 على ذلك لدليل اقوى من الظاهر المسادر كما في قوله تعالى فاذا جاء  
 احكامهم استأخروا ن ساعة ولا يستعدون فان الطرق مخصوص بالمحطوف  
 عليهم اذ لا معنى لقولك اذ احكامهم لا يستعدون لان الاستعداد زمان  
 محي الاجل مستحيل **قوله** لان الوصل بسبب مغايرة ومناصبه  
 بعنى المناسبة مفقود في كمال الانقطاع وسببه والمغايرة مفقود  
 في كمال الاتصال وسببه **وفيه بحث** اما اوله فلا يشك

قوله او استهزا  
 هذا الشرطية بله  
 الشرطية ليست كالمعنى  
 اذ لا يمولون ذلك الا وقت خلوصه من ذلك على انه متعلق لعلوا قدم عليه  
 لا فان الاحتصاص ولا ينافي ذلك استحقاقا لعدم مرجحه ان له صدر الكلام  
 ايضا اذ لا راجح بين المقصودات

من كلام

من كلام المشرح مما هي كالمقطعة بحرقولده ووطن سما الست  
 ان من المجلس مناسب ظاهره واما ما يتا فلان هذا المعنى بما يقع  
 الجملة والمفرد فليزم ان لا يقع ولا يحسن العطف المشترك بالواو وفي المفرد  
 مع انه شايح حسن الا انه منع حسته عند اللغا وسيوعداها هو في عبارة  
 الصبيح فوكا المصنف حبرا واستايل احلاف المجلس في الخبره ولا  
 لا يحصر فيما ذكره وان يكون احركا المجلس خيرا العطا واستايعى والاحوى  
 استايعى وخبر المعنى **قوله** فكل جفت امر ويل المصروف  
 بماله فحفت كل امرى كما تشعر به قول الشارح فان موت كل نفس **قوله**  
 بالموتاه اله الاكادشا وهى احديده التى يلتقى في البحر ليقف السنينه **قوله**  
 وهذا امثال كمال الانقطاع ارج الطاهر كما قال قدس سره ان المصروف  
 يسيل كالى الانقطاع على وجه يوجب الفصل بين المجلسين واختلافهما  
 خيرا واستايعا ومعنى لا يوجب الفصل بينهما اذا كان للاولى يحمل  
 من الاعراب وقد يصح على حوان العلامة في سون لوج ومثله بقوله  
 قال بدودى للصلوة وصل في المسجد ولذلك قال المصنف فيما سبق  
 فالجملة الاولى اما ان يكون لها محل ارج فالجمل التى لها محل من الاعراب  
 في حكم المردات كفى فيها الجهة الجامعة من غير التفات فيها الى الاختلاف  
 خيرا واستايعا وسر ان الجمل التى لها محل من الاعراب واقع موقع المردا  
 ولست انت التى من احزابها مفصول بالذات فلا التفات الى اختلاف  
 تلك النسب بالخبره والاستايعى وح فالوجه ان يقال المسلم بما وقع في  
 المحكى بعنى كلامه والرا بد دون احكاميه ولا اعواب لها في المحكى **فان**  
**قد ظهر** في المسال المذكور امساع الوصل في المحكى  
 فله محو ذلك في احكاميه ويكون الواو من كلام المحاكى كما ذكر في قوله

حاشية  
 المصنف  
 بالواو والهمزة







فكان المتوهم حمله على الثاني واذ حمل على الاول لم يكن رابداً الا لا يصح ان يكون نفسه هي نفس الوارن ووجه الظهور ما سبق هو ان السامع قال المراد ان وارن لا ريب فيه وارن نفسه وقع في محضها يد والمبتدأ من هذه العبارة هو المعنى المصدر كيج كونه المصطلح بخلاف ما لواقع على قولنا وارن لا ريب فيه وان نفسه فانه لا يساوي المعنى المصدر في هذا التبادر كما لا يخفى فيل وقد يطلق على مرية الشيء اذا كان مساوياً لمرته شيء اخر من الاموت فلو حمل في هذه العبارة عليه ظهر ان الضاكون وان الثاني غير رابد **قوله** وكو هذا للمفسر الطاهر ان هذا التاكيد لا يكون بعد التاكيد الاول اللهم دربان المراد لما دفع توهم الجون اذا علل باقتل **قوله** هو هديك اسار الى ان هديك خبر مسند احد وف دالم لم يحمله مبتدأ محذوف الخبر على بعد منه هديك لقوات المبالغة المطلوبة **قوله** اي الظالمين اي يعني المراد بالمفسر الصالحين وسميتهم سميت محاراً باعتبار المأثمين اذ اني اعصرهم اذ لا سكران المفسر مهذون فكون المراد هديك لم يحصل للخاص **قوله** لا تحب عدها استفيد القصر من بعد المتعلق فالشرح كان ذلك تفاوتت الكتب بحسب جزالة النظم ولا اعتد كما لمرا فانه فاق ساوا الكتب ما تخار بطه **قوله** داخل الهداية لانه ارشاد الى المصدر ووجه عليه **قوله** لانها المعصود الاصل واستماله على معرو احوال الامم الماضية مع ما في ذلك من الهداية والاعمار بمصوغ بالمتبع **قوله** يكون مفعولاً لذلك الكتاب فيه انه لما كان مؤكداً لذلك الكتاب كان مقتضاه ان لا يعطف عليه لكنه لا يمتنع ان يعطف على ما رتب فيه كما هو الاستدلال

فيكون كل سمة تاكيد ذلك الكتاب والاشتماع فيه اما المسجع عطف التاكيد على المركب لا عطف احداً لما كسد من على **قوله** والتمسعي عنه ان يقال لما كان لا ريب فيه موكداً للجملة لما ولي ايجدها وصار من تحتها فالجملة السابقة التي توهم العطف عليها هي ذلك الكتاب مفيداً عما هو من ممتة فلا يحال للعطف هناك لان هذا المفسر موكداً لها **قوله** وقيل في بعض النسخ قد رتب وحده عدم عطف اجمعون على كلهم في قوله تعالى موكداً الملكة كل اجمعون **قوله** والمقام بمعنى اعتنا بشأنه هاهنا بحث وهو ان مقتضى هذا انه لو كان المقام غير مقتضى للاقتناء شأنه لم يجمع الى المبدال وهذا وان صح مما هي كغير الواضحة كيف يقع في غير الواضحة وكيف بعد الكلام في بلغا ويمكن ان يقال ان قوله والمقام مقتضى ايجيد للاحر فقط اعني قوله او كغير الواضحة **قوله** او بدلاً منها عن شرح النوادر الغيائية في كون الفصل في البدل من باب المتبادر بظن لانه ليس للايجاد بل لانه في حكم الجملة العارضة المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ذلك الحكم اي كون المصدر من في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع **قوله** من ذلك العوض الى الظاهر كما يشعر به هذا وكما ان المراد بكل واحد من التاكيد والبدل وعطف السان ههنا ما يبدوا ذلك الواحد لا معناه الاصطلاح لان كل واحد منها من التوابع الباع هو الثاني ما عراب سابقه والابدان يكون الى نوع العراب لمطى او سدى او على مع انها من فيه شغل الجمل الى لا يحل لها من الماعراب ومما هو صريح في ان المراد بهما ذكرناه معانيهم لا ريب فيه تأكيداً لفظياً







فلا يصور في اكل ما هو غير له بدل الكل محتان اعم التاكيد ويل  
 في شرح القواعد الغيابة ما يدل على جوان جعل الجملة من الجملة بدل الكل  
 من الكل حيث قال ففي نحو قولنا فنعنا بالاسود من فنعنا بالما والهمان كان  
 المقصود ذكر الجملة الناسه وذكر الاولى فوطيه لها كانت الجملة التابيه بدل من  
 الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر التابيه  
 عطفت ما ن الاول او تاييدها او يود ما دل عليه كلامه من حوار جعل الجملة  
 التابيه بدل الكل من الجملة الاولى لا يابيه بدل الاستتماء والتاكيد  
 المعنوي في الجمل التي لا يحل لها من الاعراب الا باعتبار الجملة الاولى عند جعل  
 الجملة التابيه بدل اشتمال معناها ان يكون غير واقبه تمام المراد او يود له  
 غير الواقبه معاً مرة ما يبه جملة او في على نيه اسيناف الفصه الى المراد  
 فان ذلك غير له فصبه الفصه في المفردات بخلاف التاكيد فان الجملة عند تشيئها  
 بجملة اخرى هي تاكيد معنوي لها واقفه تمام المراد ولست كغير الواجبه ولما ذكر  
 الجملة التابيه لدفع وهما وريانه بقدر من غير اسيناف المصدا الى المراد  
 ولا يخفى ان المميز بهذا الوجه طار في بدل الكل بالنسبه الى التاكيد  
 اللفظي وان كلام الشارع والسيد في شرح المحتاج ايضا لشعر بذلك فان  
 سلا الكاكي للبدل ما بعده امثله **اق لها** قوله له ارجل الست **وتابيه**  
**قوله** بل قال اميل قال الاولون قالوا ابداسنا وكما رايا عظاما  
 انا لمعولون **وتابيه** قوله تعا ابدك بما تعلمون امدك بالعامر وسين  
**وه ابعما** في قوله تعا اسعوا المسلمين اسعوا من لاسا كما هو ادهم  
 مجهر وان قال الشارح او رد اربعة امثله سنيه ان يكون الاولان بدل  
 التام والناك بدل البعض والرابع بدل الكل وقال السيد المثال الاول  
 بحري بدل الاستتماء والثاني والرابع بحري بدل الكل والناك بحري

كلامه الثاني

بحري بدل البعض **فان قيل** ان كان بدل الجملة التابيه الى  
 جعلت بدل الكل موافقا لمذلوله الاولى الى اصل المعنى ويكون مبالا  
 بخصيل له وتبين حق صارت او في تمام المراد من الاولى وبو ايضا  
 ان فرق بين عطفت النان وبين بدل الكل ام جعل التابيه بينهما من جهة  
 المعنى لان الاول مقصود بالنسبه والثاني ليس المقصود منه الا الاستتماء  
 في يقول ان الجملة التي تصلح عطفت ما ن على تقدير ان لا يجرى للمضاع منها  
 بدل كل على تقدير اسيناف المقصود الذي جعل في الجملة غير قصد النسبه  
 في المفردات **قوله** مثل ما ترى ارسوا ودرت من كلامه قدس سره  
 عليه ما مرنا تستعني بمرح المعايه **قوله** الحفايه اي الحفا الى يفتسها  
 بخلاف ما سبق في المبدل فان الحفا في وقايتها **قوله** اقمه باه  
 في الفائق ان اعرابيا اتي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي يقبل واني على ما قد  
 دبرنا محضا نقبوا واستعمله وظننه كما دبرنا محله فارطلق للاعرابي محرابه  
 ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو لمشي حلت بوسع اقمه باه ابو حفص  
 ما ستمنا من نقب ولا بد بر كذا اعقر له الهمان كان محرق وعمر يعيل من اعلى  
 الادي لمعل اذا قال اعقر له الهمان كان محرقا قال اللهم صدق حتى التفتيا  
 فاحذروه وقال ضع عمر ارجلك فوضع فاذا هي نقبا محضا فجله على بغير وزوله  
 وكشاه الدر جراحه الطهر والعف **قوله** والثقبه بالضم او لسانه  
 من الجرب **قوله** فوطه هيران لس لفظ قال الخ وذلك لاننا لو نظرنا الى مجرد  
 العطن اعني بطلق الوسوسه ومطابق القول لم يصلح الناسه ان يكون مانا  
 للاولى لانه اعم منه مطلقا اذا الوسوسه هي القول الخفي لمصدا الاصلاح  
 فلا يعم من القول ما يصح به الوسوسه بل المسن هو مجموع الفعل والعل  
 مع ملاحظه التعليق بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا يشبهه ان القول

ان كان بدل الجملة التابيه الى  
 جعلت بدل الكل موافقا لمذلوله الاولى الى اصل المعنى ويكون مبالا  
 بخصيل له وتبين حق صارت او في تمام المراد من الاولى وبو ايضا  
 ان فرق بين عطفت النان وبين بدل الكل ام جعل التابيه بينهما من جهة  
 المعنى لان الاول مقصود بالنسبه والثاني ليس المقصود منه الا الاستتماء  
 في يقول ان الجملة التي تصلح عطفت ما ن على تقدير ان لا يجرى للمضاع منها  
 بدل كل على تقدير اسيناف المقصود الذي جعل في الجملة غير قصد النسبه  
 في المفردات **قوله** مثل ما ترى ارسوا ودرت من كلامه قدس سره  
 عليه ما مرنا تستعني بمرح المعايه **قوله** الحفايه اي الحفا الى يفتسها  
 بخلاف ما سبق في المبدل فان الحفا في وقايتها **قوله** اقمه باه  
 في الفائق ان اعرابيا اتي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي يقبل واني على ما قد  
 دبرنا محضا نقبوا واستعمله وظننه كما دبرنا محله فارطلق للاعرابي محرابه  
 ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو لمشي حلت بوسع اقمه باه ابو حفص  
 ما ستمنا من نقب ولا بد بر كذا اعقر له الهمان كان محرق وعمر يعيل من اعلى  
 الادي لمعل اذا قال اعقر له الهمان كان محرقا قال اللهم صدق حتى التفتيا  
 فاحذروه وقال ضع عمر ارجلك فوضع فاذا هي نقبا محضا فجله على بغير وزوله  
 وكشاه الدر جراحه الطهر والعف **قوله** والثقبه بالضم او لسانه  
 من الجرب **قوله** فوطه هيران لس لفظ قال الخ وذلك لاننا لو نظرنا الى مجرد  
 العطن اعني بطلق الوسوسه ومطابق القول لم يصلح الناسه ان يكون مانا  
 للاولى لانه اعم منه مطلقا اذا الوسوسه هي القول الخفي لمصدا الاصلاح  
 فلا يعم من القول ما يصح به الوسوسه بل المسن هو مجموع الفعل والعل  
 مع ملاحظه التعليق بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا يشبهه ان القول



المقيد لهذا الفاعل والمنعول ليس بيا لمطلق الواسو منه ولا الواسو منه  
 الشيطان بل الواسو منه الى ادم فالتسبيح البيا فيه انما هي بين اهل من دون  
 محدد العلقين **قوله** واما كونها كالمقطوع لا يخفى ان المناسبات  
 سبق من قوله كالمقطوع بلا ايهام الخ ان تعاد هنا واما كونها كالمقطوع  
 كالمقطوع وكذا فيما سبقت قوله واما كونها كالمقطوع **قوله** لعطفها  
 على غيرها لا بد ان يكون ذلك العير اقرب فانه لا بد في هذا القطع من ان يكون  
 الكلام المشتمل على ما مع موحدا عن الذي لا ما مع فيه فانه لو كان لا  
 بالعكس لم يقطع اذا المتبادر هو العطف على ما ليس فيه ما ليس على لونه  
 اقرب صريح به في شروع المفتاح **قوله** باعتبار اشتماله على ما مع  
 ينبغي ان يرا بديده مثل ان يقال مع عدم الاتصال والافا لما مع من القطع  
 موحدا في كالم الاتصال ايضا مع انه ليس شيئا كالم الاتصال **قوله**  
 لئلا يتوهم انه عطف على البقي فان قيل الفصل ايضا هو ما حلل  
 المقصود لاحتمال ان يكون اراها جبراً بعد جبر ويكون من مطبوعات سالي  
**اجيب** بان المسادر عند القطع بعد جبر الحبر هو المسادر كما ان  
 المتبادر عند القطع هو العطف على ما اقرب وفي المسائل المسئلة ان  
 الجملة اذا وقعت جبراً بعد جبر او صفة بعد صفة فالواحد العطف **قوله**  
 ان صاحب الكشاف ذكر في قوله تعالى السوا سوا من اهل الكتاب انه فانه يكون  
 انما الله انما الليل وهم سجودون يومون بالسه واليوم الاخر ان قوله يكون  
 ولومون في محل الرفع صفتان لعلوه امه لما بينهما من الاتصال **قوله**  
 ومفهم مراد غان فضل الخواب السوا لما بينهما من الاتصال **قوله** كالم الاتصال  
 فكون الفصل في الاستيفاء لشبهه كالم الاتصال لا السبه كالم الاتصال  
 اهين ومهم يقلله بان حمها ان يكونا كلامي محصين ولا بما جاز للعطف

وفي قوله السوا سوا من اهل الكتاب انه فانه يكون  
 انما الله انما الليل وهم سجودون يومون بالسه واليوم الاخر ان قوله يكون  
 ولومون في محل الرفع صفتان لعلوه امه لما بينهما من الاتصال

اذ لا وجه لعطف اللذين ههنا وقيل انه لو جى بالواو لنتهم انه من  
 جملة السوا وعلى كل وجه نفص لوصول قوله وما كان استعجار  
 ابره من الابه اللغوي موحدا **قوله** لا يبر فان صدر الابه وهو قوله تعالى  
 ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستخروا للمشركين ولو كانوا اولي قرب **قوله**  
 ماتين لهما انهما صاحب احبهم من نص لسوا وقع قوله تعالى وما كان  
 استعجار ابره من الابه حوائله وهذا ظاهر الله لانه لما كان ما رالوا  
 استيفاء في العطف **قوله** قال السكاكي حاصل ما قال المصنف انه  
 تنفر على امضا لاولي للسوا تن يلهما من له ذلك السوا وحاصل كلام  
 السكاكي انه تنفر على امضا به له تن يلهما من له الواقع قال كلام المصنف  
 للجملة لاولي على قول المصنف والسوا المعبر عن كلام السكاكي **قوله**  
 وتن يلهما من له الواقع انما يكون لنته **قوله** فان قلنا  
 ان يكون ايضا لنته لجملة لاولي من له السوا كما ذكر المصنف  
 لمخصص تن يلهما للسوا من له الواقع يكون له السوا وحسب  
 ما وجب للمخصص ان المصنف كما اشار بتسبيه ذكرها الى السكاكي الى ما  
 ورد على بعضها من النظر الذي نذكر في جعلها نكتة ليس بل السوا من له الواقع  
 على ما هو قضيته كلام السكاكي **قوله** كما غنا السائل او رد ان اعناه  
 عن السوا وعدم سماع شئ منه وعدم انقطاع كلامه حاصل على  
 بعد من العطف ايضا فكيف جعل جملة من نصيب للقطع **واجب**  
 بان المكت المذكور ههنا حجات مقتضية لنته السوا من له الواقع  
 والتصدي الى جعل الثاني حوائله لا لنته العطف فان قيل المحذور  
 ميزان ايضا فان تلك العطف حصلت على بعد من السوا بل اعني على تقدير  
 العطف ولو ضحكه ان ذكر الثاني عطف الكلام المطابق سوا كان مقطوعا عنه



في قوله انما لا يظن ان الله يفتنكم

او يعطوفا عليه سرب عليه تلك العاف اذا عطفتم لكن هناك تترك  
**اجب** بان الظاهر اذا لم يزل السؤال من قوله الواقع لم يذكر ان  
 فلا يتصور حصول هذه المسألة **قوله** او من الامسيع راو لفظ مثل لا  
 الى انه معطوف على قوله اعنا لا على لفظ ان سال **قوله** وهو سدر  
 السؤال اي تكبر المعنى سليل اللفظ **اعلى** ان الباقى قوله سليل يعمل  
 والمصاحبه وقوله وهو سدر سراج ينطبق على العبد من واما عان الامتاع  
 وهي قوله وهو سدر السؤال وترك العاطف فتشدد الى تعليل اللفظ ولو ارد  
 السببيه لتيل وهو سدر السؤال ترك العاطف **قوله** او غير ذلك  
 مثل نفسه المتكلم على طائفة وادراكه ان الكلام السابق مقتضى للسؤال  
 او على بلايه السامع وعدم تبيينه لذلك لا بعد ايراد الجواب **قوله**  
 بشر اليه في الكتاب حيث قال بعد كلامه نقله عنه في الشرح وانه يعنى  
 لا سيناف حتى على قول الكلام من قوله السؤال **قوله** فاما  
 عن موجب مرضه وشبهه قال كبر شرم وذلك لان السامع اذا سمع  
 ان فلانا مريض وصدق بذلك صدقاً ما حصل له الصدق بان المرضه سبباً  
 في اجمله مرعرا نلاحظ خصوصيه شئ من الاسباب التي لا تحصر في عدد يحتاج  
 الى السؤال عن السبب اي عن تصور حتى يحاط بخصوصيته مضمونها  
 ويكون المطلوب تصور خصوصيه السبب ثم الصدق يكون للملكه خصوصيه  
 سبباً ما يحتاج للمطلوب اعنى التصور الذي لا يتصور فيه شك ويرد حتى  
 يوكفي في الجواب ولو فرض ان يعلق في امراض ما حبه من اسباب مخصوصه  
 فاداسم ان فلانا مريض فيها فربما توجه الى خصوصيه ذلك السبب والسالكه  
 الى عن كونه سبباً لمرضه فيكون المطلوب هو الصدق دون التصور  
 من مرضى الكبد في الجواب **قوله** يعرضه الكبد يعنى كما هو معنى الطاهر

على قدر شئ من الجواب

وان كان الكبد قد يكون لجان غير دفع الشك او رد الاكثار كما ذكر في  
 الشرح ٢ احوال المسند **قوله** من ان المحاطب الطاهر ان يقال  
 من ان غير السائل يترك من قوله السائل اقدم اليه ما يلوح له بالخبر  
 ويستشرف له استشراف المردد الطالب فان المحاطب بهذا ليس مبرور  
 في الحكم طالبا له بل هو مبرور من قوله المردد الطالب الله ان يقال  
 ايراد الكاف الدال على المشابهة يدل على ان المراد بقوله ما ذكره عن  
 السامع لا ما تردد ذكر من ان السائل يترك من قوله **قوله** واما عن  
 ذلك العبد قد يكون مطلقاً كاللقال الاول وقد يكون خاصاً كما لافى **قوله**  
 زعم الجواز ذلك مبداء استعمال الزعم في غير الباطل كقول اي طالب ودعوى  
 ودعمت المناقحه ولقد صدقت وكنت ثم امشيت واد أكثر سمويه  
 في كتابه من رعم الخليل لا يريد ان يطال قوله وما يح فيه مر هذا العليل واما  
 فاكتر ما يستعمل في الباطل عن صلى الله عليه واله وسلم وعموماً بطيئة  
 الكذب وشرح لكل شئ كنيه وكنهه الكذب وعموماً **قوله** جمع عا ذله  
 لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل يعنى جامع **قوله** يعنى امره عا ذله لقوله  
 صدقوا **قوله** كانه يدل اصدقاً فيه ان المحسن بالنسبه الى هذا السوء  
 الكبد وكانه لما ترك لان المطلوب هو التصور بحسب الطاهر والنا  
 لا تصور لما في الصدقات **قوله** اي اوقع عنه للاسباق يعنى ان  
 استوفت مسنداً الى مضمره بالنا وبل المشهور كما في قوله  
 وهو جيل من القير والنردان **قوله** ويجوز ان يقال انه مسند الى الظن بعد  
**قوله** احسنت انت يعنى ان العبد المحاطب لما كان قوله صدقك القدم  
 كان المحاطب فانا الطاهر ذلك وان احقق ان يكون مبداء المحاطب جامله  
 للشم على الاحسان **قوله** مذكور في الشرح حاصل ما في الشرح اختار

انما لا يظن ان الله يفتنكم

عن قوله

في قوله



الشق الاول وهو ان السوال فيها مقارن السبب واكواب ما عاين الالتم  
 بان السبب وموط ويدكر الصمد بيان لسبب السبب ويدخل فيه سقائات  
 السبب وذكر انه انما قال اذا كنت لشي حكم ثم قدر سवाल عن سببه واريد  
 ان يحاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون ان  
 ما عاين اسم ذلك الشيء مفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقيا وتارة ما عاينه  
 مفيد ان سبب استحقاته هذا الحكم هو هذا الوصف وعلى هذا العالم اريد  
 بالحكم في قوله على بان السبب الوجه للحكم هو الاستحقاق في المثال المذكور  
 لا الاحسان واعتبر منه في كل من بان الحكم المشتك ليريد في المثال المذكور هو  
 احسان المحاطب اليه وليس بقدر هناك سवाल من المحاطب عن سبب احسانه  
 اليه كلف وهو اعلم من غير بالاسباب الخاملة على افعاله للمختار به ولا  
 سأل بقدر السवाल من غير المحاطب اسبق من ان الظاهر ان السائل هو  
 المحاطب لكان صديقا ثم قال نعم بصور ذلك اذا انشئ واراد ان يحسن  
 غير هل يعرف ذلك ام لا لكنها عما نحن فيه على من اجل ذلك قوله احسن  
 بطريق الخطاب ليس بالاملا فادركه وانه الحس وحقيقته الكلام اني  
 اعلم احسانك الى ريد ولا يخفى ان الحسبان بقدر السवाल والجواب سائبا  
 للاصل بل هو معنى السवाल المعبر هل فعل لما اذا احسن اليه ومعنى  
 الجواب اعلم انه مستحق للصدقة البعده ام يكن بعمد المرجلة فضلا عن من اجل  
 ثم قال قد سأل من الصواب ان سأل لما قلت لصاحبك احسن الى ريد انجبه  
 لانه سأل هل هو حقيق بالاحسان حتى يكون احسانه اليه واقعا فوقع ام لا  
 فاذا قيل ريد حقيق بالاحسان فقد تم الجواب عن السवाल المعبر فاذا قيل  
 صدك القدم اهل لذلك فقد انى بما هو الجواب عنه حقيقة وهو الحكم  
 كونه حقيقا بذلك وزيد فيم ذكر ما توجب استحقاته وهو الصدقة البعده

ونذكر

وبذلك يصح الاستحقاق وسوى الحكم به فكون الخ واحسن دما قررت بذلك  
 يظهر ان قوله فما تقدم السवाल المعبر منهما لما اذا احسن اليه ليس سوا  
 فري على صيغة الحكم به من المضارع او صيغة المبني للمفعول من الماضى  
 بل الحق ان المعبر هل هو حقيق بالاحسان واهله وحسبنا التاكيد  
 في الجواب لانه جمله ملقاه الى السائل عنها المتردد فيها وقد سفي عنه  
 بذكر موجب الاستحقاق كما اشترنا اليه فاما مل انهم كلامه قد سوه وعلى  
 كل تقدير فقولنا ريد حقيق بالاحسان في جواب هل هو حقيق غير صحيح  
 لانه عن التاكيد مع انه سवाल عن محض  
**واعلم انه قدس**  
 ريد كلام القادر في خواشئ الكفاف لوجه احرا يصاد هو انه اذا قيل ما سبب  
 الاحسان اليه واستحقاقه اياها كان ذلك طلبا لصور سبب محض من  
 بعد العمل فان هناك شيئا في الجملة فلا يصح جوابه ان سأل ريد حقيق بالاحسان  
 اذ لا يفهم منه سبب محض من هذا اولو لا الحكم السارح وان الصمد في  
 احسن صير المحاطب لاحتمل ان يكون ضمن المسئلة وح لا ريد عليه بل هو  
 الذي ذكره قدس **بمعنى** ريد دعيت انه خلاف الحكم  
 بالنظر الى لفظ صدقك **قوله** لهم الف الف مصدر الفه بالفه اي  
 سكن اليه والافلاف مصدر الفه بواو الفه **قوله** فحرف هذا الاستسما  
 كله وميل نحو ان يكون له استيقاف في هذا البيت المذكور الا محذوف فاهو  
 انه لما قال رعتهم حرك السامعين لان سألوا ويقولوا لم نذكر ذلك فاحاب  
 بقوله لهم الف الف والدليل على انكار المشكك ذلك لفظ رعتهم لان استعمال  
 الزعم في الكذب اكثر **قوله** فمن ما قال المحاطب ويدخل في الشرط  
 لما كان فيه **قوله** فربك من عبيا لانه قدر اصل الكلام هكذا واما الوصل  
 فاما لرفع الابهام واما للتوسيط على حرف اما وليس له في الشرط

اللفظ مصدر الفه بالفه اي  
 سكن اليه واجه والافلاف مصدر  
 الفه بواو الفه فحرف هذا الاستسما  
 كله وميل نحو ان يكون له استيقاف  
 في هذا البيت المذكور الا محذوف فاهو  
 انه لما قال رعتهم حرك السامعين لان  
 سألوا ويقولوا لم نذكر ذلك فاحاب  
 بقوله لهم الف الف والدليل على انكار  
 المشكك ذلك لفظ رعتهم لان استعمال  
 الزعم في الكذب اكثر **قوله** فمن ما  
 قال المحاطب ويدخل في الشرط لما كان  
 فيه **قوله** فربك من عبيا لانه قدر  
 اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما  
 لرفع الابهام واما للتوسيط على حرف  
 اما وليس له في الشرط



جاني الشعر فليكن **قوله** اشهد القراء **قوله** يد يد اريد تقادم عهدهما في  
 واما ما موات المذبحا **قوله** اي اما يد اريد واما ما موات **قوله** فالجوع  
 اسما والموجود في المن اربعة اشكال منها المذبح من لفظا ومعنى **قوله**  
 لفظا ومعنى والمذبح من لفظا لاشا من معنى والاساس من معنى  
 مع كون الاول حبرا لفظا **قوله** اي لاشا من معنى والثاني حبرا لفظا  
 وهو باق لان اضرب يد او يحسن الى عمرو ومالك المذبح من معنى  
 لاشا من لفظا **قوله** اي اكرمك واحسن اليك اي اكرمك واحسن اليك  
 لانه للفقير ومالك المذبح من معنى مع كون الاول لاشا والاساس حبرا  
 وهو قوله تعالى المذبح عليهم مساق الكتاب لا يقولوا على الله الحق ودر  
 ما يسم اي اخذ عليهم لانه للفقير ومالك عكس هذا وهو قال اي اسبغ الله  
 واسبغوا اي بري مما سركون من دونه **قوله** لا تعبدوا ذلك الله  
 لان مقام اخذ الميثاق بمعنى الامر والهيبة فتح عطف قولوا عليه والمعنى  
 على يد القبول اي واذا اخذنا مساق بني اسرائيل فليكن لا تعبدوا اولوا  
 وقيل اخذ المساق في قول القسم والاعيد واحواب القسم والحاجة  
 الى تعبد القبول وقد جعل الاعيدون مقدر لما ان المصدر به بدل المساق  
 فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع وعلى هذا يكون قولوا امرا او انما حذفت  
 لان اي اخذنا مثاقفهم ان لا تعبدوا وان لا قولوا اي احذرنا عدم عما به نعم  
 وقوله فليكون الامر ما ولا المصدر ومعطوف على امر ما ولا به وهو من عطف  
 المجرى على المجرى في جعل الامر مثله للمصدر به قوامت معنى الامر كما في قوله  
 اريد منك ان قم وقم كما لا خلاف اريد منك ان تقوم فاقض **قوله**  
 اووا احسنوا يكون عطفه على يعبدون من قيل عطف قولوا على  
**قوله** على ان تعبدون ان يعطف قولوا على

اي والله اعلم

الفعل المجهول اي واحسنوا فليكون المعطوفان على الاول مستقيمين في الاشياء  
 معني ومختلفين حبرا والاشياء لفظا وعلى الثاني مستقيمين لفظا ومعني **قوله**  
 قولوا ما لعقل الخ قال قد مر من المجهول اما كلي او جري والجرى اما متور  
 المحسوس ما جرى الحواس للحواس الظاهرة واما حجاب وهي الامور الخفية  
 المستعينة من الصور المحسوسة ولكل واحد من الامسام السبعة مدركه حافظ  
 يدرك الكل وما في حكمه من الحركات المجرى عن العوارض المادية هو العقل  
 وحافظه على ما زعموا هو المندرج في القياس ويدرك الصور هو الحس المشترك  
 وحافظها هو الجيال ويدرك المظاهر هو الكلام وحافظها الذكاء والارادة من  
 قوه اخرى متصرفه لسي ففكره وتخييله وهذه الامور السبعة منتظم احوال  
 المدركات كلها والمعصوم بل اشار الى الضبط وان كان خارجا عن العلم **قوله**  
 النوع العاقل احد لفظ العاقل في هذا السطر ليس بذلك **قوله** من غير  
 ان تبادى هذا القيد لربما به التوضيح والاولا احاد اليهم بعد ذكر المعاني **قوله**  
 من الصور الماخوذة الى المجهول من كلام السيد قدس سره في شرح المحتاج  
 ان لا احتصاص للمفكر في التركيب والمفصيل بين ان يكون في الصور المذكورة  
 او المعاني المذكورة فانه قاله المفكر قوة تصرفها الناطقة في مدركاتها  
 تركيبا وتفصيلا فليست غير ذلك **قوله** عن عمار السكاكي قد ذكر المشايخ  
 مكان الجليلين ويعرف الصور الذي كان مسكرا لغيره عمار السكاكي كما سبغ اليهم  
**قوله** استراكتهم في وصف له نوع اختصاص بهم فانه ذكر السكاكي من ان  
 العقل يميز المثلين عن المصحف الخارج روح النور عن العين اما  
 ما سبغ التماثل لبعض الاحاديث في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع  
 اختصاص بها اللهم الا ان جعل ذلك الوصف غير له الحقيقة وما عداها من  
 الوصف المصحف لها وقد يقال ايضا يلزم على هذا ان يكون الشمس والقمر

هو العقل العاقل  
غير الحواس

ما فيه من الدور  
من غير



تأملن لاسم الكمال وصفه لا ضاه وان لم يكن ان يدخل سبه اليها تمل  
 فيه ما تمل **قوله** ما يتبع اح المصح هناك انه يعنى الكمال والاشبه  
 بمجرد المثار كفى وصف خاص دون الحقيقة **قوله** بين العقل  
 والمعلوم اي من هذين المهورين وكذا بين المقل والمكثر اذا لضاف  
 بين الذاتين لما تراه ان يعقل ذات الواحد على ليس باليأس الى يعقل  
 ذات مخلوقة وبالعكس وكذا يعقل خمسة مرات باليأس الى يعقل  
 ستة الا ان يعقل الذاتان من حيث الاضاف بالمهورين امكن ذلك فاما  
**قوله** يصير عند العبد اح يريد اذا عدا الشيء واحد كما اذا عدا بالواحد  
 او بالاسم او غير ذلك **قوله** من نوع واحد لم يشابهتهما الامور  
 المتماثلة بسبب الاشتراك في اسرف الدنيا كحجتها اسرافا حثيا بالسمي  
 والتميز ومعلوم بان الحق لا فاضته عليها الوار العبد لا احسان **قوله**  
 في جميع ما على محضه بالضرورة اي فيما اشتركونه مراد من تحت بعلة  
 العامة من غير ان يفار الى نظير واسد لان كونه الصانع وحق الصلوة  
 وحرمه الخ وهو ذكر **قوله** انكار شئ من هذه الخضر المعنى الاول  
 لعدم شموله الخالي عن المصدق والانذار بخلاف الاول **قوله**  
 يرتأى اي اجتماعا على كفيه مخصوصه **قوله** فله صور لا يمكن ان يسميها  
 اح هذا الشان الى اختلاف الصور يرتأى في الحالات **قوله** وكما صور  
 لا يغيب عن خيال اح اسان الى اختلاف الصور وصوفا وشهدة  
 بحسب الحالات **قوله** وهو منى على الجامع فيه ان بعض الفصل  
 والوصل لا يحتاج الى الجامع كالوصل لرفع الإيهام والمصل للاضابط  
 وكذا الوصل بعبر الواو لا يحتاج الى جامع فله معناه لما ان يراد بالجامع  
 ما يعبر المذكور هنا ومعاني تلك الحروف ويمكن ان يقال معنى **قوله**  
 وهو منى ان يحجره من حيث هو منى على الجامع **قوله** لا يجمع ذلك معان مقوله

وهو قال سيد

**قوله** سيد الحقيقتين فكيف من كان التضاوان آخر مطلقا  
 فهو امر كلي مدرك بالعقل وان اخذ مضافا الى كلي كان كلياً ايضاً  
 وان اخذ مضافا الى جزئي كضاد هذا السواد والياض مثلاً كان  
 حربياً على ما ذكره وان كانت الاضافة الى الجزئي موجب الحربية ولا منعها  
 مثلاً اذا قلت عداوه زيد فان اردت بها مطلق عداوته كانت كلية  
 وان اردت بها عداوته مع غيره في زمان معين الى ذلك من المعنيات تحت  
 شخص وتبني السر ككاتب حربية وقس على المضاد حال التماثل والعارف  
**فان قلت** اذا كان التماثل والمضاد متساويين فلهما كذا لا  
 جامعاً كلياً والثاني ذهبياً كلياً لان التماثل سوا كان كلياً  
 او جزئياً وكل واحد من امر اذا الفت العقل اليه امضى الجمع بينهما  
 وذلك لانه في نفسه صالح للجمع ولا حاجة في ذلك الى احسان والجميع  
 لمثل هذا الجامع منسوب الى العقل سوا كان ذلك الجامع ما يدركه العقل  
 بالذات او بواسطة الالات واما المصداق فانه امر اذا انظر العقل  
 اليه لم يمتنع الجمع بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج  
 الى احياء فيستد الى الوهم او من شانه ان يمتنع **فان قلت**  
**كيف** تستد الى الوهم مطلقاً ان انه اذا كان كلياً لم يدرك  
 الوهم اضلاً فله بعض بسبه جمعاً له محتلة ذلك وطعاً **قلت**  
 لا يدركه الحقيقة فاما هو للنفس سوا كان متعلقاً كلياً او جزئياً لكن التقى  
 الات لها استعمالها في الادراك والقوى الذهنية مستقلة ذاتها الى  
 لها في ادراكها الحربية المتعلقة بالمحسوسات والنفس مستعملها  
 وتسعين بها ادراك سائر الحواس ولذا قيل الوهم سلطان  
 القوى المسيطرة باستعمالها الحقول المتفرعة عن المحسوسات

قوله

الاصح

قوله عليه السلام  
 ادراك الامر والادراك  
 يدركه كلياً ولا يخص  
 عن الاستكمال



بل في العقولات الصرفة ولذا قد تخطى منها وتحكم عليها بحكام المحسوسات  
 فالمراد بالجامع الوهي ما يمتضي العقل باستعمال الوهم الجمع له جله ولو استعملها  
 لما امتضى الجمع سواء كان الجامع مدرجا للعقل بالذات او بواسطة الوهم  
 ولما كان الوهم الذي في هذا المقام سببا اليه كما ينسب التقطع الى السكين  
 والجملة للمور الواقع على ما ينبغي ان يحصل ينسب الى العقل وحلا فلهذا ينسب  
 الى الوهم واما المقارن فان كان الصور المحسوسة ولا شك انه امر يقتضي الجمع  
 بينهما والجمال يدخل فيه فينسب اليه وكذا المقارن بين العكس الوهميه ودمها  
 وبين الصور ينسب اليه لان الوهم لما سرع المتعاضد من الصور الجمالية بالانوار  
 من المحسوسات المتسارعة عن المحسوسات ينسب اليها ايضا لان تلك المعنويات  
 سرعة عن الصور الخيالية ايضا **فعم** المعنويات الصرفة لو فرض فيها  
 بعارض لم يكن للخيال فيها دخل لكنها بما نحن بصدد من الامور العرفية المعينة  
 في اللغة من اجل وجماد كذا تفصيل وتحقيق لما ذكر في الشرح **قوله**  
 فاعترض صواب هذا الاعراض عس حار على قانون الوهم على قدر كون المزا  
 بالجامع الوهي ما يدرك الوهم ايضا لان السواد والياض امران بينهما جمع  
 لا نفس الجامع **قوله** كانت حرمات قد عرفت من كلام المحقق ان الاضافة  
 الى الجري وان لم يمنع الحريمية لكنها لا توجهها **قوله** كلامها هذا قال  
 قدس سره في سماه لان المقصود بيان الجامع بين الجملتين في العطف وما لا  
 يكفي في صحة العطف بينهما وطعنا ولا يصح جامعتهما اصلا لا لاسمي الجامع  
 بين الجملتين عرفا بخلاف ما يصلح ان يكون جامعتهما بين الجملتين في موضع  
 يصلح لذلك في موضع اخر لجامع هناك **قوله** ومن محسنات الوصل  
 فاذا وجدت المحسنات كان الوصل حسنا وان افقدت كان مستحاق **قوله**  
 بعد وجود المصحح وهو الوصل بين كمال الاتصال والانعطاف على التوصل

لفظ الجري  
 ولو لم يسم

الذكر

المذكور كذا في سرجي الفتاح السارج والسيد قدس سرها وكما علمت بكونها  
 كمالا لقطع مع الالهام لعلته **قوله** فاذا اردت مجر  
 الاحبار ارج ارج الاحبار اما ان يكون مجر عن العرض لشي من الجبر  
 والبيوت او مع تعرض لاحدها في كلتي الجملتين او في احدهما ولا اصر  
 في المخرى ففي القسم الاول يستحسن المناسبات في الثاني يجب وفي الثالث  
 لا يجوز لكن القسم الاول غير واضح اذ لا بد من المعرض للجرى في التعليق  
 والبيوت في الاسباب الا على قول الشيخ في الاسباب لكنه لا يترتب عليه  
 من المقصود هنا معنى ان يكون مراد الشيخ من قوله فاذا اردت مجر  
 الاحبار ارج هو الثاني حتى يصح قوله ولست اعلم له ترد عليه ان  
 المناسبات واجب لا مستحسن وقد تكلف في الجواب ان لا يسل ان المناسبات  
 في الثاني واجب وانما يوقف عليه صحة العطف بل انما يجب لان المقصود  
 المتكلم واثبت حيزا به فيبقى على هذا الجواب ان لا يكون الاختلاف في  
 الثالث واجبا مثل هذا او الاول استقام لفظ مجر في قول الشارح مجر  
 الاحبار اذ لا يظهر لها فائدة بعينها لما لا يطرا الى القسم الاول وقد عرفت  
 انه غير مقصود للتنازع وقد سكت لاسات القسم الاول وما معنى قوله  
 مجر عن العرض ان من غرضه قصد المعرض والجملة التعليقية وان افادت الجبر  
 لكنه يجوز الاعتناء بها وكذا التسمية بالنظر الى البيوت وقد ان الكلام  
 المتكلم على هذه الجملة كيف بعد بلغا على ما عرفت من ان اعتبار القصد  
 في الخواص يظهر ان القول بالمناسبات بين الجملتين في التعليق والاسباب  
 من المحسنات يحمل تامل **قوله** او اراد في احدهما الاطلاق ان لا  
 ان جعل هذا من جملة سرج قول المصنف الا مانع غير مناسب اذ لم  
 سرج المصنف احرا المناسب في التسمية والتعليق والتعليق في

وعبارة الشارح في القسم الثاني







تكون ما في المعاني

ولا الخلل في الماضي عن الضم كقولك انتك ولعش قائم اذ قد يقرر ان الاصل  
في كل من الخبر والحال الافراد قلت اما كون الاصل في الخبر الايراد  
فان يحسن اليه لا دليل عليه **قوله** على حصول صفة الحاشية  
الى ان حق الحال الجرد عن المعنى لان المقصود لا يفتيد الفعل هيئته مخصوصه  
وما دخل عليه حرف النفي لانه في الصفة الهسهه **فان قيل**  
الصفة المهيئه قد يفتيد الفعل بها فلما المقصود من الحال التفتيد للهوت  
الهيئه سواء كانت حقيقيه او اعتباريه فان انما الصفات والهيئات مما  
لا تضبط ولا يتصل فلا بد ان يعبر عنها بما يدل على الهوت فان قلنا  
نعم من في صفة او هسهه هوت اخرى كما نفهم من في الركوب هوت المشي  
وح كان النفي منصطاً محضاً **قوله** كذلك يرفع الالتزام والاختيار في  
المنفرد ما يدل صريحاً على هوت الصفة او الهسهه المصنوع فلا يخالف  
هذا النهج في فن الملافة وان طارت مخالفتهم بحسب الجوز ذكر السيد  
في شرح المفاتيح **قوله** وفيه بطرستف على ما ساد مع به النظر  
ما ذكره المحقق الشريف **قوله** هي فيهما للعطف هوت في التمسك  
روى عن ثعلب انه قال الرداءه كلمه على ارهنتهم ما صيا على ان ارهنته  
معنى رهنته لما لا اصحى فانه رواه ارهنتهم على انه مضارع **قوله**  
ومعنا هذا الح اسحق بن جبر **قوله** هذا الوجه حيث قال قال حاربه  
ويعم ما قال معنى حكاية الحال ان بعد ذلك الفعل الماضي واقع في حال  
الحال كقوله تعالى فلم يسلون انبياء الله وانما فعل هذا في الامر الماضي المستغيب  
كما يحضر للمخاطب ولصون له لئلا يتعجب منه ويقول رأت الاسيد  
فانما السيف فاقوله وقد نقل عن السيرافي معنى الحكايه وحين امرت  
**قوله** فبعد عنه بلفظ المضارع هذا بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام

معهن الحال

فان قيل

قوله وهذا معنى المقارنة في  
حاشية النور وهو ان  
قوله ساويل وهو محكوم عليه  
او موصوف به فلهذا  
واسد اعلم

في

فيه لان مطلق حكاية الحال الماضي هذا او قد يكون التعيين عن الماضي  
لفظ اسم الفاعل من فيل الحكايه كما صرحوا به في قوله تعالى وكلهم  
درعيه بالوصف وان كان مضارعاً مفعلياً غير ان لما ذكر في الشرح  
**قوله** تكون لا النفي لا التهيئه هذا هو الظاهر فيجب الاتساع  
بالايه ولا يدرج فيه ما نقل عن ان المقام من جوان كونها للنهي وحدوث  
الموتى من المقيله تخفيفاً وكون الفعل جبراً في معنى التهيئه كما في قوله  
لا بعدون الله ولا ما قيل من انه يكون بها الحقدون الساكنين بالحسنه  
على ما ذهب اليه فليس ذلك متلاً لما الساكنين اذ كل هذه احتمالات مره  
والراجح يصلح للاستشهاد به كما هو مقرر **قوله** انما يرد مطايعه وان  
ذلك الزاماً على المصنوع لكنها لا يعتد في المفرد عند اللغاه كما عرفت **قوله**  
وكذا ان كان ماصياً لمظا او معنى الا صرح انما لفظا ومعنى او معنى  
**قوله** احاداً بمعنى ركباً عليه **قوله** وقد يعنى الكثران  
فيل الكلام في الحال المستقلة والكثير بعد جملته عن مستقل **قوله**  
بأن الحال بلوع الكثر والبلوع كما يحق بصحاح **قوله** ولم يثنى  
لشرا فيل كيف بعد من الاحوال المستقلة مع ان عدم مساس بشر  
لم يستقل **اجيب** بالنسب في اللفظ لا له على عدم اسفاله  
بخلاف قولك هذا بول عطفاً وهذا العدد يكفي في عدم من المستقلة  
غير الحال التي نحن بصدد بها وهو متعارف مضمونها المضمون العادل  
**قوله** مذكور في السرح قال فيه وعابيه ما يمكن ان يقال  
في هذا المقام ان حاله الماضي وان كانت بالنظر الى عاملة ولم يظ  
قد انما يرد من حال الكثر ومضاج الحال ان ميسا سان لكنهم استشهدوا  
لفظ الماضي والحال في الماضي والحال في الجملة فانما اللفظ

في الحال الذي هو صريح



قد ظهر الحال فيه قال السيد قدس سره الصواب ان المفعول اذا وقعت  
 في وقت المبالغة خصوصاً ما حذر الارمنه ففهم منها استعمالها <sup>استعمالها</sup> حاليتها وما  
 ضوئيتها بالقياس الى ذلك المعبد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها  
 المعنوية وليس مستبعد في بعض الاحوال في مساحت تكون الفعل <sup>مستبعد</sup>  
 نظراً الى ما قبله وان كان ما صيغاً نظراً الى زمان التكلم وعلى هذا افاد  
 حاشي ريدر كـ كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة الى المحي  
 معاً ماضياً عليه ولا يحصل معارضة للحال لحالها واذا دخلت عليه فدرسته  
 من زمان المحي وبنفسه المقارنة بينهما فكان ابتدا الركوب <sup>كان</sup> ماضياً على  
 المحي ولكنه فارقته واذا دخلت حاشي ريدر <sup>منه</sup> كـ دل على ان الركوب في حال  
 المحي وحظ يظهر صحة كلامه في هذا المقام وفي وجوب محو الجمل <sup>لها</sup>  
 حاشي ريدر علامه الاستعمال اذا لو صدرت ما لزم كونها مستعمله بالبيان  
 الى عاملها انتهى <sup>س</sup> عليه عامه ما قاله ان قد قرنت الماضي الواقع فيها  
 من زمان العامل في وقت معارضة له ولم يقم دليلاً على فهم المعارضه  
 المطلوبه لا ما ذكره من التعريب المتبادر اليه وهو لا يدل على ذلك بوجه  
 وقد لورد عليه من جاريد لم يحكم اذ مقتضى بديريه ان معنى هذا الفعل  
 الواقع فيها بالنسبة الى المعبد وهو كما يفهم منه بعدم الضحك  
 على المحي ولا يعارن الحال عامها وخواه ان الثاني <sup>في</sup> هذا المثال ويحتمل وان  
 دل على اسفا متقدم لكن الاصل استمرار ذلك لا مضاحي يظهر فريته  
 انقطاعه نحو لم يضحك امس ولكنه ضحك اليوم والغرض عدم هذه الفريته  
 فان الاستمرار الذي هو الاصل سأل عن المعارضه بحصول الدلالة على المعارضه  
 في زمانه الما قبله وهو محال وهذا بخلاف الماضي المبتدئ فان وضع  
 الفعل على افا به الحذر من عمران كون الاصل استمراره ولذلك قيل بانحاجه

الذي

الذي قد افترقه من الحال لنفهم المعارضه واقول قد ورد عليه ان الدليل  
 فانه على عدم فهم المعارضه فانه لما قال ان ما صوته بالنسبة الى ما جعل  
 قبله كان الحاشي ان في زمان قبل زمان ما جعل قد اذكت بمجموعه  
 كان الماضي الذي هو مع حاله لما كانت ما صوته بالنسبة الى زمان المتكلم  
 لا بمجموع زمانه زمان المتكلم لا زمان يكون ان يكون اوله ماضياً واستدائه  
 عليه معارضة لا ينعقد فالماضي ح هو استدادا لاسم الفعل لا ذلك الفعل جميعه  
 ويكون اطلاق الفعل عليه محالاً لا حقيقة على انه لو امكن ادعاء ذلك  
 في المفعول التي يمكن استبدالها لا يمكن ادعاء هذه الاعمال الانبي  
 وايضاً يرد عليه ان المعارضه اذا حصلت بدو له صار الماضي بعد دخولها  
 كالحال المفترقه <sup>في</sup> دلالة على حصول صفة غير ثابتة معارضة لما جعلت  
 مدله فينبغي ان لا يحزن الواضح كالمضارع الميت ولو قيل ان سبب  
 اسرار لفظ قد انك اذا قلت سلاً جاني ريدر ضرب او وضرب كان <sup>او</sup>  
 المتبادر هو الاستداف والعطف واذا قلت جاني ريدر قد ضرب كان  
 المتبادر هو الحال فيه سبحانه الذي وقت <sup>في</sup> الموضوعين لم يكن بعداً ولعل  
 من خلال الدوق وشأنه في الموضوعين ادرك ذلك ولا بعد في استغفار  
 ذلك من لفظ قد كما استغفارة من لفظ كما انما على ما في الشيخ <sup>في</sup>  
**قوله** يحصل به الدلالة فيه انه قد سبق اشار الى ان المعترض  
 في الدلالة على الحصول في المصربة المطابقة في فرق بين وبين المقارنه  
 في استراطها بين وعدميهما **قوله** وذلك لانهم قد صدوا الح  
 بالنسبة <sup>في</sup> من طالع الكلام لشعره ان نحو له ضرب يدل على استغفار  
 النفي للزمان الماضي وصحاً وما يقدم يدل على ان الاستغفار انما استغفار  
 من خارج ما على ان الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع

فان الشاهد في  
 قوله جاني ريدر  
 قد ضرب كان  
 المتبادر هو الحال  
 فيه سبحانه الذي  
 وقت في الموضوعين  
 لم يكن بعداً ولعل  
 من خلال الدوق  
 وشأنه في الموضوعين  
 ادرك ذلك ولا بعد  
 في استغفار ذلك من  
 لفظ قد كما استغفارة  
 من لفظ كما انما على  
 ما في الشيخ في



وكان في الكلام على الاسم لا على الفعل

وما ذكره هاهنا انما منهم من اذا قيل الاسات بالنفي وقيل في رد من  
والصرب ريدانه لم يصرب **قوله** لكونها ستم هذا الوصل المانع اذا  
لم يكن الاسم عليه حمله فعليه واما اذا كان صرحا فعليه فلهي بعد التحديد  
كالعقلية المحضة كما مر **قوله** لعدم دلالتها على عدم البوت الى الجحد  
**قوله** فان قيل اما ان يكون المقضي لاولونه ذكر الواد هو عدم  
دلالتها على عدم البوت فقط وهو مع ظهور الاستيفاء وكل عرصة اما  
الاول فلا ان احد المحضين مما يحوز الامر من غير تزجج كما مر في المضارع  
النفي والماضي واما الثاني فلان المجموع لو صلح مرجحا لزم ان يكون ذكر الواد  
في المضارع النفي والماضي اولى لوجود المرح وهو سنا احد المعينين  
مع ظهور الاستيفاء لما سبق من ان الجملة بالنظر اليها من حيث هي جملة  
مستقلة لا فان من غير فصل من الاسميه والفعليه **قوله** يا حصار  
الثاني ولا سئل ظهور الاستيفاء في غير الاسميه سله منها وذلك لكون الجملة  
الحاليه سديها فعلية او ما هو في حكمها من كونه اسميه بعد ما يدل على  
فصلها استيفاء دلالة ظاهرة بخلاف الفعلية لظهور المناسبه بينها  
ومن المنع من الاستيفاء في الفعلية لا يظهر ظهور في الاسميه ولا  
يخفى انه ح كما دخل لعدم دلالتها على عدم البوت في اوليه ذكر الواد  
بل ظهور الاستيفاء فيها مستقل بذكر اهل **قوله** وانهم اهل  
من اهل العلم ارجح الاول على قول المتعدي منزلة اللازم والناظر في  
المعول **قوله** حتى يدخل في ضله العامل ارجح واما التي بالواد  
فهى وان دخلت في ضله العامل وانصت اليه في الاسات لكنها لا يبرر  
بعد من المفرد في عدم استيفاء الاسات **قوله** لم يصيغه  
انتم مكان من الصياح معنى الاطراح **قوله** ثم برع في ذكره لم يسا فكلما

اي احد الطرفين  
في الفقه وهو ان  
على صحتها في  
والعارة في الفقه

نفس

بعض اذا كان هذه الجملة بدون الواو **قوله** نصيب من العاويل ارجح  
كما يقال معنى فوه الى في شفاها ومعنى عول على بدنه واهيا في طرفة  
الذي جاحته **قوله** وهو مشعر كأنه اعراض عن المصنف حيث يفهم  
من كلامه ان وجوب ذكر الواو وهو ما يكون المستداهم صير ذي احوال  
والاعداه على المشهور من جوار الامر من اولويه المذكور واما نحو حاي  
ر يد ويرد لتسرع وتبغى ان الحق بما يكون المستداهم الصير لان هذا  
الطاهر في موضع الضمير ويمكن ان يقال لا سئل ان ما قبله المصنف  
عن الشرح يفهم كون ما عداه على المشهور فان هذا الكلام جميعه كالمشعر  
كما شرح به التاخر اعيى من قوله ذلك عند القائل الى احوال اب جله  
المذكور ان الواو تحب عند ما يكون المستداهم صير ذي احوال ويحسن  
مرها بدخول حرف في المستداهم لوقوعها عقب حال مقرون ولا يخفى انه يفهم  
من ذلك ان ما عداه غير حسن والا كان المحصن صانعا وادله يمكن حسنا  
لم يكن جازا عند البلغا فلا يفهم منه ان الشرح يقول بخوانه **قوله**  
**قوله** يدعي المصنف انه لا وجه لخصص ذكر ما يكون المستداهم  
صير ذي احوال بوجوب الواو عند الشرح الا ان يقال ذلك انما عررض به  
لكونه ادنى مرتبه ويعلم ما عداه بالظهور لا دلي وغير بعد **قوله**  
وعلى يد من يتبع الواو وهما بعد من المضارع وبعد من المفرد **قوله**  
وعلى يد من يتبع الواو وهما بعد من الاسميه وبعد من المصنف **قوله**  
ويحسن الترك فان قيل قد صرح الشيخ بان الاسميه لا يترك بها الواو  
لما مضى من العاويل ولوع من الاسميه فان ذلك في هذين الموضعين  
الذين يحسن فيها الترك فيمكن ان يحاب ما منع عن ما دل كما انما يشاهد  
واما الثاني لما دفع عقب المفرد فكانه معروفا ومنه ما فيه اشارة الى كل

ذكر التوضيح على قوله  
لأن ذكر الواو فيه ليس بواجب  
مجرد الاسم بل هو مذكور  
مجرد الاسم في قوله



تجمل العاجان  
في التماثل

بجدة في كل منهما اما في الثاني وظاهره واما في الاول فلا بد وان  
لمشي مما يكون الحرف في لفظ كما في الاول فليس فيهما شيء مما يكون الحرف في  
**قول** اما العاجان والاطياب **والساواه**  
والا لست في سماع سماع المتنازع لم يسمع للمساواة مع انها نسبية  
انما لا بد لا في صيغة الكلام لا واساطير في صدر عن التلخيص مساواة له لا يكون  
فيه مكنة بغيرها **ويل** ويختل لان عدم التماثل فيهما لا يكون  
اذا قصد التلخيص التماثل عن التماثل وليس ليعين الخوان ان يكون في التماثل  
معضلات ومعضلات لا تراعيها عن التلخيص في التلخيص في جنس  
ان تراعيها وليس التماثل مع كون لفظها متساوية ولو بدت حركات كون  
الموجز ما نسبته الى معنى المتساوية والتماثل في الاوساط مع بلاغته  
الله بما ان ما مر به انه ليس بلفظ من حيث هو مساو لفظا وفهم  
**ان قيل** فكذا في العاجان والاطياب ادل من بلاغته الموجز  
من حيث انه ادل من معارف الاوساط بل من حيث استماله على حواض  
**واجيب** بان قوله ادل من معارفه شعور بوجود حواض محلا والمساواة  
فما **قول** في الكلام ان يدور في قولنا نقص اشار الى  
انه لا يسمع في كون الكلام موجزا كونه دال على كلام اخر وكذا المطيب  
لا يسمع فيه كونه باقضا على كلام اخر **قول** ولا في غاية الفهاهة  
والطاهراته بنا فيه كما يسمع به عدم التعرض للفظ غاية في الشرح الكبر  
وسمع المتنازع ويمكن ان يجعل الاضافة سائفة اي عايبه هي الفهاهة  
واما جعل السكاكي الاصل المتين عليه معارف الاوساط لان الاوساط  
لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على بحر معارفهم في ما دلتها  
مسرور اسر الناس هو امر معروف في الوجه معلوم الطريق فاسب

ان يجعل

محلول  
معبر عنه

ان جعل اصلا ليعاين عليه غير **قول** بل كانت وضعيه من غير ملاحظة  
اللفظيات حتى جعل عطايتها لها وندم بعد ما **فما اذا**  
**نسب** ذلك الى مراتب الملاحة عدا كاصوات الحيوانات وادامته  
عن التلخيص ليعاين واعني فيه محرم من التماثل لمطابقة المعاني وبذلك يرتقي عن  
مراتبه بل في الاضواء وتكون مما يعلنا عن بعضهم اساءة الى انه لا يحضر التماثل  
في صدور عن التلخيص في العهد المذكور **قول** عن حكم التلخيص هو صوت  
الراعي عنه وحكي ان كسان يعق العراب اشكالين غير مجتمعة **قول**  
**والاطياب** اذ ادها كمر منها في هذا الملاحة اصطلاح السكاكي  
من ان المطياب نعم المساواة ولعل هذا يسمى على اصطلاح اخر **قول**  
لكونه نسبيا لم يظهر له وجه نسب كونه نسبيا في رجوعه الى احد الاربع  
ما به والى الاخرى ما به اخرى فاصل **قول** اي الى كون عيان المعارف  
اكثر منه الذي سبق هو قوله اذ المقصود راجع والتماثل عنه الى هذه العما  
ولم يقل اذ المقصود ولم يفسر ما سبق بكونه ادل من عيان المعارف لما كان  
مع التماثل الى كون المقام خلقا ما يشبه ما ذكر حيث لم يقل واخرى الى اذ  
المقصود ما قبل ما يعضيه المعاني دالما لم يذكره كذلك اما بالاول فلا بد من  
الاحصاء ولا يعنى كونه بوجه اليم واما بالثاني وان كان اقرب بما سبق  
فتفتن بالتعبير **قول** وهو علطاح وقد ذكر ان كون المقام خلقا  
ما سبق من معارف الاوساط لا يقتضي كون الكلام الذي ذكره المتكلم موجزا  
لوان ان يكون ادل من معارف الاوساط **قول** اعني قولنا ما رتب  
ما قصد ما في سماع المتنازع من ان معارف الاوساط قد سمحت **قول**  
والعاجان معنيين هذا مبني على انه لا فرق بين العاجان والاحصاء عند  
السكاكي وانه السد في شرح المتنازع والسماح في شرح المتنازع

محلول  
معبر عنه

محلول  
معبر عنه











الى وجه تشبهه بالليل **قوله** لكان لظناً تأتي الى فظا واما  
 في الميت فلان الشرط وان لم يكن له يد من جزا المصراع الاول والعلية دلالة  
 ظاهره كالا عني تحت مسغني عن ذكره **قوله** بل تطويلاً اراد به المعنى اللغوي  
 والما فهو حشول من الرايد وكذا قوله مما شئت اكان بطوبى **قوله**  
 لانا الكتاب على انها لو اعتبر الحروف المكتوبة كانت حروف في العضا صوب  
 اقل من حروف الفيل اني للمقتل **قوله** اني للعسل من تركه فل الظان  
 لا يحتاج الى الحذف الا لا يراى في كافي قوله توار ولا حتى الفكر السئي لما اهل  
 با تمل **قوله** والنص على المطلوب بل يعارضه كون سلوك طريق **قوله**  
 فنان الملاعة **قوله** ويخالف من العكران فان قيل في هذا التكرار  
 العجز على الصدر وصفا هو من المحسنات **اجيب** بان المعنى في بطور  
 العجز على الصدر او صفا هو من المحسنات منه ما يكون في كلام يكون ما في الوسط  
 منه اكثر من العجز والصدر كما شهد به النسخ وهذا ليس في البين لا  
 كله واحده **قوله** اما اني حلا الميت نسبة في السرح الى العرجي  
 وفي سرح السواهد الى شجر ايس ونبيل الرياحي وطلاغ السايان الرقيق  
 عطف على ان والجر عطف على جلا **قوله** وصلحلاها هنا علم  
 لان سرح حدف الموصوف بحمله ان يكون بعض ما قبله من المحرورين  
 او يفي كقوله تعا وسهم دون ذلك وكقولك ما في العمود دون هذا وفي  
 عرج ما در لا سيما اذا الرم منه اضافة عن الطرف الى الجملة كما عني فيه  
**قوله** اما المحرر لاجل احضار الظان هذه البكت لم يحص بحوال الشرط  
 بل يحون ان تحري في كل ما حذف **قوله** كما في اخر باب الماسا  
 هو قولوه وهذا لا ريبه يحون بعد الشرط بعدها ثم قوله وفي غيرها لم يرد  
**قوله** او جواب الشرط فيما جعل الجزا اخر جملة اما هو على مذهبه

في قوله  
 ونبيل الرياحي  
 انما هو  
 من قوله  
 كما في  
 واسا علم

المطهرين العالمين بان المحكوم به هو الجزا وهذا خرج حرف الشرط كالا  
 بينهما امر الاستقلال واما علمه صير العربية كما سبق بحسنة من الشر  
 والجزا جملة مستقلة والشرط ويدل كسائر القيود **قوله** فاعل  
 من كثر وقوع الكفار وعليه المسلمين علمه مع فلهما وكنت الكفار **قوله**  
 فقد العجزت الاكبر في الجزا الماضي اذا دخلت عليه قد ان يحصد المضي كقوله  
 ان شرج وقد سرق ارج له **قوله** وقيل لا محضة له بل يكون سبيلا لقوله  
 ومن يحلل عليه عصى بعد هوى وما عني فيه مر هذا العسل **قوله**  
 ويصح لا يصاحبا عن محمد وفي او وصف لها بوصف صاحبها **قوله**  
 قيل على التعذر الاول اي بعد من العطف وقيل على التعذر الثاني اي بعد  
 مدحها اخر الشرط وكان هذا هو الاول لانهم جعلوا العلم في النصي **قوله**  
 الشاعرون فالواخر اسان اقضى ما رواه بنا ثم القبول فقد جئنا خرا اسانا في  
**قوله** وهو سدر السوط اي فاصح ما قالوا بعد ان القبول لانا قد جئنا  
 خراسان **قوله** بل نسب لمضون الجواب المحدث فانه لما كذب الرسل  
 فله كان في تسليته له صلى الله عليه وسلم **قوله** ثم الحرف لا بد له دليل  
 فيما ان جميع ما ذكره هنا ليس اذله للحذف كما في السورة قول المصنف  
 وسها الشروع اي من اذله بعض المحدث **قوله** اما يتعلق بالانفا  
 هذا علمه ذهب المعتزلة والعرايين من اهل السنة واما علمه ذهب  
 جمهور اهل السنة متعلقها ما لا عيان حقيقة را به بحر من العيون كالحشر  
 والجزر ووجهها والكلام في ذلك يستوفى في علم الماصول **قوله**  
 فيه فتاوح وجه التناح ان قوله ان يدل ما ويل المصدر ويوول المعنى  
 الى ان من الما دله دلالة العقل مثلا وليس كذلك لان من الما دله هو العقل  
 لا دلالة لها فا قدر المصاف صار المعنى من دلالة الادله دلالة العقل

في قوله  
 انما هو



الاول فاذن قدر المصنف صاحب المعنى من طلاله الاول والاولى العقل  
 مثلاً ويحوز ان يقرر المصنف في حاشية المتن اي ذ وان تبدل وكانه انما قال  
 كان لا محتمل ان يكون الضمير ما يدل الى الابد لا ابتداء لدول عليها بقوله ادلت  
 الا ان فيه اشتداد الضمير وان ضميرها في قوله وسبها الشروع وما بعد انما  
 يرجع الى لادله **قوله** فاما على النحن فيل الى ظهور ان هذا كالا  
 السابعة ففقد الامر الشامل لنفس العذاب واما ان ذوالدلال الى العظمى <sup>الوجه</sup>  
 2 يوم القيمة **قوله** المتروك يدل على كونه مفروطاً لم يفسد في قد  
 شغلها حتى اى مبلغ السعاف الذي هو خلاف القلب وهو حله وونه كالحجاب  
 ما لا شعفه الجب الى بلغ متخافه **قوله** فلا يحوز ان يقرر في حيزه لان  
 المقدور حقه ان يكون ماسع فيها الوهم في نفس الامر **قوله** وما جعلت  
 التسمية تبيد الى لفظ ما جعلت التسمية تبيد الى او ما جعلت التسمية  
 سيد المعناه فلا بد من تقدير مصاف لان المقدر هو الفعل القوي <sup>جعل</sup>  
 التسمية اسدي لان المفهوم من الحديث وجوب الاستدلال وان الابد  
 لعمومه اولى بالمقدور كما يدور في الطرف المستقر لوصوله الى الكون **الحج**  
**بانه او ثردك** لما فيه من الدلالة على ان العمل كله يسمى العمل لا  
 بعد وابتدى ولان المذكور عند عدم الحرف هو القراء دون الاسماء كما  
 قوله تعالى اولى ما تدرى ان لا يكون من معلق الطرف المستقر عما اما هو عند  
 عدم ثبوته الخصوص **قوله** بالزفا والبنين فيل هي التي صلى الله عليه  
 عن هذا القول لانه من شعار الجاهلية واما بالحق والركه **قوله**  
 محو وابتدى الى صدره هذا يحمل ان يكون للاغراض الملاية طبعي ان هذا  
 التركيب من شأنه بعد الاعراض السلام وان امسح اعتبارها في بعض  
 المواضع كما في الآية فان المخاطب هو الله ولا تصور فيه الغرضان الاخير **قوله**

سيد المصنف في قوله  
 هذا هو ان يقرر في حاشية المتن

شرح شئ تاله وقد علم المفعول ان لا فاد اقلت صدرى علم بمصنفا وليس في  
 فوك انشرح بدون رما واما يدل على المفعول محال حتى كونه صدرى المذكور  
 بعد بمصنفا له فماتل **قوله** اي ترك الاطباء فشرح بذكر لان قوله  
 نعم ريد من قبل المساواة فلا يشمله الاختصار انما اذا اراد به ما يتناول الجنا  
**قوله** ووجه حسنه سوا ما ذكرها فان النكتات حاصلتان في قوله  
 اشرح لي صدرى على ما يفهم من طلاله قول المصنف طلب شرح شئ ما  
 له من انه على حد الوصف وان الظرف مستقر **قوله** وفيل  
 للمحال والتفضيل اسار لفظ فيل الى معناه لان هذا لا يحيز باب نعم  
 بل هو جار في جميع ما فيه الايضاح بعد الاهتمام وكلف بعضه في وجهه  
 بان المراد بقوله سوا ما ذكر من الايضاح بعد الاهتمام للاشياء المذكورة  
 والاضاح بعد الاهتمام باعتبار ما فيه من الغرام المستطرفة عن باعتبار  
 الامور الثلاثة المذكورة وفيه انه لا يدفع الحد وارجح هذه الكلمة في  
 كل ما فيه ايضاح بعد الاهتمام كما لا يخفى **قوله** وفي الاضطرار هذا  
 في الظاهر عكس المعنى اللغوي وذكر بعضه وجهاً للناسية كما ان اللفظ  
 في لفظ ما اخر عن ندوه كذلك المثني لعمومه بحسب مفهومه وشيوعه  
 بمنزلة المنبر وف وتفسير المراء منه بالاسم من المعاطفين بمنزلة  
 اللف يكون التوضيح من قبل اللف بعد التدف **قوله** فاسهل  
 معطوف على الاول انما لا حاجة اليه بعد قوله ففسر باسم  
 تأمل **قوله** نحو يشب ان ادم لم يقل نحو قوله عليه السلام لان  
 متن الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وعنه يهزم ان ادم و  
 مفدا اثبات حيث الماد وطول العمر وكان قوله في الايضاح  
 كما جازي الحديث نقل بالمعنى **قوله** فاسهل انما ان الخطاب مفرد فينبغي

المحو وابتدى الى صدره  
 هذا يحمل ان يكون للاغراض  
 الملاية طبعي ان هذا التركيب



كل ما قيل في الفقه العرفي  
من كلامه عليه السلام في  
الاعتقاد والاعتقاد

من كلامه عليه السلام في  
الاعتقاد والاعتقاد

وما قيل في الفقه العرفي  
من كلامه عليه السلام في  
الاعتقاد والاعتقاد

ان يقال اي خيتمنا **قوله** فهو اعم من الابطال الخ فوجودها في قول  
وهل يجازي لولا الكون ووجود الابطال بدونه في قوله الذي لم يشق  
والعكس في قوله فان مستفهم الخ لا بد من ذلك لانه ليس ختم الكلام فلا  
اعم من التذييل من جهة واحدة من جهة هذا اذا لم يخص الابطال  
بالشعر وان خص به ما لا يخلو لست هي الابطال بل قول الساعن  
ولست مستحق البيت وح يكون اعمية كل منهما واخصيه من الحر من جهة  
وسيجي ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وح يكون  
اعمية الابطال منه من ملأه وجوب **قوله** ذلك الجزاء المحض هو الابطال  
سبل الغرم عليهم **قوله** فهو من الضرب الثاني وكون قوله ذلك جريناهم  
ناكروا فربما على ان المراد هل يعاقب لاسا في استقلال الجملة الثانية  
**قوله** من اخاف الشرح وهذا احسن من ان يكون صفة اخا وذكر  
انه على تقدير الوصفية يكون الاخ معدا او على هذا يحمل ان لو حادخ وليس  
له شق ولا يكون قوله اي الرجال المهذب مناسبا **قوله** او عن المحاطب  
في شق ويحتمل ان يكون من صهر المحاطب المستتر في قوله مستيق **قوله**  
وهو ان يوفى الخ فهو اعم من الابطال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغير  
واخص من جهة انه لا يكون الا لدفع ايها خلاف المقصود بخلاف الابطال واما  
النسبة منه ومن التذييل فالظن انها المسماة لا يجب ان يكون الاحتراس  
لدفع ايها خلاف المقصود ويجب ان يكون التذييل للتاكيد اما ان يكون كون الشيء  
موكدا واما لا يهاجم خلاف المقصود ايضا فكون النسبة بينهما الضم فهو كما في  
**قوله** والظن انحوار لما راى الصم قالوا في التاكيد انه يكون لدفع وهم الجهول  
ويكون **قوله** طاكنا المطر الخ **قوله** بحث ادراك في ايها خلاف  
المقصد بحد الاحتمال له بحسب بعض الامم كما شهد به الانصاف والالزام

ان يكون

ان يكون اكثر ضرر التمييز داخل في التكيل بل لا بد من نوع سبق الى الارض  
ولا سبق من الشيء الا الاصلاح شيوع التمييز فيم ولم وقوعه  
على وجه الاصلاح ولذا تراها الابطال يكونون في مقام البرهان كذا السبق فكون  
البيت من قبل التكيل محل تأمل **قوله** فان قيل تناو رسيب  
خراب الدار ههنا ليس بمراد ذكر الشيء بل باعتبار دوام المطر وان الدوام  
محتوي في مفهوم البرهان **قوله** في الحاج **قوله** الدعة المطر البرهان  
الذي ليس فيه عيب ولا ريق بل دافعة لثبات البرهان **قوله** ولست بالليل  
لان قد يعدم قوله غير مسددها في قوله ودعة تهيى بدفع هذا التوجيه  
كما لا يخفى **قوله** ويحتمل ان يعصب الخ الفرق بين الباء والياء ان الاول  
باعتبار الضمن والياء باعتبار ان التذييل يكون من العالي الى السافل  
بدل على حصول معنى العلوي المتدلل ولا حاجة الى الضمن كذا عن  
شرح الانصاف **قوله** وهو ان يوفى في كلام لا وهو الخ وهو اعم من  
الابطال من جهة انه لا يجب ان يكون في اخر الكلام او في اخر البيت واخص  
من جهة انه يجب ان يكون فضله وان يكون لكتبه سواء دفع الابهام وما بين  
التكيل وكذا التذييل لما شجى من ان الجملة في التذييل يجب ان يكون  
لها محل من الاعراب **قوله** كلام المصنف في الانصاف حيث مثل للكتاب  
بمؤله على ان سألوا البر حتى ينفقوا ما يحبون والظاهر انه لا يتم المعنى  
بدون مما يحبون فاما لا يعاقب سعيد كذا قيل **قوله** سعد والمعل  
اي اسعده وانزعج عن كل يقصيه **قوله** فمحل الاعراض هذا  
المصنف الخ لا يخفى ان هذا التفسير يميل بعض صور الابطال انض  
وهو ما يكون بجملة لها محل من الاعراب لا يقال هذه الصوت من الابطال  
اما داخل في التذييل او في بعض صور التكيل الداخلة في هذا التفسير







بضمين والمالته التزام لانه يحقق منه سب كل واحد منها فلو قال فاد الطلاق  
 على المجموع مطابقة ذلك على الجرم الخ لكان احسن واخص **قوله**  
 عن تعقل المسمى في الدهن لا يعني ان حرف قوله في الدهن اولى **قوله**  
 والالحاح كثير قال السيد قدس سره **اعلم** ان من فسر الدلالة بكون  
 اللفظ تحت سمي اطلاق فهم منه المعنى اسيرط في التزام اللزوم الدهني  
 بمعنى امتناع انما كيعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل تلك الحارات  
 والكلمات ذال على المثال الدال عليها هو المجموع المركب منها ومن فرائدها  
 الخائيتهم والمقاييم ومن فسرهما بكون اللفظ اذا اطلق ففهم منه المعنى  
 لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول  
 والاول استنباط قواعد المعقول لا معاك على بعد ان يكون الدال هو المجموع  
 بلزم ان لا يكون محركات استدارتي محاذاتي المفرد وهو خلاف نص حكمهم  
 لاننا نقول المحاذ هو المستعمل في غير ما وضع له وليس ذلك اللفظ الاساس  
 والقرينة انما هي جهة من الدال على المعنى الخارجي والزم منه كونهما جزءاً  
 من المجاز **قوله** ولما تاتي الاختلاف بالوضوح الخ فان قيل  
 لازم ان لازم الشيء لازم لذلك الشيء ولا شك ان الدلالة على اللازم اوضح منها  
 على لازم اللازم بعد ما في المختلف بالوضوح في الدلالة الاثر ابيه ن  
**اجب** بان لا يلزم ان لازم الشيء لازم لذلك الشيء لانه لا شيء انما  
 يشترط بظهور لازمته تبعاً لا قصداً او المستلزم لصور لازم اللازم  
 بقصد الامان بدعي حوازا استلزام بصور شيء لشيء بغير صور لازم ذلك  
 الشيء ولو في بعض المواد وقد عايننا ان المراد بالاختلاف في الوضوح التماثل  
 في الاسماء بحسب الرمان لا بالذات والبقاوت بين دلالة اللفظ على  
 لازمته ودلالة اللفظ على لازم لازم من قبيل الماء ولا اعتدله بغيره

وهو الذي لا يثبت له  
 احسن من ذلك

لعل من الاول  
 ان المعنى لا يكون  
 اولى من الدهن  
 فقولنا

المعاودة

المعاودة كما لا يخفى **قوله** في المعنى الخ باعتبار المعاودة  
 بحسب الدلالة المصنوعة **قوله** ومن نازع في اسيرط  
 اللزوم الذهني يعني من قال انه لا يشرط في اللزوم الذهني **قوله**  
 ما يثبتته اعتقاد المحاطب كان المصدر بمعنى اسم المكان اي معتد المحاطب  
 يعني محل اعتقاده يعني دهنه او بمعنى اسم الفاعل والاصافه ياد في  
 ملايشته والاصافه تاليا في الدهن بالوجود الظلي **قوله** يعرف  
 قيل لا يظهر المراد به وكان اريد به مخاطب اهل المحاذات في الجملة  
 لا بغير عالم او غير ولا لزم اتفاق اهل العالم او العوام **قوله**  
 اذ هو المعلوم فيه ان ليس بظاهر في الحرف المنكر فالوجه في الحرف  
 وجعل عن اشارته الى القران الخائيتهم والمقاييم **قوله** لا تاتي  
 لا يعني ان هذا الدليل انما يقتضي ان لا يكون جميع الطرق في الدال بالوضع  
 ما ان لا يكون بعض الطرق كذلك لكن المقر قد عدهم ان الدال بالوضع  
 غير له اصوات الحيوانات وان كان الشارح قد نقل عن ان عدم الوضوح  
 والمغاي في المطابقة بما يمكن المناقشة فيه اذا علم بالوضع بمعنى  
 الاعتقاد الخ لازم غير مشروط بالظن وهو قابل للسبب والضعف  
 وبروفاة المعاودة في الظن لا توجب المناوذة في الاسماء **قوله**  
 والام يكن كل واحد من اللفاظ دالاً اربا بالدلالة ما ترتب عليها  
 عند العلم بالوضع والاسماء اعني الفهم لا معناه الخ معنى لعدم  
 توقفه على العلم بالوضع **قوله** كما اشار الى ذلك الشارح بعبارة  
 والا لم يحقق الفهم **قوله** سلاً اذ اقلنا حدة الخ لا يقال المثال الحرفي  
 لما ثبت قاعده كليته لاننا نقول هذه الباعده بدعيته عليه بالمشال  
 توضيحها وايضا اشار بقوله سلاً الى ان الحال في جميع الامثلة

وراد ان اللفظ لا يكون  
 الا ان كان سائلا في المعنى

الوجود الظلي لا يستلزم  
 الا في الحقيقة والذات



كذلك واذا من حال مثال بوجه علم ان جزيته في جميع الاستدلال ستوا  
 ثبت الحكم الكلي بالاستدلال ومثل هذا استعمل في المظريات بصور الله هناك الكلي  
 في مثال تانيشيه فان انس النفس بالحركات اكثر من انشغالها بالحيات **قوله**  
 وبعد تحقق العلم بالوضع صل عليه العلم بالمذكول للالتزام بالصحة وري  
 بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى ان يثبت المراد الاحتمال في الموضوع  
 بالنظر الى نفس البرهان ان يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الـ  
 والتعويض بالآخر بالعكس **قوله** يمكن ما ديه الملزم فيه ان دلالة  
 الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزم على الملزم لا دلالة الملزم من حيث  
 هو لازم على الملزم ومقتا ديه الملزم بالفاظ موضوعه بل بالضرورة الملزمة  
 المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد بالضرورة  
 التبعيد وبالضرورة المتنوع وبالضرورة التابع وبلا خطي في كل منها الملزم  
 بالمعنى المعتد عند اهل الفن فتأمل **قوله** بالامر بالعكس الذي  
 يقتضيه ما سبق ان يكون المراد بالعكس ان دلالة الشيء على حرمه اوضح  
 من دلالة حرمه على حريمه متلا يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من  
 دلالة الحيوان عليه ولا يخفى في فشايره وان الدليل لا يدرك عليه بل انما  
 على ان فهم الجسم من الانسان سابق على فهم الحيوان منه فلا بد من ان يراد  
 بالعكس هو عكس ما يصحبه الكلام السابق فان فهم منه صحتها دلالة  
 الشيء على حرمه اوضح من دلالة الشيء على حرمه لكن الامر ينبغي ان يكون بالعكس  
**قوله** لكن المراد هنا اسفاله هو ان كان اسفاله معلوما صحتها الى  
 نسطح اهل الانسان والدليل عليه ما قال السكاكي من ان ايراد المعنى الاول  
 على صور محله لا سابق الا في الدلالات العقلية وهي الاسفاله من  
 معنى الى معنى فيسبب علاقة بينهما وح لا ضرورة شارح المطالع هنا

وان قيل قد يقال ان  
 دلالة الشيء على حريمه

القول وانهم صرحوا بان العلم لازم للطائفة لان ذلك سني على انطلا  
 اهل الممران **قوله** واللفظ **قوله** هذا سني على ان دلالات النسبة  
 كالسيد قدس سره شرح المعنى بالصواب هذا المقام ما حقه  
 بعض مشايخنا وهو ان اللفظ هو وسط الوصف اما سيد المعنى الموضوع  
 له او ما له علاقة معه بحيث تنقل ذهن من الموضوع له اليه في  
 الجملة وهو المسمى عند بعضنا باللائم فاللفظ ان استعمل في الموضوع له  
 كان حقيقيا وان استعمل في لارمه فاما ان يكون هناك علاقة المشابهة  
 او غيرها على الاول ان كان معدره ما في اراء المعنى الموضوع له  
 كان استعارة وان لم تكن تشبها على الثاني اي ان كان معديك المعنى  
 المامعة كان محارر استعارة وان لم تكن كان كناية **قوله** والبيان  
 الكلام ارجحنا فاصحت الاستعارة الى الجاه الممثل للاشياء  
 في مطلق المحان صلات ثلاثة ورطيم من هذا ان النسبة اصل حقيقي  
 من اصول هذا الفن الاتزان له مراتب سفا وتدرى الموضوع وان  
 فيه من النكت والطائفة البيا بيه ما لا يحصى **قوله** او غير ذلك  
 كانه اراد به العبد او هو مع محو صفة به وعمر وان حور وحول في  
 النسبة **قوله** فلا يعود الى التشبيه المذكور يعني ان الظاهر  
 الصمير هو عدا الى المذكور بحال والظا وفستظر لان الظا في المعرفة  
 اذا اعتدت ان يكون غير الاول لان الاصل في اللام هو العبد فلا فرق  
 بينها وبين الصمير ذلك وفي انه يحور في كل منها المعنى من محال لعل  
 وعليه ما قيل في التقصير انه لو كان المقصود بالاسا هو الاول لكان معني  
 الظا هو الصمير لسبق المرجع فلا عدل عندنا الى الظا امكن اعتبار هذه  
 النكتة فيه **قوله** وما بعد ان المعرفة **قوله** قالوا الاسم اذا ذكر

اما المراد العلم بالامر

على التشبيه



فان كان معنوا فاما في غير الاول دلاله على المعهود الذي هو الاصل وتكون  
 معنوا في غير الاول والاول فقط نكره كما قسم الاول وعلمته مرجع  
 الى القرآن ونقضت هذه المعاني في الاول بقوله تعالى هل جزاء الايمان  
 الا الاحسان وفي الثاني بقوله وهو الذي في السماء له وفي الارض له  
 وفي الثالث بقوله تعالى وتوت كل ذي فضل فضله والحق انها اغلبية **قوله**  
 وهذا شامل احكامه لم يرد به الاعتراض على المضامين لم يشترط في صحة  
 التعريف لكن ينبغي ان يبين ما شمله التعريف بما يصعب به الدلالة على  
 المشاركة المذكورة كما يشعر به نسبة الدلالة الى المتكلم في بعض الذي  
 ذكره فلو كان خافي ربه وعمره يدل صريحاً على ثبوت المحي لكل واحد منهما  
 ويلزم من ذلك مشاركتهما في الاخرى في المحي والمتكلم ان لم يصدر به هذا  
 المعنى اللامر فلم يدل به الخطاب على مشاركتهما في معنى لما عرفت  
 من اسعار نفس الدلالة بالمصداق لا يكون من التشبيه والا فهو مفقود  
 هذا ولكن الشارح في ان مثل ذلك هل يسمى في اللغة تشبيهاً مالم يص  
**قوله** لو لا دلاله الحال او نحو الكلام اي لولا القرينة الحالية  
 او المعالية الدالة على اراء المقول اليه ثم ان هذه بيان الكشف  
 وفيها اشكال مشهور لان الكلام غير صالح للمقول اليه على عدم القرينة  
 ووجهه بان خلو الكلام عن اي متعارف له اي المقول اليه صحيح لان مراد  
**بالتعارف** المعنى **الاول** اي المتعارف له اي المقول اليه وهو مجموع  
 الخلو عن ذكر المقول اليه وعدم تلك القرينة متعلق بصلاحية المعين  
 على التوزيع ولو قدم ذكر المقول اليه لاضل كل شرط مشروط به وهو وجه  
 بان عدم القرينة واجب عدم الاراء لعدم احوال الاراء وصلاح  
 اذ قد يقرر ان كل حقيقة يحمل الحجار وان كان احياناً مرجوحاً غير ثابت

قال ادا هتة  
 فلو كان متعلقاً  
 بالقصة  
 وان عدم القرينة لا يرد  
 الا في الكلام على الكسوف

وهذا الاسامي افاد الحقيقة على القطع بحسب الظاهر كما تقر في الاصول  
**قوله** واطلاق لفظ الادكان يعني مع حرجها عن التشبيه  
 المضطج الذي هو نفس الدلالة قوله اما باعتبار انها ما حوز في تعريفه  
 هذا ابتداء على ما قاله المطول ينبغي ان يراد في التعريف بالكاف وهو صريح  
 لتخرج عنه حقوقاً تلزم بدورها خافي ربه وعمره وينبغي ان يعلم انه اذا زيد  
 ذلك اغني عن قولنا في تمام التعريف الذي ذكره السلام على وجه الاستعارة  
 الى اخره **قوله** وفي اكثر ذلك تسامح وان اكبر لانه لا تسامح في جعل  
 البصوت الصغير والهمس سموعاً **قوله** الملكة التي لا تحور ان يراد  
 البصوت الموصول والقواعد **قوله** كافي قولنا العلم الحسن اي كافي لانه  
 التي قولنا العلم بالحسن **قوله** عما من شأنه الحيوان اي عما يكون من  
 امره وصفته الحيوان بالثقل فيكون الحيوان عدم ملكه كافي العمى الطاري على  
 البصر كيطابق العمى لا يلزم كون عدم الحيوان عن الحنين عند اسعد ان  
 هو مؤناً يرجع معناه الى المذكور في عاقبة الكتب من ان الموت عدم الحيوان  
 عن البصير بها وقد نقى انكلاسه على طاهن محمل لما كان قوله تعالى  
 وكنت اموئناً فاحياكم والاصل الحقيقة واما استقاض التفسير بنقولنا  
 ليحيي به ملكة مستحوا به المصير الى الحان بانق اهل اللغة **فان**  
**قوله** كيف يكون الموت عدماً وقد ورد في القرآن طو الموت  
 والحيوان والعدى لا توصف بكونه مخلوقاً **قوله** فان المراد بالخلو البعد  
 وهو متعلق بالوجود والعدى جمعا كوسيل فالمراد خلق اشياء  
 الموت على حد في المصاف وهو كسر **قوله** يصدر عنها اي يصدر  
 عن النفس الاعمال بتبسيها **قوله** والاف المحسوس اصل الحق  
 صان اتصال المحسوس للمعقول اما هي باعتبار العلم به وادراكه لا مطلقاً

وليس وكذا التفسير  
 قد مر من عندنا  
 الشيخ في الشبهة







فلا يفتقر الى دليل على تقيدها بالاعتقاف على تقدير افا  
 الاضافه التعريف الخفي انه ليس مضاجعي للمشتري ولا سعيه ان يقال  
 اما قال الشارح ذلك لعدم البقاوت بالمعنى والمخير في المشتري  
 محتاجا الى تفسير فلو قدم المشتري وشره ليعبر الحرس كالاغنى او قال  
 ساعا افا به الاضافه في مضاجعي التعريف به قصد التبيين على ان مجموع  
 المشتري ومشترونه ورق حبر لم يتبدل واحده وهو مضاجعي يكون  
 الكلام دائما غير محتاج الى تقدير كان نقاك ومشترونه ورق كذلك ولو  
 جعل المبتدأ هو المشتري لم يكن بد من التفسير اذ لا يصح عطف مشنونه  
 على مضاجعي وهو ظاهر ولا على المشتري لما كان تكررها وتعرف مضاجعي  
 الذي هو الحبر لانه يلزم مما ذكرنا الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه  
 بالسد افا طر الى اي الامر من بين القدر والفصل اهون **قوله**  
 والمراد بالخفي لا يخفى انه على تقدير تعميم الخفي تحت شمل الحساب الخفي  
 المذكور والعقلي تحت شمل الوهمي المعنى المذكور وكما مر الوحدانيات  
 بقى الحساب المحقق والوهمي المحقق غير متعرض لدخوله في العقلي ويمكن  
 ان يقال انه يدخل في العقلي بالطريق الاول فافاد دخل فيه الوهمي المعنى  
 المذكور كان دخوله فيه اولى واخرى **قوله** ادراك ونيل انما  
 زاد النيل معنى الوجدان لانه لا يكتسب لا يحصل بمجرد ادراك المراد بل لا  
 بد منه من وصول الدرب الى الملتد ولم يقتصر عليه لان الله لا يحقق  
 بدون الادراك والنيل لا يدل عليه لانه لا لزوم ولما لم يكن لفظه بال على  
 مجموعها احتاج الى ذكرهما واما قال عند المذكر لان السعي قد يكون كالا  
 وجيرا بالقياس الى سعي وهو لا يعقد كاليته وحبريته فلا يلتزم  
 به بخلاف ما اذا اعتد كما سنه وحبريته وان لم يكن كذلك بالنسبة اليه

عن  
 وهو الذي لا يمكن  
 ادراكها بحدوث  
 الطاهر بعد  
 من مدونه

من

في نفس الامر ووجد الحقيقة لان السعي قد يكون ملأ دكلا من وجه  
 دون وجه **قوله** والمراد بها الله والاله الحسان المرقون  
 الله العلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكر من الحواس  
 والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العلية فهي ما يكون المدرك به  
 العقل والمدرك من العليات كالادراكات ومن على هذه  
 بين الامرين **قوله** بطريق العكس عتبر السكاكي كل واحد من  
 هذين التبيينين عا حده ولم يفرع احدهما على الاخر ويمكن ان  
 يعكس المربع لما ان ما ذكره المصنف اقر لما فيه من دليل لاصول  
 بالنسبة الى الاول ومن مناسبه جعل المشبه بالظلمه اصلا للمشبه بالنور  
 كما هو حكم المشبه به فها على ما ذكره الشارح في بحث الاستعارة  
**قوله** انضوي اسود اما جعل الباض والسواد على الباض  
 والاسود لانه ذكر المصنف انه يحمل ان السنه ماله باض واشراق  
 والبده ماله سواد فصار يشبه هذا الخيل يشبه العوم من الرجا  
 بالسنن من الاستداع كمشيبيها بياض الشب في سواد  
 الشب فيسعي ان يحمل البياض على الاسود والسواد على الاسود  
 مستحق المشابهة من الشبيهين فان المشبه به في الاول ذويا  
 في ذي سواد وان كان على سبيل الخيل وجه المشبه الهسته  
 الحاصلة في حصول اشياء مشتركة بيض في حوانب شي بطم كاضح  
 به فوجب ان يراعى ذلك في التشبيه الثاني ويسعى ان يحمل الذي على  
 حاصها **قوله** من باب العلب **قوله** الشرح وكان  
 اللطيف فيه بان كثر السنن حتى كان البده هي التي  
 تلح من بينها فيل وارضاني اسناد اللوح المنثي على شئ من الزوال

في قبيل الحبر  
 وانه ليس بالمدرك  
 منه المثل



الى البدع عليه على انها مع قلتها ان وجدت لا يكون لها اعتبار بل يبلغ وسعها  
 كقطعها الرقعة سماها المقام عما يبلغها عن اضلالها **قوله**  
 انه يحمل ان يكون العلق في المضراع الاول والمعنى وكان العجم يسها دجاها  
 ولم يحمله عليه لانه لم يظهر في الثاني دون الاول ادلا لطف في كثر  
 العجم وقلة الطام كما لا يخفى **قوله** العجوى الكلام الخ على الظن  
 محلان محدود في اي اسماء العجوى الكلام كاسماء الملح في الطعام  
 او على انها خالان عاملها معنى المشابهة المسماة مر الكافي اي العجوى كانا  
 في الكلام وسعلا في سبه الملح كما في الطعام او على انها صفتان  
 للعجوى والملاح تنقسم الى كاهن في كل منهما كما مر بظن في قول المصنف  
 والنصا في المفرد حيث قد مر الشارح بالكانه **قوله** اما غير خارج  
 لم نقل اما داخل لشمول تمام الماهية ودومها على الخارج لكن اقصاها  
 واعتبار انه كما يدوم من الخارج به المعدري من الاعراب على اللفظي  
 لذلك ايضا لو قدم الخارج فاما ان نعتمد الى ما ذكر من الماهية او لا  
 نذكر ما هو مضمونه فلهذا ما عدا العجوى وذلك لوجوب اشتراط العجوى  
 واما ان نذكر مضمونه فعليه ثم يعالج الى تعينه ما شاء ذلك لوجوب التكرار  
 ثم ان قوله غير خارج عن حقيقة ما يشتمل ما يكون خارج حقا عن حقيقة ما  
 غير خارج عن حقيقة الآخر لكن شرح الشارح لا يلزم هذا  
**قوله** كونها كثرانا الظاهر انه نشوع على رب الف فالكمان  
 سال النوع والبوب سال الحس والعطن سال الفصل لما ان الفرق  
 من الكمان والعطن حتى يكون لهما نوحا والاخر فضلا عن طام  
**قوله** الحس قال السيد قدس سره **قوله** الحس قال السيد قدس سره  
 الطاهر ان سال بالمدار ليتناول اشكال المحمات والمسحاة وتكون

الداير ورضفها مثلاً للسطحات فاما ان يقال لفظ الجسم توقع بالمقدار  
سهو او اما ان يجعل كالداير نظيراً او تشبيهاً لاقتلاً فانه خطأ بطبعاً  
وقيل بالجسم او السطح كما يكون ونصف الكرة ونصف الدائرة <sup>والدائرة</sup> اذ كان  
او صحيحاً فيد **قلت** الصواب هو الاول والاول اعني جعل  
فولئك الدايير تنظيراً او تشبيهاً اذ من العبد ان يقع لفظ الجسم توقع  
المقدار سهو او اني كلاً للشرح **ثم اعلم ان الشكل** هو  
المشبه لكون الحفقات ليس السطح المحض كمنزلة الوجه المشابه الدايير  
والمثلث والمربع حيث قسروا الدايير فانه تسطح يحيط به خط في وسطه  
نقطته يكون جميع الخطوط الخارجة منها الى المحيط مساوية والمثلث  
فانه سطح يحيط به دائرة خطوط فاما ان يقال حذف المضاد اي هيئته  
الداير او شكل الدايير وهكذا في المثلث والمربع او اراد بهم الاسماء  
المسماة المخصوصة **قوله** وهو كذا في الكم كما مر عن بعض  
الحرك لذاته ومعنى كونه مبهماً ان لا يحز اية حد مشترك مثلاً في غيره  
فادغم الخط الى حرس كان الحزب <sup>الحزب</sup> الخط المشترك بينهما السطح وادغم  
السطح الى حرس فالحد المشترك هو الخط واحترز به عن العدد ومعنى  
كونه قارئ الذات ان يكون احزاه المفرد صداسه وبه احرز عن  
الرومان **قوله** تسامح قال الشرح لان المقدار من مقوله الكم  
اعني الذي يقتضي اتسمه لذاته والحركة من المعارض التسمية والتسميه  
لما يقتضي لذاتها قسمه ولا تشبه فكانه اراد بالمقادير او ضامها من  
الطول والتقصير والتوسط بينهما والحركات نحو السرعة والبطء  
والتوسط بينهما **قال المحقق الشريف** قدس سره  
لكن ان يقال انه اراد بالحفقات الجسميه الصفات الجسميه

٢٧  
ثلاثة خطوط والمقدار مائة  
سبعة مائة

وإذا تم العلم بها فالمراد بالسطح  
والعلم التعليمي وهو من السطح  
فان من السطح سبع اجزاء  
واسمها الطبعي المسمى في السطح  
الملاحة النافذة في اقطار  
جسدها المسمى فيه الواقع



الحمد لله الذي  
جعلنا من  
الخلق  
والله اعلم  
بما كنا  
نعمت  
والله اعلم  
بما كنا  
نعمت  
والله اعلم  
بما كنا  
نعمت



لا يصطلح ارباب العقول وكانه قال كالمصنفات الجسميه المحسوسه  
 بالنظر او عبره من الحواس واما عدا الاشكال من المحسوسات بالمصدر  
 مع انه صرحوا بانها من الكيفيات المحسوسه بالكميات المعانيه للكيفيات  
 المحسوسه بتاعا انه اراد بالمحسوس بالمصدر ما هو محسوس به مطلقا  
 اعم من ان يكون اوليا والذات او ثانيا وبالعرض وكذا الخالق في الحركات  
 واما المعادير ففي كونها محسوسه بالذات خلاف واما قوله وكانه اراد  
 بالمعادير او صافها في فعيه تحت الاحتمال ان تكون هذه المعادير  
 اضافات فتخصر على ما قيل وذلك بتبدل الطول بالتقصير والسرعة  
 بالطول عند اختلاف المشوب اليه لا كقياسات مستلزمه للاضافه  
 حتى ما يصح ما ذكره **قوله** التي هي مجموع الشكل واللون دل  
 كلامه متردد في ان الخلقه مجموع الشكل واللون او الشكل المضمي  
 الى اللون او كفييه حاصله من اجزاءها وهذا قريب الى جعلها  
 نوعا على وجه صريح في شرح المفاضل **قوله** والاولى ان سها  
 معلنان **قوله** المحقق قدس سره لما كان المعل في الاولين  
 اظهر من المفعول والافعال في الآخرين اظهر من المفعول  
 الاوليان معلنتين والآخران المفعولين مع ثبوت الفعل والافعال  
 في الكل يدل عليه تفاعل الاحسام العنصريه وانكسار الكيفيات  
 الاربع عن صورته في حدود المراج و تولد المركبات منها **قوله**  
 ويكون الجسم بها قوام عن سها الطاهر ان المراد بقول الغر الحفائض  
 شطحه الظاهر بقوله غير سها لاجل احده **قوله** كالجمله  
 في الطول بل الخارج به على سطوح الاحسام والخفاف ما يقابلها واللزوجة  
 كفييه يقتضي سهوله الشكل مع عشر المرفق وبها عند الشيء متصلا

وحدت

وحدت من سده اسراج الرطب الكثر بالناس الفليل والمشتاقه  
 ما يقابلها **قوله** هي كالفقه الطوبى الخارج من على سطوح الاحسام  
 وقد يقال على معان اخرى هي المعنى الخارج المطابق للناس وعلى  
 ادراك الكل وعلى ادراك المركب وعلى ملكه بغيره بها على ادراك  
 خرسه وعلى الاصول والقواعد **قوله** حركه للتنفس  
 من تناسخ والحق انه كفييه بغيره بغيره حركه الروح الخارج  
 البدن طلبا للاسقام ومن ثم قيل في تفسير الحلم لا يحركها العصب  
**قوله** وفي المفتاح اشار الى انه يعنى المحقق يعنى ما يقابل  
 المعناري مراد وذلك لان المعناري اعم من الشيء لما ذكر  
 للمعنى وذكر في معانيه المعناري علم ان المراد ما يقابل المعناري  
 ولما كان اكثر الاوصاف الاعناريه نسبيه لان السب والاصاف  
 لا وجود لهما الخارج عندهم عطف السب على الاعتباري عطف  
 وربما من العطف المعناري كذا ذكره المحقق الشريف في شرح المفتاح  
 وهو حسن الا ان قوله لان السب والاصافات الحشاه هو انه لا  
 يصلح له ان يكون اكرا الاوصاف الاعناريه نسبيه فانه انما يقيد ان جميع  
 السب والاصافات اعتباريه فتكون ان يكون جميع السب جزا قليلا  
 من الاعتباري تامل **قوله** كاصاف الشيء كونه مطلوب الوحد  
 او لعدم مثال للنسب فان مطلوبه المطلوبه ليستوصفا متفردا  
 ذات المطلوب بل هو وصف اعبر العقل بالنسبه الى الطلب  
 انما هو بالنسب **قوله** او كاصافه لشيء بصوري وهي محصوره  
 المعناري المحصور وذلك مثل اتصاف السند وكل ما هو على ما يتجمل  
 فيها من الساق والاسواق واتصاف البندع وكل ما هو جمل



بما يتخيل منه من السواد والظلام وفي هذا التمثيل يبينه على العقل  
 في وجه السبه مما دل الوهي كما ساوله في الطرفين **قوله**  
 حقيقة علمية من امور مختلفة كالاساسية في قولنا بد كغيره وانما مركبه  
 من الحيوانية والناطقة **قوله** ههنا نرى العقل كالمسبب للناطقة  
 من هو كاجرام مسرقة الى اخر ما ذكرنا في نتشاشا ر على ما يجي **قوله**  
 او يختلف المركب الذي يتراد الواحد قد يكون مختلفا ايضا لكنه بصير  
 علة صوره ان المجموع المركب من المحسوس والمعتقوله لا يكون  
 للمعتقوله وكذلك كشيبة اشار الشب في الشعور باستعال الباء  
 في سرعه الانشباط مع بعد تلافيه فان سرعه الانشباط محسوس  
 بالسرعه وبعد البلاء في معتقوله يكون المجموع علة كما ذكرنا في الا  
 في تبين كلامه للايضاح **قوله** انما في اشتغال الراس سببا **قوله**  
 والحسني من وجه السبه هذا الحكم اعني وجوب حسبه الطرفين حار  
 في وجه السبه الذي يتراد الواحد المركب من الحسني والعقلي وان لم  
 يدرك في قوله الحسني طرفاه حسبان اما الحرمان فلان محقق وجه  
 السبه في الطرفين يستدعي محقق كل من احزايه فهو الحسني  
 لا محقق في العقلي والاعقور به واما عدم الابدراج فلان وجه السبه  
 هو المركب وجزو وجه السبه ليس به فلا يصدق على الجزو وجه السبه  
 الحسني ولا على المجموع لانه وجه سبه علة كما مر **قوله** لا يكون ارجما  
 او قائما للحسني فيه تسامح لان الحسني لا يدرك الحسني حقيقة **قوله**  
 صارت ستة عشر مسمى **قوله** لا من وجه السبه **قوله** الاربعة ودون  
 الحاصل من صرف البلاء العقلية في الاحوال الاربعة للطرف اي عشر  
 وقد بقي لنا من وجه السبه الاربعة التي هي البلاء الحسية مع الحمل

والطرفان

في  
 والطرفان كل واحد منهما البكاء بالاحسن صار المجموع اثني عشر **قوله**  
 بعضي ان يكون ثمانية وعشر حاصلا من ضرب الاربعة التي هي كطرفين  
 حسنين وعقليين والمشتبه حسبا والمشتبه به عقلا والعكس في  
 المذكور لكن جوابه كون طرفي الحسني حسنين اسقط اثني عشر لانه سقط  
 كون وجه السبه واحدا حسيا بله كون الطرفين عقليين وكون المسببه  
 عقلا والمسببه حسبا وعكسه ويكون مركبا حسيا سقط بله اخرى ويكون  
 المتعدد حسيا سقط بله اخرى ويكون مختلفا بله اخرى **قوله**  
 نتشاه لان الحسني ليس لمجموع بل المجموع هو الحسني والمعتقوله هو الرابعه الطيبة  
 والمذوق هو الطعم لانه والوجدان جعل الحسني الحسني وان جعل  
 اضافة الطب الى الرابعه من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرابعه  
 الطيبة وكذا الكلام في لغة الطعم وقد دفع التسامح في الحسني بالاراد  
 به ما بال الجهر ويكون مسموعا مثله **قوله** وما في وجه بعض  
 لانه من التسامح الاشبه الذي فيها التسامح العذر عن العايد كما ذكر  
 واشتباطه النفس وكذلك كما في طب الرابعه وله الطعم وليس  
 الملمس ووجه الحكم بالتسامح انها ليست مدلولات العاطفة  
 كالحراه والهداية وقد دفع التسامح بان كل واحد منهما له معنى  
 انه ليس ههنا سرعه من متعدد وهو المقصود ههنا بل جعله  
 مسمى للمركب الذي يتراد الواحد **قوله** ومعنى المركب ان جعل  
 في الشرح هذا اعني تبين معنى التركيب مما نحن فيه كما ذكرنا  
 لانه وجه محض هذا التفسير اعني كون الطرفين من  
 اوسركين او مختلفين بالمركب دون الواحد وعاد كما في الشرح ان  
 عدم صحة كون طرفي الواحد مركبين واما عدم صحته كونها مختلفين

ثلاث



قد لاله السرح عليه عرو واحده ولم يعرض لعدم خربان المقام في السرح  
 ولا بعد ان يقال ان طرفي الواحد لا يكونان محليين فانه اذا كان احد الطرفين  
 هسه من غير من متعدد على ما عرفت من معنى التوكيد هاهنا وقد  
 عرفت ان وجه السبه امر ما جود من الطرفين لم يكن ان يكون واحدا  
 لا يعقل اخذ الواحد من الهسه وانما المعبر فانه كان كل منهما واحدا  
 في حكم الكل حكم الواحد المفرد في عدم حوان كون طرفيهما مركبين محليين  
 وان كان كل منهما مركبا فحكم الواحد المركب وان كانت محله  
 وجب ان يكون حكمها حكم الواحد المفرد لان من حملها الواحد المفرد وقد  
 عرفت انه لا يصح ان يكون طرفاه مركبين ولا محليين بخلاف المركب  
 يصح ان يكون طرفاه مفردين فوجب ان لا يكون طرفاه الا مفردين **قوله**  
 ان يعصدا الى غير او صاف للشيء الظاهر ان وجه السبه المركب قد يكون هسه  
 من غير من غير اشياء كما في قوله كان مثالا للفق الت وقد يكون هسه  
 من غير من غير او صاف للشيء كما في تشبيه الزنا بعقود الملاحيه  
 المنور فلم يظهر لي ادراج الاول في الثاني وقد ذكر في الشرح مجموع  
 الامور ولو قال ان مقصدا الى عدم امور فصرح بها ان كان واضحاً  
 فلما قل **قوله** وليس المراد بالمركب ههنا اسان الى ضعف ما سحر  
 به كلام السكاكي من وجه السبه يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة  
 ملتبس من امور مختلفة واما او صافا مقصودا من مجموعها الى  
 واحد وقد جرى السارد في كلامه اعني في تفسير ما هو مركب  
 بترك الواحد وقد وجه كلام المفتاح بان سار ان غير الواحد ان حقيقة  
 ملتبس من كثير الشائعات بحسب اعتبار المتكلم ايضا بعضها  
 الى بعض وقد وصل الى مجموعها حتى يصير تلك الكثير ما لا يخفى كشيء واحد

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

والحاصل

والحاصل انما هو في حكم الواحد اما حقيقة للطر من ملتبس من كثير  
 واما او صاف لها قصد من مجموعها الى هسه واحد الثاني كما في قوله  
 وقد لاج في الصبح الزنا الخ والاول كما في قوله كان مثالا للفق الخ  
**قوله** كما ترك المكان في مثله ليس للتشبيه بل للمجرد المقتيد  
 والمراد ان الصاف الزنا بعقود هذا العقود امر جلي لا حنا فيه ولو كان  
 قوله كما ترك سارا عن قوله كما ترك لكان اظهر في اقل من هذا المعنى  
 كذا مل وبيد نظر لان الظاهر ان قوله كعقود ملاحيه الخ يدل  
 من قوله كما ترك للاضاح فقط فعدا ولا ان للرياء في الصبح جالده  
 على سبيل الاحتمال بقوله كما ترك من بينها بقوله كعقود ملاحيه  
 ولو علس لم يبق لقوله كما ترك هذه التأييد التي هي المفضل بعد  
 الاحتمال الذي له من الوقوع في النفس ما لم يبق ان قوله كما ترك في موضع  
 المصدر اي ظهر ظهورا استلزاما **قوله** في جبه طول فانه  
 لا يلزم قول المصنف المسند في القانوس انه عن اسطرط  
 وهو الذي بالام المستند كذا قيل وهو وهم لانه انما يشبه العقود  
 المذكور في حاله الخراج نون لا بعد صيرورته غيبا ما قل **قوله**  
 ويحذف اللام اكثر عن ان فيثبه انه قال في ادب الكاتب لا اعلم  
 اهو يعني تشديد اللام لغه فيبدا ضرور **قوله** اي صبح نون التور  
 صبح النون الزهر **قوله** والسند لانا في الافراد دفع  
 لما تنوهم من ان السبه به وهو عقود ملاحيه من نور مركب لا  
 مفرد **قوله** كان مثالا للفق الخ المشار بصم الميراث فيقول  
 فاصاته الى المسع من اصابه الصم الى الموضوع اي اللق  
**قوله** في الاضالته **قوله** ما ضالا ذكر



في الشرح **قوله** ينفع الما وكسر الواو ويشد الياء على واما نصها  
فهو يعني الصعود **قوله** لانه لم يصدق اسببه السبع الخ قال  
في الشرح بقاء عن الشرح واما سده على ذلك ان قوله هاوي كواكب حمله  
ويعت صفة لليل والكواكب مذكور على سبيل التبع لليل ولو كان  
مستبعدا شأنها في ليل وكواكب وعلى احوال عطف على تغاير  
وهي على احوال **قوله** والا وجه ما في اسرار البلاغة ذلك لان  
صير محي فيها عائد الى التشبيه المطابق فلا يحتاج الى ضم قولنا ويعتبر فيها  
تركيب كما ذكر الشارح واما عبارة المصنف فلا بد فيها من اعتبار ذلك لان  
صير محي فيها عائد الى ما في قوله محي وهي عبارة عن وجه السببه المركب  
والهسته وحدها لا يكفي في التركيب واما الشرح فلما جعل الكلام في مطلق  
السببه كانت عبارته في عايد الوضوح والوقى بالمقصود فان قيل  
اذا كان ذلك المعبر اعني قولنا ويعتبر فيها تركيب محاسنا كانت عبارة  
المصنف فاصح من اذ المقصود اعني وضوح كلام السبع على ما يشعر به قوله  
لما وجه قولنا ممكن يا ويل عايد المصنف بحث لا يحتاج الى ذلك في نظم  
الكلام وذلك بان يكون معنى قوله ما محي في الهيات التي يسع عليها الحركة  
ما محي بالنظر الى الهيات يعني ان يكون الهيات ملحوظة فيه وان لم تكن  
تمام وجه التشبيه واما قول الشارح اي يكون وجه السببه الخ فكانه ما  
لحاصل المعنى وينبغي ان يعلم ان الثاني في عبارة الشرح غير الثاني في عبارة  
المصنف لان كلامه في مطابق السببه مع ان يكون وجه هسته الحركة فقط  
كما يقول هذا الرفع كالتر في الاستدانة واما المصنف فلما كان كلامه  
في المركب ارجح الى قوله فلا بد من احاطة حركات الخ **قوله**  
في كل حاله الى جهة اي الى جهة محالته الاولى وما ذكر من المصنف والشارح

بالسفل

والسفل ما يدفع ما قبل يلزم ان يكون حركة السهم مركبة لانه يحرك في كل حاله  
الى جهة واحدة **قوله** ان ما يحرك المصنف في كل حاله الى جهتين فان  
المصنف عند السباخ يحرك بعضه الى جانب وبعضه الى جانب وكذا عند  
الارتباط **قوله** ينفع الاقفا الخاوس على الما ليس ورفع الر كس  
والمدوي المصطل على النار مجلس كذا ليس يصل حوال النار الى بطنه وصدره  
اذا العايد في اليدوي القر **قوله** والمركب العقل لم يمثل الا بما  
طرقاه مفردان اعني قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراه فان كل من الطرفين  
وان كان مركبا لانه قد عبر عنهما مفرد من اعني لفظ المثل ومثال ما طرقاه  
مركبان لو قيل الذين حملوا التوراه ثم لم يحملوها كالحمار يحمل اسفارا وسال  
ما السببه فيه مفرد والتشبيه به مركب لو قيل مثل الذين حملوا التوراه  
ثم لم يحملوها كالحمار يحمل اسفارا والعكس لو ادخلت لفظ مثل على الحمار  
دون الذين حملوا **قوله** لم يحملوها اي لم يحملوها عما فيها وذكر العمل باللفظ  
العمل على طريق المشاكه او لانه لم يعملوا بما جعل حالهم كالحمار لعدم علمهم  
**قوله** وكذا في جانب السببه فيه انهم عالمون بما فيها وكيف يعتبر  
فيهم الجمل عما فيها **واجب** بان المراد بحمل الحمار عدم اساعده بصيرا  
باللزام من ان الحمل يستلزم عدم الانتفاع **قوله** اصغت  
بالاصغت الرخ السحاب فاقبغت اي صارت ذات قشع كما سالكه  
فاكب فالهت فيه للصبور لا للباطل واما في اقول لظا وعة **قوله**  
تلك قوام السببه الروح العقل يعني للملايه وحمل  
الكون في الموضوعين طرفه وهو ظاهر **قوله** وسال من ليس  
المصادق لم يخص المصنف بهذا الكلام انه قد جعل احد الضدين  
مشركا بين الموصوفين تنزيه له من زلة الصديق الاخر مثلا العقل

مخرج به الر مختص  
في نفس سوره المائتين







وجه ذكر هذا القيد ان له مدخلا تاما في التشبيه لا يجنا دأشه وقت  
 ايعانه ويشبهه بالفتح فان راسه ايضا كذلك وان ارد الكبريت  
 الخشب يمكن ان يقال العار عيدا اياه ان يشك راسه فثباته المفتح  
 لان راسه ما يل الى السفل **قوله** احدهما ايهام انه اتم من المسببه  
 هذا هو اكثر والنا في دليل المسببه اليه كما نفهم مرعا ان المتناح  
 والمحقق الشرف في شرحه **قوله** في هذا من جعل الغرم التي هو السك  
 مسبهها لوجه الخلف ايضا لما لعله لا يخفى **قوله** اتم من الصباح  
 لو قال من غره الصباح لكان انطب وهو ظاهر **قوله**  
 من جعل احدا المسببه مسبهها الخ وهو معهود من صحتها سابق من قوله  
 في العرض من في الما على يعود الى المشبه من قوله وقد يعود الى المسببه  
 به والما حين ان جعل الما اياه الى ما من صحتها اعني كون العرض عاديا  
 الى المشبه او الى المشبه به لان الكلام فيه والمعنى ان الذي ذكرناه  
 من عود العرض الى المشبه او الى المسببه به هو اذا ارد الخاف  
 الناقص الخ واما اذا لم يرد هذا فليس العرض من التشبه ذلك  
 لما عني محدد ان يترك التشبيه الى الحكم بالمشابهة تمام  
**قوله** الخاف الناقص الخ قال في الشرح وهذا الكلام يحل بطر  
 لان ما تقدم كله ليس بما قصد منه الخاف الناقص وجه التشبه  
 بالزائد على ما قررناه فلهذا وقد سكت بحاجب ما ان المراد بالناقص  
 الناقص في اكله ولو في الاخر فيه والناقص في وجه التشبه  
 فقط **قوله** ان يقال بان **قوله** في الشرح  
 عرض عائد الى المسببه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال وطعن  
 ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر **قوله** في وجه المسببه قيد به

ينكس من  
 وقع في  
 وجه

نومهم عدم صحة قولنا مما يحيا ويحون المسببه ايضا يعني ان المشابهة  
 اما هو في وجه المسببه وعان ان يكون هناك عرض من الما عرا **قوله**  
 جعل احدهما مسبهها والاخر مشبهها به كما سبق **قوله** اولو قصد  
 سبي من ذلك كالتشديد من سر **قوله** اذا ارد شي  
 من ذلك لم يحب المسببه الذي ذكرناه بل جاز عكسه لكونه اقوى  
 ما ديه المقصود **قوله** اذا ارد ما ذكره انه يحب المسببه منها ولا  
 يحزن ذكر المشابهة صلا عن كونه احسن فلا يكون ما يحسن فيه واما  
 انضطر على ذكر سببه الغرم بالصريح لانه الاصل واذا عكس فود ترك  
 الما ضل له باره الما لعله **قوله** دهر الزرق جمع ريق وهو ما يقع  
 من الارض والظاهر من قوله **قوله** تنقصت باحضارها ان جعل  
 الزهر على السات بحار **قوله** فالمشبه مركب والمشبه  
 به مفرد في الشرح لا يخفى عن تسميخ يعني ان قوله مقدر قد من  
 ليل ذو قير كما صرح به فغير تعدد وتشابهه ان الاضافه  
 او الوصف لا يمنع الايراد لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهنئ  
 الحاضره من عدا اشياء والمسببه ههنا ليس كذلك **قوله**  
 في صفات العصاب وهو مخصوص بانه لا ياكل قلب الطير **قوله**  
 رطباً بعضها ورايساً بعضها يدل على ان رطباً ويا سألنا  
 من فلوب الطير والعامل معني التشبيه المستفاد من كان واتجه ان  
 الخالد يحب ان يكون مطابقاً لصاحبه في التذكير والناث وقد  
 انعمت ههنا حيث لم يقل رطبه وناثه فاشارة السارح بقوله  
 رطباً بعضها وناثاً بعضها الى دفعه لكن ظاهره بعضي لروم حرف  
 الناعل وتارة رافعة لا يحوز النصب ولا بعض الكوفيين اللهم

فان

هذه العبارة عبارة  
 المطول وشارحه الراجح  
 الصغر باحتمالها



لا ينفرد  
 عن بعض  
 معنى الكلام  
 من دون  
 المعنى  
 فان  
 المعنى  
 ليس  
 بالشيء  
 الى  
 الجوهر  
 والشيء  
 ليس  
 بالشيء  
 الى  
 الجوهر  
 والشيء  
 ليس  
 بالشيء  
 الى  
 الجوهر

لما ان يراى ان بعض اللفظ لفظا بعضا صاحبها معنى وهو  
 يجوز ترك تانيها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض اللفظ  
 اخرى والظاهر ان قال المتقدم قسما طبيا وقسما يابسا **قوله**  
 اغيد مجدول مكان الوشاح الغيد النجوم يقال امرأه غيدا  
 او غارة ايضا اي تاعده بنسبة الغيد والاعيد الوشاح المائل الحق  
 والمجدول المحكم والوشاح يفسح من اديمه رضا ورضع بالجوهر يشبه  
 المراه من عابها وكشها وارا بديك ان الوشاح الصدر وقيل الحاشي  
**قوله** كما يستر عرو لو وضمني بضم معنى بكشف بقدره بقدر  
**قوله** شبهة تغو سلاثة اشياء ان قيل كيف حكم بالمشبهه مع ان  
 المشبهه غير مدكور لفظا ولا بعدا او ما يكون كذلك ليس بالنسبه  
 في شئ فلما ذكر في الشرح في اول بحث الاستعارة ان المراد يكون المشبهه  
 معدا اعم من ان يكون محدوقا آخر كلام كما في قوله تعالى صم بكم عي او يكون  
 في الكلام ما بعض بعد من ولفظ كما في ما نحن فيه يقتضي بالمشبهه  
 يقتضي بعد من المشبه **قوله** وهو ما وجهه مخرج من بعد  
**قال الجني الشف** قدس من لا يخفى ان المساد  
 من اتفاق وجه النسبه من بعد من اتفاق في جمل النسبه لا كونه  
 مركبا من مخرج هو احواله كانه لو هو الشارح فانه في مثال  
 لشيء المفرد بالمفرد لا ترى ان المصنف رحمه على الشكاك في  
 على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية التي هي من اسما  
 المجاز المفرد بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يدرج تحت الاستعارة  
 التي هي قسم اقسام المجاز المفرد ولا يصح ان يفسر كلامه هاهنا بخلاف ما  
 ساد من منع كونه ما فيها لما منصرح به وما لو بدما ذكرناه ان

قبل عليه ساد رايعه من بعد  
 في طريق التفسير مجموع والمنا  
 المتبادر رايعه من بعد  
 احرازه سوا كان  
 او اوصافها ووجه النسبه  
 اذا كان مركبا وكان اللفظ  
 معد من كان مخرجها من بعد  
 وهو اوصافها وليس هو احواله  
 ضرورة وجوب اسرار اللفظ  
 في وجه الشبهه وانتفاع اسرار اللفظ  
 في التركيب او شفاها من وراءها هو وصف  
 لا صفا كصفا لا يخفى في الجوهرا  
 قدس من اولنا ١١٢٢ م

المصنف

هو  
 كماله

المصنف في كماله بعد المجاز المكي واللفظ المستعمل به اسمه  
 معناه الاصل في تشبيه التمثيل وفي الشارح هناك تشبيه التمثيل  
 ما يكون وجهه متراعا من معدود واحترز بهذا اللفظ عن الاستعارة  
 في المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل استدعى التركيب حيث جعله  
 احراز اعني الاستعارة في المفرد حتى قال في شرح الشرح **قوله**  
 ان تشبيه احدى الصور المبرع من معدود بالاولى فان  
 هو هناك بعدد يفسر كلام المصنف بغير اخطا لما برع به  
 من استلزام التمثيل بركب الطرفين **قوله** هو هنا ايضا بعد  
 العشر فوجب ان يراعى ما برع به ولا عمل للتمثيل بالتشبهات  
 مركبه الاطراف **قوله** قد صرح فيما بعد بان  
 النسبه التمثيلية قد يكون طرفاه معدودين كقولنا تعالى سلامك مثل الذي  
 استوفى بارا **قوله** كذلك ما يدعيه اقوام لم يطلعوا على حقيقة  
 احوالهم كما يدعيه انما يتحقق هذا المبالغة اسمي وسبق لما حقه  
 قدس من مما شاع في الله **قوله** ظاهر وجهه في هذا المضام  
 الذكاء وجهه واقهر المضاف اليه اعني المظهر مقامه فاستتر في اسم الفاعل  
 اعني ظاهره وليس فيه لزوم حذف الفاعل كما لزوم في بيت امر اليبس  
 على بعد رطبا بعضا وباسا بعضا وذلك انه انما لم هناك لان المظهر  
 المضاف اليه موصوف فواو اظهر مقام الفاعل واستتر لوجب ان يقال  
 بظهيره وباشبهه **قوله** عن بنيتها وهم ربيع الكامل وعما ربه  
 الموهاب وليس الحفظ وانش العوارس اولاد زياد الغيثي  
 اشعار بان هذا من تشبيهات الجمل قال قدس من ٢ ذكر هذا النسبه  
 قبل ذكر ما هو قسم للجمل اعني المصل اسعاد كذلك ايضا اولوا



هذا المصطلح هو الذي لا يخلو من الغش والاضطراب  
 في اللفظ والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ

تتبادر من المطلق ما يتبادر من العقل والاعتناء به في اللفظ  
 البتة وروى على انه اخصر **قوله** من حققه بالتحقق والاعتناء  
 للنقل معنى كونها للنقل انها علامة على كون اللفظ الحقيقي عالما  
 محتاج الى الموصوف فلا حاجة الى ما قيل هذا اعلى اللفظ ظاهر واما على  
 الاول فباعتبار ان جعل وصفه المذكور للموت **قوله** الكلمة لوق  
 اللفظ ليعمل المركب فانه قد يكون حقيقة كما يعلم من كلامه مما شاك ان اول  
 واعتدله في الشرح ما لم يكن تعريف الحقيقة غير مقصود لهذا المعنى  
 لم يصرص الما هو الما اصل اعني الحقيقة في المفرد **قوله** صفت  
 وليس المراد يكون المعنى المستعمل في موضوعات في اصطلاحه الخطاب  
 محدوت للوضع في ذلك الاصطلاح سواء كان صادرا عنها او سبب الهم  
 باعتبار تشكيكه في مخاطباتهم ومجاذااتهم **قوله** ما لا معنى له  
 وذلك لان الاستعمال اذا لم يكن فيكون ما دخل عليه في مراد اللفظ  
 مع استعمال الاسد في ريداي اريد به ريداي لعلق الحار والمجرون  
 هنا بالمستعمل لكان الاصطلاح مراد باللفظ وهو فاسد كذا نقل عنه  
 وايضا لمزم على ذلك المتدبر ان سعلق جرفا جري يعني واحدا يمشي واحدا  
 فان قوله بما وصفت له سعلق بالمستعمل ولو سعلق قوله في اصطلاح  
 على ان يكون معناه ما ذكره لزم ذلك وايضا لمزم استعمال المعنى المماثل  
 الذي يخرج هذا القيد على تعدد سعلق بالوضع هذا او هو ان يكون  
 ان سعلق الحار والمجرون بالمستعمل الاعلى ان يكون في صفة الاستعمال  
 كما في قولك استعمال اللفظ في المعنى المماثل بل يكون المعنى تحت اصطلاح  
 الخطاب واما اعتبار في جرح نحو الصلوات اذا استعمالها الخطاب  
 بعرف السمع في الرعا فان هذا الاستعمال ليس بحسب اصطلاح الخطاب

هذا المصطلح هو الذي لا يخلو من الغش والاضطراب  
 في اللفظ والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ

هذا المصطلح هو الذي لا يخلو من الغش والاضطراب  
 في اللفظ والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ

وهذا المذكور ما حو من توحيد الحق المحض ليعمل ان الخطاب  
 في محصر انتهى في تعريف الحقيقة انها اللفظ المستعمل في وضع اول ولا  
 بعد ان يقال كون المعنى من قوله في اصطلاح به الخطاب بحسبه  
 وان ظهر به ان لعلق الظرف بالمستعمل معنى لكن استقام المعنى  
 ذكر ما يت اما ان كان اعتبار المستعمل للعلاقة وما لا حظ لها اعتبارا  
 كما هو الظاهر على ما ساقط ظاهر واما ان لم يعتبر ولا انه وان خرج به  
 بعض المذكور اعني ما لا يعتبر فيه العلاقة ولا لا حظ له لكنه لا يخرج  
 المذكور مطلقا فانه يصدق على استعمال الخطاب يعرف المخرج الصلوات  
 في الدعاء سلام مع ملاحظة ذات الادكان المحصوصه والعلاقة بينهما  
 ان ذلك باعتبار اصطلاح الخطاب يعنى علاقة ما على **قوله**  
 بل الاستعمال كلفظ ضارب اذا لم يستعمل بعد ان حكم الواضع بان  
 كل صفة فاعل من كذا فهو كذا فانها كلمة موضوعها الوضع النوعي  
 بحسب عدم الاستعمال **قوله** العلق اي عن الخطا على سبل  
 المصدر نزع انه على قانون بلا اثبات وضع من عنده لا على وجه السهو  
 كذا قيل وكان وجه التخصيص ان العلق على سبيل السهو يخرج ليقول  
 الاستعمال بان ما لم معناه الاستعمال عن قصد **قوله** لان الاستعمال  
 لا يستعمل لوجه الموضوع على ما يجمع الوضع بالما ويلد لعل الاستعمال  
 في المعرفة لانها مستعمله ما وصفت له بالما ويلد مستخرج بذكر مل  
 منه بحث لانه سدد كانه يدخل المشبه في جنس المشبه به بحسب افرا د  
 المشبه به بطريق التماثل في صفت معارفه وهو معارف وجعل  
 اللفظ كانه موضوع بالتماثل للمشاع مطلقا فاعلى هذا وضع الاستعمال  
 له بالما ويلد اما هو المفهوم العام ولا شك ان الاستعمال مستعمل في المشبه

هذا المصطلح هو الذي لا يخلو من الغش والاضطراب  
 في اللفظ والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ  
 والاعتناء به في اللفظ والاعتناء به في اللفظ



مخصوصه لا في المفهوم العام كما ينبغي بحسب مقتضى كلام الله فلا يكون مستعمله  
 مما قد صحت له اصلاً ولا يدخل في التعريف على كل حال **قوله**  
 واحترز بقوله في اصطلاح به الخطاب الخ فيه انه يجوز ان يكون  
 لفظاً موضوعاً لمعنيين في اصطلاح الخطاب ويستعمل في احدهما  
 لان جهة انه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما حوزوا  
 في نزوح الكساف **قوله** المعنى المعنى للمصنف من عمى البصر مع انه حقيقته  
 فيها كما تسفاه من المراس واما اعتبار الاستفهام في اللفظ في ان  
 ذلك الامن المعقول **قوله** من له المحسوس فالاحراز عند ذلك  
 المحاذ اما هو على اخطئه قيد الحيشية فليعوا في اصطلاح الخطاب  
 كما لا يخفى **قوله** العلم بالمعنيين كما في ما لم يطر الى جانب اللفظ  
 بحث لا يحتاج الى امر بعد المعنيين واما كون المعنى محتاجاً الى العلم  
 لعدم تماميته وصلاحيته للابهام فعند ذلك لا يكون الحروف  
 موضوعاً لها **قوله** فيخرج المحاذ لا حاجة في اخراج المحاذ الى  
 قيد نفسه لان محاذ المحاذ لما سعلق بالموضوع له ليس للبدل بل  
 لمواز الاستعمال اذا دلالة بواسطة المرئيه محققه فيه سواء عن لما  
 سعلق بالموضوع له اولاً فالسلي الملوخ الوضع النوعي قد يكون بثبوت  
 قاعده داله على ان كل لفظ هو يكون كمنه كذا فهو معنى للدلالة  
 نفسه على معنى مخصوص بفهم منه بواسطة معينه له ومثل هذا  
 من باب الحقيقة من له الموضوعات السخصيه باعيا لها بل اكثر الخلق  
 من هذا القبيل وقد يكون بدوت قاعده داله على ان كل لفظ معنى  
 للدلالة نفسه على معنى فهو عند المرئيه المانع عن اراده ذلك المعنى  
 معنى لما سعلق بذلك المعنى بلفظاً مخصوصاً داله عليه يعني انه

قوله العلم بالمعنيين كما في ما لم يطر الى جانب اللفظ  
 بحث لا يحتاج الى امر بعد المعنيين واما كون المعنى محتاجاً الى العلم  
 لعدم تماميته وصلاحيته للابهام فعند ذلك لا يكون الحروف  
 موضوعاً لها

الوضع  
 المعنى

منه بواسطة المرئيه لا بواسطة هذا المعنى حتى لو لم يثبت من  
 الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى الجاري لكات داله عليه  
 وهم منه عند قيام المرئيه بها ومثلها فان فالوضع عند الاطلاق  
 مراد به معنى اللفظ للدلالة على معنى نفسه سواء كان ذلك المعنيين  
 بان ينفرد اللفظ او يدرج في القاعده الداله على المعنيين وهو الما د  
 بالوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة والمخازن وشمل التحصيل والشم  
 الاول من النوعي هذه الكلامه وبه يظهر ان بعض المحاذ لنس للدلالة  
 لتحقيقها بدونه ولا يحتاج الى دياه فيد نفسه وايضا لا يحج جميع  
 امراء المحاذ فانه قد يد على المعنى الجاري بلا مرئيه واما المرئيه لتعلم  
 ان المراد دون المعنى الحقيقي وذلك اذا كان المعنى الجاري حراً من  
 المعنى الحقيقي ولا بد من تأوله فلا يصح ارجاعه بقدر نفسه حيث  
 اراد به الا يكون بواسطة المرئيه **قوله** وعدم فهم احد  
 المعنيين فيه ان معنى الدلالة نفسه في التعريف كون اللفظ عب  
 بفهم منه المعنى عند العلم بالوضع لا بالتمام فرئيه ولا شك في المشترك  
 بحث بفهم كل واحد من معنويه العالم بالوضع بلا مرئيه يعني انه  
 محصل في دهنه كل واحد منهما بعينه لكنه لا يعلم المراد على المعنيين  
 لعارض المستراك بفهم احد المعنيين على الواحد المذكور لم ينف في  
 المشترك بعارض المستراك كما استغربه كلام المارح **قوله**  
 فالقرا هو بفتح الفاء وضمها والفتح اوضح **قوله** دور الخصي  
 فيه ان المرئيه اما بدفع اراده المعنى الحقيقي لقصه **قوله** وقد  
 ماوله لا يخفى ان هذا التاويل لا يجري في جميع الفاظه لانه فضلاً  
 عن جريه في جميع الفاظ اللغات **قوله** كاليزوان مصدر نذا

قوله العلم بالمعنيين كما في ما لم يطر الى جانب اللفظ  
 بحث لا يحتاج الى امر بعد المعنيين واما كون المعنى محتاجاً الى العلم  
 لعدم تماميته وصلاحيته للابهام فعند ذلك لا يكون الحروف  
 موضوعاً لها



قوله وكذا باب فعل بالضم فان الضمة لعلها ما سبقت ان توضع في المصدر في قوله وكذا باب فعل بالضم فان الضمة لعلها ما سبقت ان توضع في المصدر في قوله وكذا باب فعل بالضم فان الضمة لعلها ما سبقت ان توضع في المصدر

الذكر اذا وبت على الما في قوله **قوله** والخبير انما هو جاز جيد الى غير ذلك  
عن ظله ليشاطره **قوله** في الاصل من فعل كذا في الجاهل فهو من فعل سكن  
العين **قوله** نقل الى الكلمة الجاهل بمعنى انه مصدر يقبى المعنى القابل  
او المعقول والاول اولى ط صاج الثاني الى مصدر لا خلاف له ان فيه ان  
الخارج ذكر في شرح المفضل في الرد على الكون في كون المصدر فرعاً  
للمعل ان كون المصدر المسمى بمعنى الفاعل لم تثبت **قوله** وذكر  
كان وجه كونه هو ان الظاهر ان الجاهل على احد المعنيين السابقين  
الى الجاهل من غير ضرورة ملحق اليه لكن فيه ان تسمية الكلمة المستعملة  
له بالحقيقة كونه اياته او مثبتته مخرج ان يكون الجاهل من خارج المكان  
اذا بعد اذ عاين به للنقل **قوله** وان الجاهل طريق الى تصور معناه  
لا يقال وكذا الحقيقة طريق الى تصور معناها فبمعنى ان سماعاً لا انا  
يقول دعائه ذلك المعنى اعني كونه طريقاً موصلاً الى تصور معناه انما  
هي لحد المناسبة لا الصلة بالاطلاق ولا يصح في اعتبار تناسب التسمية  
ان يفتقر بوجود ذلك المعنى في غير ذلك المسمى ويحقق ذلك ان اعتبار  
المناسبة في تسمية شئ باسمه بغاير اعتبار المعنى في وصف شئ بشئ  
فاد استي انما له جرم باجرم كان المعنى به دالة المخصوصة وكان اعتبار  
الجرم ليرجع سميته ما جرم على سميته ما صغر فكون الجرم خارجاً عن  
المسمى واذا رالت الجرم كان الاسم باوياً على حاله لا على خصوصية ذاته  
بحيث لا يصح اطلاق هذه الالفاظ على الوضع على انما اخر له جرم وهذا اما قبل  
حب في التسمية الاطراد ان يطلق الا تسمى حيث لو جرم المعنى والاعتبار  
ان تسمى باسمه محققاً ما وصف بالآخر فان اعتبار الجرم حديد الالفاظ  
على ما قام ذلك المعنى لفظاً احرازاً كما وصفنا لم يفتقر في مفهومه خصوصية

كأن فيه ان قوله لا  
لا تسمى فلو كان مصدر  
مجازاً كان أولى  
كلاماً جازماً  
المعنى الاول  
جاء في الاصل  
في باب التعليل الى ما سبقت

دائماً

الذكر اذا وبت على الما في قوله **قوله** والخبير انما هو جاز جيد الى غير ذلك  
ويبيل عن ظله ليشاطره **قوله** وكذا باب فعل بالضم فان الضمة لعلها ما سبقت ان توضع في المصدر  
تناسب الطبيعة اللازمة القوية **قوله** في الاصل من فعل كذا في الجاهل فهو من فعل سكن  
في الجاهل وهو من فعل سكن العين **قوله** نقل الى الكلمة الجاهل بمعنى  
انه مصدر يقبى المعنى القابل او المعقول والاول اولى ط صاج الثاني الى مصدر لا خلاف له ان فيه ان  
بغير خلافه لان فيه ان الخارج ذكر في شرح المفضل في الرد على الكون  
ذات اصلاً بل اعتبر ذات مانع خصوصية معنى الجرم فالجرم داخل في مفهوم  
لفظ الجرم وصف بالخصوصية ذات فيصير اطلاقاً على كل ما قام به الجرم  
مطلقاً وبالجملة اعتبار المعنى ان كان للتصحيح وطرد الامناع كالفاضل  
ما يطلق على الله تعالى مع اسات الصل له وان كان للترجيح بغير وطرد وما  
عن فيه من السيل الاخر وظاهره انه لا يجب ان يسمى الحقيقة محالاً ان كونها  
ظرفاً الى تصور معناها ولا ان يسمي كل ثابت او مثبت في مكانه حقيقة  
والكل خارج عن مكانه او مجوز به محالاً **قوله** سيجل كان في معنى  
اللفظ اما واحد او كسر والالف ان لم يخلل من معانيه بل فستر كوان  
يخلل فان كان المناسبه مقول والآخر مجل وقوله او غيرها سدرج فيه  
ما يكون فيه معنى اللفظ واحداً او المسترك وههنا بحث وهو ان الظاهر  
ان لا يحتقر بقوله في غير ما وصفت له من الجمل والمقول فانه يصدق  
على كل منهما انه مستعمل في غير ما وضع له وانما خرجان بقوله في اصطلاح  
به الخطاب كلف وقوله بعد ذلك في فانه في اصطلاح الخطاب والجرم  
من الحقيقة ما يكون له معنى اخر باصطلاح اخر اخرج صريحاً ذلك ويمكن  
بوجه اخر وجهما بقوله غير ما وصفت له ان يقول انه ليس المراد  
بغير الموضوع له في اصطلاح الخطاب محالاً ان يصدق عليه انه

قوله











جعل ادراجته امرا مسلما لقولك رأت اسدا يرمي فالاولى لسميه  
انفاقا والثالثة استعاره انفاقا واما الثانية فقد توقت عن مربيته  
صرح المشبه حيث سبق الكلام طاهرا لكونه فردا منه لا ابا  
شبهه به ولم يبلغ درجه الاستعاره حيث لم يجعل ادراجته امرا  
مسلما معروفا من سمائها سميها بليغا فقد نبه على انحطاطها عن  
مرتبه الاستعاره وربيها عرصرح المشبه ولا تعد في لطراف  
السميه عليها فان المصوب بحسب الظاهر وان كان جعله فردا منه لكن  
التصديق حقيقه الى انبات المشبه بطريق المبالغه وكون عدد المرات  
بطرا الى المال وان لم يحسن بطرا الى الظاهر ولا ينقص ذلك  
لاستعاره لان اللفظ هناك قد استعير لمعنى آخر واطلق عليه  
ولسميتها بهذا الاسم اولى لزيد اختصاصا ومنا سبه بينهما ومن  
سماتها استعاره كما سنا ولها ايضا واما ادراجتها في الاستعاره المعارفة  
فقد عرفت بطلانها انتهى **قوله** ويدل عليها ذكرنا فيه ان اسعوار  
الاسد في معناه الحقيقي لا تفي بخلق الحمار اذا لو حطم مع ذلك لفي  
ما هو لازم له ومعنى من في الجملة من الجزاه والصوله على انه على بند  
جعله استعاره عن الرجل الشجاع لا يراد به استعاره المفهوم رجل شجاع  
كما عرفت حتى يظهر خلق الحمار به بل اراد استعارته لذات صدق عليها  
ذلك المفهوم ويكون الجزاه والصوله خارجا عما استعمل لفظ الاسد فيه  
لا وجه السبه في هذه الاستعاره خارج عن الطريقين كما لا يخفى فمحتاج  
على هذا البعد ايضا الى ملاحظه معنى الجزاه تبعا لليس في بخلق الحمار  
به دلالة على كونه استعاره بل لو جعل دلالة على كونه حقيقة لكان اول  
لان فهم المعنى الذي يتعلق به الحمار على تقدير كونه حقيقة اظهر

12

كذا ذكره في المتن وقد يجب ان وصف السجاعة مثلا في الاسعار  
 ملصقة اليه البته اذ لا يقال الى المعنى المراد الا بالخطأ والمعنى  
 الحقيقي كسر اما تخليو عن ملاحظه واصافه الخارجيه وطهر ان يعلق  
 الخارجيه استب بالاستعانة وان صح على الحقيقة ايضا وانت تحسب  
 ان عاينه معاد هذا الجواب مع قوله بل لو جعله دليلا كونه حقيقيا  
 واسمائه العكسي اعني اولويه الاستعانة لكنه لا يثبت ما ادعاه السارح  
 من جعله دليلا على الاسعار مع صحه علق الخارجيه على قدر الحقيقة  
**قوله** اسد على عام المصراع فتخالف من صغير الصافر البت  
 لغير ان من خطان منه معنى الجوارح وراهدها والفتخا المسرحيه  
 الخاص **قوله** اغربه عليه بعض من ست لاف الجلا العري  
 برقي الطاهر الموسوي وهو والطير اغربه عليه ما شرها  
 فتح السراة وساكنات لصادق العم جمع صحاد قدمرا انما تفسيرها  
 ولصادق جميل طي **قوله** لا المشيه اى ليست موضوعا للشيء  
 وحده دلالة والمشيه بدعى الاستراك اللفظي **قوله** وفي هذا  
 الكلام دلالة وذلك لانه نفى كونها موضوعا للاعم من المشيه والمشييه  
 في مقام اسات انها محاذ لغوى فلو لم ان تكون اللفظ الموضوع للعام  
 حقيقه  
 اذا اطلق على الخاص باعتبار عمومته حتى يكون لفظي كونها موضوعا للاعم  
**فايضا وجه ان الاستعانة**  
 انما استعملت في المشيه بخصوصه لا في المعنى العام فعلى قدر كونها  
 موضوعا للاعم منها ايضا لا تكون حقيقه هذه وانت حينئذ لا تفهم  
 من نفى كونها موضوعا للاعم في مقام اسات انها محاذ لغوى الا انها  
 لو كانت موضوعا للاعم لم تقم الدليل على كونها محاذ لغوى ما وجدك

والمعنى فان الدعاء مستجاب  
الى من اراد الله به  
شيء

[illegible]

ملح



حقيقة ما اراد في قوله تعالى  
 قالوا انهم قد وجدوا

حقيقة  
 ومنك محقق ان يكون لكون اطلاق العام على الخاص مطلقا او لكون اطلاق  
 العام على الخاص باعتبار عمومية قولك السارح وفي هذا الكلام والام  
 على ان لفظ العام اذا اطلق على الخاص لا يلزم منه ان يكون اطلاقا عليه  
 محاذ العوائد ذلك لانه اذا اطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه انما  
 لكان اولى والضمير في خصوصه للخاص وفي عمومته للعام ومعنى الاطلاق  
 باعتبار العموم انه اطلق على الفرد الموجود باعتبار الحقيقة في حقه  
 فيه ولم يستعمل لهما وضع لم يعنى لم يرد به الى الحقيقة ولزم من ذلك  
 المتعدد باعتبار الوجود بخلاف الاطلاق باعتبار الخصوص فانه لم  
 يرد باللفظ الى هذا المعنى الخاص وحده لكون محاذ ان قيل  
 اطلاق العام على الخاص لا يقال لانه لا لفظ العام على الخاص لوجه فكيف  
 يطلق عليه لانا نقول انه انما يرد عليه بالقرينة لا بلفظه **قوله**  
 وقيل انها مجاز عقلي للمصنف هذا القول انه استعمل الهيكل المخصوص  
 للرجل السجاع ثم استعمل فيه لفظ الاسد على انه استعمال مجاز وضعي  
 لم يعنى ان الحكم قد استعمل الاسد للرجل السجاع وكان لفظ  
 الاسد مأثرا على معناه اللغوي لكن ذلك الامات انا هو مصرف  
 العقل حيث جعل ما ليس بالاسد اسدا اقا لا هو العقل الذي حصل  
 الصرف فيه هو جعل ما ليس في الواقع اعنى ما ليس اسدا او فعلا  
 اعنى اسدا **قوله** واسار بقوله يعنى ان الصرف في امر عقلي  
 الى ان المراد بالمجاز العقلي هاهنا عبر ما هو المراد مما سبق اعنى  
 المجاز الحكيم وهو ظاهر فان المراد بالمجاز هاهنا هو الكلمة وهما  
 هو الاسناد او الكلام **قوله** لا يسكن ان قول المصنف هاهنا معنى  
 ان الصرف في امر عقلي لا يحل له اساره الى ذلك ويعبر المجاز

منه الزيادة وقوله  
 هو ظاهر في  
 الى انفق لانه  
 في

العقلي

العقلي باسناد الفعل او معناه الى غير ما حوله ايضا يعنى بذلك ظاهرا  
 لكنه لم يعنى بذلك ولاسان الشارح اعنى قوله معناه ان العقل يصرف  
 الرجل السجاع من جنس الاسد الى معنى كونه مجازا عقليا ولا سعدان فقال  
 انها مجاز عقلي يعنى الحكيم ومعناه انها مستعملة لحكم هو مجاز حكيم وبما انه  
 في قوله رات اسدا يريد مثلا ان يقول ان اطلاق لفظ الاسد على الرجل  
 السجاع محقق امات لاسد به للرجل السجاع ولا شك ان امات شي بعد  
 ما هو له مجاز حكيم ولا بعد في نسبتها مجازا عقليا باعتبار مصنفها الحكم  
 كافي قوله ورد ما ان المعنى كما يورد السهاك اوفى نسبتها فان المراد  
 به رجوع الكذب الى خبر بضمه السمية لا الى نفس السمية كما ذكر المحقق  
 الشريف قدس سره و يورد ذلك انه في باب الاحاد ما لفظه فان قيل  
 ما جاز اسم الاسد على الرجل اذا كان بالقرينة صوت الاسد به فادخلت  
 ذات اسدا فصيغة الاسد مستعملة للدلالة على حقيقة الاسد به فلا يكون  
 المجاز في صيغة الاسد بل في بقرينة صوت صفة الاسد به لرجل فيكون  
 المصرف ليس في ازالة صيغة الاسد به عن معناها بل في امات صفة  
 الاسد به للرجل فيكون المصرف واقعا في امر عقلي لا لغوي فهذا المجاز على  
 والامات في المجاز على ما ذكرتم عقلي فيكون المجاز كله عقليا وهو ظاهر  
**قوله** لان مجرد نقل الاسم يعنى جعل الاسم لغير ما وضع له مجردا  
 عن ادعاء معنى الموضوع له للنقول اليه كانت الاعلام المنقولة  
 كورد وشكر اسعاف لان مجرد النقل حاصل فيها **قوله**  
 لان المتفقان يتوقف على امرين كون الاسعاف على سبيل المجاز وكون  
 العلامة الشاهدة لا حفي في عدم محققها في الاعلام المنقولة كيريد  
 وشكر ولو نقل كانت المجازات باسمها اسعارات لكان اقرب

**قوله**







ما وصف لها حتى ان اسمها يسمى عراوصا فيها اما ما واما الاسما  
 فلما تشهر ما وصف كذلك فان كان لشيء منها وصف كذلك استعارة  
 والافعال الشارحة في الملوح **التحقيق ان الاستعارة**  
 بمعنى وجود لادام مشهور له نوع احصا من المسببه به فان وجد ذلك  
 في مدلول الاسم سواء كان علما او غير علم حاز استعارته دالا فلا يعلى هذا  
 كما يصح الاستعارة في نحو حاتم لعم في كوز نبد اذا كان مشهورا بوصف  
 كالشكل واللون وتسمعات لسمعت خرمشا بها له كالالمساحة في  
 ذلك الوصف حتى يدعى انه عنه فهو له مرات **قوله** ايضا يسمى اسما مسكولة  
 اولونه او المجموع او كذا لك كامل السببه باقى ريد من ذلك **قوله**  
 وما در بالخل هو رجل من هلال من عامر من صمصمه مسمى ما در  
 لانه سقى ابلا له من ما حوض فلما سقى البابل سقى اسفل الحوض ما قبل  
 تسليم فيه ومدر الحوض بخلا ان سقى من حوضه **قوله** ويحتمل  
 بالمصاحبه هو سحان بن رفرن عبد سمس والمراد بالمصاحبه هنا اللام  
 روى انه دخل على معونه وعند خطيبا الا فاق فلما راوه خرجوا من  
 عنده لعلهم يصورهم عنه **قوله** فقال  
 لقد علم الحجابون انى اذا قيل اما بعد انى خطيبها **قوله**  
 فقال معونه احطت فقال اطردوا الى معصى فقالوا وما صنع بها  
 وانت تحضر امر المؤمنين فقال ما صنع بها موسى وهو مخاطبه به  
 فاخذها وتكلم من الطهر الى قوب وقت صلوات العصر فاصبح ولا  
 توقف ولا استدا في معنى خرج منه وقد نعت عليه بغير وما مال  
 عن الحسن الذي هو فيه فقال له معونه انت احطت العرب ما  
 العرب وحدثها بل خطيب الحن والاس فقال انت كذلك **قوله**

دامل

وما قل بالفهامة هو اسم رجل من العرب روى انه سرق طينا ما حشر  
 درهما فيل له بكم اسرته فمخ كفيه وفتح اصابعه واخرج لسانه  
 يسير بذلك الى احد عشر فانقلب الظبي يضرب به المشي في العج  
 قال حميد الارقط فهو وصف له **قوله**  
 اما ما وما بدا ناه سحيان وائل **قوله** بيانها وعلما بالذي هو قاييل  
 فان استعارة اللعم حتى كانه **قوله** من القلي ان تكلم باقل  
**قوله** متعلق قوله بعافوا حقه بطرق فان اظهر الطاهر  
 انه ليس الرسته في هذا البيت لم لفظ الايمان المتوي انه لو قال فان  
 في او طائفة واناه مثلا لم يفهم من يعلق بعافوا بكل من العدل والامان  
 ان المراد بالمراد خلاف الظاهر ودلالة على ان جواب الشرط تجارون  
 وبنماون بالسوى كما ذكر الشارح خمسة **قوله** ان كان الخط  
 هذا من له قوع ومما يله واستعداد للمجاريه وذلك صحيح لكن الرسته حميد  
 يكون خاليه وقيل بوجهه ان القايل يدعى الاحدما لشريعه وليس بها  
 اخراق **قوله** لما استعد السحاب اي لما اراد استعد السحاب  
 وفي جعل المستعد له الزمان دون الاصابع من المبالغة ما لا يحتمل **قوله**  
 ذكر ان هناك صاعقه هذه العباره يستعير بان ذكر الصاعقه له مدخل  
 في اقل المصنوع وليس كذلك **قوله** اعلم ان مجر دور  
 من نصله بعد ان لس المراد بالسحاب معها المعنى عام الامور ان فهم  
 المراد بوقف على الجمع فمرد قوله من نصله برسته ما بعد عواراه الموضوع  
 له ليس برسته داله على عين المراد وقد ذك قوله شاعرا كونه  
 محادا على ان المراد بالبرسته الما بعد **قوله** ان الموضوع له فانها التي لا بد  
 منها في المحان وهي الرسته الداله على عين المراد كما صرح الشارح

وعلمه فالمراد من السحاب



في شرح السميعة في بحث المعرف ثم انه لا دخل لذكر المار ووش في  
كون المراد بالحياب غير معناه ولا في توقف فهم المراد لا تترك  
انه لو حذف وقيل مثله في  
وصاعقه من فضله لا سمي ما على صحاحات الدهر حتى يحاسب  
لعلم ان المراد بالحياب المتأمل **قوله** التي هي الدلالة على طريق فصل  
لما دلى ان يقول للهداية التي هي الدلالة الموصلة الى النغية او يقول  
للهداية التي هي خلق للاهتدي فان المراد بالاحياء هنا انما هو الهداية  
ما حد المعنيين لا معنى للدلالة على طريقه وصل الى المطلوب لعمومه  
الجميع اللهم لما ان يراى الاتصال بالفعل وفيه ما فيه **قوله**  
اولا من قول المصنف من اسان الى ان العولب المصنف وجهه ذلك  
ما ان يحمل الهداية على انها مصدر المجهول فيكون معنى للاهتدي  
ولما سكت ان يشبه الاهتدي بالحيوان لا من تشبه الاحياء بل هو الاهتدي  
فكون **قوله** اللام **قوله** على ما سبق تحقيقه في بحث ما السميعة  
لما انه اراد بالصاد هناك ما نعم الساقط فاكفى بذكره وهذا اراد  
بالصدق الوحد من المتقابلين المتعامين على موضوع واحد **قوله**  
المتقابلين للدين لا يمكن اجتماعها ولا ارتفاعها فخطف نصه على  
صيه **قوله** استعرت السائر الطاهرا بها اسم مصدر بمعنى  
التشعر وحديث لا تفاوت والا فالمناسب ان يقال استعار التشعر  
**قوله** الملقبة تأنيها باعتبار اكتفاء لفظ بعض الناس من  
المصاف اليه **قوله** خصوص وصف اما في المرسن فكونه انف  
موسون واما في التقطيع فاعتبار الا لتوافق في الاسماء المزاله **قوله**  
والجامع يجب ان يكون في المسعاه منه اقوى مبنى على ما هو المشهور

ارعلى

اد على الاسعاه باعتبار السميعة والافقه قال في التلويح معبر  
على ما ذكره صاحب السمع من ان الاسعاه لا تحرى الا من طرف  
واحده لا سماع كون كل من الطرفين اقوى من الاخر في وجه السميعة  
وقوات المتالعنه في السميعة عند تساوى الطرفين ولما قيل ان يقول  
قد يكون الاسعاه منبته على التساويه كما سماع الصبح لغز الررس  
وبالعكس وحصل المتالعنه باطلاق اسم احد المتناهين على الاخر  
وحمله هو وكون السميعة به اقوى في وجه السميعة اما سطر في  
بعض اقسام السميعة على ما يقرر في علم البيان **قوله** سميعة  
هسته لما سكت ان السميعة هو انقاع العنان في القربوس والسميعة  
انما هو الاحتيا ولا يركب في الطرفين حتى يكون السميعة والسميعة  
الفئس اللتين ذكرهما فاهما موقوفتان على تركيب الطرفين وايضا  
كان يجب ان يكون اسعاه تشبيه وليس الكلام فيها الا انها لما لم  
يكن المتناهي من الفعلين لما اعتبار المساهمة بين الصفتين  
فالسميعة هسته وتوقع الح ولم يرد ان الاسعاه مركبة وهذا قال  
ثم اسعاه الاحتيا **قوله** وقوله لوفوع العنان الا دلى ان يقال انقاع  
العنان ليناسب المسعاه منه وهو خضع الرجل الح هذا اما قيل  
والذي يظهر لي انه لا يصح معنى الاسعاه في البيت الا جعل  
القربوس عنانا غير مقدم السروح وفيه الررس وما فيها من العنق  
والراس وذلك من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فان القربوس وحده  
اد الوى عليه العنان لا يصح تسميته بالاحتيا صلا ولا هيبة له تسميه  
هسته المحس ولا يصح معنى البيت على قدره وحديثه لا استعارة ملكه  
لانه سميعة القربوس بالخص المحتى في الهسته المحصوصه تشبيها بضم



عمل الراجح في الهم السليم  
ووضع الجهر في الهم المحتج

في النفس وانت له ما هو من لوازم المسببه به اعني الاحتيا فكون استقلا  
بالدابة لكن هذا لا يناسب اراد المصنف لها هنا فان كل اسم والاستقلا  
المضمره **قوله** من ركبى المحتج **فان قلت** هل يجوز ان  
يقال انه شبه همته وقوع العنان في القربوس لا تمتد الى حاله  
حتى يكون القربوس غير له الظاهر وراس الفرس غير له الساقين والركبتين  
**قلنا قال في الشرح** لما حزن ما ذكرناه اولا لان الركبتين مصداق  
اشبه بالقربوس والتوب في الركبتين ما يلبس الى الطول عند  
استقلال الظاهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من  
الذي يلي فم الفرس **قلت وايضا** وضع العنان في  
القربوس متاخر عن وضعه في الفم كما ان وضع التوب في الركبتين  
متاخر عن وضعه في الظاهر **قوله** كما في قوله تعالى واستعمل الراس  
سببا اعني انه لما اسند السيل الى الاباطح صارت الاباطح كأنها ابل  
كلها كأن اسناد الاستعمال الى الراس يدل على انه شبيه كله كما اذا قيل  
استغل البيت مارا اخلاق اشغل النار في البيت **قوله** ما تعقل من  
توب اسر على اخر قبل لا يقال الجامع يجب ان يكون ما صفت الجرفان به  
وليس تربط من على اخر كذلك لانا نقول لا سلم وحرب كون الجامع  
ما صفت به الجرفان وانما الواجب استراك الطرفين فيه برشدك  
الى ما ذكرناه جعل الجامع من الموت والوفاد عدم ظهور الفعل والبعث  
وليس شئ منهما ما صفت به الجرفان وقولهم في شأن الاستعانة  
في الحروف والافعال تنجيه والتشبيه بمعنى كون المسببه موصوفا  
بوجه السبه او بكونه مسارا كالمتشبه به في وجه السبه بوجه ما ذكرناه  
**قوله** نحو فخرج لهم محلا الذي يصحبه ما ذكره في بحث التشبيه

من ان

من ان المبلغ منه انما هو التعبد العرب ان لا يكون المبلغ الاستعانة  
المالخاصية الغريبة وحديثنا فاطما ان الغرابه في الجاهل الكرمه  
حصلت بصرف حث وصف العجلان لدخول انما مل **قوله**  
اي حصوله عصب حصوله دأما او عا ثانيا ميل الاولى تركا وعالبا وويل  
هذه التزدبد الاجل بان معنى التزيب من حث هو لا بالنظر الى  
خصوص المعام **قوله** بعد ظهور السلوك اي المخرج من الهاء  
بعد سلخ الهاء عنه **قوله** ظهور الهاء الاسباب ان يقول اظهار  
الهواء **قوله** ككلا رالمحتاج على القلب السكاك كما عرفت لا  
سترايط النكتة في القلب بل يقبله مطلقا فلا حاجة الى طلبها هنا  
**قوله** وذلك غار يا ابن زبطه ظاهره في صدره كمن يجرها  
الولفون الى ارجاء **قوله** وجه قوله اساء الى جواب الامراء  
الذي ذكرنا انما قوله لان الواقع عصب اذهاب الضو عن مكان الليل  
هو الظلام **قوله** باختلاف الامور والعادات فقد يطول  
طريقان ولكن العادة في مثله يستغنى عن اعتبار المهلة كما في هذه  
الايرو ذلك لان زمان الهاء وان توسط الخ **قوله** لم يستقم الخ  
لان المعاجلة انما سمع بهر بما لا يكون متوقفا على حصول بعثه **قوله**  
اولم يحسن بسرا الى ان يقول المهور وجه صحه ما مل **قوله**  
**انه ابد ما ذكره علامه** والشرح بان الشئ انما يكون  
عربا اذا استعمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يستقر الى نوع  
اقتدار وذلك انما هو معاجلات الظلام عصب ظهور الهاء لا عصب  
والضوء الهاء وراى في شرح المساج ان ظهور النهار المضى يستظهر  
السلوك الانص من الخلد البار الذي بها يكون استودا مظهر من ظهور الليل

اعبرتنا البنا ننا وكومنا



وان التحقيق وان كان بمعنى طرمان الضو على الظلام بمنزلة السائر  
 لكن المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كما يعتقدون  
 ويعدون من جملة الصواب ان الظلام هو الذي يطرأ على الضوء فاستل  
 قوله اللباس له وسكتف عنه فيظهر وجعلنا الليل لاسما اشبه  
 ومن هذا اسمن لك معنى احواج النهار من الليل على ما ذهب اليه  
 العلامة اعني انه نبي كلاس على الامر العرفي في ان الليل هو النهار  
 على النهار **قوله** واوى اما الطهور والنهر مما لا شك به واما  
 القوم فحالات **قوله** مع قوله تعالى هذا اما وعد الرحمن  
 كونه الكلام كلام الموقف يكفي في الدلالة على ان المراد بالمرقد خلاف الظاهر  
 وانما ضم اليه قوله هذا لانه اذ لم على المراد **قوله** وهما عقليان  
 يمكن المناقشة في السليخ بانه كالمخصوص فيكون حسيا واعلم  
 ان القول بكون هذه المصادر كالشط والكشف حسية مبني على  
 التسامح فان المعنى المصدري استعاري لا وجود له في الخارج فضلا  
 عن ان يكون محسوسا **قوله** فمن يحصل المصدر  
 معني قيام المعامل به حسيا ويعبر عنه بالحاصل من المصدر مثلا  
 اذا تحرك ريد فقد قام به الحركة فان اريد بالحركة الحالة التي يكون للحركة  
 في اي حيز يفرض من اخر المشافهة فهي المعنى الحاصل من المصدر وان  
 اريد بها اساع تلك الحالة فهي المعنى المصدري الذي وضع المصدر له  
 وليس له حقوق الخارج واما المعنى الاول فهو محسوس فتسميتها  
 حسية انما هو لحسية الحاصل بالمصدر **قوله** والمعنى ابن الامم  
 اي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلبس احدهما بالآخر كما لا يلبس  
 الكون **قوله** او ما وبلا كما في الاعلام **قال في الشرح في**

فان قيل في معنى  
 الحاصل  
 من المصدر

تفسير اسم الحسن هو ما دل على حسن الذات الصالحة لان تصديق على كثر  
 من اعتبارها وصف من الموصاف ولا شك انه لعلنا انفسنا  
 كما لا يينا وله العلم الشخصي الذي له صمن نوع وصعبه وليس منه  
 كلها لا يينا فله ايضا ما صمن من نوع وصعبه اذ لم يصركليا بل اشهر  
 دابة الشخصية بوصف من الموصاف خارج عن مدلوله كاسمها بالاحكام  
 باوصافها الخارج عن المدلولات الاصلية لاسمها بخلاف الماشها  
 المشتقة فان المعاني المصدرية العنصرية فيها دخلت في معنوياتها  
 الاصلية والذات بمرمها فيها فلهذا كانت الاعلام ملحقه باسم الاحكام  
 دون الصفات ولو فتر اسم الحسن بالسن مشتق من الاسماء لا على غير  
 صمن وصعبه لدخل الاعلام المذكور فيه وحول ظاهر **واعلم**  
 ان اسم الحسن هنا احص منه عند الحاجة لشموله المستقاة الصا  
**قوله** فيكون ساركا للمشتبه به في وجه الشبه ودرست مما نقلها  
 سابقا بعضها وجه الحطف او **قوله** وهو ظاهر وذلك لما  
 عمقه المحقق الشريف قدس سره من انها آلات للملاحظة عندها  
 فلا يصلح للموضوعية اصلا **قوله** بعد استقامته اشار اولا الى  
 انه ليس مستقيم ونقل عنه في توجيه عدم استقامته امران احدهما  
 ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المقررة بالناسه نتج  
 موصوفا كقولك زمان طويل وحركة سريعة والى ان المدعى هو ان  
 الحروف والاعمال لا يصح سنهاها وهذا الدليل انما يقتضي  
 اسناع وقوعها شبيهه فلا يطبق الدليل على المدعى **واعلم**  
**المحقق الشريف** قدس سره عن الاول ان المراد  
 بالحقايق صفات المعاني المسجلة بالمفهومية لا الامور المقررة

وفي الثاني انما ذكر لفظ او  
 اساره الى انه لا فرق  
 بين المصدر في الوجود  
 على الموضوع في الوجود



المبهم لوجه التشبيه او لاضافة تشبيه كثر المشبه به

الماتية وكل من الحركة والزمان حقيقة لا استقلال له للمفهوم دون  
للفعال والحروف وعن الثاني ان افعال التشبيه كون المشبه موصوفا  
ومحكوما عليه يستلزم امضا كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه  
المشبه به لوجه التشبيه او لاضافة تشبيه كثر المشبه به لان امضا مالا  
انصاف المشبه لوجه التشبيه او لاضافة تشبيه كثر المشبه به في وجه التشبه  
يستلزم ضمنا مالا لحظ انصاف في وجه التشبه وانما تقع ضوالاتها في الاول  
لانه المصنوع الاصل في فعله دليل على الثاني **قوله** لا سائل اسم  
الزمان وايضا لم يقين منه عدم صلاحية الصفات المشبهة للوصوفية  
فان الزمان عبر داخل في مفهومها ولا عارض لها **قوله** بل المحصول  
لا بعد ان ثبت كون الاستعارة في الفعل والمستغنى بتبعية بطلان  
اخر وهو ان يقال قد عرفت ان الاستعارة بعقد التشبيه والتشبيه  
تقتضي مغايرة من التشبيه والمشي به فانه هو الدلالة على مشاركة امر لاخر  
بالكاف ونحوها كما عرفت وهو ظاهر والمستغنى عن الفعل باسرها  
مبطلوها ذات وحدت وليس المغايرة الا في الحدوث فقط ولا يكون السبب  
للمغايرة ولا يكون الاستعارة الا فيه سبلا اذا قلت رات فانتل ريد اي  
صار به صرا سبلا تشبيه القتل في سببه الا يلام وذات الفاعل والضا  
واحدة وانما الحدوث في القتل والضرب فانه ليس مقصود كل هذه  
العبارة اني رات شخصا صار باله تشبيه شخصا اخر قائلا له وكذلك  
فوكذلك هذا مقول ريد اي صر به صرا سبلا ليس الحدوث الا  
من القتل والضرب وامادات من وقع عليه الفعل فهي واحدة وكذا  
فوكذلك هذا مقول ريد اي مكان صر به الضرب الشديد الذي يشبه  
القتل ليس المغايرة الا من الضرب والقتل فلهذا لم يكن الاستعارة

الا في مضادها وكذلك الفعل مدلوله حرث و زمان وسببه الى فاعل  
ثان اذا قلت سبلا قلت ريدا اي صر به صرا سبلا تشبيه القتل في سببه  
للمضرب والقتل في الزمان ولا في التشبيه لاجل انها وكذا البعير  
الماضي للمضارع نحو قولنا قتلنا قتلنا سحبا با وعكسه ونحو قوله تعالى ونوح في  
الصورة اذا عدا استعارة وهو مستعار من الزمان اسبق للزمان  
المستقبل اذ ليس البعير فيه الا في الزمان باعتبار البقية بالماضي  
والمستقبل فيكون استعارة الجمع بتبعيته لكن اذا عدا مثل ونوح في الصور  
البعير يجب ان يقال ان التشبيه في الفعل اما معنى المصدر او الزمان  
او يقال انه تشبيه الماضي بالماضي كونه نصب العين واجب  
المشاهدة وعبر الحاضر بالماضي كونه نصب العين واجب  
للاخر فعلى هذا يكون الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان تشبه الصر  
السدد سبلا بالقتل واستعار له اسم من سبق منه قتل بمعنى ضرب  
والثاني ان تشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في معنى  
الوقوع فيشبه الضرب فيكون المعنى المصدر اي الضرب جوا  
في كل من المشبه والمشي به لكنه في كل واحد منهما متدغا  
لغيره لا خرمص التشبيه بذلك **قوله** ما يعبر بها عنها صر بها عا يد  
الى ما الوصوله وصر بها عا يد الى معاني الحروف وصر بها عا يد  
للحروف وصر وضع الظاهر موضع المصير ولو لم عند نفسه  
لكان اخصر **قوله** هذه ليست معاني الحروف مع ما قاله  
الحقق البريت لفظ لا تشبها معنى هو جالده لغيره ومعلق به  
فاذا لاحظنا العقل فصداد بالذات كان معني سبلا بنفسه بل هو  
في ذاته صليحا لان يحكم عليه وبه ولم يرد ادراك سبلا لغيره

اعلم ان هذا هو المعنى

الاول مدون  
قوله سبلا  
صاحب الرض



احالاً وسعاً وهو بهذا الاعتبار يدل على لفظ الاستدلال لا يدل على  
 على هذا الوجه ان يقدر على خصوص مفعول بدلاً من استدلال الجرم  
 والآخر هو ذلك الاستقلال وصلاحه الجاه عليه وبه اذا لا خطا العمل  
 من حيث هو حاله من السير والبصر وحفظه له لمعرف حالها كان  
 معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح ان يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به وهو  
 بهذا الاعتبار يدل على لفظ من انتهى بمعنى لفظ الاستدلال هو الاستدلال  
 طلقاً ومعنى من هو كل واحد من الاشتات المخصوصة المحترمة من  
 استنباط معناه فادار يد العبد عن تلك الاستدالات عبر عنها بالاستدلال  
 المطلق الذي هو مشترك بينهما ولازم لها استهلالاً على المعلي فقال  
 معنى من هو استدلال العاقل الى المسافة وقس عليها سائر الحروف ومعاني  
 عن معاني وكى واللام بالطرفية والعرضية والاختصاص وبحورها الى  
 متعلقات مع الحروف هي هذه السبب المطلقة المشتركة من معانيها  
 المخصوصة المستلزمة لتلك السبب المطلقة والى هذا اشار بقوله  
 اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى تلك المعاني التي ذكرت  
 في تفسيرها بوجع استلزم اي استلزام المقيد للبطاوي **قوله**  
 والامكانات نحو قائل اسماء قد يقال في رد كلام السكاكي المدارز معناه  
 لانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية بالطور الى وضع  
 له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر له سبب استتباب الواضع على  
 دلالة احداً للفظ عليه ذكره متعلق لدون دلالة اللفظ الاخر عليه بمعنى  
 الكاف الاسمية والحرفية ومحابها ذكر الحق اليه فسدس  
 من ان هذا الاستدلال لا فائدة له ولا دليل عليه وانه اذا كان معني  
 من النص استدلال البصر اسكن الاخبار عن الاول كما علق الثاني

وان عدم الاستقلال لا يمنع من المعنى لنفسه

واما الكاف فجاءه في الاسمية المطلقة وفي الحرفية الملية المخصوصة  
 من حيث انها لا ملاحظة ما تعلقت به ويعرف حاله **قوله** ليس يحسن  
 الصواب ان يقول كالمطرفية فانه على تقدير كون الاستدلال تبعاً بحسب  
 ان يقال شبهة احاطة التهمة بالطرفية ادخل المشبه في حسن المشبه  
 حتى صار كما لا لفظ الطرفية مستعاراً الاحاطة بعدم ستر المشبه  
 والاستدلال في الحروف وحقيقته انه كما ان المعنى الحقيقي لفظاً غير مستقل  
 بالمفهومية وادار يد ان يفسر غير عن طريقه كذلك معاني الحروف  
 غير مستقل بالمفهومية وادار يد ان يفسر غير عنه لما احاطه بدلاً فلا  
 بصورة مشبهة اخره من المعنيين لما خرا الاتعاً وذكر بان سدر سسة  
 احاطها التهمة بردها لطرفية فدخل المشبه في حسن المشبه به حتى كانه صا  
 لفظ الطرفية مستعاراً الاحاطة بشبه تلك الاحاطة المخصوصة بتلك  
 الطرفية المخصوصة التي هي معنى في معناه مستعار لها كلمة في وقس عليها  
 سائر الحروف **قوله** لا باعتبار ان الدلالة لا زعم له معنى لردم المطلق  
 التبيد ولم يصح به لظهوره فادفع ما قيل من ان اللزوم امر لازم في جميع  
 انواع الحروف استعاراً او محاداً او سلباً واعتبار ذكر الملزوم وادارة اللام  
 لا يكون في بيان العلاقة بل لا بد من بيان انها من اي نوع من انواعها **قوله**  
 كالمحبة اي محبة من معنى السلافة لهم **قوله** انه شبهة برب العداوة  
 توضحه ان اللام موصوفة لغرضية ما بعدها لما قبلها اعني الغرضية المخصوصة  
 المتعلقة بها فاذا قيل النقطه الكدوعون لمكون لهم عدواً وعمرنا لم يكن  
 اللام ماضياً معناها الحقيقية لاستحالة كون العداوة عرضاً للعاقلة بل يكون  
 مستعاراً للترتيب المخصوص الذي من العداوة والاسقاط فمعناها المحاذ  
 الملاذ كعناها الحقيقية في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور ان



التبيين والاستيعاب بينهما اصل لا يلبس ان يشبه ادلة ترتيب ما ليس  
 مطلوباً عليه من العريض في مطلق الترتيب ويدخل المسببة في حيز المسببة  
 به حتى كان صار لفظ العريض مستعاراً للترتيب ما ليس مطلوباً عليه ويدرك  
 صار ذلك الترتيب المحصور منزله تلك العريض المحصورة فاستعار اللام  
 منها لذلك الترتيب المحصور على ما س ما عرفت في كل في **قوله** <sup>عليه</sup>  
 ظاهر ما رتب يدرك على ان اللام موضوعه للترتيب المحصور في **قوله**  
 منه لترتيب اخر ومن المتيقن ان العريض ليستعار عن الترتيب وايضاً  
 انه صرح في الملوك ما ان اللام اعاد على ان محورها على ما كان معلوماً  
 باعتبار كافي صرته للسادس اولاً كافي بعدت عن الحرب للجنس وهو  
 يقتضي ان اللام موضوعه للعلية التي هي اعتم من العريض لا المحصور <sup>العريض</sup>  
 فالاصح استعارة اللام منها لترتيب العلية على الانفاط وكون العريض  
 مندرج تحت العلية وفرداً من افرادها لا مجردة عنها لان اللفظ  
 اما استعاره مما وضع له لاسيما افراد الله **قوله** لما ان قال بحوران  
 يكون اللام موضوعه للعلية مطلقاً وعلت في بعض افرادها الذي هو  
 العريض او يكون مساكلاً من نوعي العلية **قوله** <sup>لما ان قال بحوران</sup>  
**قوله التوجيه** الاول ذكر المحصور <sup>لما ان قال بحوران</sup>  
 بطرح في استعارة كلمة لعل لا يراه في قوله **قوله** وهو الذي خلقه والبر  
 من قبله لعل لمعنى **قوله** <sup>لما ان قال بحوران</sup>  
 ان تحت اللفظ بعض ما وضع له تحت ما يطلق على غير ما وضع  
 لا مقترنه وارتكاب ذلك في استعمال لعل في معنى الاستيعاب واللام  
 في نحو بعدت للجنس لا يحلوا عن بعد فالاول هو الثاني في الجامع بين  
 الترتيب هو المحصور بعد طلب النفع وهو اشهر في العلة الغائية كذا قيل

دوم

دلوي ان هذه الاستعارات مبنيها على التشابه حتى لا يحتاج الى كل في  
 جعل الجامع في المشبه به اسهل واكثر كماله ما بين التارخ من  
 الملوك لم يكن بعد **قوله** في الاولين حص الاولين بالذکر لما قال الساج  
 في الشرح من ان العرصة في الحروف عن بصوطة **قوله** جمع الحق اراد  
 الحق العدل والاصاف وما لعل لان الله وما لعل الاظهار **قوله**  
 واما ما ذكره اراخ وذكرا ان المراد بالمداد هنا اكثر من صرح به الشارح  
 في سوح المصاح **قوله** لثلاثة اصنام الظاهر جريان الترتيب في  
 الاستعارات المكينة لثلاثة اصنام **قوله** <sup>قوله</sup>  
 والترتيب اما هو بعد تمام الاستعارة ولا بعد رسم المصريح بها جريداً  
 ولا قرينه المكفي عنها ترشياً **قوله** مما لا يم الاستعارة له بل هي ان  
 يكون قبيحاً للاسكن كما شره قوله انما ان لم يقترن بشي لا يم <sup>قوله</sup>  
 كانت عبارة المصنف مطلقه لكن محصوراً ما يذكر في تفسير المحرر <sup>قوله</sup>  
 وذلك لان في قوله رايت في الحمام اسداً جريداً صفة المستعار مع <sup>قوله</sup>  
 مطلقه فيل كان تخصيص الصفة والمصريح بالذكر هنا على الاعلى فان  
 السكاكي ذكر في لطائف الوض ابلغ ما في الاية ان الخطاب في ما ك <sup>قوله</sup>  
 مع انه ليس وصفاً ولا تفرعاً **قوله** الذي ساسب العطي اي ملائجه  
 لكثرة اسما له حتى صار كما انه حقيقه له كالاذا في الشرايد  
 والملايا كذا ذكره من **قوله** والعرصة سياق الكلام الظاهر  
 ان العرصة لا سمعت في الماضي لا يجوز ان يكون هي الاول اعني غير وكون  
 قوله وان اسم المحرر او يمكن ان قال انه اقوى في الدلالة على ان المراد  
 بالزاد اخلاف ظاهره واذا اخرج في الكلام لا زمان للاستعارة له فابهمان  
 يكون اقوى احصاءاً به وهو العرصة والاخر محمداً اذا اجمع فيه لا

اذا عطا من  
 حواصلي املا

في هذا  
 من  
 في هذا



هذا هو الوجود الكلي  
الاسفار مكتبة  
ولا تستعمل

للمستعار مشكوك لا قوي اختصاصاً هو المراد والآخر بترشح فان ساديا  
تخير **قوله** اي اذ اسم علقته فيل حاصل المعنى ان السائلين باحد  
ما لا المبدوح من غير علم ويحبسون الى حصرتهم بترشح ولا احد منهم  
فعلكونه **واخبار** هذا من العبد ومن البصير في المدح  
بالسببه الى اعطاء السائلين ما ليس في ايديهم بل بما ه ان اذ اسمهم في  
السائلين صار ما في خزائنه ملكاً للسائلين وخرجت عن ملكه كما خرج  
الرهين عن الراهن فان المعروف من حاله انه لا يعقب بترشح الا اعطاه  
وفي ذكر الخلاف ما لعله في مدحه وان شعرا فان الذي عنده من المال  
هو معبد للسائلين وان حصوله لهم في طرف الثمار فكل من ليس في يده  
بل في ايديهم فاذا تبسم استخكم ملكهم كما استخكم ملك المرهن الرهن  
وهذا امثال الصفة في الحربة ومسال الذراع منها فكل راس في اجمار  
اسد اوله من رايه ما عوفه **قوله** في فرع عليها ومسال الصفة فكل  
جاوردت حراً اذ اخر اطلاقها للمواضع **قوله** هذا بترشح طاهر  
ان المسار اليه المصراع الثاني وليس كذلك بل بترشح قوله له ليدرا  
قوله اطفال لم تقلم ولا احتصاص له ما حجبها **قوله** ما لعله العلم  
ويستغنى ان يكون المال غير قيد الذي **قوله** ومبناه اي مبنا بترشح  
في بعض النسخ ومبناها اي الاستغناء والاولى هي المناسبة للقيام  
اذ لا وجه لذكر حكم من احكام مطلق الاستغناء في ذليل الكلام في  
تفسيرها الى التلته ولما في الموضح من قوله بترشح ابلغ لاسماله  
على تحقيق المبالغة وهذا كان مبناه على مناسي التشبيه والمفتاح من  
قوله ومبني بترشح على مناسي التشبيه فينبغي ان يجعل الضمير في مبناها  
في النسخة الثانية للاسمعان المرشحة ويكون اللام في قول التادح



للاسمعان اساره الى العهود المدلول عليه بساق الكلام اعني المرشحة وان  
ييل جعل الضمير راجعاً الى مطلق الاستغناء كما هو ظاهر قول السارح ايضا  
صحح فابها بعضي مناسي التشبيه وادعا ان المسببه من افراد المسببه  
**قوله** قل ذلك **قوله** ولعن  
الطاهر ان الاستغناء لا تعني الادعاء دخول المسببه في جنس المشبه  
واما مناسي التشبيه فامر اخر كما بشر اليه قول المصنف فيما مر واما  
التعجب والبهى عنه فالتعجب من التشبيه وادعى مناسي التشبيه الى ما ذكرنا  
هنا فان **قوله** كحل جمع اجماع المجرى والمرشحة مع ايتنا بها على  
مناسي التشبيه الذي ساقه ذكر ما لا يميز المستعار له طناً لا مبالغة لخران  
مناسي التشبيه في بعض الصفات دون بعض كلامهم يدل على ان الاستغناء  
المطلقة الخ من المجرى لا نهاد ان لم يستعمل على تحقيق المبالغة في التشبيه فلم  
يشمل الرضا على ما ينبغي فيه وكانهم لم يعرضوا له لان الامر في المبالغة  
المجرى سهل فان مبالغة ما ينبغي في التشبيه معني المرشحة عاين الامر  
في المجرى من بدا **قوله** لطن اللام فيه لام الاسد احدثت على  
الماضي بعد روي **قوله** وادحا ان ابنا المزعج الخ تلييضه  
انهم في التشبيه مع الاعراف بالتشبيه وعدم مناسي التشبيه لخران عليه  
احكام المسببه وبالاول وان حروا عليهم ايجامه في الاستغناء لان مبالغة  
على مناسي التشبيه **قوله** فبان يريد الزهات مقدم رجلا الخ لشعر  
بانا المراد بالرجل المخطو ما ليس معنى قوله ولو خراخرى بوخر رجلاً  
اخرى ولا سكران المبرد الذي يدم رجلاً لا بوخر الرجل الاخرى  
بل ذلك الرجل المقدم **قال المحقق الشريف قدس**  
في شرح المصاح معنى عدم رجلا بوخر اخرى انه قدم رجلاً تارة



فان هذه الحجة صريحة في هذا المسند بعد ان تم اقصاها الى مجموع  
وقد اوردته ايضا ولا ريب في معناه انما هو ان كل من كان في مجلس  
وعلم ان اناسا بعد انما اعدوا ما منع شيئا الى كل قول هذه  
الحجة مسند في حرمها وصحتها ولم يوافقوا في ذلك فادانوا كذب  
مذكورين هذه الحجة بخلاف ما في كلامنا واولا هذه الحجة من غير  
التي في العصر لا زمانا في حرمها انما في كل

مطابق ایک حصہ اطلاع علیہ

وتوخرها تارة فان هسه في الذهاب هكذا وهذا المعنى هو المتبادر  
من المثل لان المصير والتأخير فيه واعفاء على شيء واحد واتحاد تعلقاتها  
انما يظهر على ما صورناه **قوله** بحسب المحض الطلاق الموقر بان  
وضع المهرات بحسب المحض <sup>لن</sup> على ما سعى فان بعضها يصوع بحسب النوع **قوله**  
بحسب النوع مثلا هسه المركب في محراب دام موضوعه للمأخوذ لا لاسا  
**قوله** كالحمل الجبرية وذلك لقوله بغير حكاية ربك وصفتها اني قول السائر  
هو مع الركن <sup>عليه</sup> **قوله** مضاربها مع ضرب والموارد جمع مورده وهي الحالة  
المصلية التي ورد فيها الكلام والمضروب الحالة المشبهة بها التي ارد  
بالكلام **قوله** في الاصل لامراه وهي <sup>وَقَفَّوْا</sup> <sup>بِت</sup> <sup>لَقِيَطِ</sup> <sup>رَآه</sup> <sup>رَآه</sup>  
كانت تحت عمر ومن عدس وكان سخا فاصلاته الطلاق وطلقها فترد  
عمر من محدي <sup>رَآه</sup> وكان شابا فمررا <sup>أَشْتَو</sup> ارسلت الى الشيخ  
لستشقيه لئلا يمال ذلك المثل فلما رجع الى رسولوا اخرضا ما والعر  
ضربت يدها على منكبر وجهها وقالت هذا ومد قد خير يعني ان  
هذا الشاب الخيل مع الدين القليل المزوج بالمأخير منك ومن لبنك  
الكثير وانما حض الصيف لان سواها الطلاق كان في الصيف **قوله**  
ليستوفي المعاني بعلل لا اراد فصل لهما واما كونه على حده فعلته عدم الدخول  
في تعريف المحار والطلاق المسموعا راعها عنده على سبيل الاستراكن النظمي  
**قوله** واما وحب ذكر المسبهة حواء عن سوال ممد رفق بره الكقد  
ذكرت في المسبهة ان ذكر المسبهة هو واجب **قوله** من عمر ان يكون هناك  
امر محقق حصا او عقلا ادلو كان هناك ذلك كانت بحقه فيه كما سيجي  
في مستر هيرك **قوله** فلا سعي محصا المشبهة ولو قال  
او وهما يكونان اما الى خلاف ما قال السكاكي لكان صوابا **قوله**

حواصی

خواصها هو العنان اذا تكون ضمير خواص دلوا اذنه للمسيبه مع ان  
 المذكور انما هو خواص المسيبه ولو اذنه فيمكن ان يكون على حده واصل  
 اي خواص جريده او على جعل خواص جزئي الشئ خواص له **قوله**  
 ثم دسمه دسمه بالاسميه بالاستعانة لان الله ما ملاسته وهي انما الاستعانة  
 بمنبهه على التشبيه **قوله** كانه او قوامه في وجه السبه ذكر انضا  
 في اخره صلصلة لكن لا يسب بما سندر من قوله احدى اما لا ايكل وجه  
 السبه اكل وبما سب من قول المتش فانت لها الاطفاة الذي لا يكمل لها  
 ذلك فيه بل دها و قوله فانت لها اللسان الذي به قواها مع ان يقول  
 وبه كانه وجه السبه او قوامه من وانضا القول بقوام المسيبه في وجه  
 السبه **قوله** لا اكلو بعد **قوله** واذا المنية هي من شئ الشئ اي  
 قد رسي الموت بها لانه قد ر **قوله** ولا نقيا البقياسم بمعنى الرحه  
 من انفت على لان اذ رحته **قوله** بل قولنا اطفاة الميه خواص  
 عن سوال معدود بعد من ان المصنف اذا قال مثلا زام المكنيه والجيبيليه  
 و دعلمه بل قولنا اطفاة المنية السبيه بالبيع وان الجسليه موجود  
 اعني ايات الاطفاة المنية والمكنيه غير موجوده للبضخ بالسبيه فاحا  
 بانه يرشح للشبيه ويرشح للشبيه هو ذلك ملام المشبه به ويرشح  
 الحاد اللغوي ذلك ملام المعنى الحقيقي وقد يكون الرشح للجان العقلي  
 وهو ذلك ملام ما هو له محو واذا المنية است اطفاة فان ذكرت  
 لانتاب يرشح لانتاب الاطفاة المنية على من هذا المصنف وبحور كونه  
 يرشح للاستيعان بالكماءير واما وجوب الاقراران بلفظ المشبه به  
 فانما هو في الاستيعان المصحح **فان قل** ان الاطفاة من لوازم  
 المشبه به فكذلك الانتاب لما وجه جعل ايات الاول بحيل الا ايات



الباقي بوسمنا فلما اذا اجمع في الكلام لارمان المسببه به فاما اقوى  
 اختصاصا بعلفنا به فاما تهتميل وايها دونه فاشتا تهتميل ولا تشك  
 ان الاطفا را قوى اختصاصا بعلفنا بالسميع من الاشياء فكونها سامة  
 بحسبها واسات الاشياء بوسمنا **قوله** كل شئ يخص بالسمية به ولو  
 فالاول وهو يكون اسارة الى خلاف ما قال السكاكي **قوله** كان ضوايا **قوله**  
 خواصه طاهر العار ان يكون صهر خواصه ولو ان السبيح مع ان المذكور  
 اما هو خواص المسببه به ولو ان منه فيمكن ان يكون طاهر خواصا اي  
 خواص خزانها وعلى جعل خواص من الشئ خواص له **قوله** خرد سمية  
 بل سميته بالاسعار لان سميها حال سميته هي ان الاسعار سميته  
 على التشبيه **قوله** كاله او قوامه في وجه التشبيه ذكرنا في اخر الفصل  
 سله لكن لا نسب ما سذكهم من قولها حدها ما لا اكول وجه التشبيه  
 وما يجي من قول المن فانت لها الاطفا را الذي لا يكل لها ذلك فيه بدونها  
 وقوله فانت لها اللسان الذي مدقواتها فيه ان يقول وبه كاله وجه  
 او قوامه واصل القول بقوام المسببه في وجه السبه الى لا يحل  
 بعد **قوله** والاشياء هي من بين التي هو ان لا يصح لا على ان لا  
 معنى المستعار وعلى مذهب السلف هو لفظ السبه به المستعار للتشبيه  
 والاسعار بالمعنى المصدرى هي اطلاق لفظ السبه به على المسببه به  
 بان لا يصرح الى على سبل الشايع **قوله** محبان من العفو يكون صحا  
 سعيه **قوله** ساد اصرح على سبل المذكور في كسب العجاج وغير  
 من كسب اهل العجا ان اقصر مشروط يكون فاعله اذا قدس واختيار  
**فان الصالح** واصرت غنماى كعفت وترعت مع الله  
 على ان عجب عظم فصر تلى الف والماطل ليس داودن واحتيال

قوله في الصالح قبل سبب الصالح اسم بغير معنى الصالح يقال صالحه صالحة  
 بالفتح والجار على السنة الاكثر كسب الصالح على ارجح وجه ووجهه بغيره بالسنه  
 بغيره الكنايه ولا يستند له الادب قال انه ثبت روايه عن معتزله انه ساه  
 الصالح بالفتح ثم في المشوذه خطه

وعلى هذا ينبغي ان يكون من قبيل القلب على ما قيل اي اقصر هو عن باطله  
 لما ان يقال المراد بالاقصر معناه المجارى وهو مطلق لا مساع **قوله**  
 على هذا السعدى واما على النعتى الثاني فهو معنى كونه ضييا اي صغيرا  
**قوله** اسات ما به كاله المشبه به ودرعت ان الالب ان يقال كاله  
 السبه وكذا قولهم قوام المشبه به **قوله** في ذكر النوع سعلق معناها  
 اي عن اراء ما هو معنى للكلمة في ذكر النوع كذا في شرح المصاح وانظروا  
 ان المراد بذلك النوع غير المراد بنوع حقيقة وان المراد بنوع حقيقة  
 كما صرح به هو اللغوي واخوه فلوار بد هذا المعنى بكذا النوع لصات  
 المعنى مع درسته ما يقدر عن اراء معناه اللغوي او الشرعي او العرفي  
 ولا يخفى فتاكه بل المراد بذلك النوع اللفظ والشرع والعرف حصص المعنى  
 مع درسته ما يقدر عن اراء ما هو معناها في اللفظ مثلا ولا يخفى بغيره  
**قوله** اوجه وادب على المصنوع وانحصر ايضا **قوله**  
 ان يكون لا اراء الى او يقال الخارج بمعنى الحاصل يقال الخارج من السم  
 كذا الى الحاصل بها وقوله احبر ان لا يخرج الاسعار الى لا يحصل  
 الاستعار من المحان ويكون سميته **قوله** في كلمها بطرانا  
 الاول ولانه لا ينبغي ان يلفظ اليه لاسم في المبرعات واما الثاني  
 ولان المعهود انما هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيها هي موضوعه  
 لهذا ذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه الخطاب اذ لا دلالة عليه  
 ولو سلك ذلك فلا تسمى اصحاى تشبها لموضوعه في قوله فاما هي موضوعه  
 له بالوضع الذي وقع فيه الخطاب ولا معنى لفساد العربى لاهذا  
**قوله** فانه ينادى العلق احب اليه المراد بالاسعمال المصد في ح العلق  
 وقد عرفت ان لا يخرج العلق الا من قصد لا يخرج العلق عن قصد **قوله**

قوله فانه لا اراء  
 كان اللام للبعد اي التوقع  
 عليها البعد اذ لا يتم المقصود  
 الا بكونه قوله كما هو شأن اللغاة  
 يعنى اسلوبها وان لم يكن كتابه  
 امطلاحا للمعنى في تشبيه  
 للكنايه قوله على كلام اي  
 محله ومن تشبهه وان حال ذلك  
 فهو له وهو انما لغوي

قوله معناه بالاول لم يذكر  
 قوله اسعلا في لغيره الحان لباي  
 قوله بالسبه مطلقا يعنى  
 قوله في غير ما هي موضوعه  
 وكان المقصود حاصلا وكان  
 انما اتحاد الطرفين على الخارج  
 به وغرقة لعل ان المراد هو  
 الحول واما ذكر اسعلا في المعية  
 اطفا را متعلق بخارج الحول  
 في الغير وحاصل ما ذكره ان  
 الحان اللغوي هو ان  
 المستعمل في معنى متعارفا  
 موضوعه بالحق في متعارفة  
 بالتشبيه الى نوع حقيقة  
 الكلمة المستعمل في

واشار الى المراد  
 بالاسعمال المتعارف  
 الذي اوردنا في المتن  
 لانه لا يكون  
 لغيره تشبيه

قوله في قوله  
 لا يخرج العلق الا من  
 قصد لا يخرج العلق  
 عن قصد  
 لا يخرج العلق الا من  
 قصد لا يخرج العلق  
 عن قصد  
 لا يخرج العلق الا من  
 قصد لا يخرج العلق  
 عن قصد



الراجع الى معنى الكلمة السكاكي قسم المحاذ للتعوي الى الراجع الى معنى  
الكلمة والراجع الى حكمها واداد بالراجع الى معنى الكلمة الكلمة المستعمله  
في غير ما وصفت له والراجع الى حكم الكلمة ما تعبر حكم اعليه برابه  
او نقصان كما شئت و قسم الراجع الى معنى الكلمة الى الخالي عن القابيه  
والمستعمل لها واداد بالاول ما يكون موضوعا لمعقده من الحقايق  
ويد مستعملها فيها بغاير المعنى المستحق تحت لم يتق اصل المعنى  
**قوله** وصف احد صور سكاكي ارايد بالوصف الاول اللفظ الدال  
على الصور المسببه بها فان الاستيعاب هو اللفظ الدال على الصور البديه  
وانما عبر عنه بالوصف لان اللفظ ير له وصف المعنى والوصف الثاني  
معنى السان فكانه قال استيعاب لفظ الصور الاول لبيان الصور  
الماخرى فيكون اللام في قوله لوصف الماخرى للعرض لاصل الاستيعاب  
ومثل البراد باستيعاب وصف احدى الصور من لوصف الاخرى الباع  
عبار احدى الصور من كان عبارة الاخرى **قوله** وقسم المحاذ  
الى المفرد الى حاصليها في قسمه شي قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام  
ظاهر **والتحقيق** ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فاما اذا قلت  
الحيوان اما اسود او اسف فاما ما حيوان اسود او حيوان اسف  
**قوله** وظاهر ان المحاذ العقلي اعم فاعلم ان مورد القسيمه الى  
العقلي واللغوي ما يطبق علمه المحاذ للتعوي بالفسر السابق  
تحت ان يرايد بالراجع الى معنى الكلمة ايضا اعم من المفرد والمركب وكذا  
بالمصنوع لما يبع ليصح في القسم **قوله** اور دناه في السرح  
**قوله** الاول لان استعمال الكلمة في اللفظ محاذ في اصطلاح  
العربية ولا يصح في التعريف من غير قسمه **قوله** لما ذكر لك

الكلمة المستعمله في التعريف والمفرد والمركب

وكرر في التعريف والمفرد والمركب

ان لا يصح في التعريف من غير قسمه

بعد

بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان ارد بالوضع الوضع  
الصحفي لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع صحفي وان ارد  
ما هو اعم من الصحفي والنوع فقد دخل المحاذ في تعريفه لانه  
موضوع بار المعنى المحاذي وصفا لوعنا على ما بين في علم الاصول  
وفي الثاني لانه لو ثبت ان مثل هذا المسببه به يقع استيعابا مشليه هذا  
انما يصح لو دخل كلام المصنف تحت ادعا استلزامه التركيب ولا يصح  
لتوجيه كلام السكاكي لانه قد قد من الحقيقة مثل قولنا اراك بعد  
وجلا ووخراخرى ولا شك انه ليس بما عبر عن المسببه به مفرد ولا  
محاذ في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمله معناه  
الحاصل والحاصل ان لم يستلزم التركيب لم يستلزم الايراد هنا ايضا وهذا  
كافي في المعارض **قوله** الثالث للقطع بان لفظ مقدم في قولنا  
تقدم رجلا ووخراخرى مستعمل معناه الاصل والمحاذ انما هو في  
هذا الكلام في غير معناه الاصل في معنى صور ورد من يقوم لذهاب  
يريد الذهاب فيقدم رجلا تارة لا يريد هو خراخرى وهذا ظاهر  
عند من له مستكه في علم السان **واعلم ان المحقق**  
الشريف قدس سره قال في رد المحتار ان المقوم عرفوا النسبيه المشليه  
ما وجهه مشرع من سعيه كما قد استرنا الى ان المبادر من هذه  
العيان ان وجهه مشرع من عدة امور معتمده في طريقه لانه مشرع  
من عدة امور هي احواده وحديث بلزم ان يكون كل واحد من طرفي  
النسبيه المشليه مركبا كما ان وجهه مركب وجهه المشيه لفظا ومع  
ما وجهه مركب او مولف من متعدد اذ اللفاظ المذكورة في التعريف  
محب عليها على اظهرها اذ لم يكن هناك ما يوجب حدها عنها والما ذكرنا

الشرع في احواله من كذا وكذا في السبب السبب

وهذا في عاده السبب وان كان صادرا عن السبب هو علم في كذا وكذا في السبب



من وجوب تركيب طريق التشبيه القليل ذهب المحققون وبنى عليه صاحب  
 البياض اعترضه على صاحب المتاج حيث قال ورد بان التشبيه مستلزم  
 للتركيب المتناهي للأفراد ومن المباحين من حوّن ان يكون طرفاه مفرد  
 وتوسل بذلك الى حوّن افراد الطرفين في الاستغناء التامليه ما على  
 ان كل تشبيه مشتمل اذا ترك فيه التشبيه الى الاستغناء صار استغناء  
 تشبيهه ودفع اليه ذلك لا عزم من عزم يقول الحوّن انما في محال للتنا  
 فانه محصور الاستغناء التشبيهية فما هو مركب الطرفين مقت قال ومن  
 لما مثله استغناء وصف اخرى صور من مخرج من من امور لوصف  
 لما اخرى مثل ان يحيد اسنانا استغنى في مسلي وسر الكلام الى ان قال وهذا  
 هو الذي تسميه المييل على سبيل الاستغناء من قوله اذا انقضت  
 الاستغناء التشبيهية فما هو مركب الطرفين وحسب احصاء التشبيه  
 القليل فيما يضاهي على ما يقتضيه واما الحوّن الاول فقد نقله وجه  
**احدهما** ان وجه السبه في التشبيه المشتمل على ما كان مسرعا  
 من عدم اوصاف لطرفه المزد من كافي تشبيه التريابا المعنوي قالوا  
 منه مركب وجه لا تركيب طريقه وهو مردود بما مر من انه حلاق المتبادر  
 من العيان ولا يضاهي الله في المعينات لاسيما اذا لم يكن هناك ضرورة  
 داعية اليه ولم يسل احد من تشكك بكلامه ان تشبيه التريابا المعنوي  
**مبني الوجه الثاني** ان ابراع وجه السبه من متعدد  
 في طريق التشبيه بعد ذلك في كل منهما تحت المعنى دون اللفظ لحوّن  
 ان يعبر عن الامور المتعددة بكل واحد منها بلفظ واحد كقولك تم  
 سلام كمثل الذي استوفى باراد وهو مردود ايضا بان ابراع وجه  
 السبه من تلك الامور المتعددة يستلزم ان يلاحظ كل منها فضا فلا

من كل السببه  
 ادراك من

لصحة ان يكون تلك العدد معبرا عنها بلفظ واحد فان الذهب  
 انما ينقل من اللفظ الواحد الى تلك العدد اجمالا بحث لا يكون شي منها  
 مقصودا متوجها اليه في نفسه بحسب تلك الملاحظة الاحاليه  
 فكيف يمتنع ابراع وجه السبه منها بحث لا يكون لموضوع كل واحد  
 منها مدخل فيه لا يقال اذا لاحظنا احوالها احوالا في ضمن لفظ واحد  
 فلنا بعد ذلك ان يلاحظنا صيغها ونسرع منها وجه السبه لا ان يلاحظ  
 هي من حيث انها لفظ بفاصلها ليست مدلوله لذلك اللفظ الواحد  
 بل لا لفظا لسعد له بحسبها معدن في الاراء سوا كانت مقدرة  
 في نظم الكلام او لا كما بان في حقيقة الامر ان مفهومه الحيواني  
 والناطق هكذا مفصلين ملاحظين قصد اليه ليس مفهوم الانسان  
 بل مفهومه بجملة لاحظيه اجزائه وصدا واما المايه الكرم فلم يعبر  
 فيها عن طريق التشبيه لمردن وذلك المسبه فيها على قدر كونها  
 من التشبهات المركبه هو وقصد المتناظر المحصوره المفصله مما  
 يعدم والمسيه به هو وقصد المستوفد المحصوره المفصله مما بعد شي  
 من هاتين المصنعتين ليس مفهوما من لفظ مفرد اما المسيه به فظا  
 لانه غير مفهوم من لفظ المتشابه قوله كمثل لا يجمع تلك اللفاظ المتعدده  
 واما المسيه فكذلك ايضا لان المعنى متلهم في اطهار الالمان واطهار  
 الكفر الى اخر الفصه فتلك اللفاظ معدن في الاراء يوجب ذلك قوله  
 صاحب الكشاف في التشبيه المركب والمفرد في هذه الابه **قوله**  
 ما به يكون قوام اعمال السبع فهو معطوف على لوازمه والموسط بسبع  
 المعطوف العاطف بحال منه والمذكور سابقا اذا اطهار يكون ما كمال  
 الاعمال **قوله** نحو اطهار المعه السبعه بالسبع اي به وبه

قوله اطهار المعه السبعه بالسبع  
 ادراك من







**قوله** حتى كأنه جعل الخ فسحت وهو انه يلزم على هذا ان لا يكون الشرع  
 خارجا عن الاستعارة ورايد اعلمها **قوله** احوال التي ذكره  
 في الشرح بقوله فلنا فرق بين المبيد والمجموع والمسيبه به هو المبيد  
 والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى ربا دته ان الاستعارة  
 بانه يدونه كما قال المحقق السرخسي لا يحكي معاً لان المسيبه اذا كان هو  
 المبيد بوصف كان ذلك الوصف من بينه ولا يتم ذلك التشبيه <sup>للمعل</sup>  
 فلا يكون ذلك الوصف بقويه وترسيبه للمبالغة المستفاد من التشبيه ولا  
 يندفع على تباينه ولا يكون رسمياً اصلاً وايضا اذا كان المسيبه هو المبيد  
 من حيث هو مبيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك  
 ثم الاستعارة بدون ذلك المبيد <sup>بالتشبيه</sup> في قوله الشارح في اول الجواب  
 حتى كأنه وفي قوله في اخره في الكلام دقة ما اشار الى ذلك والبعيد  
 ان يقال في رد اعتراض المصنف ومطالسه بالفرق ان الفرق بين  
 التجميع والترشح ان الترشح لما جاء بعد تمام الاستعارة وجب ان يرقى  
 على حقيقة لان مبناه كما عرفت على تباين المسيبه فامكن ان يجعل  
 محازا عن الصور الوهية ومن هذا اخرج الجواب عن الاعتراض من  
 المكتبة لما كان <sup>في سوره الكهف</sup> بعد تمام فقرنتها وجمعت الترشيح على  
 ما عرفت من ان مبناه على تباين المسيبه سلا اذا قلنا اطلاق المسيبه المبر  
 ربه اهلكته فالاستعارة قد ثبتت بذكر الاطلاق ثم تنوشت المسيبه وجعلت  
 المسيبه كأنها عن السبع وذكر الافتراض المحقق رسمياً للاستعارة المكتبة  
**قوله** فالاستعارة بالكتابة لا بلفظ التجميع <sup>في سوره الكهف</sup> والقد مر ذكر هذا  
 الكلام ليجل صحه ما سئل من اعتراض المصنف على السكاكي قال  
 فلم يكن المكاني عنها مستلزمه للتجميع لان البيان الواقع عند العموم بالاجل

لان التجميع انما هو في ظاهره لا في باطنه  
 وانما التجميع ظاهره لا باطنه

كما سيد كرم الشارح والبيان مد هذا السكاكي فانه لا يذهب الى  
 ذلك كما سيذكره ايضا **قوله** وقد عارضنا هذا الجواب  
 ان لفظ المسيبه لما جعل مراداً فالسبع وجب ان يكون استعماله في الموت  
 بطريق المحاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المحاز  
 قطعا واحداً المراد من لا يخالف صاحب في كونه حقيقة او محازاً  
 اذا استعمل في معنى واحد **قوله** كيف يصح ان يصح احوال فان المسيبه  
 اذا دخلت في حسن السبع كان اسمها موضوعاً لذلك الحسن كلفظ السبع  
 الا ان وضع احد هما لذلك الحسن حقيقياً ووضع الاخر ادعائياً فيكونان  
 له معارف غير معارف كالمترادفين واعرض بان ادعائياً كون النبيه  
 من افراد السبع واذا خالف في حسن السبع لا يوجب كون اسمها موضوعاً  
 لذلك الحسن بل يقتضي كونه موضوعاً لنوع منه فكيف يدعي المترادف  
 تبايناً انه لا يصح وضع اسمين لحقيقة واحدة والا يكونان مترادفين  
 فان وضعهما لحقيقة واحدة ليس واقعاً حقيقة ولا ادعائياً له يدعي  
 لما كون النبيه من افراد السبع وهذا لا يوجب كون اسمها موضوعاً  
 لهذا الحسن بل يقتضي خلافاً **قوله** وبه وطراح حاصله ان ادعائياً  
 الترادف لا يوجب تباينه فلا يكون لفظ النبيه مستعمل في غير ما وضع  
 له حقيقة ذلك ان الادعائياً يجعل الموضوع له غير موضوع له ههنا  
 كما انه لا يجعل غير الموضوع له موضوعاً له في الاستعارة المصريح بها  
**قوله** عرطاهد بعد لان غايه ما افاد هذا الجواب عدم كون  
 لفظ المسيبه حقيقة تبايناً على وجه استفاضة الحبيبه بمعنى انه مستعمل  
 فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملاً  
 في غير ما وضع له حتى يلزم كونه محازاً او مراداً به الطرف الاخر العالي



اللفظ السجل استعمالاً صحيحاً اذا لم يكن حقيقة و كما به يجب ان يكون محاذاً  
 فقد ظهر من عدم كون لفظ السبيه حقيقة مع العلم انه ليس كما به كونه  
 محاذاً الا ان يقول براد الساج ان يعرف المحاذ الذي ذكره السكاكي  
 يصدق عليه **يعرف لو عرف المحاذ بما لا يكون**  
 مستعمل في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل بعيد الحسبه  
 في التعريف لكنه لم يعرف به واما اعتبار بعيد الحسبه في تعريفه الذي  
 نقله الشارح عند تفسيره ليدرك في دخول لفظ المتببه في المكنيه في المحاذ  
 كما لا يخفى على الناظر فيه **قوله** واختار به السبعيه يعني التركيب  
 على البعد الى التركيب المكني منها **قوله** جعل قرينتها مكنياً عنها فان  
 الشارح 2 شرح المقام ولست سعي ما اذا جعل المصنف الاستعاره فليقلعه  
 في يصعد يعني في قول الساعون ويصعد حتى يطن الجهورك وفي كل  
 استعاره سعيه يكون قرينتها عمليه وكلف يحولها فرسه على استعاره مكنيه  
 انتهى وقد اشار المحقق الشريف الى توجيه رد البعديه في تصعد الى المكنيه  
 المحوري بوجه في نحو قلت رندا استعاره لفرسه السدي قبل بقول الكلام  
 وتصعد في المكارم فجعل الكارم استعاره بالكانه عن ملائكه الرفعه  
 ونسبه الصعود اليها فرسه لا استعاره بها **قوله** والسبعيه قرينتها  
 من تسامح فان الرينه انما هو نسبته كما ان الرينه في الطفار السبيه انما هي  
 اضافة الاطعام وقد اساء الشارح فيما سأل الى ذلك بموله ونسبه المطوق  
 اليها فرسه لا استعاره **قوله** وعلى هذا القياس فما جعله القوم  
 فرسه الاستعاره بالكانه وما جعلوه استعاره سعيه بجعله هو فرسه  
 للاستعاره بالكانه **قال المحقق الشريف** ويرد عليه  
 صاحب الكشف انه قد يكون تشبيه المصدر المصود الماصلي الدوام

ان جعل السعيه كحل هو  
 السعيه كحل هو

الحلى

الحلى ويكون ذكر الملاحظات بالاعتماد على ما بالعرض والاستيعان حميد  
 يكون سعيه كما في قوله 5 نقرى الرياح رماض الحر من هه  
 اذا ترى النور في الخفا انقاطان فان السبيه هاهنا المحس اصله  
 من ههوب الرياح ومن الهوى ولا يحسن التشبيه استداين الرياح  
 والمصنف ولا من الرياح **قوله** والصنف ولا من الانقاط الطعاه من  
**قوله** لا تشبه ولا يصح ان يعكس فجعل السبيه من الهوب والقرى سعيه  
 لسي من هه المسهات فلا يصح هاهنا رد السعيه الى المكنيه غير من  
 له ذوق سليم **قوله** في الواضح ما في قول الشاعر  
 جمل التشب براسه فان السبيه ليلحس اصله من ظهورا التشب  
 الخحك ولا يحسن من التشب ومن يحقق ضاحك او تغر ضاحك كالا  
 محيى قال وقد يكون التشبيه في المعلق عرضاً اصلياً او اسرافياً  
 يكون في المعلق واعتبار التشبيه فيه متعلقاً بمحل الاستعاره  
 بالكانه كقوله تعالى الذين يتقون الله فان تشبيه العبد بالحيث يستغفر  
 مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي معلقه على السويه  
 حاشا ان جعل مكنيه كما في قوله بطقت الخال بكذا فان كلاً من تشبيه الله  
 بالطق ونسبه الخال بالمتكلم ابتدأ بحسن وظهر ان باختاره السكاكي  
 من الرد مطلقاً مردود **قوله** ولا وجه لموله اجيبه بان  
 السكاكي قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخيليه انما هو مذهب  
 السلف **قوله** صرون انه محاذ علاقه المشاهده ذلك لان الجهور  
 انما هو اعلى انما استعاره سعيه لعلاقه المشاهده كما هو شأن الاستعاره  
 بعلاقه المشاهده موحون وطعاً **قوله** وقد يحاسب هذا الجواب

ان جعل السعيه كحل هو



بعد ابطال كلام المصنف لا يصح كلام السكاكي اما الاول فلان المصنف  
 قد ادعا ان السكاكي ان لم يقدر لفظ السعيه حقيقه وجب ان يكون  
 اسعارة والعلف في بعض المواد يقدح فيه كما لا يخفى اما الثاني فذكره  
 السارح **وقال ان هذا الجواب محتمل**  
 السكاكي منى على ان السكاكي يستلزم في العلامة اعتبارها لا وجودها  
 اما لو كان من مكتفى بوجودها فكلام المصنف تام بلا شبهة وكلام هذا  
 المحب من دفع من اصله **قول** لا يخفى في جميع الامثلة لجواز ان  
 يحضر العلاقة في التشابه كما حساه المستعار لهدناه **قوله** وهو  
 وجود المكى عنها دون التحليل فان التحليل اسعارة عن الصور التي  
 وليس المرينه على معنى هذا الجواب اما جازا اسعارة **قوله**  
 حسن من الحقيقة لو قال المصنف حسن الاستعارة بعبارة جهات حسن  
 التشبه لكان دافعا لمقتضود مع الاحتصار فتأمل **قوله** كان يكون  
 وجه السبه سائلا للطرفين جعل هذا صفة الحسن نظرا انه اذا التمثل  
 الجبر من يتقى وجه التشبه لا حسنه **قوله** والاشتم راجعه  
 اما اعتدال اشتمال الراجحة لانه لو زيد على ذلك ما بين السبه بالتشبه  
 كما في قوله تعا حتى تتبين لكم الخطيط الابيض من الخطيط الاسود ومن اللجن  
 او يذكر ما يشعر بالسان كما في الخطيط الاسود فان بياض الابيض بالبحر يشعر  
 ببيان الاسود سواء داخل في الليل او نهار وان يذكر وجه السبه او نحو ذلك خرج  
 عن الاستعارة بالكلية ودخل في باب السبيه ومثل بعضهم لما شتم في الآ  
 بالاستعارة التي في قوله **قد زار راز على الف** **قوله** **فان قيل**  
 كلام السارح في السرح مسعر بان ما ذكره من الوجه ما اتم في الراجحة  
 حيث قال ولهذا قلنا بان محورايت اسد في السجاعة سبها للاستعارة

حسن  
 السجاعة

كيف ذلك فلما نغم عبارة الشرح مشعر ولكنه غير ظاهر بل الظاهر  
 ما ذكرنا من انه ينبغي بها الصحة لا الحسن فقط كيف وقد طرح السارح  
 في الشرح في اول بحث الاستعارة بان الظاهر ان يكون كونه اشد  
 في السجاعة شها للاستعارة وقد تناول عبارة الشارح هناك بمعنى  
 قوله ولهذا قلنا ان لا يحل ان اشتم الراجحة النسبه على حسن الاستعارة  
 فلما استغنى الاستعارة في هذا المثال لجأوا عن سببه اشتمال الراجحة  
 الى التبعيه لوجه السبه **قوله** لنظرا لما قال لفظا لان المعنى  
 على النسبه بطلاعا **قوله** لان ذلك سطل العرض ارج هذا ايضا  
 كالاول المقول من الشرح مشعر بان التشبيه داخل فما اسسم فيه  
 الراجحة وفيه نظرا يخرج الكلام جيبين عن الاستعارة والمردعي  
 في صورة الاشتمال انها هو اشتمال حسن الاستعارة المتقضى بوجها لهما  
 ولو على وجه التشبيه لكان ان يشار الى حذف المضاف الى بطلان العرض  
 ويكون قوله اعني ادعاه حسن العرض **قوله** اقوي في وجه التشبه  
 وذلك لانه المتبادر عرفا وان سبق انه غير لازم **قوله** يعني ان  
 كل ما يتاقي ارج فيه انه ان اراد بالتاقي الباقي على وجه الحسن فليس  
 كل ما يتاقي فيه الاستعارة على وجه تالي فيه وجه التشبه كذلك  
 ان يكون التشبيه من الطرفين قويا حتى يتجدد او ان اراد مجرد التاقي  
 سواء كان على وجه الحسن او لا فلا فكل ان ليس كل ما يتاقي فيه التشبه  
 ساق في الاستعارة فانه اذا كان وجه التشبه حقيقا ساق في الاستعارة  
 ايضا لكن لا على وجه الحسن فقوله المصنف ان التشبيه اعم من الاستعارة  
 على ما ينبغي ان المسبادر منه العموم المطابق **قوله** حتى يتجدد



معنى حتى كما هما بعد اذا الاتحاد حقيقته من نحو العلم والنور واللام  
 يصح الاستغناء ولم يكن لقوله قوي السببه من الطرفين معنى وهو  
 ظاهر **قوله** وبعدت الاستغناء معنى اذا قصد حسن الكلام  
 كما يشعر بقوله لم يحسن التشبيه **قوله** كالحقيقه ظاهر كلام  
 المصنف لا فرق بين المكنيه والمضرح بها في الوصيه في جلاله  
 التشبيه من الطرفين فاما قد عرفت ان الوصيه فرع عدم اشتغال  
 الراجح بظاهر قوله كالحقيقه ان حسمها برعايه جهات <sup>السببه</sup> من  
 والاشتمال واكتفى لفظا الى ان الشارح اقتصر على الاول هنا وفي الشرح  
 فكانه اساره الى ان الوصيه تختص بالمصريح **قال المحقق**  
**الشرع** شرح للمباح وانما حص هذه الوصيه الاستغناء  
 البصريه لان المذكور لفظ السببه به والمراد هو المشبه فاذا  
 كان وجه السببه حليا بعينه او سهوا فاما من المقام ظهر  
 قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه واللام يظهر ولم  
 يدرك واما الاستغناء المكنيه فقد اطلق فيها لفظ المشبه وادرك  
 به معناه وانما لم يسم من خواص السببه به فذلك على سبب  
 به ولا يفتقر في حق وجه التشبه هناك **قوله** على سبيل المثال  
 والمثل او التشابه يشير الى انه محتمل ان يكون لفظ المحان في  
 بينهما وان يكون مجازا في هذا المعنى الآخر لاجل المشابهة في البعد  
 من امر اضلي كما سيوضحه السارح **قوله** تغير حكم اعرابها  
 وان لم يتغير الاعراب بال حذف والربا له كقولهم او كضيق السببه  
 والبعد او كمثل دوى صيب وقوله تعالى فما رجه من الغادر

مجاز  
 التقصا والربا

يوجه

يوجه لم يشر بمجازا **قوله** او ربا له لفظ معني ما يعبر عنه  
 النجاء من الزياره ولا يدخل فيه نحو ان ربا اقا به وان كان قد  
 اشار في المفتاح الى ان المراد بعضا من بعض حروف الربا  
 وسط والفرق واضح **قوله** وظاهر عبار المفتاح فانه  
 هو ان تكون الكلمه منقوله عن حكم لها اضلي الى غير كافي  
 قوله علت كلمته وجا ربك فالاضل وجا امزرك فالحكم الاضلي  
 لقوله حكم هو الجرح واما الرفع مجازا كافي قوله واسئل المقر  
 فالاضل واسئل المقر والحكم الاضلي في الكلام هو الجرح والنصب  
 مجازا وفي قوله تعالى ليس كمثلته شي با الاصل ليس مثله شي والحج  
 مجازا مع ربه يد على ان الموصوف بالمجان هو الكلمه لكن ما ذكر  
 في الامثله من ان الرفع مجازا والجرح مجازا يد ظاهر على ان  
 الموصوف به هو الاعراب واما قال الشارح ظاهر عبار به لانه  
 يمكن تاويلها بان يحمل على ان الرفع حكم مجازي بكلمه ربك بغير  
 المعنى المجازي في المجاز اللغوي كما ان الجرح حكم اضلي لها بغير المعنى  
 الحقيقي هناك واما المجاز فهو كلمه ربك لمجاورتها حكمها الاضلي  
 الى حكم آخر وقس عليه نحو النصب مجازا والجرح مجازا **قوله**  
 وما ذكره المصنف ادب وذلك لما ذكر في الشرح من ان هذا  
 يعني كون الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب ظاهرا  
 في الحذف كالنصب في العريه والرفع في ربك لانه قد نقل عن  
 فحله اعني المصنف واما المجاز بالربا فلا يحق ذلك الاستقال  
 منه وكأنه انما قال اقرب ولم يقل هو لصواب لان كان تاويل عبار

قال كان قد ذكره في كلامه  
 ان المصنف عليه ما ذكره في كلامه  
 عبار السكالي وما ذكره في كلامه



السكالي ما ذكرنا **قوله** وحمل ان لا يكون زائده فيل الحزن بعد  
وبادتها مستلزم نفى دانه تعالى لانه مثل مثله وان لم يكن موجودا  
اذ القضية الموجبة تستدعي وجود متعلق المحمول فالوجه ان  
الكاف زائده **قوله** بطريق الكايبه هي من الكايبه المطلق بها  
اسمه فانه نسب **قوله** النفي الى مثل المثل واريد به نسبته الى  
المثل واما جعله من المذهب الكلامي كما ذكره المحقق الشريف  
فيعين ان من لا سلم ندعي المتكلم وهو اسبقا المثل لا سلم انضا  
اسبقا مثل المثل فيكون محققا عليه **قوله** معناه من جهة  
حوان اراه المعنى الطاهر انه حمل الكلام على حرف المصا  
والاحاجه اليه اذ يحمل قوله من جهة اراه المعنى على معنى  
بالنظر الى اراه المعنى يعنى قايها جازية في الكلام دون  
المجان **قوله** لان الكايبه كسر اما مخلو اعز اراه المعنى الحقيقي  
فالا **قوله** الفاضل التلوي اما ما اورد في الملوح من انه لا بد  
في الكايبه من ان يقصد تصوير المعنى المصلى في ذهن السامع  
لم يقبل منه الى الملكى عنه فكون الموضوع له مقصودا في الكايبه  
من حيث المصوت دون المصدق فليس شي اذ لا بد في  
المجان ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي  
المشتمل على المناسب المصحح للاستعمال فبدعوى كون الموضوع  
له مقصودا في الكايبه دون المجان يحكم **قوله** للقطع بصحة  
قولنا الاحاجه المذموم ما ساقى من بان ان معنى حوان اراه  
المعنى الحقيقي عدم الوقف الكايبه على قرينه مانعة اراه المعنى

الكايبه

الحقيقي

الحقيقي **قوله** وهو ان المراد حوان اراه المعنى **قوله** اعلم  
انه لا سببه بين الكايبه والمجان للمع استعمال المعنى الحقيقي  
بحسب شرط المدعى في حق الماري تعالى وفي مثل المثل في حقه  
ايضا وقد صرح في الكشاف بان ذلك من قبيل الكايبه **قوله**  
اق استعمال المعنى الحقيقي من اقوى قرائن المجان فاذا جاور  
في الكنايه استعمال المعنى الحقيقي ولم يجعل مانعة من حوان  
اياه المعنى الحقيقي ولا يكون شي من قرائن المجان مانعا  
من حوان ارايته ولا يسمي الكايبه عن المجان في شي من الصور  
ولو سلم ولا شك في عدم التمسك في صورة استعمال المعنى  
الحقيقي بحسب طقت الحال فاذا اراه السارج بيان الفرق على  
وجه يندرج به ذلك الا براه فقال وهو ان المراد بالقر  
اذا بان معنى حوان اراه الملتزم وان لا يوقف اراه  
اللازم في الكايبه على قرينه مانعة عن ارايته الملتزم وسط  
البدعوى في قوله تعالى بل يدها مستوطتان ان يجعل كما  
عن الحوز لان اراه الحوز من هذه اللفظ لا يتوقف على  
استعمال المعنى الحقيقي في حقه تعالى عن ذلك حتى لو فرض  
انه لا يستعمل ذلك عليه تعالى كانت الكايبه بحالها بخلاف اراه  
الدلالة من السطوق في قولنا طقت الحال حيث لا قرينه النسبته  
الى الحال فانما يوقف على استعمال السطوق الحقيقي من الحال  
كما لا يخفى وحديثه لا يحتاج الى ان يحمل مثل هذا المجاز اسرع  
عن الكايبه لم يزل ولا الى دفع ما يرد من انه لو جاز اياه المعنى



الحق في الكتابه لجميع بن الحنفية والمجان يقال ان اراد المعنى  
 الحنفية في الكتابه واحبه للمصنف كما تقدم خلاف المجاز فانه  
 حكم كما ذكره الناضل الشلبي بل لان المحدثين جليلين هم  
 الجميع بن المازوم ومطابق المازوم بل بن المازوم الموصوف  
 ارادته على منافاه اراده المازوم وليس ذلك موجودا في  
 الكتابه **قوله** وقد نظر لما ذكر في المشرح من ان المجاز قد  
 يكون من الطرفين كما استعمل العرب في البيت واستعمل البيت  
 في البيت **قوله** بان معنى في صفة احصا من موصوف اشار  
 لفظ الى ان الى ان ذلك عارض في الصفة وان اضل  
 على العموم **قوله** عن صفة ولا شبه الا وجه ان يقال  
 الموصوف ثم الاحصا من اعم من ان يكون حقيقيا كما تقدم  
 او غير حقيقي كما اذا استعملت رتبة المصنوع في شئ اخر  
 تامه منه بحث لا يعتد بصفاته **قوله** من كنهه كنه  
 الى احصا من التركيب اذ الحروف تشارك في كل معن وان  
 واستوى العامة تشارك في معاني المتشابهة وغرض الاطلاق  
 تشارك فيها **قوله** بالافراط اما قال بالافراط لان  
 عظم المراس واستواء اذ المصروف دليل على علو الهمة وحس  
 الفهم **قوله** نوع خفا بيل وكان ذلك بالنظر الى الاصل  
 والافاضل لانهما اظهر من ان يحكى نعم كون سبب  
 المبالغة لا رمد له في الخارج معنى **قوله** كالرجولية  
 بيل الملهوم منها في العرف سعد الاحسان في انباء المال

دعوى

دعوى كالعفو عند العذر وليس المراد بها هنا معناه الشري  
**قوله** وهو المراد بالاحصا من في هذا المقام ولو قال المصنف  
 ان المجاز قد يكون في هذه الصفة كان اولى **قوله** بل كما  
**قوله** او بعد ان كانا اذا بيل ان يدكثر المراد اجمالا فقل نعم  
 كثر المراد **قوله** وفيه نظر وجه الطران في الشئ يحون  
 ان يكون اعم من المصنفين وجه وفيه ان الاصل المبدأ من المصنف  
 ذكر حروف الكلى الصادق عليها التماثل فيقول متغايروا وما شبه  
 ذلك والمول ما عجمه القسمة على سبيل المسامحة ولكن توجيه النظر  
 بان التفاوت لا يعدي كله الى الاختصاص امرا والمراد هنا الاختصاص  
 ويرد عليه ما ورد على الاختصاص **قوله** سبوقه لا جل موصوف  
 غير مذكور بيل عليه الظاهر ان قوله سبوقه اعم من سبوقه لغيره  
 لكن فيه نوع قصور لحوار وجوده مع ذكر الموصوف بدون  
 كما اذا قصد بولنا المسلم من سلم الناس من يده ولسانه الكمايه  
 عن بلى الاسلام عن المودى مطلقا **قوله** وان قلت اراد بالقله  
 عدم الكثر سواء سفت اسما كما في عرض القفا او وجدت  
 كما في عرض الوسائد كما يده عن البيله **قوله** وحقق ذلك  
 يعني انه ليس المراد من قوله في اذ يتنى مسخوف انه يكون  
 مارة محاذ او تارة كما به انه يحون لك ان يرد غير المخاطب و  
 يكون محاذ او تارة للمخاطب وغيره فكون كما به اذ ليس من  
 المخاطب وغيره لرد من بعض في المجاز والكمايه بل المراد ان  
 الكلام المذكور يدل على عفو على يهدى المودى مطلقا وان اردت

لم يكن في السورة  
 في هذه السورة

فان اردت ان يكون  
 معناه ان كان



غير المحاط به وطكان محاراً مركباً **قوله** اطلق اللفظ الخ نسبة الاطلاق  
 على ما ذكره الى ارباب البلاغة المكتسبة اعني علماء البيان طاهره واما  
 ارباب البلاغة السليقية فهم اصحاب طبعهم على ذلك <sup>المعنى</sup> <sup>حتم</sup>  
 لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني بحملها ويعتبرونها في امور الكلام  
 وان لم يفلحوا هذه الاصطلاحات وبما صلتها **قوله** ابلغ من الحقيقة  
 والمصريح هو من المبالغه لان البلاغة وكأنه مبني على ما نقل من <sup>حتم</sup>  
 والبريد من حوان تافضل الفضيل من جميع البلاغ المزبد <sup>قاسماً</sup>  
 والمعنى ان كلام المحار والكاتب كل واحد في البرهانه على ما اراد به  
 من الحقيقة والمصريح على ما اراد به <sup>قاسماً</sup> والما لم يجعل من البلاغة لار الكله  
 لا توصف بالبلاغة والمقصود ان كل محار ابلغ سوا كان كماله او غيرهما  
 وعلى تقدير حوان وصفها بالبلاغة على مذهب غير المصنف وان <sup>الاثير</sup>  
 على ما ذكره الخلفاء من ان عدم اضافة الكله الى البلاغة <sup>المعنى</sup>  
 المصنف وان لا يشر واما مذهب من يقول كل فصيح بليغ <sup>وصف</sup>  
 بها فلا يحوز ان يحفل من البلاغة ايضاً لان كل محار لا يجب ان يكون  
 فصيحاً فضلاً عن ان يكون افصح واصداً للهم على ما بلغه وهو  
 كونه كبروى الشئ بله انما يدل على المبالغة الى البلاغة واما  
 ما ذكره الشارح في شرح الحراف في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط  
 الابيض ان الاستعارة ابلغ اى ادخل في المبالغة وفي البلاغة وهو  
 وان لم يكن معناه اضافة الاستعارة الى البلاغة وريادتها حتى لم  
 اضافة الكله الى البلاغة بل اضافة فيها زايه دخلها في البلاغة لكنه  
 بعيد لان المتبادر من المبلغ المتصف بزياده في البلاغة لا بزياده

دخل

دخل فيها مع انه زايه الدخول في كل مقام ممنوعه بل الحقيقة في بعض  
 المقامات ابلغ **قوله** وهذا مراد الشيخ عبد القاهر الخ من تأمل عارته  
 التي نقلها عنه في الشرح لم يستبعد ان يقال ان مراد الشيخ ان كل واحد  
 من المحار والكاتب والاستعارة لا سفاوت فيه اضل المعنى بالنظر  
 الى الحقيقة والمصريح والتشبيه مثلاً بقول ان نفس معنى قولنا  
 رات اسداً رات رجلاً كالاسد معنى واحداً لا سفاوت باخلاق  
 العباد <sup>العبارة</sup> انما التفاوت ان الاول افاد زايه في الامايات لا في  
 الثاني ولو بد ذلك ما يقدم من ان العلامة يكون اللفظ مراد <sup>بها</sup> <sup>المعنى</sup>  
 صحة وقوع المعنى الحقيقي وقوعه من غير ان تقرب الى المبالغة  
 في التشبيه وقس على ذلك طالع المحار المرسل بالنظر الى الحقيقة  
 والكاتب بالنظر الى المصريح وحديث لا يحتاج الى ما احاب المصنف  
 عن الاعتراض الدعا ورده على الشيخ اذ لا ورود له بل الحكيمه  
 عا ظاهرها اعني التي ادعاها الشيخ من انه ليس السبب في البلاغة  
 افاد احد من هذه الامور <sup>بانه</sup> في نفس المعنى لا فينبذها خلافاً  
 وانما مثل بقوله رات رجلاً وهو الاسد سوا السباعه  
 زايه في الاضافه ان المضافه التي فيه وفي قوله رات اسداً  
 التي هي نفس المعنى لا تفاوت فيها باختلاف العبارات وان  
 المفهوم من كل منهما من المتاواه لا يتصور فيها زايه ولا نقصان  
 فصيح ما ادعاه من عدم افاد الاستعارة زايه في المعنى نفسه  
 وافادتها الزايه في الامايات فقط <sup>در</sup>  
**الفر الثالث قوله أي تصوم مقامها**

الفر الثالث  
 أي تصوم مقامها



قيل عليه المشهور ان حقيقته العلوم المسماة بالعلوم والمصنوع بها او للكل  
 لا رضى من المصورات وما سعلق بها لكنه ذكر في شرح المقاصد ان الصانع  
 قد جعل عبارته عن اوضاع ونبهات واصطلاحات وتوابع  
 ذلك جعل الصورات الحقة داخله في حقيقته الحكمة على ظاهر ما قيل  
**قوله** والمراد بالوجود بمعنى ان المضاف للعهد اذ هي بعد كالتقدير  
 وذلك لانه لو اردت فهو بها الماعم ليرخل فيه الكرم ليس المحسوسات  
 النابعة عن الكلام وهي الخلق من افلاخروف او الكون والخلق  
 عن صفة النافع مع انها ليست من علم البديع واما الخلق الغزاة  
 فممكن اذ راجع في وضوح الدلالة **قوله** اي الخلق العبد المصور  
 كما نهض وضوح الدلالة بالخلق العبد المعنوي مع انه محسوس  
 مفهومه مساو للخلق العبد اللفظي ايضا لكون اشار الى  
 علم الانسان على ما ذكر في صدر الكتاب كما ان رعايه المطابقه اسرار  
 الى علم المعاني فكون نبهها على ان رتب هذه الفن بعد ما وقوله  
 بعد ههنا من قوله ونبهها وجوه اخرى وقد علم بذلك ايضا  
 ان وضوح الدلالة المذكور في علم الانسان يجب حمله على الخلق العبد  
 المعنوي اعتمادا على ما سبق في مساحت المقدمة **قوله** محسوس  
 المعنى او لا شك في المشاكهة المعنوية فانهم عددوها من الحسنات  
 المعنوية مع ان الطاهنة ان حسناتها باعتبار المحسوس اللفظي اذ العلم  
 المصحح فيه المصاحبة اللفظية **قوله** من مصاديقه يعني مصداق  
 لكنه اقتصر على اقل ما يحصل به المطابق **قوله** سواء كان السائل  
 حقيقيا لا محققا ان بعد تعميم السائل كما ذكره لكون حقا على الكمال

تأنيده

رتجائيتهم و احلا في الطباق الحقيقته ما مثل **قوله** او نقلا  
 الصانع في بحثه لان الجمع من الحب والاس لا يسمى في الظاهر  
 مطابقة بل هو اعماء المظهر اقرب **قوله** يدعيها حوز من الدراج  
**قوله** سنده في صومراق من الدراج وقوله حضور من نوع خير من خبر  
 لان الما فيه على الضم فان الذي قبله غدا غداوة والمجر يشترط راية  
 فلم يتصرف الما والكفانه المجر **قوله** يدعيها العيش الما خضر  
 وقع في المقامات هذا بعد قوله واروت المحبوب الما صر وحضر  
 العس كما به عن يعونته وطيبه واروت اي انجرف والفودج  
 الداس في اي رتق قلبه والمار رتق الما صر العداوة الما سد  
**قوله** وانما وصف العدو الشديد العداوة بالرزقه  
 لان من عابدا الما ويلهم اهل الروم والرزق عابده علمه في مشي  
 كل عدو سدد العداوة وان لم يكن كذلك يارزق والمودج  
 سال احمر الباش اي استند وقيل اراد بالموت الما جمر العتل  
**قوله** عواشدا على الحكمة هذا مثال التعلق بالسيد وسباب  
 العلوي بالمعروف قوله تعالى جعل لكم الدين واليهات لسكنوا فيه  
 روضه فان اسغا الفضل وان لم يكن معاملا للمكون لكنه يستلزم  
 الحركة المصاحبة للمكون **قوله** بالمتشبه الذي سبق ذكره  
 الشكا في الضاهي داخله في الطباق فانه فسر المطابقه بان يجمع  
 من مصاديقه واما ما زاد من قوله واذا شرط ههنا امر  
 شرط ثمة ضد كلش ههنا ان يجب ان يكون في المقابلة شرط  
 بل اراد انه اذا اعتنى احلا لطريق شرط وجب اعتبار ضد



في الطرف الاخر ثم ان السكاكي مثل المطابقة بقوله تعالى فليصنعوا  
قليلًا وليبكوا كثيرًا ولا شك انه مندرج عنده في المقابلة ايضا والمركب  
فيها اعتبار الشرط كما في مقابلة واحدة من مجموع الضحك واثقله  
ومجموع البكاء اكثر من ان كان فيه مطابقتان كما عرفت ومن ذلك على ما  
التقى من المطابقة والمقابلة فاذا توصل في حدهما عرفت كونها عنده  
احص من المطابقة كما عند المصنف **قوله** ودخل ما يخص باسم  
المقابلة فكأن ان يقال انه دخل في مراعاة الطرفين ايضا للمطابقة ان  
المطابقة انما هي جمع الضدين والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة المتوافقة  
واما المقابلة فهي المركبة منها فهي احص من كل منهما **قوله** الاسرار لا تقا  
والاستعنا والامر من التيسير والتعسير لان لفظ فسدتم مكررا  
في الامتن وقد اشار المصنف الى انه معنى الثاني ضد معنى الاول  
بقوله جعل صبه والساير الى ما به مما ساء بقوله وهو التعسير  
المعبر عنه فسدتم للعسري يعني انه وان كان اللفظ في الامتن  
واختلفا المعنى في كل منهما ضد المعنى في الاخرى اما المقابلة بين  
العسري والعسري فغير معتبر لان المقابلة كما صرح به في الاصل  
انما يكون بين المتضادين وكل منهما ضده للعسري غير معتبر ومعنى ضد  
الحسنى بالملة الحسنى اي دين الاسلام او بالمثوبة الحسنى وهي الجنة  
فسدتم اي تنهيه للعسري اي سنلطف به ولو فقه حتى يكون  
الطاعة ايسر لا محذور عنده ومعنى فسدتم للعسري سجد له حتى  
يكون الطاعة اعسر سعى عليه **قوله** في صياح الابل اي باعتبار الخصال  
**قوله** المعطيات الخفيات تقال عطف العود خناه ومحصل

الست الابل المهازلية شكلها وبقوت اعطائها شاهدة تلك  
القسي بل اذق منها وهي الاسهم المخو تدل اذق وهي الاوتار  
فكل بل للاستقال الى الاهد **قوله** وان اللطيف ساسب لونه  
غير مدرك بالابصار بل فيه ما قل اذا المناشبه هو اللطيف  
المشتق من اللطافة وهو ليس مراد هنا واما اللطيف المشتق  
من اللطف بمعنى الرافض لا يظهر من سببه له فيكون من الحق  
مراعاة لطيف لاسنها بعينها الله **قوله** لان يقال اللطيف  
ههنا مستعاد مقابلا لكشفه لا تدركه الحاسة وهذا العذر  
يكفي في المناشبه **قوله** رصب الروي في الطريق فكان المتكلم  
جعل المحاطبة قريبا لفظا من العجز **قوله** ورد مشهم فيهم  
خطوطا كانه سهول عامع المعلم كان فيما قبل العجز علامة على افر  
**قوله** رطب الاسجاع السجع الكلام المنقح كما لا طبع الدراهم اي  
صربها وطبع السيف اي عمله **قوله** اذا عرفت الروي في حقه  
فان الروي على تفسير الحرف التي بنى عليه القصيدة او السجعات  
معان لا يميز وظاهرا انه يحون ان يعرف الروي ومع ذلك لا بد  
ما قبل العجز من الفقر او الغنى عليه كما في قول الساعدي  
وليس الذي حرمته محرام فان يحون ان يكون العجز محراما  
كما يحون ان يكون حراما وايضا نفس الروي ما ذكره اعني  
قوله الحرف الذي تبني عليه او الاماات والفقر غير المستوي  
اد المستهوى احصا من الروي بالسعر كما سطر ج م في الروي  
مالا لرم كنتم غير تفسيره ذلك ها هنا هو ما كلام المصنف وان

لا بد من تظلم على اللطيف  
المعاد في تفسيره فيكون  
مبدأ لعم آية عذرا



وان اردت ان تكتب الجوز ولوفال المصنف اذا عرفت الفاهيم او مافي تخليها  
 لتسلم ههنا **قوله** لو وقع في صحته اي ذكره معه قال الحق المبرر  
 فان كان من ذلك الشيء وذلك الغير علاقه محوره للكهوف من العلاقات  
 المشهور فلا اشكال ويكون المشاكه موجب له بل بد الحسن كما من الشئيه  
 وجوابها وان لم يكن كما من الطبخ والحيا طه ولا بد ان يجعل الوقوع في  
 علاقه صحيحة للمجان في الجملة والا فلا وجه للتعجب منه عند وقال السار  
 في شرح المتناج والحق ان المشاكه ليست بحقيقة وهو ظاهر **الحكاية**  
 لعدم العلاقه ولا يحبس سوا التزم فتشعر بالث في الاستعمال الصحيح  
 او القول بان هذه النوع من العلاقه فيكون محاذ او اعتراض ما ذكر من  
 جعل المصاحبه في الذكر نوعا من العلاقه فانها لا تصلح لذلك لان حضورها  
 بعد استعمال المجاز والعلاقه يجب ان تكون حاصلة قبله لئلا يخطو **ل** عمل  
 واما التزام قسم بالث فلا يصح على مذهب السكاكي لخصم الكله السعده  
 استعمالا صحيحا في الحقيقة والمجان والكما به ولا على مذهب المصنف  
 لخصم اياها في الحقيقة والمجان **ف** قيل العلاقه هي المحاور في الحيا  
 فانه اذا كان حيا طم الحية والعض مطلوبه عند شخص ارتسم صورته  
 في خاله اكثر مما ناجى به نفسه فاذا ورد صور الطبخ في خياله  
 بان قالوا اقترح شيا محدد كد طبخه تقارن صور الطبخ والحيا طه  
 في حاله فيكون ان يعبر عن الحيا طه بالطبخ ونحوه اطلق الى حبه  
 ونحوه وليس العلاقه المصاحبه في الخارج بل صورها وتخييلها فلا  
 اشكال واعترض بانه لا يلزم في صور المشاكه الممارنه الحيا طه  
 المعند استعمال اللفظ وقط ومجرد ذلك لا يصلح للخلق ولا

بعد

بعد ان سلك ان العلاقه في مجاز المشاكه لا طلاق والقييد اعني  
 الممن بيبيل استعمال المييد في المطابق ما را اذ بقوله اطلقوا حبه  
 وقصا اقلوا فان الطبخ وعمل لكن شئ مخصوص كاللحم مثلا فلا  
 يحسنه لهذا المجاز ولا يلزم ان يحسن الكون بكل مقيد لم يطبق  
 يحسن حار يداي رجل مثلا **قوله** يجد مصارع سكاك واحد **قوله**  
 حيث اطلق النفس على ذات السعالي ويلزم اسكال لان معنى  
 النفس ذات الشئ مطلقا على مافي الكساف والصاح **ف** يكون  
 اطلاقها عليه تعالى الى اعتبار المشاكه ولو بد ذلك قوله تعالى  
 كتب ربك على نفسه الرحمة واعتبار المشاكه المقدريه في ذلك  
 الما به عطا ههنا فلا يحتاج اليه وهذا الحق والشارح في شرح  
**الكشاف** وجه المشاكه انه غير عن كماله معلومك بلا اعلم  
 مافي تشكك الوقوع المعبر عن تعلم معاومي تعلم مافي نفسي  
 لكنه ذكر في شرح الكساف في وجه اطلاق النفس على القلب  
 ان ذات الحيوان به يكون وهذا التعليل يشعر باحصاء النفس  
 بذات الحيوان ولا يحون اطلاقه عليه تعالى وصرح الحق **ل** النفس  
 في شرح المتناج بانه لا يطلق لمط النفس عليه وان ارد به الذات  
 للمشاكه وعلى هذا لا بد من جعل قوله معاك كنت ربك على نفسه  
 الرحمة من المشاكه المقدريه **قوله** وهو مصدر موكد لامنا  
 ناسه فيجب حرف عامله كما صرح به الرضي **قوله** وعبر عن  
 لما ان يصنعها سالا طاهدا ان يقول وعبر عن السطهه بالانما  
 يصنعها اسلان يصنعها الله بمعنى بطهه الله كما صرح به انفا

قال في الفقيه ان ما ذكره  
 هو حذف من الموارك اشنع وفي سواها ليس  
 مشكوك



وانما هو مصدر موكده لموله امتاح حدق عامه فمك لا يكون  
نفس الامان والامان يمكن عامه محذوقا بل المذكور عامه وقت  
لوجه عبارة المتن بان يقال المراد انه عتبر عن الطهر بالامان  
لصحة الله على الحدق والكوت **قوله** على الفعل مسددا الى المصدر  
بحر السارج بان الفعل على ضيعة **قوله** او الى الطرف على ما حوز الاحش في قوله  
بما لي بعد مطع منك قال واما بقى مصوبا مع اخراجه عن الطرفيه  
استكمال المرفع فما علب انصابه على الطرفين واما المحقق **قوله**  
في فري شوع المفتاح بانه على صفة العلوم مسندا الى صهر  
المخاطب ولا يخفى انه لا يحسن نفس المراء وجمعه لادان نزادج  
اذ هو يستر الشئ بفسه **قوله** معيان واقعان في السرب  
والخزا لو قال المصنف ان راجح بين الشرط والخزا والشراح  
ان محل الشرط والخزا سري وجن كان اطهر فان المسقين في ذلك  
الترتيب هما الشرط والخزا لا معنى لهما **قوله** ولزمت اساره الى  
ان الحاجح محاذ عن اللزوم **قوله** اضاحت سوي بالذكور والنا  
معاويل ان قوله فلي في الهوى وح بها الهوى فلي لان الحاج العاسق  
في العشق لامن العشق منه ومن المعشوق في الهوى لامن الهوى  
المعشوق **قوله** جمع ربح كالرياح والرياح في الصحاح و  
يجمع على ارياح لان اضله قلب في الراجح لكسر ما قبلها وراي  
الكسر في ارياح **قوله** والامطان يعني الدايه فان الدمه  
مطر يدوم بلارعد ورياق او بدوم يوما وليلة **قوله**  
النور هي في الله الاخفاء والاهام والالاعاف في الوهم **قوله**

قوله

رب ولعب سوا كما نحسب او يحارسين او محلسين **قوله**  
البيات لا يسم اليد ولا يخفى انه لا يسم اليد لكنه السب باليد  
عرقا **قوله** عييل وتصوير لعظمته يعني من الاستغارة  
المسليه فانه لما كان لا يستوي على العرش وهو سري الملك خلق  
كثابه عنه ولما منع ههنا المعنى الحقيقي صار محاذ او كذا  
قوله والسماسها ما يد عييل وتصوير لعظمته ويوسف  
على كنه **قوله** من عرو ذهاب بالابري الى جهة حقيقة او محاذ  
بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصه من الكلال من عران يحمل  
لمفرداته حقيقة او محاذ كذا في الكشاف **قوله** الاسجد  
قال المحقق السرف يعني بالمعنيين من حذمت الشئ بطقته  
ومنه سفت محذوم وقد قطع ههنا الضمان عما هو حقيقة  
ويروى بالحق المهملة والذال العجبه من حذمت اي قطعت ايضا  
ويروى بالمجحه والمهملة كانه جعل الذي يرد او لا يناع في  
الذكر للمعنى المراد فرد الله الضمان **قوله** او يراي ما حذمت  
بم احدثها وما اخر الاخر هذا المسم يستلزم المسم الى ول  
لانه لا يحقق استجدام من الضمان الا ويحقق باعسار الصهار  
والاسم الظاهر **قوله** اذا برل السما بارص قوم رصف المسار  
قد ترحب قال اذا برل المطر بارص قوم رصف المسار  
وان كانوا كارهين ولم يلقوا الى عصم **قوله** مسقى العوا  
بالعس والظلم المحرم مقصود نوع من السجر ومعنى الميت  
من الله هذا الموضع واهله بما يربو به فاعلمهم ويصاد بهم وان

قوله



واوقدوا دأشجر العطا في قلبي واخرقوني بنات الهوى التي تشابه بالعطى  
**قوله** وهو ذكر معدود بوحيد الضمير الراجع الى اللب والشراف  
 انها نوع واحد من الحسنات **قوله** ولكن باعسا لهما قال يعني  
 ان هذا اللعين بحسب المعنى في الواقع لكن الضمير صالح بحسب  
 للخرج الى كل منهما **قوله** واستحققت الخقف بكسر الخاء التقاء  
 بفتح الميم مفعولاً او حاصل المتكليف اخرج من حبك ودواعي  
 الحب من حسن العين واعتدال القاعده وعظم الكفيل والحوادث  
 فكورد فأكثرت الفاء الكفيل والمضويات غيرات عن النسبه  
 التثنيه اي انت تستبه العصف قد اى تشبه قدك مودة الى  
 بالخط العين نحو **قوله** او محتاطا عطف على معكوس التثنيه  
 وسماه في شرح المتعاضد **قوله** ومنه الجمع مع المفسر والرف  
 منه ومن المفسر ان ذكر المعدود هنا على الجمال وثمة على  
 المصطلح واما الفرق منه ومن اللب والشراف باعتبار  
 الاضافه الى كل معدود هنا على الف والفتش **قوله** جمع رضى  
 بفتح الباء في المماثل تمامه افضى شوبها بخل على الشكر وادنى شرب  
 لا يقتضى بلداً استراة غير بلداً كالموت لئلا يري ولا يشبع وحيث قام  
 الى المشتب بكسر الميم ما بين التثنيه الى الملامع من الجيل والبرج  
 من الضفر مصدر بمعنى التزعمه وقوله لا تعفى اى لا الجمع **قوله**  
 سقى به الروم الى ولى ان يجمع الروم تحت حكم السقا **قوله**  
 والتأيد من سدا معان من فاصل الابه على هذا التوضيح  
 كائين فيها من وحول اهل الجنة والجنة واهل النار النار الى ما لا

فما به لما لا وقت مشبه الله تعالى فاه لسما لكل كذلك وقوله  
 تعالى عطا عر محذوف للاختلاس ودفع ان الاستفااعت  
 الى بقطاع نظراً الى البعض فعلى هذا لا بد ما ذكره المحقق  
 من ان خلود كل شخص في الجنة لا يتصور الا بعد دخوله فيها  
 والايض استثنى المساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان  
 دخولهم وهم وفيه ان جعل المساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى  
 في الاصل في الاستقيا والسعدا ما عاين خلاف الظاهر من  
 ساق الايه اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالسقاوم والسقا  
 وايضا في الكلام في بحسن المسجد امن وكذا اليوم اذ لا يصح ان  
 يحسن المبدأ اول اليوم والام لم يكن يخص استسما الفاسدين  
 وجه او اكثر وضلا المومنين لم يدخلوها من اول ذلك اليوم بل  
 بعد الحساب وصاحب الكشف جعل الاستثنى من الخلود في قوله  
 النار والخلود في عجم الجنة يحى ان اهل النار لا يدخلون في  
 عذاب النار وحيث لا يعذبون بالرمح من روى عن انواع العذاب  
 سواء عذاب النار وكذا اهل الجنة سوى الجنة ما هو اكثر منها  
 واجل وهو صوان من النار وما يفسد الله به عليهم ما لا يعلم  
 كنهه الا الله تعالى في الكشف هذا في اهل النار طاهر لا يفسد  
 ينقلون من حر النار الى برده الزمهرى والوديان النار عمار  
 عر اذ العذاب عر وادى الى ان لا ينكر استواء النار فيها  
 علماً اما دعوى العليه حتى يجر الاصل فكلما الا ترى الى قوله  
 تعالى ما راى من اهل النار والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة







مذهب السكاكي وان است دما له فوضع واعلم ان قولنا بطاوع  
 ليلك ان حمل على اللفظ كان قد انهم المحاطب وملاحظه ان المراد  
 بعين المتكلم ولم يكن هناك ما لغد في الصافه بالمحريم بطريق الاستماع  
 بخلاف اخر منه وان حمل على الحيد كان قد غوى الخطاب واظهرت  
 ان المراد به غير المتكلم منقطع وكان قد مضى لغد في الصافه بالمحريم  
 بطريق الاستماع والله اعلم **قوله** لانه اذا نفي عنه الشرب بكلف  
 الخلق **قال المحقق** مضموم الساعدي وصف  
 الممدوح بنفي الخلق واما في الجود وقد نفي عنه الشرب بكلف الخليل  
 ولا شك انه شرب بكلف فلا يكون محملا لان كونه محملا يستلزم  
 الشرب بكلف الخليل فكيف يفي اللازم عن نفي الممدوح عن شرب  
 وبهم من نفي الخليل عنه كونه حاد الجسد اقتضا المصام وهذا  
 المقيد ارجح المقصود ولا دليل على انه جعل نفي الشرب عن كلف الخليل كما  
 عن ابيات الشرب بكلف كرم مسمع منه مغاير لادعائه لكون محملا بل  
 هو بطول المسافه بالثبوت بوبه اذ كونه انك اذا قلت ما من شرب بكلف  
 كرم تاديه منه انه شرب بكلف فهو كرم لا انه يشرب بكلف اخر منقطع  
 وان كان محملا للكلام وظاهر انه كونه كايه عن كون الممدوح عن خليل  
 لا يحتاج كونه محملا **يعني كونه كايه عن ابيات**  
 شربه بكونه مسمع منه يجامعه والفرق طاهر مسمع ما ادعاه  
 ذلك البعض واما قوله ولو كان الخطاب لنفسه كما عاين  
 عليه اذا كان مراد ما ذكره توجيه ما في الكتاب واما اذا اراد به  
 ربه فلا **قوله** فكأنه انشع الماسب استقام لفظه كانه كما

المراد به كونه كايه عن ابيات  
 شربه بكونه مسمع منه  
 والفرق طاهر مسمع ما ادعاه  
 ذلك البعض

لا يخفى

قوله

لا يخفى على سناه فيه اي عبر بالغ الى الكمال والتهذيب **قوله**  
 في السليخ انه المناسبه من معانيها اللغويه والاصطلاحيه السليخ  
 في الاصل من الفارس من بعنا ن فرسه يبرز في جزئه والاعراف  
 اسفنا البار في اللوس مدها والغلو مجاوه الحد في الامر **قوله**  
 محملا وعابه لواقض على قوله عابه لكن **قوله** في طلق الطلق مسمع  
 العين الشوط بهار عدل الدرس طلقا او طلقين شوطا او شوطين  
**قوله** في اكا بكسر الباء **قوله** اي ترسل يعني اي بغداد  
 ترسل عنا نرى له حقا لكونه كان حار النافوس اليه الكرامه وان  
 كان قد بعد عنا ولا شك في بعد ذلك في العابه وليس المراد بانزله  
 اذا اراد الار تجاهك قل تعرض بان ذلك سابع ما **قوله** كنزوله  
 واختفت اهل الشرك مع الطاهرين ان هذا من امثله المردود **قوله**  
 والمقبول منه اصناف المعهود من المصاحح احصاء المقبول  
 منه في هذه الثلاثه وقول الشارح سابقا ومن اصنافها المقبول  
 منها والمردود به ايضا اشار الى ذلك **قوله** عشر ايتكون  
 الثلثه وفيه المشاهير تحت **قوله** تلك الحجاد ويمكن ان يكون  
 من الخطاب العام **قوله** نوع من السور فيه امتداد **قوله**  
 الفرق والخلاعه الفرق خلاف الجحد وهو الكلام الذي لا يراجه  
 به الا المجنون والضحك وليس فيه غرض صحيح والخلاعه الوقا  
 يقال يخلع فلان خليع العذارى يقول كما تريد وليس له مانع من  
 الكذب والمجازفه **قوله** وهو ايراد محملا لطريقه على طرقة  
 اهل الكلام فيل لا يخفى انه شاع في عرف العرب وسائر الناس

المصنف  
 الكلام



المستند لا سيما الخطاب والمحدث لكن الشائع في الكلام الاستدلال  
البرهاني فلا سبب ان يتبع بالهروب الكلام الاستدلال بالمقتضى  
المستند على تقدير التلخيص كما لا يخفى **قوله** اي في ذلك الحجاب ما وك  
الاظهر ان يكون ملوك مدلا من ستراد **قوله** واخوان ملوك ملايم  
في ذلك المقام ذكرهم بلفظ الاخوان وقد يقال انه مدح لهم بالموافق  
عني انهم مع كونهم ملوكا يولون انفسهم له منزلة اجرائه **قوله**  
سبب نال ذلك وموقفة اي زيارته عليها قيل هذا التفسير يشبه باعتبار  
المشابهة من السحاب نفسه وعطا الممدوح في علو الطبقة لكن  
السحاب صارت مجموعته لربادته عليها ولا يخفى ان المناسب اعتبار  
المثلهم من عطا الممدوح وعطا السحاب كنهم ملوك ان يدعى ان  
مطر السحاب كان في الاصل عظاما صار عرقا اجما سببا في  
عطا الممدوح اما ان يقال ان المعنى ان السحاب لما علت  
سائقا وشاهدت من الامداد ان نابل الممدوح اعظم من نابلها  
صارت مجموعته فوق مطرها عرقا اجما وفيه من المصلحة فلا  
يخفى **قوله** الرخصا بضم الزا وقع الحيا المهملة والضاد  
للحجة **قوله** ليكون المذكور غير حقيقته والحق لا يلزم من  
ظهور العلة في العاقل ان يكون علة حقيقة اي موافقة لما في  
نفس الامر كما فسرها بذلك ادراكات من المشهورات الكاذبة  
والاولى ان يدعى حقيقته فوات الاعتبار اللطيف اذ لا دقة  
مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقة فالتعبد الاحراضا  
**قوله** اي شد المطاق في الصحاح المطاق شقة تلبسها

المراه

المراه ونشد وسطها ثم يرسل الى على الاسفل الى التربة والاسفل  
تجمر على الارض وليس لها خرج **قوله** والجميع يطلق ولا ساقان  
وقد انطعت المراه اي ليست المطاق واسطق الرجل اي ليس  
المطوق وهو كما شدت به وسطك والمطقة معروفة اسم  
لها خاصه فيل الذي للجوف تشبيه بالمنطقة لا بالمطاق فلو كان  
التسريح اي شد به المنطقة كان اولى **قوله** لان مفهوم  
هذا الكلام اي قوله لم تكن بيه الخوا المت **قوله** ليس شيء  
لهذا التايل ان يقول حقيقة عقد المطاق بل حقيقة وهو عيب  
النطاق صفة غير ناسية تصدق اشياءها بالعليل فلا يكون من الجبر  
للاول وقولكم في بعض الاسطواق انه الخالة السبيبه والله  
بل بحسوس ارتكاب محبان وهو خلاف الاصل فلا يصار اليه من  
غير وثقة على انه لو كان محاررا لما حسن هذا التعليل اذ لا يحسن ان يقال  
بانه الخزمة علة الخالة السبيبه بالاسطواق بل الحسن بانه ان يقال  
بانه الخزمة علة للاسطق حقيقة **قوله** من ان محالفة  
صرح ما في الايضاح وهو الهون من ارتكاب خلاف الظاهر **قوله**  
والا فربما لا يخلو عن تكلف كما ذكر في المشرح لان الظاهر من  
قوله ان يدعى لوصف علة مناسبه لها علة لذلك الوصف لا للعلم  
والضاد المطاق دليل مشهور شدد به في العرف الشائع  
على بيه الخزمة فلا يكون اعسارا لطيفا اذ لا بد من الشهور والظهور  
**قوله** مدامع جمع مدمع اريد به المدع بطريق ذكر المجلد والاراء  
احال **قوله** تلك الزاوي يعني المذكور في السب الذي قبله



وهو في شعاع ربح الضبي ينسبها الى المرن حتى جادها وهو **قوله**  
 نحو علام راكب وابوع راحل الصواب كافي بعض السخ والى  
 راكب لان اعتنا راجح الحكم المست لا احد المعلنين بحرج المثال  
 للذكور فان الحكم المبني لاحد المعلنين الركون لا لغيره ارجليه  
**قوله** الكلب الكلب الثاني بكسر اللام وهو ما كل لحوم الناس  
 انجع اي النفع واكثر تاثيرا في جمع بيه البد و اي اثره في شرط  
 الا صبيح اليسرى من رجليه اليسرى ويؤخذ من دمه وطير في ثوبه  
 ويطعم المكروب فيبرى ما ذن الله تعالى **قوله** بقاة مكارم  
 جمع الثاني كالبضاه جمع العاصي **قوله** وانشاه كلمه لاشاه جمع  
 لما سقى من الاشوة الاشاي مباداة الخراجه والكلمه الخاخر **قوله**  
 ففرع على وصفهم فان قيل الظاهر ان المفرع الاخر  
 الذي هو المشبه لا المستببه به فلما المراد ما كثر في هذا ان الاول  
 مشعر الثاني ومذكور به وانه كالمقدمه والتوطيه للثاني ففعل  
 الثاني متفرعا عليه في الذكر شوا كان في الثاني حرف التشبيه او كانه  
**قوله** وهو ضربان الطاهر ان يقال صروب لقوله فيما بعد و  
 ضرب اخر بل فيه ضرب رابع بل ليس راجحا ههنا بل بالبرهان  
 انه اعلم بالهجو وضرب خامس مثل ربح عالمه الفنون لما انه متبحر في  
 البديع وكانه اراد ان المشهور منه الضربان الاولان **قوله**  
 ان نعت للشيء صفة مبدع ينبغي ان يتقيد بعدم العموم حتى يفي  
 بالمبالغة في الجهة الاولى والا فقولك لفلان جميع الاخلاق  
 الا انه متباه في احواله بين ما لعتان **قوله** بمعنى فخر ولا

كما صرح به الرضى وغيره الى الاستشاه المنقطع ووجهه اغنى  
 المستثنى المنقطع في الحديث انه قال انا افصح العرب توهم انه  
 وصدقنا ضافنا فعل المفضيل التوضيح وانه للزنا به المطلقه وانه  
 ليس العرب الامن قولش ولا من غيرهم بل من جنس اخر غير العرب  
**قوله** ومنه ضرب اخر ينبغي ان يعلم ان الاستثنى في هذا الصرب  
 منتزعه حقيقة بخلاف الصربين السابقين فانه منقطع بينهما  
 او حكم **قوله** والاسند راجح فيه انه لا سببه في عدم  
 افاده لكن المبالغة في الجهة الاولى وفي افادتها اياها من الجهة  
 الثانية بخلاف ان سنى الافاده على ان لا توهم الاخراج لان الاصل  
 في الاستثنى الاتصال وليس الاصل الاستدراك الاخراج اللهم  
 لما ان يقال في الاستدراك سببه الاستثنى فمبهم **قوله**  
 فلا خورم ربح الخركر وارتفع **قوله** لكنه الويل هو المظهر  
**قوله** وهم بصرون ذلك اي التخصيص بمفهوم اللب وان لم  
 يعين اعمه الاصول اي الاكثر منهما **قوله** وهو لثمنه المبدع  
 وعمر اعم على هذا الاستثناء ان لعب الاستثناء لوعا على حده بل لما  
 ان بعد الادماج محسنهم نفسهم الاستثناء وغيره كالاخي **قوله**  
 خاطب الى عمر و قيا ألت لستاة بلة قلت بختا لست بدي ابدع ام لجان  
**قوله** وهو لثمنها لوجدها من محسن لا محنى انه سعد جعلها  
 منه بخود ذلك ادق اعتد 2 مفهومها عدم استوى المعدن  
 وطعنا **قوله** الهول الذي ساد به الحد حاصله ان يذكر على سبل  
 اللعب والمداعبه تحت الظاهر والعرض صحيح محسنه **قوله**



كنت اكله الصب طاهره هزل لكن في الحقيقة جدي ما عتبار شبه  
 المخاطب الى الرذاله مما يتبعه عند الاشراق وتركيبه الارذال **قوله**  
 مورد واحال من الكاف في كذا والعامل فيه هاء في كذا من معنى المتصرف  
 الفعل **قوله** وسوف اخال الخ اخال اعراض من سوف فالتعظيم  
 من الفعل وقد حذف من قوله والمصدر سوف اذ في اخال على  
 تخالهم حاصل المعنى ما ادرى في الحال ان اشراق فعله حصل حال  
 ام نشا وفي الثاني من الرمال اعمل ذلك وقد يحقق عبده **قوله**  
 لكن شكل طريق المجاهر في الدم **قوله** ان تقع صفة في كلام  
 الجراح الظاهر بحسب المعنى ان المراد بالصفة الواقعة كتابه في  
 المايه ما يبرر على ذات ما عتبار معنى كالاخر وبالصفة المتبادعا  
 اثباتها للغير المعنى لقاها بالغير كالعزم باحلف الصفتان لكن  
 المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن ان يقال يصح ان يقال  
 ما شئت الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني **قوله**  
 ما سمى المبدوح الظاهر ان يقال ما سمى المبدوح الا ان يعبر عطف  
 اماه على المبدوح فكل من المبدوح واما انما اسم **قوله** من غير  
 تكلف في المسك بان مع الفصل بين الالتماس لفظ غير دال على سب  
 كقولك رات رند الناضل بن عمر بن بكر **قوله** الحسنة للفظ  
 اي في اللفظ ومحمّل ان يكون المعنى شابهها بالنظر الى نظمها  
 فقط لا الى معناها **قوله** والما لكانا مترادفين او في حكمهما واما  
 الى نظمها **قوله** ومعناها مقادير لكانا متكررين لامتجانستين  
 كما ينبغي عليهم مما شأنا **قوله** الله يقول المكرر او المجاسين

المحسنة للفظ

والمراد شابهها في اللفظ عدم تعابرها على وجه مخصوص معروف  
 بتفصيله سعيد الواعه المعنى فلا يلزم بغاير اللفظين كما  
 بتفصيل لفظ الشابه بل قد يحذر ان في التام ولا يرد انه يستعمل  
 مالا يحصر لباذ يصدق على نحو ضرب وروح انهما شابهان  
 لفظا **قوله** او مجرد الوزن الحصر اضافي فلا يرد انهما شابهان  
 ايضا في عدد الحروف **قوله** وفي اعدادها الاولى في عدد  
 اذ لو ان ضرب وفيل في عدد الحروف لاني اعدادها والظالم  
 انه لا يحتاج الى قوله واعدادها لاجرا حوالا سابق والمساقي اذ قد  
 حرجا باستراط السابق في الامواع الا ان يقال التام ان سعتا في  
 الحروف بعد حذف الروايد **قوله** ويورثون التسعة المالف  
 واللام زايه خارجة عن بنيه الكلمة ولا كذلك الميم في ساق **قوله**  
 ما مات الخ كلمة ما موصولة ومن شأنه **قوله** فان قيل  
 كما ان قوله جام لنا مركب من اسمها وحبرها كذا كذا جام لنا مركب من  
 الفعل والمفعول احب مارة بان كون احب المتجانسين مركبا  
 لانها في كون الاخر ايضا مركبا واخرى بان اسمها وخبرها لا بعد ان  
 انظما واحدا لا حقيقة واعرفا بخلاف الفعل والمفعول المنفصل به مع  
 استتار فاعلم كما ملنا فانما بعد ان في العرف لفظا واحدا ولو  
 مثل بحر قول **قوله** كن كيف شئت عن الهوى لا انتهى حتى يعود الى  
 لكان اول **قوله** ام طعم صاب هو عصاره شجر مره **قوله** صه  
 التردد الخ الحية في الاول ما لبا وفي الثاني بالكون **قوله** اما فرط  
 الخ الاول بمعنى المجاوز للحد في افراط الامر والباقي معنى المقصر

والمراد كل كرم انما كان فانه يحذر المداور في قوله ولا يحاط له

ات هي



من التبريد اي التقصير **قوله** شرک البشر خياله الصياد وهي  
 التي تصاد بها **قوله** حدى حيدى اي حظي من البريا حيدى حيدى  
 وانتعاب نفسي في تحصيل المطالب لا الوصول اليها والمعنى ان حظي  
 وحتي من انتعاب نفسي لان المطالب والحد **قوله** على مذهب الارشاد  
 من حوان اخبرنا وانه في الموحب **قوله** او على كونها للسقيض لا يقال  
 هذا يرجع الى الوجه الاخير لانه ايضا يحتاج الى حذف الموصوف لا الى  
 هذا الوجه مبني على ان الحارة والمجرور مفعول على حذف **قوله** الشارح  
 والمحقق التزييف في قوله تعالى ومن الناس من يقول امسه ان الحيات  
 والمجرور مستند الى حذف لا خبر معلق بحذف **قوله** عطفه  
 عطف الرجل احابهم وحركة العطف كما يه عمر التور **قوله** بين الحوام  
 هي اصلاص الضمير **قوله** اي الحرفان ما دل المذكور والخراف  
 المدلول عليهم بالحريين وليس عابدا الى المضارع كما هو ظاهر **قوله** الشارح  
 لسا بالمعنى ودر صرح في الموضح بان المفسر الى الدلالة لما قسم هو  
 الجرفان **قوله** مبني ومن كنى الجكى بالكاف المكشور والنون المسد  
 السنو والمرا د بها هنا هو الميت يعنى الخليل يبنى وبين كنى ليل د امش  
 مظلم وطريق طامش اي منهي الاثر يصعب الوصول اليه **قوله** حياسه  
 يضم الحاء السيف القاطع **قوله** حنه هو الموت **قوله** اذ لم تنح  
 الا ليعكس هذا على تقدير اعتبار الالف والتا فان الج من لم يعكسا  
**قوله** افصح النظمين الاستفاق ينبغي ان يعلم انه لا بد من ان يبال  
 بتقوم هذين القسمين الملحقين بالحساس الاصام الحساس وتغير قد يخرج  
 لها اعنى مع عدم الحساس الحقيقي **قوله** وهو توافق الكلمتين في الاستفاق **قوله** لفظ

دور حياها هم رجل وقيل اسم امرئ

في الحاشية

من آخر شرط ما سببه ما معني وتركيبا مع نوع تعبير وهو لثافتا  
**قوله** صغير وهو ما اعتد به في موافقة المستحق الاصل في معناه  
 ان يكون فيه معنى للاصل وحده او مع ربا له مع الموافقة في الحروف  
 الاصول وترتيبها كضرب من الصرب وكبير وهو ما اعتد به  
 في الحروف والاصول دون الترتيب مع المناسبة في المعنى كالجذب  
 والجذب والكبر وهو ما اعتد به في استنباط الحروف في الخارج مع البناء  
 في المبنى كالشدة من البلب وتعريف الشارح وظاهره شمل **قوله** الشارح  
 فسطح **قوله** اما ويل بعد ان يحفل الضمير المذكور كما يحفل  
 اسم الامتزاز له كما في قوله تقار عوان سر **قوله** لان الاستفاق  
 الكبر ارجح فدر عرفت انه يستلزم فيه المناسب في المعنى فينظر ما  
 المناسبة بين معاني التمر والرقم والمرف **قوله** المتأ على الياء  
 الالام التزول بالليل والعرج على الشئ الاقامة عليه **قوله**  
 بها اهلها مستد او خبر في موضع مفعول وحدها **قوله** مبيها  
 المعيل في الاصل التور في الطهيم والمراد هنا موضعها **قوله**  
 اوصفه مبدع فيل هذا على تقدير ان يعتبر وصف المعدع  
 بالليل قبل بسيد المخرج بكونه في شاعه بحسب المعنى **قوله**  
 والضمير للساعة ويحوز ان يكون لانه في معنى الما قامة وهو اسب  
 من جهة المعنى لا لسان هذا الضمير كله وقعت في اخر المصطلح  
 الثاني لا يجد المتكرر من لا يقول الضمير المفضل هذه الما  
 لا بعد كل احدى على حدة بل هو كالجذر مما قبله **قوله** دعاني من  
 الما كما ارج المعنى انما في ما صاحبي من الما الذي جعلها عليه **قوله**

الواقعة



فان الحب الذي جلب الى السوق خذني اليه يمكن في قلبي فلا يوثق في اللدا  
**قوله** اللابل الخ يعني اذا برئت الطيور في الدرع فازل للاجرات  
سرت الخور **قوله** جمع طيار به الباء **قوله** مسغوف بايات  
المسائي الخ هذا من ايات في وصف اهل النصارى والفا للمصطلح  
اي منهم الصالحون ومنهم البطيخون والمقصود ان المصنف يصف  
جامع **قوله** املهم هذا سكا به من جمع الناس او من طائفة  
مخصوصة والمعنى املت هو لا ورجوت منهم مطالبى **قوله** املت  
وتصحت سيرهم طارح في ان ليس احد اعند مطاوي **قوله**  
وقد اورد تقا في الشرح وقال ما يقع احد المحققين الذي يجمعها شبه  
لا سقاف في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول  
قول الخربون ولا خ لحي على جري الغنائ الى **قوله** في محله من  
والاول ما مضى بلوح والآخر اسم فاعل من لجأه ومار ما وقع الملحق  
لاخر في اخر المصراع الاول **قوله** ومصطلح بلخص المعاني به  
ويطلع الى مخلص ما في **قوله** فالاول من عنى في الثاني من عنى  
يعنو ومار ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني **قوله**  
لعمري لقد كان الثواب كما تراه قاضيا لان متواه في التوا **قوله** والثواب  
واوي من التوا وه والتواياي **قوله** ولما ذكره السكاكي لم يلفظ الجمع  
حيث قال ومن جملة الحسن لما سماع قال المحقق السري في جمع الاء  
صدأ الى الكلمات التي في اخر الفقرة من له العوا في في النظم ولو  
بلفظه بالسجع وسببه بالتقنية كان اسب ما يعدم وما اخرج من  
الحسنات المدعيه بالمعاني المصدرية **قوله** لانا العايم الخ دليل

لا

على ان السجع عند السكاكي نفس اللفظ **قوله** او عده له مما قيل فيها من انما من  
اخر حروف في البيت الى اول ساكن يليه مع تركه المتحرك الذي هو اصل  
ذلك الساكن قال المحقق السري وهو المذهب الاصح واصل ومع ذلك لا يترك  
فالعايم في نحو كذا منازل 2 القلوب منازل على الاول منازل  
وعلى الثاني اللام وعلى الثالث من فحوايون الى الآخر وعلى  
الرابع من النون الى اللام وانما سميت العايم فاصلا لانها  
تقف على البيت اي تتبعه وتسمى السجع سجعاً لانه سكر على مدح  
واحب كهدى الحمام **قوله** فواقها للكلم الاصح الاول باعتبار  
مواقفها **قوله** ما حكم لا يرحون له وقاد اي ما كلف لا يملكون له  
بحطماً والمعنى ما كلف لا يكون على حال يملكون يعظم الله اياكم في دار الثواب  
ولهذا كان الموقر ولوتا خ لكان صله للوقار او ما كلف تعتقدون له عطية  
تقا فوا عصبائه وانما عبر عن الاعتقاد بالرحا التابع لانها الطن  
مالغه **قوله** وقد حطقت اطواراً الطور الخال والمعنى حطمت اصنافاً  
تخلص لا تشبه بعضها بعضاً **قوله** بر صبيح هو في اللغز ان يحل  
2 اخرى حامى لعقد من اللالي مثلاً في الخاتبة الاخر **قوله** بطبع  
لما سماع الطبع الحتم او عمل السيف وعبره والا اول هو الاظهر  
**قوله** اي وان لم يكن جميع ما في العريسة الخ قيل بقي قسم اخر تشبهه  
قول المصنف والاقطار وهو ان يكون نصف ما في اخرى المرسلين  
وما تقابل من العريسة الاخرى بحلفين في الورد والتقنية مثلاً  
والا يه المذكور من هذا القبيل لا خلاف شرر واكواب في الورد  
والتقنية واما اللفظ فيها فلا تقابلها شيء من الفقر الاخر **قوله**

الموجود في البيت  
مواقفها فلا يملكون له







يدل على الصفة الطاهر ان ذلك يكون من قبل الحكايه فلو ترك ذكر  
 الحكايه وقال بعد قوله وكذا كرهت ان بطريق الحكايه لكان ادنى  
**قوله** والاحراز ان يدعى فيه السبق والربايه كان الطاهر المناسب لما  
 بعدهم ان يقول حان ان يدعى فيه السرقة والاخذ والظاهر ان ذلك  
 مراد من العبارة اي حان ان يدعى فيه السبق فيكون الثاني اخذ من  
 الاول على وجه السرقة او غيرها والربايه ان احدهما زاد على الآخر  
 والاخر ينقص عنه وكذا المماثلة وترك ذكرها لما هنا نقل بالمقابل  
 ذكرها فاما شأن الله تعالى **قوله** سلم بسم السبق **قوله** اذا المعنى  
 على الماضي والمراد بعد كان فان قيل المعنى وان كان على الماضي لما انه عدل  
 الى المستقبل قصد الى الاسم ارجو حكاية للمحال الماضيه كما يفتر  
 في امثاله احب بانه لما سئل في الزمان بعد اعد اسجانه اياه لم  
 يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال كقول **قوله** اني متاركة  
 لو جاز ان في ما لم معناه ومعنى بنت الى الطب يظن فان ابا تمام  
 لم يحزم بان العراف دليل المنه بل على فرض ان يحار مرثا بها عدا في  
 الطبيب فالواضح في مثل المقامين قول الارحاني **قوله** لم يكني لا حركه  
 لما اسرته الى **قوله** هو ذلك البلد الذي اودعتموني مستعجب القصة **قوله**  
 وهو حار الله في مرسته استنابه **قوله** وقايله ما هذه الدرر التي  
 تساقطها عنك سمطين سمطين **قوله** فعلت هي الدرا الذي قد حشا بها  
 الومض ان في تساقط من عيني **قوله** فهو احد من الدم وان الشرح  
 انما هو على بعد ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة بالفاق الور  
 والفايم والافهونه نوم هذا كقول الى تمام ان مقام من الطن عندك والاماني

مودع

وان قلت ذلك في الملاحه ولا سادرت في الافاق الما ورحدوا  
 وقول الى الطبيب **قوله** والى عنك بعد غدا وفي عرفك غير غدا  
 محبك حتما **قوله** كافي **قوله** وضيعت كنت من البلاوي **قوله**  
 الى الراضة من امه الى اعراب وقد اسار الى هذا المعنى ثم الامت  
 الرضى **قوله** كافي **قوله** والمصقول طهما مرسته المكينة ولو مل  
 ان المصقول في ردها واسات الصقاله خيلته والباقي شرح  
 لم يكن **قوله** ولا المعنى حر وفسد وسع كانه لاحقا لكونه كايه  
 عما بعد الذم **قوله** عقنان اعلامه اي ربات المدوح التي هي  
 كالعقنان **قوله** واكثر هذه الانوع ونحوها مسبو له بطر ما الذي  
 اخرجه بقوله اكثر وتامل في استخراج نحوها **قوله** علط محض  
 الشرح شتان من قبل الشارح العلامة **قوله** مدرات شدة الخيض  
 والاضاح بحط المصنف وليس الموحود فهما في هذا الموضع  
 التلميح بعدم الميم على اللام كما في التسمية فالظاهر ان العلامة  
 بيع المصنف لا انه ساس قبله **قوله** والمنكوري الكاتب البليغ  
 في النظم **قوله** وذكرا مثله الاربعه السابق في الشرح حيث قال في  
 الى المثل يعني في النظم كقول عمرو بن كلثوم **قوله** ومردون ذلك خوط العتادين  
 اشار الى المثل السابق **قوله** ودون عليان القبان والخزبان **قوله** واما في  
 والبليغ الى القصه او الى الشعر كقول **قوله** بت بليغ ناهيه  
 واقران يحقوبيه **قوله** اشار الى قول الناهيه **قوله** كافي سادرتني  
 صلبة من الرقص **قوله** انباها التم نافع **قوله** والى قصد يعسوب عليه  
 والبليغ الى المثل كقول العتي **قوله** فيا لها مرسته بحق اولادها في اشار

في جملتي وزادي  
 في جملتي وزادي  
 في جملتي وزادي

الفتيشي







وحده ما لفظة من حروف المطول  
 على قوله لا اعجاز عند قوله  
 وقد وصفا ذلك في  
 الشرح ما نصه يعني  
 ان معنى طرف الشئ  
 به ومنها فيلزم  
 ان يكون الطرف الاعلى  
 الدلالة جزئيا لاجل  
 فوقه كالنهاية  
 حقيقة او نوعا  
 لانواع فوقه كالاغما  
 مثلا لكون منتهى  
 منتهيات او منتهى  
 الانواع واما الاعجاز  
 فما يقرب من حريجا  
 واما منتهى باعتبار  
 منتهيات الاعجاز  
 لانواع وكونها منتهى  
 اعجاز ما يقرب من

# لطف الله محمد العياشي الله عنه

اخذت الطهر عاشر محادي الاوى عام خمس مائة  
 بعد الف حتمها الله بحيدر وهو سال

مرطوع عليه اصلاح ما صدر من  
 الخلل معادته لرضا  
 عمر وجل

## وَصَلَّى عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَكُجَوِّكَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

وكان الفراع من المبارك ظهر

<p>                             وكان الفراع من                              يوم السبت لعله رابع وعشر                              من شهر ربيع الاول                              من عام ١٠٩١                              حتمها الله                              بحيدر                         </p>	<p>                             وكان الفراع من                              امبارك ظهر ما                              لعله رابع وعشر                              شهر ربيع الاول                              من عام ١٠٩٨                              حتمها الله                              بحيدر                         </p>
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

يله

رافدا من الجاد الى الوفاق والسند و عبد الله حسن سرور العبد  
 عبد الله ولوالديه وللأسلمين حامدا لله و صليبا على رسول الله

## يا ح الخب في القطارين كرا و تبارك في التزا

